الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في اللّغة بعنوان:

الدرس الدلالي العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

إعداد الطالبة:
مزايـتي مريم

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد عباس

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ عبد العالي بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د/محمد عباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د/عبد القادر سلامي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د/ أحمد عرابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا
أ.د/جيلالي أحمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي- النعامة	عضوا
د/ مبارك عبد القادر	أستاذ محاضر" أ "	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعيـة:1435هـ – 1436هـ/ 2014م – 2015م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في اللّغة بعنوان:

الدرس الدلالي العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

إعداد الطالبة:
مزايـتي مريم

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد عباس

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ عبد العالي بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د/محمد عباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د/عبد القادر سلامي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د/ أحمد عرابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا
أ.د/جيلالي أحمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي- النعامة	عضوا
د/ مبارك عبد القادر	أستاذ محاضر" أ "	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعيـة:1435هـ – 1436هـ/ 2014م – 2015م

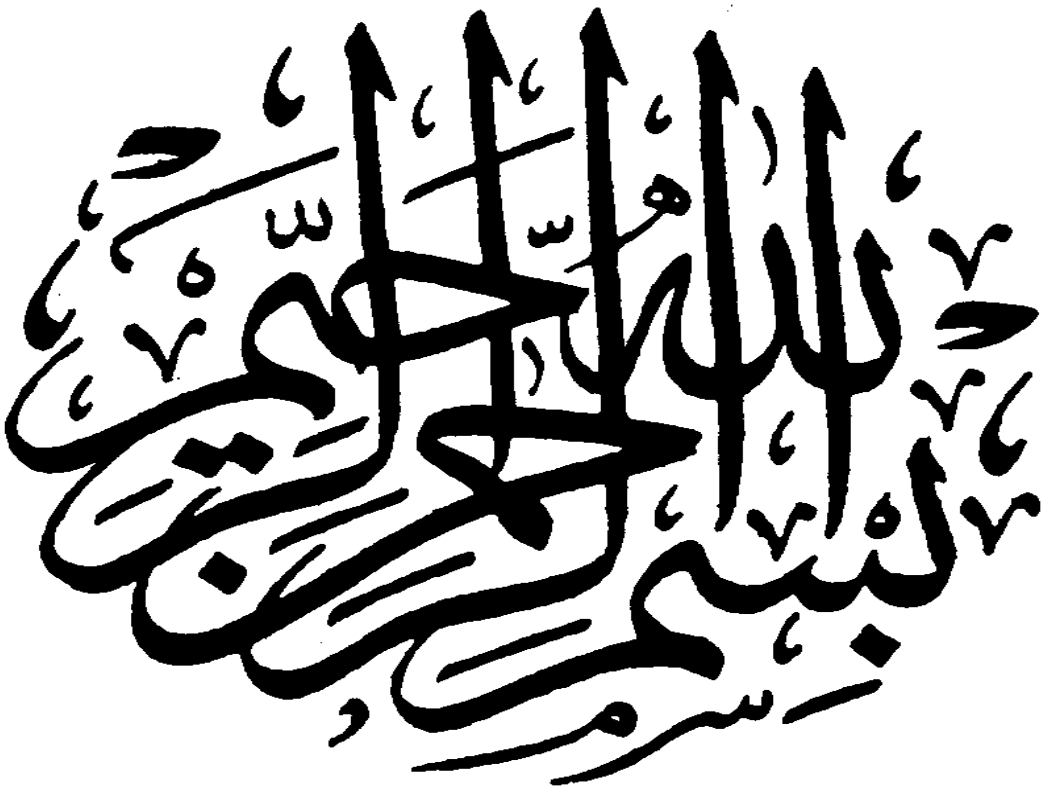
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي و فقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

و الجدير أن أقدم ألف تحية و شكر تحمل في طياتها كلّ الاحترام و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور محمد عباس أولا، و إلى القائمين على كلية الآداب واللغات بجامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، كما أتقدم بالشكر إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل وإلى كلّ من كان له الفضل في إتمامه.

إلى كل هؤلاء ألف تحية شكر و عرفان و جزاهم الله عنّي كلّ خير.

مزايتي مريم

مزايتي مريم

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من:

يعملون بإخلاص لنصرة دين الله ....

يحبون اللغة العربية بصدق ....

تجمعني بهم صلة قرابة....

مقدمة

مقدّمة:

اللغة صوت و معنى، و تبحث النظريات المختلفة في العلاقة بين الأصوات والمعاني، و تمثل تلك النظريات أنساقا مختلفة من القواعد، و المبادئ التي بمقتضاها يتم فهم تلك العلاقة، و يعكس التمثيل الدلالي ما تفيده عناصر الجملة أو اللفظ من معنى.و لا يمثّل ذلك في مطلق الأحوال يمثل قانونا حتميا؛ إذ معروف أن التركيب (أي تركيب) لا يمثل بالضرورة مقولة دلالية، و لا يعني ذلك أيضا وجود تنافر بين التركيب والدلالة.

و تعد جهود الفقهاء العرب في دراسة الدلالة نظير ما قدمته الدراسات الغربية في هذا المجال، فلم تكد تترك دراستهم شيئا مما بحثه العلماء المعاصرون؛ مما أدى إلى تفرع البحث الدلالي إلى عدة فروع جميعها تقوم على المعنى و اللفظ، حيث دُرس تعدد المعنى و اللفظ تحت ما يسمى بالوجوه و النظائر، و قامت الدراسات المعجمية في شكل كتب و رسائل للموضوعات، بينما تناولت كتب الغريب دلالة الألفاظ و معانيها التي تم هجرها في فترات زمنية معينة.

و الدلالة –كما يذهب الباحث محمد محمد يونس علي– هي المجال الذي يُعنى بتحليل المعنى الحرفي للألفاظ اللغوية و وصفها، و لا تقتصر اهتمامات هذا العلم على الجوانب المعجمية من المعنى فقط، بل تشمل أيضا الجانب القواعدي، و يكون البحث بالتالي مرتبطا بعلم الدلالة المعجمي و علم الدلالة التركيبي، و إذا شئنا قلنا علم الدلالة العام و علم الدلالة اللساني.

و لذلك قُسِّم البحث الدلالي إلى ثلاث اتجاهات؛ اتجاه يتعلق بدراسة المعنى على مستوى المفردة على نحو ما يجري في المعاجم، و اتجاه يتوسع فيدرس المعنى على مستوى التراكيب، و اتجاه يخصّص الدلالة لدراسة المعنى على مستوى اللفظة و العبارة كليهما و لكن في إطار اجتماعي معين من زاوية معينة، هي زاوية الاستعمال الحي في البيئة الخاصة.

و نضيف إلى ذلك تأكيد حقيقة أن المعنى الدلالي لا يتأتّى من خلال هذه الاتجاهات الثلاث فقط، و إنما يتأتّى من جوانب أخرى تدخل في تحديد الدلالة.

و يرى تشومسكي (Chomsky) أن الدلالة هي ذلك الجانب العميق أو الهام في اللغة، و أن دراسة هذا الجانب الدلالي، بما له من صلة في فهم الدلالة العميقة للغة وإدراكها، هو الذي يضفي على الدراسة اللغوية هذا الطابع المثير و المميز لها، و هو ما ذكره عنه جون ليونز في كتابه: نظرية تشومسكي اللغوية، و قد أكد الباحث تمام حسان هذا الإحساس أو هذا الدور المنوط بدارسة الدلالة في الإطار اللغوي في كتابه: «اللغة العربية معناها و مبناها»؛ إذ يقول: كلّ دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، و كيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، و هو العرف، و هو صلة المبنى بالمعنى، و هذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف و إلى النحو و إلى المعجم و إلى الدلالة.

و قد اهتم العلماء قديما و حديثا بالمعنى، و دارت جلّ دراساتهم حوله، فبالنسبة لقدماء العرب؛ اتّصل المعنى بالأصل الذي صدرت عنه حركتهم العلمية و العقلية كلّها و هو ما نجده في كتبهم الفقهية و التفسيرية و الأصولية بما لا يدع مجالا للشك حول تلك الأهمية التي أولوها للمعنى، بينما حديثا فإننا نعاين تلك الأهمية في حياتنا بما صار للمعنى من فروع دراسية مرتبطة بشتى العلوم المختلفة على كل المستويات.

و نشير إلى أن الباحثين المحدثين ينظرون إلى الدرس اللغوي في جانبه الشكلي على أنه يتضمن مباحث صوتية و صرفية و معجمية و دلالية، لذلك جاءت تقسيماتهم مختلفة كما نرى في أبحاثهم؛ فمحمود السعران يجعل التحليل اللغوي ثلاث مستويات كما هو موجود في كتابه: «علم اللغة»، و هي: المستوى الصوتي، و المستوى التركيبي و المستوى الدلالي، بينما كمال بشر يجعلها: مستوى صوتيا، و مستوى صرفيا ومستوى نحويا، و مستوى المعنى، و مستوى المعجم، و أما محمود حجازي فيجعلها أربع مستويات: و هي: المستوى الصوتي، و الصرفي، و النحوي، و المعجمي، و الذي عليه أغلب الباحثين جعلها أربعة مستويات: الصوتي، و الصرفي، و النحوي، و الدلالي.

و ترتيب مجالات علم اللغة على النحو الذي ذكرته ليس بمتفق عليه –كما يذكر حسن هنداوي – عند جميع اللغويين المحدثين، فهناك كثير من الغربيين يذهبون في ترتيب مستويات التحليل اللغوي إلى البدء بالنحو، فالصرف، فالصوت، و قد ظهرت –كما يذكر الباحث – في السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأمريكيين والأوربيين تنطلق في التحليل اللغوي من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى، و لذا فهي تبدأ بتحليل الجملة، و تنتهي بالتحليل الصوتي.

لقد حققت دراسة الدلالة خطوات عظيمة في طريق البحث العلمي، جعلت منها آخر الأمر علما موضوعيا –كما يؤكد ليتش Leetch – .

و الدراسة التي بين أيدينا تبحث في الأصول المعرفية، و الإجراءات المنهجية في تاريخ الدراسة اللغوية العربية في مستواها الدلالي؛ من خلال استقراء مراجع و مدوّنات علمائنا القدامى في مختلف الميادين المتعلقة بذات الدراسة، و لذلك كان السعي حثيثاً لمقاربة هذه المراجع، و محاولة قراءتها قراءة متأنّية تستمد من القديم بروح الجديد، في ضوء المناهج الحداثية التي لها صلة بموضوع البحث.

إنَّ النَّظرية اللغوية عند العرب في تصوّرنا قامت على أساس ديني محض في بداية نشأتها؛ بهدف الحفاظ على النص القرآني من التحريف من جهة، و من جهة أخرى محاولة فهم النص فهماً عميقاً يسدُّ الطَّريق أمام ادِّعاءات المبطلين و الملحدين ويشرح قيّم و روح النص في ذاته.

و لهذه الغاية كان السعي منصبّاً نحو المستويات اللُّغوية المختلفة على ما نعرفه وندرسه اليوم؛ إذ في بداية الأمر لم يكن التفريق واضحا بين هذه المستويات، بل كان متداخلا يجمع بين التفسير و الفقه و الأصول و كل ما له صلة بالنص، إلاَّ أنَّ البحث الحديث فرَّق بين المستويات اللُّغوية، و هو تفريق له أهميته في وقتنا الحالي نظرا لتعدّد المنهجيات و الأطروحات.

و قد كان واضحاً أنَّ البحث اللُّغوي القديم كان يسير في اتِّجاه توضيح المعنى وفهمه، و لم يعرف ذلك التفريق بين المستويات؛ بل كان هناك نظريتين رئيسيتين تتكاملان و لا تنفصلان، لكلّ منها حدودها الواضحة و أبعادها المميزة، و لكنّهما تتغلغلان سوياً في إطار متَّصل، و هاتان النظريتان هما: النَّظرية اللغوية و النَّظرية الجمالية أو الأسلوبية العربية كما يرى الباحث طاهر أحمد حسنين في كتابه: «النظرية اللغوية عند العرب».

هذه النَّظرية اللغوية؛ هي عبارة عن تراث تاريخي لأمة تَسمَّت بأمّة النص عبر تاريخها الطويل، و هو نتيجة لجهود قرّاء و رُوَّاة و لغويّين و شعراء و نحاة و أصوليين وفقهاء. كلّهم أسهم بحظٍّ وافر في إخراج هذا التراث إلينا عبر الرسائل المختلفة، و تميّز هذا التراث بمتانة أصوله، و قوة حججه في صناعة العقل الإنساني فضلا عن العقل العربي الإسلامي، فكم ممن تعلّم العربية ممن ليس من أهلها، فصار بها عليماً و لها منافحا و مدافعا.

و في هذا الاتجاه تزاحمت أقلام المحدثين من اللغويين، و غيرهم في البحث في داخل التراث و إخراجه في شكل جديد كما يذهب دعاة التجديد، و إن كان جلّ ما قاموا به لم يخرج عمّا جاء به القدماء؛ غير أن الفارق يكمن في المنهجية المتبعة فقط، وفي المقابل حافظ التراثيون (و هم ممن يقابلون دعاة التجديد) عليه في محاولة لقراءته بنفس الآليات، و المنهجية التي تَشَكَّل من خلالها، و سار تيار ثالث في اتجاه التوفيق بين الاتِّجاهين السابقين.

إنَّ النَّظرية اللغوية بأبعادها المختلفة (الصّوتية و الصَّرفية و المعجمية و الدّلالية) استقطبت دراسات عديدة في ذات الأبعاد، و أُنشِئَت حولها دراسات جمَّة في الجامعات و المعاهد و الأكاديميات مع تعدّد في الرّؤية و الطَّرح، و اختلاف في المنهجية.

و يحاول البحث الذي بين أيدينا أن يقدّم رؤية واضحة في جانب من الجوانب النظرية، فيرى كيف تعامل القدامى و المحدثون معها، و نقصد بها النظرية الدلالية

ولأجل ذلك كان لابد أن نقدّم مسحة عن المراجع التي تبلورت من خلالها فكرة الدلالة فسعينا جهدنا في محاولة تصنيف هذه المراجع وفق مقتضيات البحث الدلالي ذاته فكانت كالتالي:

– مراجع تبحث في الأصول المعرفية للنظرية الدلالية: من خلال تقديم النموذج العملي للبحث الدلالي، فهي تفصل بين الجانب النظري الفلسفي، و الجانب التطبيقي الفلسفي، و رؤيتها تنبني على الفلسفة، و الإجراءات اللغوية، و تكاد تتسم بهذه الصفة أو هي كذلك كل المراجع الأصولية، غير أنّ الأصوليين ليسوا سواء؛ فمنهم من غلبت عليه صفة التأصيل للدراسة الأصولية، و منهم من تميز بالتعمق في البحث اللغوي من خلال التمثيل بالمسائل الفقهية، فكان لزاماً و الحالة هذه؛ التفريق بين هذه المراجع واعتمدنا بالأساس على الغالب من الجانب اللغوي.

– مراجع تبحث في الجانب الإجرائي التطبيقي، و هي المراجع التفسيرية التي اهتمت بجانب التفسير، فقمنا بتصنيفها و البحث فيها حسب ما تيسر لنا، و من خلالها تم البحث في الجانب المنهجي، و هي مراجع في عمومها قدّمت لنا تفسيرات للمعنى متعددة بناءً على الرؤية اللُّغوية، و اعتمدنا بالأساس على المنهج اللغوي في تفسير القرآن.

– مراجع دراسية حديثة هي عبارة عن دراسات و بحوث متعلقة بالجانب الدلالي في عمومه.

و لابد من الإشارة إلى أن كل المستويات اللغوية، هي في النهاية تصب في قالب الدلالة و تبحث فيه، و إن كان من التفاسير – حسب اطلاعنا – من نَزَّل هذه المستويات تنزيلاً لغويا محضاً منفصلاً عما اختلط بتلك التفاسير مما هو خارج عنها، كما أن مهمّة المعجم و النحو و البلاغة كانت تفسيرية في المقام الأول؛ و قد يكون النص غامضا لسبب معجمي يُرفَع غُموضه بشرح غريبه، أو سبب نحوي يُرفَع ببيان وظائف

عناصر كلامه، أو سبب بلاغي يرفع ببيان ما في التركيب من مجاز أو دلالات بلاغية في الخبر و الإنشاء على حدّ تعبير الباحث: الهادي الجطلاوي.

إنَّ البحث ينطلق ليفتش في الاصطلاحات الدلالية، و ما له علاقة بعلم الدلالة ولا يغفل الحقول المعرفية الأخرى المرتبطة به، كاللسانيات، و علم الأصول؛ فهو يقوم على ثلاثة أبواب، بالإضافة إلى المدخل. و الخاتمة، و الخطة المبدئية التي بين أيدينا تبين ذلك.

و حسب الخطة المبدئية التي توقعتها من القراءة الأولية لبعض المراجع، و التي تأكدت مع البحث، و في نهايته، وجدت أن من اهتم في المقام الأول بجانب العمل الدلالي هم الأصوليون، و ربما يرجع ذلك لصلة علم الأصول بالسبق و النشأة والاعتماد على التفسير. تفسير القرآن الكريم و محاولة فهمه.

و جهود الأصوليين واضحة، فما من مؤلف من مؤلفات علم الأصول، إلا و نجد مبحثا خاصا بالمباحث اللغوية، و إن شئنا قلنا المبادئ اللغوية، التي تقوم على البحث في ماهية الكلام، و تقسيم الألفاظ، و الحقيقة و المجاز، و القرائن اللغوية، و المشترك الفظي و ما إلى ذلك من تلك المسائل المتناثرة في كتب الأصول.

و ربما لن أتجنّ**!**؛ إذا قلت بأن المباحث اللغوية في أصلها قرّرها علماء الأصول لارتباط الفقه بها، و عليه أن أبيّن بمثال يوضّح علاقة علم الأصول بالدلالة، فإذا قلنا: لا إله إلاَّ الله، تقرّر لدينا أننا نؤكد على أنّه ليس هناك إله سوى الله؛ أيّ: قمنا بنفي كلّ الآلهة، و لغتنا هي التي سمحت لنا بتقرير ذلك، ممّا وضّح لدينا الدلالة، كما يشير إلى ذلك صاحب إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول؛ إذ لو لم تكن النكرة في النفي للعموم، لما كان قولنا: "لا إله إلاّ الله" نفيا لجميع الآلهة، سوى الله سبحانه وتعالى فتقرّر بهذا أن النكرة المنفية بما، أو لن، أو ليس، أو لا مفيدة للعموم، حتى و إن دخل حرف النفي على فعل نحو: ما رأيت رجلاً، أو على اسم نحو: لا رجلُ في الدار، و نحو: ما أحد قائماً، و ما قام أحد.

إنَّ ما يواجه البحث الدلالي بشكل ملفت، علاقة مستويين ببعضهما البعض مستوى الأفكار و المعاني و الموجودات بمستوى الكلمات و الألفاظ و الكتابة، تلك العلاقة الجدلية التي تسمح بتقرير أحقية أحدهما على الآخر، و بالتالي علاقة الفكر باللغة في صورتها العامة، و ما المستوى الثاني سوى تقرير للمستوى الأول، و تمثيل لصورته في الواقع المادي المحسوس من خلال اللفظ و الكتابة، فمن الذي يقرّر توثيق تلك الصلة حتى نقول بأن هذا هو المقصود الذي نريده من التواصل مع غيرنا ليفهمنا ويعي ما نصبوا إليه و نرجوه، هل هي اللغة؟!أم الفكر؟!

من هنا جاءت مسألة البحث في بعض المفاهيم ذات الصلة بالتأويل، ففي أي مستوى يحدث التأويل؟ و إذا انتقلنا إلى الاصطلاحات و التعريفات نتبين موقعها فلا نكاد نقف على اتّفاق واضح بين العلماء عموما، و المحدثين منهم خصوصا في معايير الفهم و التأويل؛ لا في أصل وضعها فحسب؛ بل في فهم دلالتها على المقصود من الخطاب. لذلك حاولت أن أحصر مصطلحات علم الدلالة في البحث وفق آلية تفسير النص اعتمادا على مقاييس مجمع عليها بين الدارسين في الكيفية المنهجية لبحث الدلالة بين الباحثين؛ فتكون بمثابة الضوابط لتحديد فهم النص.

لقد وُضِعت مصطلحات خاصة بالنحو، و مصطلحات خاصّة بكل علم من العلوم الأخرى، بينما علم الدلالة لم أقف – في حدود علمي– على مرجع يؤصّل لمصطلحات علم الدلالة، و ربما يرجع ذلك إلى صعوبة التحديد لارتباط المستوى الأول بفكر و لغة المتحدث (ثمة فارق بين الدلالة اللفظية التي تجسدت في المعجم و الدلالة كعلم مستقل له مصطلحاته يعتمد التأويل في الفهم).

و مهمّة البحث الدلالي متشعبة و عميقة لاتصالها بكل العلوم التي تبحث في جانب المعنى، و من ثم كانت انطلاقتي مركزة على الأبحاث التي تستعين باللغة أساسا لبناء التصورات و المفاهيم، مع الإشارة إلى أن النص القرآني يمثل بؤرة البحث الدلالي عند العرب.

و لذلك كان من الضروري البحث في المدونات التي تناولت الدراسات القرآنية إضافة إلى المدونات اللغوية الخالصة، و من ثم تناولنا عند الأصوليين المباحث التي تعلقت بأنواع الدلالات و أثرها في استنباط الأحكام الفقهية، كما حاولت الإلمام بجوانب الدراسات اللغوية التي تبحث في الدلالة المعجمية، و الدلالة الصوتية، و الإعراب والعلاقات التركيبية.

و أما المباحث اللغوية التي أقصدها بالبحث، و التي لها علاقة بالدراسة الدلالية دون إغفال لها، فتتعلق بالدراسة البلاغية، و استقراء إنجازات البحث العربي في هذا المجال، كالحقيقة و المجاز، و الدلالة و البيان.

و كان لابد بداية من التفريق بين الدلالة كمفهوم عام، و الدلالة كمفهوم لساني فوجدت – حسب اطلاعي – أن استخدام لفظ الدلالة؛ هو لفظ مطلق يراد به المعنى بصورة عامة، و المفهوم المترتب عنه، أما الدلالة إذا استخدمت مقيّدة، فيراد بها المستوى الخاص، و هو أحد أقسام الدراسة اللسانية، لذا نجد في بعض المراجع اللسانية استخدام مصطلح الدلالة اللسانية، و يراد به المعنى المقيد الذي يتصل مباشرة بالتركيب، فلا يدرس هذا المستوى سوى لأجل غاية ذاتية يراد منها فهم حقيقة المعنى، بينما الدلالة العامة فهي لغاية خارجية يراد منها البحث عن استيعاب المعنى العام الكامن وراء الخطاب بصورة عامة.

و تسهم الدلالة الأولى في تقديم رؤية متعلقة بجانب تعليمي؛ الغرض منه فهم واستيعاب التركيب و ما يحويه، بينما تسهم الدلالة الثانية في إعطاء رؤية متعلقة بمفهوم النص بصورة إجمالية، و من ثم فهم الخطاب ككل، و الغاية منه، و المقصود به. تكاد تكون الدلالة الأولى ذاتية، و تكاد تكون الثانية عمومية أو عامّة.

و نجد كثيرا من الأبحاث تتحدث عن الدلالة في إطار المفهوم العام الذي يدرس علاقة اللفظ بالتصور الذي يعنيه، بخلاف مفهوم الدلالة اللساني الذي يهتم بالشكل أو الهيئة التي تربط اللفظ مباشرة بمدلوله داخل السياق اللغوي دون وضع اعتبار للسياقات

الأخرى الخارجية، و من ثم يصير مفهوم الدلالة أعم من مفهوم الدلالة اللساني، لذلك يرى البعض، و منهم الباحث سالم شاكر في كتابه: مدخل إلى علم الدلالة، أن علم الدلالة هو ميدان يتجاوز حدود اللسانيات التي يتعين عليها وصف الجوانب الصورية للغة قبل كل شيء، فالدلالة ليست ظاهرة لغوية صرفة، و إذا كان بالإمكان بناء الحقول الدلالية فإنه ينبغي الاعتماد على المعطيات الخارجية فقط.

و نستطيع القول بأنه إذا أردنا أن نؤصل للمصطلح، ليكون أكثر تحديدا و قوة فإنني أقترح أن يستخدم مصطلح الدلالة مقصودا به فقط علاقة اللفظ بمدلوله في إطار السياقات اللغوية المختلفة؛ كما درسه القدامى من اللغويين العرب.

و إذا أضيف إلى الدلالة من الناحية الاصطلاحية كلمة علم فإنه يصير اسما مركبا يعنى به ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي، و هو رأي للباحث حلمي خليل، أو هو مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى استخدام اللغة بالنظر إلى وجوه مختلفة و كثيرة، و إلى السياق اللغوي و غير اللغوي، و بالنظر إلى المشتركين في المحادثة و معرفتهم و ممارستهم للأشياء، كما يذهب إلى ذلك بالمر.

إننا نتحدث عن نوع من العلوم اللسانية التي تجعل من اللغة موضوعا لها، و من عناصرها التي تتألف منها مادة للتجربة و الملاحظة، و لذلك نجد في بعض مؤلفات اللغويين ما يسمى بعلم الدلالة اللساني الذي يهتم أساسا بفهم وظيفة المدلول كعنصر مقابل لوظيفة الدال؛ مع فهم العناصر الأخرى المصاحبة للدلالة العامة، كالسياق مثلا أو العوامل النفسية أو الاجتماعية، أو طبيعة المجتمع الذي نتحدث ضمنه، و في إطاره باللغة.

و تعتبر الدلالة رأس اللغة، و تمثل الهدف من التحدث بها عامّة، لأننا في المقام الأول نتحدث لنقول شيئا ما، و بذلك نحقق التواصل مهما كان نوعه، و كل ما هو في الوجود من نزاعات إيديولوجية أو سياسية، أو حتى حروب منشأها فهم الدلالة واستنباط فحوى الأقوال و منزعها الذي إليه تؤول.

و قد جاء البحث وفق الخطة التالية:

مدخل: تناولت فيه التراث اللغوي العربي، و كذا الاتجاهات العامة للبحث اللغوي في القرن العشرين، من خلال التعرف على مسار الدرس الدلالي العربي، و علاقته بالدراسات اللغوية الحديثة، و عنونته بـ: **نظرات في مسار الدرس اللغوي**.

ثم تناولت بالبحث في الباب الأول: **الدراسة الدلالية عند العرب** من خلال **المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين** في الفصل الأول و**المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند اللغويين** في الفصل الثاني.

و أما الباب الثاني فخصصته **للدراسة الدلالية عند الغرب** من خلال التعرف على **الأصول النظرية للدراسة الدلالية لدى الغربيين** في الفصل الأول والتعرف على مختلف **النظريات الدلالية** في الفصل الثاني.

و أمّا الباب الثالث و الأخير فخصصته **لآفاق الدراسة الدلالية و واقع البحث اللغوي** من خلال التعريج على **علم الدلالة و علاقته بالعلوم اللغوية** المختلفة من جهة عامة في الفصل الأول، و **المعجم و علم الدلالة** بصفة خاصة تحديدا في الفصل الثاني.

ثم أنهيت البحث **بخاتمة** تضمنت مختلف القضايا التي توصل إليها البحث.

و أما عن المنهج الذي اعتمدته فقد تراوح بين المنهج الوصفي حينا و المنهج التحليلي التفسيري حينا آخر.

و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي **المشرف الأستاذ الدكتور محمد عباس** على تبنيه العمل، و تيسيره لي للقيام به على الوجه الذي آل إليه.

الطالبة: مزايتي مريم

تيسمسيلت في 15 جانفي 2015.

مدخل

نظرات في مسار الدرس اللّغوي

مدخل: نظرات في مسار الدرس اللّغوي.

1. في تاريخ الدرس اللّغوي:

إنّ تاريخ البحث في اللّغة قديم جدا يعود به بعض المؤرخين إلى اكتشاف أول نظام كتابي في الحضارة المصرية، و السومرية في العالم القديم كما فعل جورج مونان G.Mounin في كتابه: « تاريخ علم اللّغة »، و لكن نظرا لقلة الوثائق الّتي بين أيدي المؤرخين و الباحثين عن هذه الحقبة، فضّل كثير منهم أن يبدأوا هذا التاريخ بالهنود كما فعل «ليونارد بلومفليد (1887-1949) Leonard Bloumfield» و«أوتو جسبرسن (1860-1943) Otto Jespersen» و غيرهما؛ حيث نجد عند الهنود أوّل تفكير واضح يتصل باللّغة، و أوّل وصف لها باعتبارها لغة .

كان الهنود أول من تناول اللغة بالتأمل الواعي في طبيعتها و الدرس المنهجي لخصائصها، فظهر عندهم أول وصف دقيق واف مبني على الملاحظة الدقيقة لا على النظريات، و يلاحظ الدارس للأدب الهندي القديم أنه كان يدور حول مواضيع ذات صبغة دينية أو ميتافيزيقية، وذلك لما كان للهندوسية من أثر عميق في نفوس الهنود ،و ما داموا يعتقدون أنهم أصحاب أول ديانة على الأرض ، فهم يرون أن اللغة الهندية من صنع إله إندرا «Indra» الذي أعطى لكل الأشياء و الحيوانات أسماءها[(1)]، و كان البحث اللغوي عندهم وليد شعور ديني راسخ يدفعهم إلى المحافظة على كتابهم المقدس (الفيدا Vida=النصوص المقدسة المصاغة بلغة لهند القديمة) و إلى تلاوته تلاوة صحيحة ونظروا إلى لغة هذا الكتاب –لغة الهند الكلاسكية– و هي اللغة السنسكريتية Sinskrit (تنتمي إلى اللغات الهندوأوروبية = ثمانية كتب في قواعد اللغة) نظرة تقديس و وسموها بالكمال وكانت دراسة اللغة والعناية بها لون من ألوان العبادة .[(2)]

1- **اللسانيات (النشأة و التطور)**، أحمد مومن، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص/11،12.

2- **مدخل إلى علم اللغة**، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص/243.

لقد ظهرت الدراسات اللغوية عند الهنود إذن للمحافظة على النصوص المتمثلة في كتب الفيدا المقدسة و حماية اللّغة السنسكريتية Sinskrit من التحريف، علما بأنها النصوص التي تناقلها الناس بطريقة شفوية، إلى أن ألّف (بانيني (4ق.م) Banini) إمام النّحاة الهنود فيها كتابا لا نجد له مثيلا في ذلك التاريخ؛ سواء في مصر أم في سومر أم عند اليونان كما يذكر محمد حسن عبد العزيز.

كما قدّم الهنود للغتهم السنسكريتية Sanskrit الكثير من الدراسات العلمية الدقيقة المنظمة، و هي دراسات تعتمد على المنهج الوصفي الذي لم يبن على أسس من المنطق؛ و إنّما اهتم بالنظر في الاستعمال اللغوي و تسجيله، و تحليله على نحو ما ورد في النص ذاته دون الإغراق في الجدل، والخوض في التعقيدات و التعليلات الفلسفية والمنطقية، و ظهرت بحوث تدور حول تحليل الفروع اللغوية المختلفة، كالأصوات واشتقاق الكلمات و النحو و الدلالة و المعجمات، لذلك نستطيع أن نقول: إنّ الباحثين الهنود غطّوا ما يتّصل بحقل الدراسات اللّغوية الوصفية في الفترة الزمنية الّتي بدءوا فيها[1].

و هناك الكثير من الملاحظات الصوتية الّتي أُثرت عن الهنود القدماء و ما قدّموه من آراء في الأصوات، فهم درسوا اللّغة بشكل عام، و الأصوات بشكل خاص لتمكين أهل هذه العقيدة من الفهم، و النطق الصحيحين للكتب المقدسة في الطقوس والشعائر، و قد تفوقوا في هذا المجال تفوقا شديدا سواء من الناحية النظرية أو التعليمية.

لقد نالت الدراسات النّحوية عناية علماء الهند و اهتمامهم، و يأتي على رأسهم بانيني Banini (4 ق.م) كما أسلفت الذكر، و قد أشار المحدثون من علماء اللّغة إلى المكانة الفريدة المتميّزة الّتي احتلها بين نحاة الهند؛ حتّى إنّهم اصطلحوا على وجود ما يسمى بـ: "نحو بانيني"، و يعود السبب إلى ذلك في خوضه في الكثير من الموضوعات

1- **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزراطة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص/17.

كحديثه عن القوانين التي يمكن تطبيقها حين تحليل الجمل، و بيان طرق الربط فيما بينها و توقفه أمام الجذور الفعلية، و الكلمات المتشابهة حين الإعراب، و تحليله لبعض الكلمات من وجهة نظر الصرف، و إيضاح العناصر التي تتكون منها؛ لذلك يرى اللّغوي «ليونارد بلومفليد (1887-1949) Leonard Bloumfield» كما ذكر ذلك عنه الباحث محمود سليمان ياقوت أن نحو"**بانيني**" يقف شاهدا على تقدّم العقل البشري، و تطور الفكر الإنساني[1].

و نال التأليف المعجمي عناية الهنود القدماء و اهتمامهم، و ظهر ذلك في وضع بعض القوائم التي ضمت مجموعة من الألفاظ الصعبة أو الغريبة في استعمالها، و هي مأخوذة من النصوص المقدّسة لديهم، و قدّموا شرحا لها مع بيان دلالتها كما ظهرت أعمال معجمية تحرص على تسجيل الألفاظ المترادفة، و بيان الاشتراك اللفظي، وإيضاح ما يتصل بالتذكير و التأنيث لبعض الكلمات.

و اهتم القدماء من علماء اليونان باللّغة، و كانت نظرتهم إليها يطبعها الاعتماد على مقولات المنطق ومبادئه، و يعود السبب في ذلك إلى أنّ أولئك كانوا فلاسفة أكثر من كونهم علماء دين، لذلك نجد حقلا واسعا من المعرفة يغطي كل اهتمامات القدماء من المعارف الإنسانية التي اندرجت تحت مسمى: الدراسات اللغوية هو «Philosophia».

من هنا يقال أن الفلاسفة في نهاية القرن السادس قبل الميلاد درسوا اللغة ضمن علوم الرياضيات والفيزياء وغيرها وكان اهتمامهم يدور في إطار الاشتقاق والأصوات والنحو، لذلك نظروا في اللّغة وتطوّرها واشتقاق بعض الكلمات و بيان صيغتها وتوقفوا أمام نطق الأصوات، وأشاروا إلى بعض القواعد بطريقة ميسّرة، كما بحثوا بجدّ ومثابرة في أصولها وتاريخها، وفصّلوا القول في بنيتها، وإليهم يعود الفضل إلى كثير من معارفنا اللّغوية؛ بيد أنّ هذه العناية قد صرفتهم عن دراسة اللّغات الأجنبية، و في ذلك يقول

1- **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، ص/20.

أحد الباحثين:" الإغريق اعتنوا ببنية اللّغة، و نشأتها أكثر من عنايتهم بتطوّر اللّغات وتنويعها"[1].

و من المسائل المثيرة للانتباه؛ ذلك الجدال الذي دام عدة قرون بين علماء الإغريق حول نشأة اللغة، و أدّى بهم إلى الانقسام فريقين: الطبيعيون «Naturalists» والاصطلاحيون «Onventionists» و يرى الفريق الأول، و على رأسه أفلاطون أنّ اللّغة من صنع الطبيعة، أيّ: إنّها" انحدرت من أصل تحكمه قوانين غير قابلة للتغير "وأخذت بهذا الرأي مدرسة الشّذوذيين، و على رأسهم" قراطيس" «kratis» ومدرسة الرّواقيين، و مؤسسها "زينو " «Zeno» حوالي (300 ق.م) .

أمّا الفريق الثاني الّذي يتزعمه أرسطو، يؤكّد على أنّ اللغة من قبيل الاصطلاح أي: إنّها وليدة العرف و التقليد، و التزم بهذا الرّأي القياسيون، و على رأسهم أرستراخوس «Aristrackos» و الأبيقوريون «Epicureanism» و على رأسهم "أبيقور" «Epicure».

و أدّى النقاش بين دعاة الطبيعة و الاصطلاح إلى الخوض في مسألة أخرى تمثلت في البحث عن العلاقة بين أشكال الكلمات و معانيها. و على خلاف دعاة الاصطلاح، أكّد دعاة الطبيعة على التّطابق الموجود بين الدّال و المدلول، و رأوا أنّ العوام من الناس لا يدركون سرّ هذه العلاقة البديهية، و ذلك على عكس الفلاسفة الّذين يتمتعون بقدرات فكرية تمكنهم من تفسير كلّ الحقائق الكامنة، و من هذه النظرة الفلسفية، انبثق علم أصول الكلمات، لأنّ البحث عن أصل الكلمة، يؤدي بالضرورة إلى اكتشاف حقائق طبيعية؛ فهو من ظواهر الكون حسب ما كانوا يعتقدون[2].

و أمّا عن الرومان فقد تأثّروا في تفكيرهم اللّغوي الّذي بدأ في القرن الثاني قبل الميلاد باليونان؛ لأنّهم كانوا تلامذة لهم و يعدّ" فارو"«varro» (116 –27ق.م) أوّل

1- **مدخل إلى علم اللغة**، محمد حسن عبد العزيز، ص/253.

2- ينظر: **اللّسانيات (النشأة و التطور)**، أحمد مومن، ص/ 16.

نحوي عند الرومان، و قد تأثّر في ملاحظاته بالآراء النّحوية الخاصة بالرواقيين، لأنّه عرف تلك الآراء و درسها على يد معلّمه ستيلو «Stillo»، و قد ألّف فارو كتابا عنوانه: «اللغة اللاتينية»، أشار فيه إلى أنّ النّحو يدرس الشعر و النثر الخاصّ بالكتاب، و هو في ذلك متأثّر بثراكس «Throx» النّحوي اليوناني، و توقف أمام الاشتقاق و الصرف و التركيب، حين تحدث عن المفردات و أخذها عن القوائم الأساسية و يعود إليه الفضل في الحديث عمّا يسمى بالاشتقاق.

و من نحاة الرومان الأوائل الذين أشار إليهم علماء اللّغة المحدثون اثنان هما: دوناتوس «Donatos» و بريسكيان «Prixcian ».

و قد اعتمد دوناتوس «Donatos» و بريسكيان «Prixcian» في الدرس النحوي على الجانب الوصفي، و طبّقا على اللغة اللاتينية المصطلحات و الفصائل النحوية التي أشار إليها علماء اليونان، و قد اهتم بريسكيان «Prixcian » في أعماله بوصف اللغة التي كتب بها الأدب اللاتيني الكلاسيكي، و درس النطق و أبنية المقاطع عن طريق النظر في حروف الهجاء، و تأثّر بالمصطلحات الصوتية عند اليونان، و اهتم بتحديد مفهوم الكلمة و الجملة، و أشار إلى أقسام الكلمة، و هي تدور في إطار الأقسام التي أشار إليها ثروكس «Throx ».

أمّا الدراسات اللغوية عند السريان، فقد نشأت متأثّرة بما عند اليونان لأنّهم اختلطوا بهم عن طريق المجاورة أو الخضوع لسلطانهم، أيّ: إن الاحتكاك بينهما كان مباشرا، و قد نتج عن تقليد السريان لليونان أن وضعوا قواعد لغتهم على نمط دراستهم بالإضافة إلى ترجمتهم الكتب التي قعدّت للنحو اليوناني إلى اللغة السريانية؛ مع أن الدرس النحوي عند السريان حديث النشأة بالقياس لما عند الشعوب القديمة.[1]

1- ينظر: **منهج البحث اللّغوي**، محمود سليمان ياقوت، ص/26.

كما انتشرت المسيحية في العصور الوسطى أثناء هذه الفترة (الممتدة من 476 إلى حوالي 1500م)[*] بين الشعوب الوثنية، و قد قام المبشرون فيها بترجمة النصوص الدينية كالتوراة و الإنجيل إلى لغات هذه الشعوب، ممّا حدا بهؤلاء المبشرين أن يستحدثوا لها أبجديات، كالأبجديات الجرمانية، و كان المتوقع أن يؤدي هذا النشاط إلى تقدم حقيقي في مجال التّحليل الصوتي، و لكن شيئا من هذا لم يحدث. و ما حدث – بالإضافة إلى ابتكار هذه الأبجديات– ظهور كتيّبات تساعد الحجّاج و المسافرين و الجنود على التّفاهم مع الأجانب[2] .

و قد أدّت المسيحية دورا أساسيا في المحافظة على استمرارية التربية و التعليم عبر جميع المؤسسات الدينية؛ بهدف تنصير كافة الناس، و بسبب تمسك الناس بالمسيحية ظهر إلى حيّز الوجود أدب لاتيني مسيحي يناهض الأدب الإغريقي الوثني، و كان هناك تشجيع للإقبال على الأدب المسيحي، و التخلّي عن الأدب الإغريقي، أمّا اللغة اللاتينية فقد احتّلت مكانا مرموقا في مجال العلم و الثقافة؛ ففي أثناء هذه الحقبة الطويلة من الزمن تطوّرت من شكلها القديم إلى أشكالها الّتي تعرف بها اليوم. و ظلّ العلماء ملتزمين بتقاليد الكتابة التي تمثّل اللاتينية القديمة العامية المتنامية، و قاموا بسرد الكلمات اللاتينية عامة، و العسيرة منها خاصّة، و إيجاد ما يقابلها في هذه اللّغات.

و فيما يتعلّق بالدراسات النّحوية؛ فقد التزم نحاة هذه المرحلة بتطبيق القواعد والنظريات الّتي توصل إليها علماء الإغريق، و ظلّ النّحو محلّ اهتمام كلّ الفلاسفة والنّحاة؛ و ذلك نظرا للعلاقة الوثيقة الّتي ربطت النحو بالفلسفة، و لئن كان قد عُدّ فناً حرًّا و وسيلة القراءة و الكتابة؛ فإنّه أضحى تابعا لعلم اللاهوت، و دراسة العقيدة المسيحية كغيره من الفنون الحرّة الأخرى، و بشكل عام فإنّ علماء هذا العصر كانوا

(*)– منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى بداية عصر النهضة الأوربية.

2– ينظر: **مدخل إلى علم اللغة** ، محمد حسن عبد العزيز، ص/ 255.

يرغبون في إنشاء نظرية معرفية واحدة تكتسب بمقتضاها كل العلوم، و الفنون مبادئ فلسفية و دينية واحدة .

و مع بداية القرن الرابع عشر الميلادي بدأت جميع العلوم تنتعش؛ بما في ذلك علوم اللغة، و يرجع سبب انتعاش الدراسات النحوية إلى ظهور الفلسفة السكولاستية «Scholastian» و القواعد الفلسفية؛ فالسكولاستية فلسفة لغوية أوربية ظهرت في القرون الوسطى، و استمرت حتى أوائل عصر النهضة، و قد بنيت على المبادئ النصرانية و منطلقات أرسطو الفكرية و مفهومه لما وراء الطبيعة، فالدراسات اللغوية في القرون الوسطى كانت تندرج في إطار نظرية فلسفية معرفية عامة، ثم سرعان ما بدأت تبتعد في آخر المطاف عن التأمل الكلاسيكي، و تنكب على دراسة الآداب الجميلة، و أساليبها متخذة مجرى مغايرا في رؤيته، و مفهومه للدراسات النّحوية[1].

أما عن الدراسات اللغوية العربية، فإنّ اللغة العربية تنتمي إلى الأسرة السامية التي تضم عددا من اللغات القديمة؛ منها: العبرية و الآشورية و الكنعانية و الآرامية والحبشية، و يتّفق معظم اللسانيين على أنّ اللّغات السامية قد ظهرت لأول مرة في أرض بابل بالعراق، ثم انتشرت في شبه الجزيرة العربية، و البقاع المجاورة، و مع مرور الزمن اختلفت هذه اللغات عن اللغة الأولى التي تفرّعت عنها، و ظلّت اللّغة العربية محافظة على أهمّ خصائص اللّغة السامية الأولى؛ لأنّها كانت تعيش معزولة عن العالم في شبه جزيرة العرب، و لا تستعملها إلاّ القبائل العربية في هذه المنطقة الصحراوية [2].

و كان لنشأة العلوم العربية أثر في الحفاظ على معالم الإسلام الكبرى: القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف؛ فظهر علم النحو ليضع القواعد التي تصون المتكلم عن الخطأ في الإعراب؛ الّذي كان قد بدأ ظهوره بانتشار الإسلام بين الشعوب غير

1- ينظر: **اللسانيات (النشأة و التطور)**، أحمد مومن، ص/34.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/34.

العربية، كما ظهرت جهود علماء اللغة في تقييد ألفاظ العربية، و ضبط شكلها و تحديد معناها .

غير أنّ ظهور اللحن في العربية، و خوف أولي الأمر على القرآن منه لم يكن وحده الّذي دعاهم إلى وضع العلوم العربية؛ بل دعتهم إلى ذلك دواعي كثيرة، فقد توفرت لديهم الرغبة الشّديدة إلى فهم القرآن الكريم، و التّعرف على أسراره، و وجدت لدى المسلمين من غير العرب حاجة ملحة إلى تعلّم العربية، و التّعبد بكتابها الخالد: القرآن الكريم، كما أنّ العربية قد بدأت تحتك بلغات أخرى، و تدخل في صراع معها؛ تؤثّر فيها و تتأثر بها، و بدأ العرب حينئذ ينظرون إلى لغتهم نظرة المتأمل الباحث، و من هنا يمكن أن يقال: إنّ نشأة العلوم العربية كانت أثرا من آثار نضج العقلية العربية واحتكاكها بالحضارات الأخرى، و الاستفادة منها [1].

إنّ بعض المدارس اللغوية الحديثة ترى أن دراسة اللغة تتم وفقا لخطوات متدرجة تسلم كل خطوة منها إلى خطوة تالية ،وهكذا يتم للباحث وصف اللغة المدروسة وصفا دقيقا ، وسوف نقدم هنا صورة موجزة لما خلفه لنا علماء العربية في مجال البحث اللغوي وفقا لمستويات البحث: الأصوات والنحو و المعجم.

علماء العرب لم يدرسوا أصوات العربية دراسة مستقلة حديثة، و قد تناولوها قديما مختلطة بغيرها من البحوث النحوية أو في مقدّمات معاجمهم، و أوّل ما يلقانا من ذلك المقدّمة الّتي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) لمعجمه العين الّذي رتبه وفقا لمخارج الحروف؛ فقد بيّن في مقدمته هذه أنّ في العربية تسعة و عشرون حرفا ثم مضى يحدّد مخارج هذه الحروف حرفا حرفا[2] .

و قد تكلّم سيبويه (ت180هـ) صاحب: «الكتاب» عن الأصوات عرضا، و له فيها تقريرات جعلها في نهاية كتابه عند حديثه عن الإدغام، و قد رتّب حروف العربية

1– ينظر: **مدخل إلى علم اللغة،** محمد حسن عبد العزيز، ص/260.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/261.

ترتيبا يخالف ترتيب الخليل قليلا، وقد حدّد صفة كل حرف، و بيّن مخرجه، و أوضح مجراه بدقة عظيمة، و كذلك فعل النحاة من بعده حين عالجوا موضوع الإدغام .

كما كان لعلماء البلاغة و الأدب ملاحظات صوتية مفيدة حين كانوا يتحدثون عن فصاحة الكلمة، و من هؤلاء "الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب (ت402هـ) صاحب كتاب: «إعجاز القرآن» و ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) صاحب كتاب: «سرّ الفصاحة»، و للجاحظ عمرو بن بحر (ت255هـ) قبلهم ملاحظات طريفة في الأصوات العربية؛ حيث تحدّث في كتابه: «البيان والتبيين» عن عيوب النطق، و لابن سينا عبد الله بن علي بن الحسين بن علي (ت427هـ) الفيلسوف رسالة في الأصوات سماها «أسباب حدوث الحروف»؛ تكلّم فيها عن سبب حدوث الصوت بصفة عامّة باعتباره ظاهرة طبيعية، و قد ألّف ابن جني أبو الفتح عثمان (ت392هـ) كتابا في اللغة تناول فيه قسما كبيرا من الأصوات سماه: «سرّ صناعة الإعراب».

أمّا النحو العربي؛ فيرى الباحثون أنّه نشأ متأثرا بالنحو السرياني، و يميل دارسون آخرون إلى أنّ النحو نشأ عربيا أصيلا، و تختلف روايات المؤرخين العرب في أول من وضع النحو، و من أشهرها رواية تنسب إلى أبي الأسود الدّؤلي (ت68هـ) بتكليف من علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت40هـ)، و هذه الرواية تزعم أنّه وضع بعض أبواب النّحو، و حدّد أقسام الكلام من اسم و فعل و حرف، و النحو بالمعنى الفني قام به جيل جاء بعد تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، من القرّاء على رأسهم: عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)، و أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، و عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت205هـ)... و هؤلاء جميعا رويت عنهم أنظار في النحو، و قد روى عنهم سيبويه في كتابه: «الكتاب» بعض ذلك.

و قد اصطلح المؤرخون على أن يتحدثوا عن هؤلاء النّحاة الأوائل، و من جاء بعدهم في إطار مدرستين لغويتين هما: مدرسة الكوفة و مدرسة البصرة، و يضم بعض الباحثين مدرسة ثالثة إلى مدرستي البصرة و الكوفة، و هي مدرسة بغداد؛ و يروا أن هذه

المدرسة نهجت في دراستها نهجا جديدا يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين، و بهذه الطريقة نشأ جيل من النحاة يحمل آراء هاتين المدرستين، و يميل إلى رأي هذه المدرسة أو تلك.

أمّا المعاجم العربية فتتنوع، و تتعدّد مدارسها و تختلف مناهجها على نحو رائع أدهش المستشرقين، يقول المستشرق الألماني أوجست فيشر (ت1948م): "إذا استثنت الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، و بشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول و قواعد غير العرب"[1].

2. التّراث اللّغوي العربي:

كثيرة هي القراءات المختلفة للتراث العربي، تمتد حينا إلى العمق فتكشف عن غوره، و أحيانا تكون سطحية فتلقي بضلالها على عيّنات تكاد تكون متشابهة لدى كلّ الأمم، كالأحكام العامة التي تنبثق من مجرد ملاحظة ظاهرة واحدة؛ و إننا نجد في كثير من هذه القراءات نوعا من التجني على التراث، و وصمه بوصمات لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي، و بسبب هذه الملاحظات "بدا أن التراث النحوي لا يُقرأ اليوم بمنظار واحد، ولا يبحث فيه دوما عما ينتظر أن يكون موضوعيا مفيدا؛ بل أصبح موضوع درس في حدّ ذاته، و تعليق و تأويل؛ فاختلفت إزاءه المواقف، و تنوّعت في شأنه طرق التقدير و تباينت مسالك التقييم، و تعددت معايير إبداء الحكم فيه"[2].

و إذا نظرنا إلى هذا التراث بما يحمله؛ نجده يمثل مرحلة حاسمة في تطوّر حركية العلم الذي تميزت به الأمّة العربية على اختلاف مشاربها و توجهاتها، كما أنّه يمتاز بالتنوع و الاختلاف، و تلك سمة حميدة أثرت البحث في المجالات المختلفة، و لا تقل الدراسات اللغوية العربية عن هذا التوجه دون بقية الدراسات الإسلامية الأخرى، بل إنها

1- **مدخل إلى علم اللغة،** محمد حسن عبد العزيز، ص/262.

2- **نظرات في التراث اللغوي العربي،** عبد القادر المهيري، الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص/101.

نشأت في رحاب الدرس القرآني إذا صحّ إطلاق مثل هذه التسمية، و في العموم نشأ الدرس اللغوي في رحاب الدرس النحوي الذي عرف تطورا ملحوظا و قويا، و لم تكن الغاية يومئذ لمجرد الدراسة و البحث و التقصي؛ و إنّما كانت الغاية خارجية الهدف منها حماية القرآن الكريم من خطر اللحن فيه –كما أشرت سابقا –، ثم تحوّلت الغاية بعد ذلك إلى هدف واضح يرمي إلى استقراء الدرس النحوي الذي لم يكن موجودا بصورته الحالية، و بذلك تغيّر منهج البحث، و انتقل إلى استقراء كلام العرب، و لما اطّردت الظاهرة النّحوية ممثّلة في الكلام الّذي بمقتضاه يتم رفع الفاعل و نصب المفعول، و غيرها من الملاحظات المطّردة؛ تم وضع القاعدة النّحوية.

و يرى الباحث صالح بلعيد أن الدراسة النحوية مرت بمراحل صنّفها انطلاقا من توصيف اللسانيات للدرس اللغوي بعمومه، فيرى أن المرحلة الأولى: هي مرحلة الدراسة الوصفية التّحليلية الشاملة للّغة، و هي ذات المرحلة الّتي تم فيها وضع القواعد، و انتقل البحث من مجرد الاستقراء لكلام العرب إلى مستوى استنباط القوانين العامّة للّغة العربية بهدف ضبط اللّغة بالشكل الذي نزل به القرآن الكريم؛ لأنّهم رأوا أنّ اللّغة كلام مفيد تدخل على غرض المتكلم، و هي بذلك فعل إنساني مرتبط بالمجتمع، و سمّى المرحلة الثانية: مرحلة الدراسة النحوية المتخصّصة، حيث أصبح الدرس النّحوي مفسّرا لظاهرة اللّغة و ليس واصفا لها، و تحوّل الدرس النّحوي إلى دراسة مكوّنات الجملة، و يرى الباحث أن الاهتمام بالنّحو في هذه المرحلة بلغ مستوى النظرية العامّة، ثم تأتي المرحلة الثالثة في رأيه التي اتّضحت فيها المفاهيم أكثر، و أطلق عليها مرحلة الدراسة النحوية الوظيفية، و هي تبدأ مع النقاد البلاغي عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه: «دلائل الإعجاز» [1].

[1]- ينظر: **التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص/ 97،98.

و إذا تفحصنا هذا التحليل للباحث صالح بلعيد المبني على النظرة الخاصّة، والرؤية المرضِيَة على التراث النّحوي؛ نجده ينطلق من نظرة ذاتية محضة تنظر إلى التراث بعين الرضا و التسليم، و بالخصوص يظهر ذلك في إطلاقه للمصطلحات التي تستعملها اللسانيات في الحكم على مناهج الدراسة اللغوية؛ مما يعطيها صبغة موضوعية؛ مما يجعل القارئ يعتقد أنه بالفعل كان توجه الدراسة اللغوية و النحوية في هذا المنحى اللساني الذي نعرفه اليوم.

و هذا التوجه العام للباحث في رؤيته للتراث النحوي يشاركه فيه باحثون آخرون و قد يذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك، حين يرى أن سيبويه (ت180هـ) كان لديه تخطيطا منهجيا عامّا للدرس النّحوي طبّقه في تأليفه كتابه: «الكتاب»[(1)]، و في ذات السياق يقول حلمي خليل: "دراسة العربية و تحليلها كانت حتى نهاية القرن الأول الهجري، و بداية القرن الثاني عبارة عن ملاحظات متناثرة، و لكن عندما جمع كلام العرب بدأت المرحلة العلمية الحقيقية في الدراسة النحوية و اللغوية بالنظر في هذه المادة اللغوية"[(2)].

و المرحلة التي تم فيها جمع كلام العرب تمثّل المرحلة العامة الّتي انتقل فيها التوجه اللغوي إلى دراسة اللغة، وتبلور مفهوم اللغة في كونها تتضمن "صورا و أفكارا ذهنية يمكن تحليلها إلى عناصرها فهي نظام الأصوات المنطوقة، له قواعد تحكم مستوياته المختلفة: الصوتية، و الصرفية و النحوية، و تعمل هذه الأنظمة في انسجام ظاهر مترابط وثيق، لذا فهي نظام الأنظمة"[(3)]، و إذا نظرنا إلى تفصيل هذه النظرة للّغة نجدها ماثلة في البحوث

1- يرى الباحث حسن عون أن سيبويه لديه تخطيط منهجي يتمثل في مباحث رئيسة ثلاثة: هي مبحث المفرد، ثم مبحث الجملة، ثم مبحث المفرد مرة أخرى؛ لا من حيث جوهره و شكله الإعرابي، و وظيفته في التركيب؛ إنّما من حيث الصيغة و البنية (**تطور الدرس النحوي**، حسن عون، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970، ص/ 42) .

2- **العربية و علم اللّغة البنيوي**، حلمي خليل، ص/19.

3- **مدخل إلى علم اللغة**، محمد حسن عبد العزيز، ص/98.

التي تبلورت فيما بعد، فقد ازدهرت الدراسات الصوتية ممثّلة في منهج القراء، وازدهرت الدراسة النحوية ممثّلة في منهج سيبويه (ت180هـ) و من جاء بعده، وتمثّل الاتّجاه الدلالي في الدراسات المعجمية من خلال كتب المعاجم و غريب القرآن و الحديث النبوي الشريف.

و انطلاقا من هذه الحيثية في رؤية الدراسة اللغوية تمّ المزج بين الدراسة الوصفية والدراسة المعيارية، للوصول في النهاية إلى وضع نموذج نحوي و معجمي للّغة العربية، ومن ثم تمّ تحقيق غاية العلم الصحيح ممثلة في تفسير الواقع، و بيان أسراره على حدّ تعبير تمام حسان (ت2011م)؛ بل إنّ النحاة و اللغويين العرب القدامى أدركوا حقيقة وظيفة اللغة الاجتماعية؛ فهي وسيلة للتوصيل، ومساعد آلي للتفكير، ثم هي وسيلة لتسجيل هذا الفكر[1].

3. الاتّجاهات العامّة للبحث اللّغوي في القرن العشرين:

تغيّرت وجهة البحث في الدراسات اللغوية مع بداية القرن العشرين، بل لم يشهد الدرس النحوي و اللغوي وحده هذا التغير؛ و إنّما سار إليه من التّوجه العام للبحث العلمي الّذي تمّ وضع "الأساس لمنهج علمي جديد، و كان من الضروري عند ملاحظة مجموعة من المعلومات الّتي تجمعها صلات معيّنة العثور على النموذج النمطي لها، و ينتج النموذج النمطي (المثالي) الخاص بنوعه من إلقاء الضوء على الخصائص الشائعة و المهمة في سلسلة من الظواهر المتعيّنة، و إهمال العناصر غير الأساسية، و هي الخصائص الفردية و المتغيرة و الخاضعة للمصادفة، و هكذا بدأ المنهج العلمي في التّحليل يميل نحو تجريد الثوابت من المتغيرات القائمة بالفعل، و كان إعمال المنهج التجريدي هو الّذي قاد إلى النتائج الّتي ضمنت في نهاية الأمر المستوى الّذي بلغته مدنيتنا الحديثة"[2].

1- **دراسات في القرآن**، السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969، ص/26.

2- **البنيوية في اللسانيات**"مقال"، وفاء محمد كامل، مجلة عالم الفكر، ص/228،229.

و هذا التّحول في استخدام المنهج قاد أيضا إلى نوع من الانفتاح حول المفاهيم والتّصورات لكثير من القضايا الّتي كان من الواجب إعادة النظر فيها، و لم تكن الدراسة اللغوية بمعزل عن هذا التّحول، خصوصا إذا نظرنا إلى الآفاق الّتي حدّدها المستشرقون للعناية بالنّحو العربي والّتي " أخذت تتسع منذ سنين عديدة من جراء نجاح اللّسانيات وتغذيتها لثقافة المتخصصين في علوم اللسان، و جعلها من اللغة موضوع درس لا يتوقف و تعمّق لا يجد (...) و ليس من الغريب إلا في الظاهر أن يكون هذا العلم الضارب في الحداثة حافزا على الرجوع إلى التراث النحوي لإعادة قراءته علّه يفشي للباحث بسرّه فتنفتح مغلقاته و تنجلي غوامضه و تحل ألغازه (...) و يبدو في اللسانيات بتنوع نظرياتها من الملاحظات و التدقيقات و التشقيقات ما قد يجعل الباحث يرى أن ما كان يعتبر عند النّحاة من قبيل المتاهات، و القضايا السفسطائية هو من صميم البحث اللغوي"[1]، بل إننا نجد من الباحثين المعاصرين من اتخذ من اللسانيات بغيته للبحث في التراث النحوي العربي و الدلالي على السواء.

و ما قدّمته اللسانيات من مناهج مختلفة لتحليل الظاهرة اللغوية بأبعادها المختلفة أثّر تأثيرا مباشرا على علم الدلالة، ويعتبر المنهج الوصفي بآلياته المختلفة إحدى ثمار اللسانيات، و مع ذلك نجد الباحث اللّغوي تمام حسان (ت2011م) يرى في جهود اللغويين العرب ثمرة لهذا المنهج، و في ذلك يقول:" بالنسبة للمنهج الوصفي، فقد أصّله النحاة العرب، و طبقوه في تقعيد النّحو العربي، فبدأت هذه القواعد وصفية ثم صارت بمرور الوقت معيارية"[2].

و يكاد يجزم أحد الباحثين أنّ اللسانيات كانت فيما كانت تعنيه: الدراسة الصرفية الإعرابية، يقول:"و بالنسبة للجيل الذي جاء عقب « ليونارد بلومفليد (1887-1949) Leonard Bloumfield» كانت اللّسانيات تعني علم وظائف الأصوات

[1]– **نظرات في التّراث اللّغوي العربي**، عبد القادر المهيري، ص/104.

[2]– **اللغة بين المعيارية و الوصفية**، تمام حسان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958، نقلا النحو العربي في القرن العشرين، ص/204.

والوحدات الصغرى الفارقة Phonemics، و لو كانت لنا الجرأة لقلنا، كانت تعني الدراسة الصرفية الإعرابية، إلا أنّ التركيب النحوي كان يعتبر على درجة كبيرة من التّجريد"[1].

4. مسار الدرس الدلالي العربي:

المتتبع لمسار الدرس اللغوي العربي إجمالا، و الدرس الدلالي اختصاصا، عليه أن يدرك التمفصل المنهجي لتلك الدراسات، لأننا كثيرا ما نجد – بل هو حاصل- ذلك التداخل الكبير لعلوم كثيرة لغوية استقلت فيما بعد عما كانت عليه قبل، و لا يألو الباحث جهدا في إثبات ذلك إلّا بالقليل من المطالعة في كتب التراث، كتب المتقدّمين من اللغويين و الفقهاء و الأصوليين و الفلاسفة و البلاغيين، لذلك كان لا بد من التمييز بين الجهود التي يمكن أن نصنّفها تحت المباحث اللغوية الصرفة، و المدرجة ضمنا في مباحث فقه اللغة، و المسائل الّتي لها علاقة مباشرة أو هي من صميم البحث اللّساني بالمفهوم الحديث للعلم لارتباطها بعلم الدلالة.

و علم الدلالة – و لا شك- لدى الباحثين يهتم بدراسة المعنى، إلا أن الإشكال الذي يُعزى إلى هذا العلم في الآلية أو الطريقة التي يتم وفقها تحديد المعنى؛ إذ يصل المعنى إلى المتلقي بعد مروره بجملة من الأحداث الّتي تحققه فعليا، و قد عرفت الدلالة بأنها "كون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، و الشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"[2]، و يعني هذا أن حضور اسم المدلول عليه يستدعي حضور الغائب، أي: أن المرجع المشار إليه في الواقع يدل على معنى هذا المرجع، أو يدل على مفهوم متعلق بما أشير إليه، و قد فسّر أبو حامد الغزالي (ت505هـ) معنى العلم بالشّيء وجود صورته في الذهن؛ لأنّها مثال الموجود في الأعيان، و يشبّه ثبوت هذه الصورة في

1- **مبادئ التداولية،** جيوفري ليتش، تر/عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص/9.

2- **معجم التعريفات،** محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تح/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص/91.

الذهن بثبوت صورة الشيء في المرآة[1]؛ غير أنّ العلم بالشّيء لا يشترط فيه وجود صورته في الذهن بل ذلك حاصل، و يحصل غيره بحضور المرجع ذاته، فيكون العلم بالشيء حقيقة وجوده المتكون من المادة.

و قد قسّم علماؤنا القدامى الدلالة إلى أقسام بحسب ما تدل عليه، كالدلالة اللفظية و الدلالة العقلية، و في العموم كانت تقسيماتهم باعتبارات متعدّدة؛ منها ما هو باعتبار وضع اللفظ للمعنى، و باعتبار استعمال اللفظ في المعنى، و باعتبار ظهور المعنى و خفاءه، و باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى، و طرق الوقوف على مراد المتكلم.

و يشير الباحث منذر عياشي إلى دور علماء الأصول في التأكيد على أهمية علاقة اللفظ بمعناه؛ فيقول: "لقد استطاع الأصوليون أن يلاحظوا أنّ ثمّة ارتباطا بين بنية القول صوتا و صيغة و تركيبا، و بين دلالة القول، كما لاحظوا أنّ للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة و توجيه المعنى (...) و يمكن للمرء أن يزعم، دون وهم أو مبالغة أن علم الأصول على وجه الإجمال إنّما هو بحث في الدلالة لفظا و جملة، نصا و سياقا وهذه أمور تشكل موضوع الدرس الدلالي المعاصر و مادة البحث فيه"[2].

5. اللسانيات و علم الدلالة:

ساهمت اللسانيات من خلال ما قدّمته في حقل المعرفة اللغوية من معارف و نتائج نظرية مهمة تتعلق بمختلف الظواهر و القضايا اللغوية على كافة المستويات الصوتية والصرفية و النحوية و المعجمية و الدلالية و الاشتقاقية التأثيلية، و ذلك من خلال تقديم الوصف و المعاينة و الكشف عن بعض المستغلقات في النظرية اللغوية بعامة، كتقديم مثلا: مصطلحات عديدة بدل تلك السائدة الّتي لها دلالات عامة لا تف بالغرض المطلوب، من ذلك مصطلح المورفيم المستعاض به عن استخدام الكلمة، و غيرها من

[1]- **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الإسلامي، 2007، ص/95.

[2]- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ط2، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 2007، ص/128.

المصطلحات، و بالخصوص حين اعتمدت على المنهج العلمي، و ليس اعتمادها على المنهج العلمي هو ما ساعدها على إضفاء تلك المساهمة فقط؛ بل "كان أيضا بسبب المنظور الذي سجلت فيه تطوّرها الخاص سواء على المستوى المفهوم في دراسة اللغة، أم على مستوى المنظور في نشوء علم جديد للدرس اللغوي، فقد أخذت اللّسانيات تتعامل مع الظاهرة اللغوية لا بوصفها ظاهرة في التاريخ ثبّتتها النصوص القديمة صيغة و تركيبا و دلالة و وقفت شاهدة عليها، و لكن بوصفها آنية تشد التاريخ إليها، و تتجاوزه في الزمان و المكان إلى خارج النّصوص"[(1)].

إنّ الحديث عن الدلالة في إطار البحث اللساني الحديث يصبح "في نفس النسق التّحليلي للنحويات(علم التركيب Syntax) و الصوتيات Phonetics؛ فإذا كانت الصوتيات و النحويات تدرسان البنى التعبيرية، و إمكانية حدوثها في اللغة؛ فإنّ الدلاليات (الدلالة اللسانية) تدرس المعاني التي يمكن أن نعبّر عنها من خلال هذه البنى الصوتية و التركيبية "[(2)]، و تمثل هذه العناصر لحمة واحدة في فهم المعنى العام؛ إذ لا يستقيم معنى الكلام ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الارتباط بين التركيب و الصوت، و لذلك تحدّث علماء العربية القدامى عن معنى السلامة اللغوية، و اشترطوا فيها أمن اللبس داخل التركيب، لأنّه طريق موصل لفهم معنى الكلام، كما قدّم أفرام نعوم تشومشكي A.Noam Chomsky من المحدثين اللّغويين الغربيين نموذجا واضحا في نظريته اللغوية في أواخرها حول دراسة المعنى ، و معيار الفهم للكلام يتحدّد بفهم دلالة الكلمة في ذاتها ثم داخل السياق اللغوي (التركيب)."ثم إنّ المدى الواسع للّسانيات يتضمن تغييرا في وجهة النظر لتحديد ماهية اللغة، و كيف ينبغي أن يتحدّد موضوعها. و لقد قنع البنيويون الأمريكيون بفكرة أنّ اللّسانيات هي علم مادي فيزيائي، و إذن؛ فهم قد سعدوا بأن كل ما في وسعهم هو تحرير موضوع الاهتمام بالدلالة"[(3)].

1- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/05.

2- **علم الدلالة**، بيير جيرو، تر/ منذر عياشي، دار طلاس للترجمة و النشر، دمشق، سوريا، 1992، ص/12.

3- **مبادئ التداولية**، جيوفري ليتش، تر/عبد القادر قنيني، ص/10،11.

و دلالة الكلمة الذاتية ليس سوى معناها داخل المعجم، و لعله من الطرافة بمكان استخدام لفظ «دلّ» دالا على معنى «عنى» في لغتنا العربية، ثم تأخذ الكلمة قيمتها داخل السياق، لذلك كان التحوّل اتجاه القيمة سببا في توسيع المعنى و إسقاطه على العلامات غير اللغوية؛ فصارت الإشارات و الرموز و الإيماءات و الحركات لها قيّم في أداء و توضيح المعنى، و هو الانتقال الطبيعي و المنطقي في تفسير معاني هذه العلامات.

و يرى الباحث اللغوي بيير جيرو Pierre Guiraud أنّ دراسة البحث الدلالي "تتعلق بثلاثة أنظمة رئيسة للقضايا الدلالية:

– قضية تتعلق بعلم النفس، لماذا؛ وكيف نتواصل؟، و ماذا يجري في ذهننا، و في ذهن من نخاطبه حين نتواصل؟، و ما هو الجوهر، و ما هي الوظيفة الآلية، و النفسية لهذه العملية؟.

– قضية تتعلق بالمنطق، ما هي علاقات الإشارة مع الواقع؟، ضمن أيّ شروط تطبّق الإشارة على موضوع أو على حالة من خصائص وظيفتها أن تعني؟، ثم ما هي القواعد الّتي تضمن اتّصالا حقيقيا؟.

– قضية تتعلق باللسانيات، الدلالة اللسانية هي الدلالة الوحيدة الّتي تشكل موضوع اهتمامنا. و فيه ندرس الكلمات ضمن سياق اللغة، ما هي الكلمة؟، و ما هي العلاقات بين شكل الكلمة و معناها؟، و ما هي العلاقة أيضا بين الكلمات؟، و كيف تضمن الكلمات سير وظائفها؟"[(1)].

و حسب هذه النظرة إلى الدلالة يصبح علم الدلالة اللساني قسيما لعلم النفس وعلم المنطق في دراسته للقضايا اللغوية المتعلقة بدراسة المعنى اللغوي اللفظي، خصوصا وإن كانت القضيتان الأوليتان تخرجان بالدراسة الدلالية إلى خارج حدود الدراسة اللسانية من حيث المنهج، و لعلّه يتبادر إلى الذهن القول بأن الدراسة اللسانية جزء من الدلالة، وليس الأمر كما نتصور، بل إنّ التقسيم واضح في اعتبار الدلالة جزءا من اللسانيات، و يتضح التفاعل بين القضايا الثلاث في المثال الّذي ضربه لنا الباحث

---

[1]– **علم الدلالة**، بيير جيرو، تر/ منذر عياشي، ص/17،16.

اللغوي بيير جيرو Pierre Guiraud "إن الكلام عبارة عن وساطة اتّصال، فأنا حين أنطق بكلمة ولد «بوجوليه»[*] فإني أنقل بهذه الكلمة إلى شخص ما رغبتي في حيازة شيء ما، و يفهم هذا الشخص ما أريد: الفكرة؛ أيّ: صورة كأس من عصير العنب موجودة في ذهني، و قد انتقلت إلى ذهنه، أمر معقد تشترك فيه الأشياء، والصورة الذهنية للأشياء، كما يشترك فيه تكوّن الأصوات و اندراجها ضمن نظام معين.ثم يشترك السمع أيضا، و تكوّن الصورة في ذهن السامع، و إن كل هذا يكوّن عددا من القضايا التي تهم نظرية المعرفة، و المنطق و علم النفس، و علم وظائف الأعضاء، و علم الصور السمعية، و اللسانيات"[1]، في إطار اللسانيات – يقول بيير جيرو- "نستطيع أن نفكك سلسلة الكلام إلى ثلاثة عناصر: أصوات، كلمات، و بنى نحوية تحدّدها أشكالها و وظائفها في الوقت نفسه. يدرس علم الدلالة، إذن، وظيفة الكلمات . و على عاتق هذه الوظيفة يقع نقل المعنى"[2].

6.الدلالة اللسانية و المنهج:

لقد كانت النظرية التحويلية لحظة تبلورها و تشكل مفاهيمها، و بالخصوص في السنوات العشر الأولى تستبعد من الدراسة اللغوية دراسة المعنى، و ذلك ربما بسبب تأثير الاتجاهات اللسانية في تشكيل التّصور العام حول الظاهرة اللغوية، غير أنّه تم استدراك ذلك بالرجوع إلى الدراسة اللغوية في طابعها الدلالي، و تأثير المنهج على الدراسة يبدو واضحا من خلال التفاعل الذي يتم داخليا بين المنهج، و الرؤية التي يتشكل بها هو ذاته داخل التصور، و هو الأمر الذي يصعب من إمكانية الاستقلال بمنهج محايد يدرس المعنى و تشكّلاته داخل اللغة، و يضرب لنا الباحث منذر عياشي مثلا بالمنهج التصوّري Onceptuel و المنهج التداولي Pragmatique في النظر إلى الدلالة اللسانية، فالأول منهما يعتبر الدلالة مسألة مستقلة عن السياق الذي ورد فيه التعبير، كما إنه يدرس

*- نسبة إلى مدينة فرنسية تزرع العنب، و هي شهيرة بالخمر المسمّى باسمها.

1- **علم الدلالة** ، بيير جيرو، تر/ منذر عياشي، ص/21،20.

2- المرجع نفسه، ص/21.

المضامين الدلالية بشكل مستقل عن صياغاتها التعبيرية، بينما المنهج التداولي يعتبر الدلالة نسق من المعاني يحتكم إلى سياق التعبير، و يرتبط به، كما إنّه يدرس المضامين الدلالية انطلاقا من ارتباطها بصياغاتها التّعبيرية[1].

إنّ المنهج في ارتباطه بالتّصور الّذي يحمله عالم اللغة يبحث عن الانفتاح نحو مضامين معرفية تصل اللغة بالعالم الخارجي نتيجة تأثر الباحث ذاته بمحيط ثقافته وتصوّراته الباعثة على تشكل تلك المضامين داخل المنهج الّذي يتخذه وسيلة لدراسة اللغة، و هكذا يدخل في محيط دائرة مفتوحة تتشكل من الموضوع الذي هو مادة البحث والباحث و العالم الخارجي، و وفق هذه الثلاثية يمكن أن نفهم دلالة الظاهرة اللغوية.

حين يستند المجتمع إلى رؤية تاريخية، لتغلّب الصبغة التاريخية في تشكل الأحداث كان عالم اللغة جزءا من هذا المجتمع و تطوّره، و من ثم إسقاط لواقع الأحداث على الظاهرة اللغوية أو على اللغة نفسها، فأنتج لنا بذلك منهجا تاريخيا في دراسة الظاهرة اللغوية "وإذا كان ذلك كذلك؛ فإنّ المعنى الّذي ينتجه الفرد و المعنى الذي ينتجه المجتمع لن يكون فرديا أو اجتماعيا ما لم تكن اللّغة، و هي المؤسسة التي تتم فيها صياغته والتعبير عنه (...) و إنّ هذا ليعني كذلك، أن اقتراب الإنسان من العالم، و من معرفته بأنّه يعرف إنّما يتحقق بقدر اقترابه من لغته، و ما تنجزه من معارف، فهي التي تصنع له دلالة نفسه و دلالة الأشياء من حوله (...) و هكذا تصبح إرادة الإنسان تمثيلا لإرادة اللغة في إحداث فهمه وتكوينه"[2].

7.المنهج التاريخي:

استمر منهج البحث الدلالي قائما لفترة طويلة على البعد التاريخي في تحديد دلالات ألفاظ اللغة، بمعنى أنه يقوم على التقصي التاريخي لمعنى المفردات، و قد عرّفنا دي سوسير (1857-1913م) De-Saussur بحيثيات هذا النهج في بحث مفردات اللّغة، و يرى أنه نهج قائم على دراسة العلاقات القائمة بين كلمات تتعاقب في الزمان

1- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/88،87.

2- المرجع نفسه، ص/93،92.

وينوب بعضها عن بعض، و وفق هذا المنظور تتحدّد وظيفة علم الدلالة في التعقب التاريخي لتطور ألفاظ اللغة؛ إن داخل اللغة ذاتها أو من خلال الجمل والنصوص الحاملة لمفردات اللغة المنتج بها النص ذاته، و يؤكد الباحث منذر عياشي على هذا التّوجه الّذي كان قائما مع ميشال بريال (ت1915م) Michel Bréal في شرحه لمصطلح الدلالة[1].

و بالرجوع إلى التراث العربي، نجد الإمام جلال الدي السيوطي (ت911هـ) – كما يرى الباحث منذر عياشي– قارب الدراسة الحديثة في بحثه لعناصر تُعدُّ من البحث الدلالي الحديث، و يتعلق الأمر بقضية توسيع المعنى و تضييقه، حيث درسه تحت مبحث العام و الخاص، و حدّ أنواع العام و الخاص قريبا من المباحث الأصولية، فهو يرى أن من العام ما يبقى على عمومه و ليس من تخصيص له، و عام مخصوص ومخصوص عُمِّمَ، ثم عام استعمل خاصا و خصّص بعض أفراد الخاص، ثم ما وضع خاصا لخاص[2].

و في العصر الحديث انتقل البحث الدلالي نقلة نوعية بسبب المنهج الذي ابتدعه دي سوسير (1857–1913م) De-Saussur في مجال البحث اللغوي، حيث تحولت دراسة الدلالة عوض البحث في التطور التاريخي لألفاظ اللغة أو في اللغة ذاتها إلى دراسة البحث "في النسق وصولا إلى العناصر، و لا يعطيها للعناصر وصولا إلى النسق، و مثل هذا التأسيس هو الذي يخرج الدلالة من أفق التعامل مع اللغة بوصفها كلمات، كل كلمة معزولة بذاتها، إلى أفق التعامل مع اللغة بوصفها نسقا به تترتب الكلمات لتقول ممكنها الدلالي، وفق تركيبها الخاص صوتا في الكلمة، و كلمات في جمل، و جملا في نـــــص "[3].

1– ينظر: **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/ 94.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص/95،96.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص/102.

الباب الأول

الدراسة الدلالية عند العرب

الفصل الأول: المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين.

الفصل الثاني: المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند اللغويين.

الفصل الأوّل

المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين

الفصل الأول: المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين:

1. الدراسة الدلالية عند الأصوليين:

الأصوليون نعني بهم من استقر عندهم البحث في مسائل تتعلق بأصول الفقه ونظرتهم إلى المباحث المتعلقة بالجانب اللغوي، و إلا فإن جلّ الباحثين القدامى كانوا شبه موسوعيين يجمعون بين علوم شتى، كالفقه، و اللغة و الشعر، و غيرها من العلوم.

و أوّل من يصادفنا في بحثنا من الأصوليين الإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت204هـ) الّذي وضع علم أصول الفقه من خلال استنباطاته، فكيف نظر الشافعي للقضايا الدلالية التي تستند إلى المباحث اللغوية؟، و ما هي إجراءات البحث لديه؟.

لقد و ضع الإمام الشافعي كتابه: «الأم» و كتابه: «الرسالة»؛ و قد بنى القواعد التي استنبطها باجتهاده وفقا للمعايير اللغوية، بله، اشترط لفهم الكتاب و السنة، العلم بلغة العرب، و كان هذا ضابطا في توضيح دلالة النصوص، "و إنما بدأت بما وصفت من أنّ القرآن نزل بلسان العرب دون غيره، لأنّه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سَعَةَ لسان العرب، و كثرة وجوهه، و جماعَ معانيه و تفرُّقها، و من علمه انتفت عنه الشُّبه الَّتي دخلت على من جَهِلَ لسانها"[1].

هذا التأسيس لتحديد المفاهيم يقوم بداية على لسان العرب دون غيره، و فيه تحديد دلالة مصطلح اللسان الذي يراد به الجماعة اللغوية التي تتحدث بلسان واحد، ثم لا يتوقف المعنى على معرفة لسان العرب فقط، بل تحديد معنى التوسع في استخدام دلالات الألفاظ، و كثرة الوجوه في تخريج المعاني وفق التراكيب، و ليس هذا سوى التفات إلى توجيه الدلالة العامة للنصوص وفق ما يقتضيه علم الدلالة ذاته الذي يطلب المعنى العام لتوجيه النص، و لذلك ترتبط دلالة النص القرآني بدلالة اللسان العربي عامّة

[1]- **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، تح/أحمد محمد شاكر، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 2005، ص/134.133.

و يلخص لنا الباحث نصر حامد أبو زيد الطرائق الدلالية للغة والقرآن عند الشافعي على النحو التالي[1]:

– العام من الألفاظ الّذي يبقى على دلالته داخل التركيب أو السياق، و مثاله من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ ✂️☞✎✦ ⌘⍄☉▣⚲▭← 🗎→♏✍⇨ ★☒⊘⇔↗📖 ☎ ❐◆♎➔❐◆ ⇖◆✍■❼🗐 ⇗♏⇨★☒⊘⇔↗📖 ❐◆⬚✍ ⓪✍⋖ ﴾[2].

– العام الظاهر الذي يدخله تخصيص جزئي لا يلغي عمومه، و منه قوله تعالى:﴿ ☞◆✌ 🗎•♌♌◆ ❀☹♎⬀✍⇨ ✂☞♑☺⊡⑨♋③☪◆■♋ ❐◆✌◆♊⇳ ❍❐⊡⬁▬❍●←⚐ ✌♓♋♊⌘ ✂☞❀☜⇖⇳❹❀✂⇄☜ ⓴❐♌ ③◆✌◆②⊡▣✵⊞→❐✂☎ ⇖◆♊ ❻▪∝←❐✌☜ ✂☞✎★ ❐◆•• ③◆❷⬀↘☒⌨←❐✂☎ ☐☒⚐☐✡⊞→❍⬁ⓒ⊘☠⬀ ⇖◆♊ ✡✵⊞⬂❍⬁❍♋ ﴾[3]،

يقول الشافعي: "و هذا في معنى الآية قبلها، و إنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال، و ليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم: أطاق الجهاد أو لم يطقه، ففي هذه الآية الخصوص و العموم"[4].

– العام الظاهر، لكن دلالته هي الخصوص على غير ظاهره، كقوله تعالى:﴿ ✂☞✎⅄🔔♋⇦×◆ 🔔•☞✌◆ ⓓ•♑←☠⇖ ✂☞ⓓ☪☐☞☐↓ ◑☒⚐♌☐ ✂☞ⓓ☪☐☞☐" 🔔•⑨⇳

---

[1]- **الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية**، نصر حامد أبو زيد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ص/104- 109.

[2]- سورة الزمر، الآية [62].

[3]- سورة التوبة، الآية [120].

[4]- **الرسالة**، الشافعي، ص/137.

☎✃❑⇱➔◆☺⍓♉ ⬀☠⬈▤⬩⬿

⬩▫🙤🙤⌘⬃⌖◆❑⬀♎➔☠⬀ ⬩▫❽◆✃⑩⍓♎➔☠⬀

❼③☺⍓⌚☪✡🙤 ☎✃❑⬈⬿🙤⬩🕭◆❒

🙤◆☪🡸⌛⬄❍⍓❍ ✦✐🙤✃ ⌘☠⬃➔⧗☼◆❒

✃🙤⬿⬂❑◆🗎⬂⓿✍⇱﴾[1]، يقول الشافعي: "فإذا كان من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس، و كان المخبرون لهم ناسا غير من جُمِع لهم، و غير من معه ممّن جُمِع عليه معه، و كان الجامعون لهم ناسا، فالدلالة بيِّنة ممّا وصفتُ من أنّه إنما جَمَع لهم بعضُ الناس دون بعض. و العلم يحيطُ أنْ لَمْ يجمع لهم الناس كُلُّهم، و لم يخبرهم الناس كلُّهم، و لم يكونوا هم الناسَ كلَّهم"[2].

- الظاهر الذي يعرف من سياقه أنّه يراد به غير ظاهره، من ذلك قوله تعالى في محكم التنزيل:﴿❒◆♋⬄★◆🖬▫♑🡸☠⬀ ⇱◆♊⬖

✃🙤⬿⬂❍⬩❷⬀③◆❑⧗ ✃🙤⬿⅄☹☞⚐🗎•🙤☼◆⁕💣⇳

■◆🕭⧗⬂❸◆❑■ ✃🙤⬿⬂⌨◆⬩⬄❷⯐ ❍❼⓿⬂

③◆➔⬃⑨🡸❑♍☙ ×❼❼ ✃🙤⬿❍❍⌛⬀💣⧗ ❍❼⓿⬂

✍⬩🕯▫✍⧗⑩♑❼⚐⬄ ❍⧗⓿☞◆🙤☼🡸♑🡸☠⬀

③◆❑⬀⚐◆ ♒⍓⌨⬀☞⧗♑❼☠⬀ ⅄⬈❷▪⇱✡🙤

❒◆③◆❑⬀⚐◆ ⬥⬥ ④❑❍⬄⌛❼☞🡸❑♍☙ · ⬥⬥

✍⬩🕯▫✍⧗⓿♑❼⚐⬄ 🗐 🗎•⓿☒🕓⬿⧗⌨⍓

☼◆⌛⬀🖬➔❑♎➔☠ 📪❼☺⍓🙤 📫☒🕭☼🡸❑✃☎

③◆▦⬂❍⓿❍➔❑♌◆ ﴾[3].

---

[1] - سورة آل عمران، الآية [173].

[2] - **الرسالة**، الشافعي، ص/142.141.

[3] - سورة الأعراف، الآية [163].

– أساليب الاستعارة و الكناية، و كل ما يعتمد على التجاوز الدلالي، أو الإشارة؛ كقوله تعالى: [illegible][1]، و قوله تعالى: [illegible][2].

– الترادف، و هو أن تسمي العرب الشيء الواحد بالأشياء الكثيرة.

– الاشتراك، و هو أن تسمي العرب بالاسم الواحد المعاني الكثيرة.

و هذا التقسيم لأنواع الدلالات عند الإمام الشافعي تقسيم يدخل فيما يسمى بعلم الدلالة اللساني لتعلقه بأقسام اللفظ، و لتعلق المفهوم العام بالسياق اللّغوي الّذي ترد فيه المفردات اللغوية، و من ثم العلامة هي علامة لغوية، باعتبار النّص وحدة واحدة " و يمكن القول أنّ علم الأصول على اتّساعه وتشعّبه وشموله إنّما هو بحث في الدلالة على مستوى الكلمات و على مستوى التراكيب اللغوية و سياقاتها المختلفة"[3]؛ بل لا

[1]- سورة يوسف، الآية [81].

[2]- سورة الأنبياء، الآية [11-12].

[3]- **علم الدلالة التّطبيقي في التراث**، هادي نهر، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص/196.

يتوقف عند مستوى التراكيب و السياقات، و يتجاوزه إلى المعاني، يقول الإمام الجويني (إمام الحرمين) أبو المعالي (ت478هـ):" اعلم أنّ معظم الكلام في الأصول يتعلّق بالألفاظ و المعاني..."[1].

2. علاقة المباحث الأصولية بالدراسة الدلالية:

التأصيلات التي وضعها الأصوليون ذات صلة بالمباحث الدلالية من طريق مباشر أو غير مباشر، فحديثهم عن الدلالة اللفظية له علاقة بالاستخدام اللفظي للعبارات في السياق الاجتماعي أو في لغة التّخاطب اليومي؛ فنَهيُنا لشخص بأن لا يقول: "أفٍّ" يعتبر دلالة مفهومة مع أنّه في ظاهره دلالة لفظية منطوقة، و كونه مفهوما يتم استنباطه بالعقل ضمن حدود ما يسمح به الاستخدام اللغوي التركيبي في العربية، فهو من باب طلب الأخف في التّحقير فضلا عن الأعلى فيه، و شبيهه قول العرب في أمثالها: "فلان لا يملك نفيرا و لا قطميرا" فليس المقصود الدلالة الحرفية المستفادة من التركيب اللغوي و إنّما المقصود أنّه لا يملك شيئا، و هي دلالة مفهومة من مقتضى الخطاب.

و كثير من المسائل الفقهية تترتب على تفريعات تلك الدّلالات عند الأصوليين في حياتنا اليومية، كمسائل الطّلاق و الحلف و البيع و المعاهدة و غيرها ممّا له تأثير في تفصيل القول و توضيحه، ففي قوله تعالى:﴿③♦🕓✵🕯❒⑨🙞&❑🙰

✂🕀🖉⅄🕭♉⇦×♦ ↗♦✂👌♦☪⇖❑☑✂☎ ✆♉❶⬩✂

☼🡐❑⑩♉❾🙠 🖁♉⬛🕚⭘⬛■❑🗐❑♋ 👌♉♊ ③♦❑⬀✈♉

✂🙰🖁⬂➶☺🡐➔⮹❑♉ ▫♦🙰🙰🙤⬄➔⮹❑⬀✂☎

✆♋🖫■❼🗐 ❶♉🖅⬂❷🙋 ✂🙰✎★ ❑♦❶⬩❻↓❑✂☎

✂🙰🖁⬂🖮♦⓿⬂➚⮹ 🗐 ❶⬩🕓🖁♉🗏↗☠⬀ ⌘⮹❷⬀❸➢

🖁⅄🗏↗☠⬀ ✆♋♌ 🖅↗✡☝🡐🏳⬄ ✍⬩➔⬃⬛■☺🡐❑♌♦﴾[2]

---

[1]- **البرهان في أصول الفقه**، الجويني أبو المعالي عبد الملك (ت478هـ)، تح/ عبد العظيم محمود الديب، ط4، دار الوفاء، 1997، 169/1.

[2]- سورة الجمعة، الآية [09].

واضحة الآية في تفصيل أحكام يوم الجمعة، و ليست لبيان حكم البيع و هذه الاستنباطات للأحكام الشّرعية تُستفاد من القواعد اللّغوية التي وضعها العلماء "لكون اهتمام الأصوليين منصبّا بالدّرجة الأولى على النّاحية الدّلالية؛ للانطلاق منها إلى فهم الألفاظ و ما يترتب على ذلك الفهم من أحكام – فإنّهم كثيرا ما يحتاجون في ذلك إلى النقل عن اللغويين"[1]؛ بالإضافة إلى القواعد العامة المستنبطة بالعقل أو العرف لذلك كان تغيّر المعنى راجعا إلى التّغير الاجتماعي، و مرهون به، و كلّ تغيير في الحياة الطبيعية للمجتمع؛ بل حتّى لدى الأفراد يترتب عليه تغيير في الأحكام و المسائل تبعا للقضايا الراهنة المتطورة و المتغيرة في المجتمع، لذلك نسمع كثيرا قول الفقهاء: الفتوى تتغير بتغير المكان و الزمان.

و مباحث الدلالة تعقد فصولا للتغير الاجتماعي، و علاقته بالتغير اللّغوي عموما و التّغير الدلالي خصوصا، لذلك نجد في المباحث الأصولية ما يسمى بالمشترك اللفظي والعام و الخاص و المطلق و المقيد؛ و هي ذات المباحث التي يدرسها علم الدلالة اللساني، و يتوسع فيها حينا و يضيق حينا؛ إذ غاية كل حدث كلامي إنّما هي إفهام المخاطب ضمن حدود ما يضبطه السياق، لذلك كان القرآن الكريم جاريا على مواضعات العرب للألفاظ، و لا يعني ذلك أنها حاكم عليه، فقد أدخل القرآن الكريم ألفاظا جديدة لم يكن للعرب سابق عهد بها، و هذه الألفاظ تحوّلت إلى مفردات معجمية يتم استخدامها وفق مقتضيات شرعية أصبحت لها دلالة شرعية و لفظية اصطلاحية، ثم صارت بذلك دلالة تواضعية لدى المهتمين بالعلم الّذي يدرسها، من ذلك ألفاظ الكفر و الإيمان و النفاق و غيرها يقول الرّازي فخر الدين (ت606هـ): "يجب على المكلّف تنزيل ألفاظ القرآن على المعاني الّتي هي موضوعة لها بحسب اللّغة العربية، و أمّا حملها على معان أخر لا بهذا الطريق فهذا باطل قطعا (...) و إنّما سمّاه

[1] **التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم**، عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، 2012، ص/144.

عربيا لكونه دالا على هذه المعاني المخصوصة بوضع العرب و اصطلاحاتهم، و ذلك يدل على أنّ دلالة هذه الألفاظ لم تحصل إلا على تلك المعاني المخصوصة "[1].

و الرازي حين يقول: و أمّا حملها على معان أخر، يشير إلى قول المعتزلة التي أقرّت بدلالة هذه الألفاظ من حيث الشّرع؛ لكن أخرجتها من مفهوم المواضعة اللّغوية، بمعنى أنّها ليست ألفاظا لغوية، يقول الرازي فخر الدين (ت606هـ) ناقلا عن المعتزلة قولهم: "و قالت المعتزلة: لفظ الإيمان و الكفر و الصلاة و الزّكاة و الصّوم و الحج ألفاظ شرعية لا لغوية، و المعنى أنّ الشّرع نقل هذه الألفاظ عن مسمّياتها اللغوية الأصلية إلى مسمّيات أخرى، و عندنا أنّ هذا باطل، و ليس للشّرع تصرّف في هذه الألفاظ عن مسمّياتها إلاّ من وجه واحد، و هو أنّه خصّص هذه الأسماء بنوع واحد من أنواع مسمّياتها، مثلا: الإيمان عبارة عن التّصديق؛ فخصّصه الشّرع بنوع معين من التّصديق والصّلاة عبارة عن الدّعاء؛ فخصّصه الشّرع بنوع معيّن من الدّعاء، و كذا القول في البواقي" [2].

3. أبعاد الحقيقة الدلالية عند الأصوليين:

وضع الأصوليون قواعدَ و أسسًا لفهم و استنباط الدّلالات من النّصوص، و جلّ هذه القواعد منها ما يتعلّق باللّغة و الفروع المترتبة عنها، كالنّحو و القراءات و علم المفردات، و منها ما يتعلق بقواعد عامّة منطقية تعود إلى المنطق، و قد أطلق على الأولى منها اسم القواعد اللّغوية أو المبادئ اللغوية أو المباحث اللّغوية، و قد أقاموا تقسيمهم لأنواع الدّلالة على أوجه كثيرة مختلفة التّسميات و المصطلحات، و لكنّها تلتقي في المفاهيم و التّعريفات، و أوّل ما يطلعنا من هذه التقسيمات: تقسيم الدلالة إلى عقلية و طبيعية، و وضعية، فإذا كان المنشأ العقل؛ سميت الدّلالة عقلية، و إن كان المنشأ

[1]- **التفسير الكبير و مفاتح الغيب**، الرازي فخر الدين (ت606هـ)، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981، ص/96.

[2]- المصدر نفسه، ص/97.

العادة سميت الدّلالة بالطبيعية، و إن كان المنشأ الوضع و الجعل و الاصطلاح سميت الدّلالة بالدّلالة الوضعية [1].

3-1. البعد العقلي:

في سياق الفكر العربي لمباحث العلاقة بين اللّفظ و مدلوله يمكن أن نتبيّن اتّجاهين مارسا رؤيتهما لتلك العلاقة وفق التّطبيقات العملية من خلال تفسير النّصوص و النّظر إليها، و هذين الاتّجاهين اهتما بتفسير النّص في إطار أنّ اللّفظ موضوع للموجود الخارجي، و هو الّذي يعبّر عنه الدّلاليون المحدثون بالمرجع (الشيء المشار إليه في الخارج)، و هو مذهب للإمام أبي إسحاق الشيرازي (ت476هـ)، بينما يمثل الاتّجاه الثاني الإمام الجويني أبو المعالي (ت478هـ)، و الإمام فخر الدّين الرّازي (ت606هـ) ويرى هذا الاتّجاه أنّ الألفاظ إنّما وضعت للصورة الذهنية، و إن كان كلا الاتّجاهين لم ينصا على دلالة المصطلح الذي أثبتناه، و إنما هو في معناه[2].

و الدّلالة اللّفظية العقلية يراد بها دلالة اللّفظ على ما يكون جزءا من مفهومه وهي دلالة يتم تصوّرها بناء على معطيات أوّلية يستنبطها العقل من مسلمات أو مقدّمات؛ كدلالة البيت على السقف، فلا يُتصوّر عقلا وجود سقف بلا بيت، أو جدران، و هي تنقسم عند الأصوليين إلى قسمين:

- الدلالة التّضمنية: و هي المقصودة بالمثال الذي أوردته سابقا (سقف البيت).
- الدّلالة اللّزومية: و هي دلالة اللّفظ على ما يكون خارجا من مفهومه، أيّ: يستلزمه بالضرورة، و إن لم يكن جزءا منه؛ كدلالة السقف على وجود حائط يقوم عليه السقف، أي: استلزام السقف للحائط، و هذا الاستلزام هو استلزام للخارج

1- ينظر: **المعنى و التوافق (مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي)**، محمد غاليم، منشورات معهد الأبحاث والدراسات، الرباط، المغرب، 1999، ص/26.

2- ينظر: **علم الدلالة عند العرب (فخر الدين الرازي نموذجا)**، محي الدين محسب، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2008، ص/49.

دون الذهن، فليس شرطا في الذهن أن نتصوّر وجود السقف وجود الحائط، وإنّما وجود السقف في الخارج يدل على وجود الحائط في الخارج ومستلزم له.

2-3. البعد الطبيعي:

يرتكز على ما هو طبيعي بالخلقة، فنحن نتعلم اللغة انطلاقا من المحيط الذي نعيش فيه، و هو هنا يمثل الجانب الأسري ممثلا في الوالدين و من معهما؛ إذ تتشكل العلاقة بين اللفظ و معناه فطريا لوجود القابلية و الاستعداد لتعلم الألفاظ ودلالاتها.

4. الصلة بين اللفظ و المعنى لدى الأصوليين:

يفرّق أبو هلال العسكري (ت400هـ) بين العلامة و السّمة، يقول:"إنّ السّمة ضرب من العلامة مخصوص، و هو ما يكون بالنار في جسد حيوان، مثل سمات الإبل، و ما يجري مجراها، و في القرآن: ﴿ ① ➔ ❍ ← ☺ ⇦ ○ ♦ ♈ ♋ ﴾ ﴿ ✍ ♦ ↖ ❼ ■ ✂ ✍ ⑨ ↘ ② ↖ ❷ ⇗ ➲ ➔ ❑ ✈ ✍ ﴾[1] وأصلها التّأثير في الشّيء"[2].

بينما ذهب بعض الأصوليين إلى أنّ الصلة بين الدّال و المدلول ليست صلة ذاتية طبيعية، وعدّوها صلة عرفية، و يرى السمرقندي شمس النظر مظفر الدين (ت539هـ) أنّ وضع الأسماء تابع للمقاصد و الأغراض، لا أنّه راجع إلى عين الذّوات، فإنهم لو وضعوا في الابتداء اسم (الماء) للنار، و اسم (النار) للدار كان صحيحا [3].

و يقتطع الآمدي سيف الدين (ت631هـ) من الجزء الثاني في تعريفه للدليل فيجعله دالا على معنى المارة الّتي هي العلامة، يقول في ذلك: "الدليل قد يطلق في صفة معنى الدال، و هو الناصب للدليل، و قيل هو الذاكر للدليل، و قد يطلق على معنى

---

[1]- سورة القلم، الآية [16].

[2]- **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح/ لجنة إحياء التراث العربي، ط6، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983، ص/60

[3]- **ميزان الأصول في نتائج العقول**، شمس النظر علاء الدين السمرقندي (ت539هـ)، تح/ عبد الملك السعدي، مطبعة الخلود، ط1، 1987، 537/1.

الدلالة و الإرشاد، و هذا هو المسمى دليلا في عرف الفقهاء؛ فالأصوليون يفرّقون بين ما أوصل إلى العلم، وما أوصل إلى الظّنّ، فيخصّون اسم الدليل بما أوصل إلى العلم، واسم الأمارة بما أوصل إلى الظّنّ، وعلى هذا فحدّه على أصول الفقهاء أنّه الذي يمكن أن يُتوصل بصحيح النّظر فيه إلى مطلوب خبري"[1]. ويعرّف الشريف الجرجاني (ت816هـ) العلامة بأنها الأمارة، و هي التي يلزم من العلم بها الظّنّ بوجود المدلول كالغيم بالنسبة إلى المطر، فإنّه يلزم من العلم به الظّنّ بوجود المطر"[2].

1-4. تقسيم الدلالة بحسب اللفظ:

يذكر الباحث أحمد الكرطاني أنّ السمرقندي ذكر أنّ " عامّة الأصوليين قد جعلوا طرق دلالة الألفاظ على المعاني خمسة طرق هي: العبارة، و الإشارة، و الإضمار والدّلالة، و الاقتضاء"[3]، و هذا التّقسيم مبني على تقسيم دلالة الألفاظ على المعاني وقد قسّم الحنفية الفقهاء طرق الدّلالة إلى أربعة أقسام: عبارة النّص، و إشارة النّص ودلالة النّص، و اقتضاء النّص؛ و دلالة الألفاظ على المعاني عندهم واضح الدّلالة وخفيّ الدّلالة، ثم قسّموا واضح الدّلالة إلى أربعة أقسام: الظّاهر، و النّص، و المفسر والمحكم، و كذلك خفيّ الدّلالة إلى: الخفيّ، و المشكل، و المجمل، و المتشابه [4].

و اللفظ الموضوع لمعنى لا يحتمل غيره هو النّص عندهم، و إذا كان محتملا لغيره فلا يخلو أن يكون راجحا احتماله لأحد اللّفظين: فهو الظّاهر، و المرجوح هو المؤوّل وإن كان مساويا احتماله لهما معا؛ فهو المشترك، و بالنسبة إلى كلّ واحد منهما على

1- **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي سيف الدين (ت631هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980، 27/1.

2- **معجم التعريفات**، الشريف الجرجاني، ص/16.

3- **البحث الدلالي عند السمرقندي في كتاب ميزان الأصول في نتائج العقول**، أحمد كامل محمد الكرطاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2011، ص/32.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص/32

التعيين؛ فهو المجمل، فاللّفظ إمّا أن يكون نصّا، أو ظاهرا، أو مؤوّلا، أو مشتركا، أو مجملا، والقدر المشترك بين النّص والظّاهر هو المحكم [1].

والدلالة اللّفظية منها الوضعية الّتي يلزم منها "كون اللفظ متى أطلق أو تُخيِّل؛ فُهم منه معناه للعلم بوضعه"[2]، و يمكن أن نسميها بالدّلالة المعجمية لأنّها دلالة مباشرة تمّ التّواضع عليها من قبل الجماعة اللّغوية، و هي نفسها دلالة المطابقة عند المناطقة كونها "المعتبرة في التّفاهم، و لأن الواضع إنّما وضع اللّفظ لتمام المعنى"[3]، و يذهب الآمدي سيف الدين (ت631هـ) إلى كونها متى تم إطلاق لفظ على موجود؛ فُهم منه معناه أدّى إلى حضور مدلول عليه آخر فُهم من خلال التّصور الحاضر إلى الذهن من إطلاق اللّفظ الأول، [ف]."اللّفظ له معنى، و ذلك المعنى لا هو لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللّفظ من اللّفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، و لو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوما"[4]؛ و قد فسّر الغزالي أبو حامد (ت505هـ) معنى العلم بالشّيء؛ بوجود صورته في الذهن لأنّها مثال للموجود في الأعيان، و يشبه ثبوت هذه الصّورة في الذهن بثبوت صورة الشّيء في المرآة، إلا أن المرآة لا تثبت فيها إلا أمثلة المحسوسات، و النفس مرآة تثبت فيها أمثلة المعقولات[5]، و لا يمكن أن يتمّ هذا الانتقال إلا إذا كان ثمّة حضور للدلالة العقلية؛ لأنّنا نتصوّر أنّ هذه العبارة الّتي أطلقها الآمدي سيف الدين (ت631هـ) إنّما تستقيم مع المعنى و ظلال المعنى، فذلك الانتقال الذهني الّذي أشار إليه إنّما ينطبق على الصّورة الثانية التي تستحضر من المفهوم؛ المدلول عليه بدلالة اللّفظ الأوّل.

1- ينظر: **التفسير الكبير**، فخر الدين الرازي، 181/7.

2- **معجم التّعريفات**، الشريف الجرجاني، ص/92.

3- **شرح السعد المسمّى مختصر المعاني**، التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (ت793هـ)، تح/محمد محي الدين، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، 5/4.

4- **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي سيف الدين (ت631هـ)، ص/191.

5- **المعنى و ظلال المعنى** (**أنظمة الدلالة في العربية**)، محمد محمد علي يونس، ص/95.

2-4. طرق التعبير بالألفاظ:

إن اختلاف طرق التعبير تؤدي حتما إلى اختلاف تحصيل مفهوم المراد من دلالة الألفاظ، و يستنبط المعنى العام في سياق تلك الألفاظ الّتي وردت، و لذلك جاء التّقسيم المذكور في تحصيل الدّلالات "فالحكم المستفاد من النّظم: إمّا أن يكون ثابتا بنفس النّظم أوّلا، و الأوّل: إن كان النّظم مسوقا له؛ فهو العبارة، و إلاّ: فهو الإشارة والثّاني: إن كان الحكم مفهوما منه لغة: فهو الدّلالة، أو شرعا: فهو الاقتضاء"[1].

و يقصد بإضافتهم النّص إلى الدّلالة في قولهم: عبارة النّص، و إشارة النّص كلّ "لفظ مفهوم المعنى من الكتاب و السنّة سواء أكان ظاهرا أو نصا أو مفسّرا"[2]؛ كما أنّ الدلالة تختلف عن المدلول؛ "فالدلالة هي النسبة بين اللّفظ و المعنى، و من شأنها أن تسبق المدلول بهذا الاعتبار، أمّا المدلول فهو ثمرة الدّلالة، و من شأنه أن يتأخر عنها بهذا الاعتبار"[3]، كما أنّ الدلالة تعني الحكم، و المدلول يشمل الحكم و الذّات؛ أي: المحلّ الّذي ورد فيه اللّفظ، ففي قوله تعالى: ﴿❒◆⌂⧫✾⧄⧫✾⧄▤ ❻◆⌫⌨❿⌨⌧

🕮❒◆⬝ ✍⬧➔⬀⌨⬅⑨⬅❒⊞▦✁☎ ⑪⧄◆⁋ ⑪⧄③✸ ✍■⬅

❒◆✍⬀✍⚏⚐⬂❒◆⌚✎⧄✍⚐⬂⬄◆⟸⬂✖➬

⑪⧄○⇕○✽⌚☪⌚✍ ⑪⧄✍✍□✍ ③◆⌨⬀⬛➔⬄◆♊○

⬉⧄✡⑨⌧⌖⌧ ✁✍⚐⬂⧗⬁⚐⌧❸◆

🕮❒■◆⑨⬅♎➔☺⌧✍✍ 🖉 🕮❒❒⬀ ✍⧄⌧◆♎➔☺⌧✍✍ ▫◆⌧•

✍◆⑪➔✍ 🕮⬆✍♏⌨ ✍⌸⬤⬅☺⌧✍✍🖉 ❒◆⬤ ❒◆⌫⬀⑤⬠❷⬀♎➔☺⌧✍✍

✍◆✽⬀⭁❑❷⬀♎➔☺⌧✍✍ ❒◆⌂➔✍ ⑪⅄♑⬅☺⌧✍✍

[1]- **التلويح على التوضيح**، سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر (ت793هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر، 130/1.

[2]- **أصول الفقه الإسلامي**، محمد مصطفى شلبي، ط4، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص/489.

[3]- **مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام**، خليفة بابكر الحسن، ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، مصر، ص/65.

☝♦❑⬀♦☪ 🗎 •❷▩③☺✞☙☙﴾[1]؛ فالدّلالة هي تحريم التّأفف في وجه الوالدين (دلالة المنطوق)، و المدلول هو التّحريم (الحكم)، و محلّه هو النّص أو اللّفظ نفسه[2].

5. الحقيقة و المجاز عند الأصوليين:

أشرنا سابقا إلى أن الحقيقة و المجاز لدى الأصوليين عالجوها تحت مسمى المنطوق الصريح، و قد ذكر الشنقيطي (ت1974م) أن دلالة المنطوق الصريح تكون بصريح اللفظ و وضعه و لو نوعيا، و أن عبارة: «نوعيا» تدل على دخول المجاز في المنطوق الصريح([3])، غير أن الأصوليين يقدّمون الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية، وحجتهم أن الله عزّ وجل تعبّدنا ببيان الشّرعيات على يد الرّسول صلى الله عليه وسلم[4]. و يذهب أبو الحسن البصري (ت436هـ) من أصولي المعتزلة إلى أن الحقيقة "ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع به التخاطب"[5]، بينما يرى السمرقندي شمس النظر مظفر الدين (ت539هـ) أن الحقيقة ما وضعه واضع اللّغة في الأصل[6].

1-5. التفريق بين الحقيقة و المجاز:

ذكر صاحب معايير القبول أنّ مناط التّفريق بين الحقيقة و المجاز يرجع إلى جملة وجوه متعددة، و عدّ منها بالنسبة إلى الحقيقة، و عدم وجودها (هذه الوجوه) هو المجاز،

1- سورة الإسراء، الآية [23].

2- المرجع السابق، ص/65.

3- ينظر: **نشر البنود على مراقي السعود**، الشنقيطي عبد الله بن براهيم العلوي (ت1974م)، تح/ لجنة التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب، 94/1.

4- ينظر: **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، التلمساني أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت771هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص/158.

5- **المعتمد في أصول الفقه**، أبو الحسين محمد بن علي البصري (ت436هـ)، نشر المعهد العلمي للدراسات العربية، دمشق، سوريا، 1964، 16/1.

6- ينظر: **ميزان الأصول في نتائج العقول**، شمس النظر السمرقندي (ت539هـ)، 530/1.

فقال: "أمّا الحقيقة فتعرف بوجوه: نصّ أهل اللّسان على تحديدها، و تحديد خواصّها واطّرادها و الاشتقاق، و تجرّد اللّفظ عن القرينة"[1]؛ و هذه المعايير يمكن أن يتحكّم السياق فيها، فيصرف الحقيقة إلى المجاز أو المجاز إلى الحقيقة ، أي: إنّه يمكن إرجاع المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿[illegible]﴾[2]،

نجد ظاهر اللّفظ دالا على حقيقة الخيط المعروف، لذلك وضع بعض الصحابة خيطا في اللّيل؛ ليتبيّنوا طلوع الفجر بالتّمييز بين الخيطين الأبيض و الأسود، و لكنّ الرّسول صلّى

1- **معايير القبول و الرد لتفسير النص القرآني**، عبد القادر محمد الحسين، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص/186.

2- سورة البقرة، الآية [187].

الله عليه وسلّم دلّهم – كما يحدث في مرّات عديدة [1]– إلى حقيقة القصد من الآية بأنّه ليس الّذي توهموه بأفهامهم، و هنا تحوّل المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي عن طريق سياق الآية[2].

و الضابط في قبول المجاز و رفضه ينصرف إلى تعلّقه بالموضوعات القرآنية المعنية بالمجاز، و هي الموضوعات المتعلّقة "بالتّوحيد و الإيمان (...) و سائر آيات الأحكام. فهذه تُحمل على حقائقها الشّرعية كالإيمان و الإسلام (...) فإن لم يكن لها حقيقة شرعية حملت على الحقيقة اللّغوية (...) فدخول المجاز في هذا النوع ممتنع ؛ لأنّه ينافي الغرض من التّكليف"[3].

2-5. المشترك اللفظي:

قال فخر الدين الرازي (ت606هـ): "إذا وقع التعارض بين الاشتراك و المجاز فالمجاز أولى، و يدل عليه وجهان، الأوّل: أن المجاز أكثر في الكلام من الاشتراك، والكثرة أمارة الظّنّ في محلّ الشّك. الثّاني: إنّ اللفظ له مجاز إن تجرّد من القرينة حُمل على الحقيقة، و إن لم يتجرّد عنها حمل على المجاز، فلا يعرى على تعيين المراد، و المشترك لا يفيد عين المراد ثمّ العراء عن القرينة "[4].

3-5. المنطوق الصريح:

1– من ذلك آية الظلم في سورة الأنعام ، الآية [82] في قوله تعالى: ﴿✂︎♦×⇦♎︎♎︎♏︎♐︎♑︎♒︎ ☎✂☑❑⬜○♐⌛▫▪♦③ ⇨⚐⬧♒︎◆❒ ☎✂❑⬉☪♦✋✂◆➚ ✌⚐▫▪⬜→♐✉ ⚐←♑◆☪⏲⍓☺③♐☽﴾.

2– ينظر : كامل القصة في **صحيح البخاري**، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: و كلوا و اشربوا ، 1640/4.

3– **معايير القبول و الرد لتفسير النص القرآني**، عبد القادر محمد الحسين، ص/198.

4– **المحصول في علم أصول الفقه**، فخر الدين الرازي (606هـ)، تح/طه جابر الفياض، ط1، مطبعة جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 1981، 492/1،493.

هو دلالة اللّفظ على ما وضع له بحسب اللّغة (...) فإذا دلّ اللّفظ على المعنى المراد كاملا سميت دلالة المطابقة، أو تدل على جزء المعنى سميت دلالة التّضمن، وإدخال التّضمن مع المطابقة في المنطوق الصريح يأتي على رأي جمهور المتكلمين الّذين يعتبرون التّضمن من باب الدّلالة اللّفظية الوصفية كالمطابقة؛ أمّا إذا اعتبرنا التّضمن دلالة عقلية كما ذهب إلى ذلك الرّازي فخر الدين؛ فإنّ التّضمن يدخل في المنطوق غير الصريح أو المفهوم كما سمّاه القاضي البيضاوي (ت685هـ)[1]؛ فقوله تعالى ﴿◻♦☒•

✍♦◑→✍ ▭⌗●←☺◻✍✎ 📖↑✍♏⌨ ◻◆♦♦

✍♦☸✍&◻❷⬀⚖→☺◻✍﴾[2] فيه نهي عن التأفّف والنهر وهو منطوق الآية، وهو منطوق صريح.

و قد يتوهم القارئ من تصريح الأصوليين بالمنطوق أنه لا يدل إلاّ على الحقيقة وذلك خلاف الواقع، بل يعنون به المجاز أيضا.

4-5. دلالة العبارة:

تقابل بالمقاربة المنطوق الصريح عند المتكلّمين، و هي تقابل دلالة النّص عند الحنفية، أيّ: تركيبه و لفظه، و أصل العبارة في اللّغة تفسير الرؤيا، "عبّر الرؤيا عبرًا وعبارة و عبرها فسّرها، و أخبر بآخر ما يؤول إليه أمرها"[3]؛ فالعبارة التّفسير، و كشف المستور، لذلك كانت العبارة الكشف عن المضمر في الخطاب، يقول السرخسي (ت730هـ): " ما كان السياق لأجله، و يعلم قبل التأمّل أنّ ظاهر النّص متناول

1- ينظر: **مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام**، خليفة بابكر الحسن، ص/72.

2- سورة الإسراء، الآية [23].

3- **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، تح/ محمد فهمي السديد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص/ 93، باب الراء فصل العين.

له"[1]؛ و بذلك يعلم المقصود بالخطاب، و قد عبّر عنه بـ"ما سيق الكلام لأجله و أريد به قصدا"[2]؛ فقوله تعالى: ﴿ ﴾[3] هو من دلالة العبارة؛ لأنّه يدل بلفظه على معنى إقام الصلاة و إيتاء الزكاة، و قد تحصّلت الدلالة من الفعلين الّذين وضعا بالقصد، و هي لا تحتاج إلى قرائن أخرى تعضد المعنى، و آيات القرآن الكريم تكاد لا تحصى تحت هذا النّوع من الدّلالة، و في دلالة العبارة يُصَار إلى القصد في وضع الألفاظ موضعا يستفاد منه المعنى العام، فلا يشترط حينئذ أن يكون المعنى مستنبطا بالتّضمن أو المطابقة أو الالتزام؛ لذلك عرّف بعض الحنفية الفقهاء دلالة العبارة بأنها اللفظ الذي دلّ بإحدى دلالاته الثّلاث: المطابقة والتّضمن و الالتزام على المعنى الّذي سيق له اللفظ[4].

5-5. دلالة الاقتضاء:

هي دلالة قائمة بذاتها لأنّها عند المتكلّمين تدخل تحت المنطوق غير الصريح والاقتضاء أصله الطلب "فَصِحَّة الكلام و سلامته مطلوبة ليفيد المعنى المقصود فيه، ويكون صالحا بالتّالي لترتيب الحكم الشّرعي عليه من جهة، و ليصان أيضا عن اللّغو والكذب من جهة أخرى"[5]، و قد اتّفق أصوليو الحنفية المتقدّمين مع المتكلمين في دلالة

1- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، السرخسي علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (ت730هـ)،تح/ عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، 67/1.

2- المصدر نفسه، 68/1.

3- سورة البقرة، الآية [43].

4- ينظر: **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي**، فتحي الدريني، دار الكتب الحديثة، دمشق، سوريا، ط1، ص/467.

5- **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي**، فتحي الدريني، ص/349.

الاقتضاء و أقسامها كونها دالة على المقتضي عقلا أو شرعا أو صدقا للكلام، و مثال ذلك المقتضي صدقا للكلام قوله صلّى الله عليه وسلّم: "**رفع عن أمتي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه**"[1]؛ و الرّفع معناه الإزالة، فيكون الحديث دالا على معنى أنّه قد رفع الخطأ و النّسيان عن الأمة، و هذا لم يحصل، أو يدل على رفع الفعل الّذي وقع خطأ ونسيانا، و هذا لم يحصل أيضا؛ لأنّ رفع الفعل بعد حدوثه محال، و بالتّالي حتّى يتأكّد صدق الحديث لا بد من إضمار في التركيب، و هو " رفع عن أمتي إثم أو حكم الخطأ والنسيان و ما استكرهوا عليه".

أما المقتضي لصحّة الكلام عقلا، فقوله تعالى:﴿✍❒◆☾⇔★♦✍

✂☜☞☺☛☹♠☟ ✂☜☞☺☛☹♠☟ ✍❒☾→✍

⊡✆❸✌❒✍﴾[2] و معناه: و اسأل أهل القرية، و أمّا المقتضي لصحّة الكلام شرعا قول الفقهاء:" أوقف منزلك عنّي بألف" فهذه العبارة تقتضي التّمليك أولا؛ لأنّه لا يتم بيع أو وقف ما لا نملك، فكان التّمليك شرطا في صحّة البيع أو الوقف، و لتصح العبارة كان التّأويل أو المقتضي: بعني منزلك بألف ثم أوقفه عني.

لقد كان اتّفاق متقدّمي أصولي الحنفية مع المتكلمين؛ إلاّ أنّ المتأخرين منهم عَدُّوا المقتضي لصدق الكلام عقلا من باب المحذوف أو المضمر لا المقتضي، لذلك عرّفوا دلالة الاقتضاء بأنها : "ما أضمر لصحّة الكلام شرعا"[3].

و يترتب على صحّة هذه القواعد مسائل فقهية عديدة هي محلّ خلاف بين الفقهاء، و ليست هي موضع البحث هنا، و لكن نضرب منها بمثال يتضح به المقال

---

[1]- **نيل الأوطار و شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**، الشوكاني محمد بن علي (ت1255هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، أخرجه ابن ماجه و ابن حبان و الدارقطني، باب النهي عن الكلام في الصلاة، 363/3.

[2]- سورة يوسف، الآية [82].

[3]- **مشكاة الأنوار في أصول المنار، ابن نجيم زين الدين بن براهيم (ت 970هـ)**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1936، 48/1.

ويتبيّن به القصد، فما يترتب على دلالة الاقتضاء اختلاف الفقهاء في كونها تدل على العموم أو لا تدل على العموم؟! ذهب الحنفية إلى أنّ المقتضي لا عموم له؛ لذلك قالوا بأن النيّة ليست بفرض بل سنّة يصح الوضوء بدونها[1]، بينما ذهب الشافعية و المالكية والحنابلة إلى أنّ النية في الوضوء شرط صحة[2]، و احتجوا بعموم المقتضي في قوله صلى الله عليه وسلم: "إنّما الأعمال بالنيات"[3].

6-5. دلالة الإشارة:

يعرّف الغزالي أبو حامد (ت505هـ) دلالة الإشارة بأنّها "ما يتبع اللّفظ من غير تجريد قصد إليه، فكما أنّ المتكلّم قد يفهم بإشارته و حركته في أثناء كلامه ما لا يدلّ عليه نفس اللّفظ؛ فيسمى إشارة، فكذلك قد يتبع اللّفظ ما لم يقصد به، و يبنى عليه"[4].

لقد جمع الأصوليون بين ما يسميه الباحثون المحدثون بعلم الدلالة اللّساني، و علم الدّلالة العام، و ذلك بحسب المفاهيم و التّصورات دون الاصطلاحات، و نراهم "حصروا المعنى في الدّلالة اللّفظية، دون الدّلالة غير اللّفظية، و لذلك توسّعوا في بحثها وتمحيص أنواعها، والبناء عليها..."[5]، و دلالة الإشارة إحدى أقسام النّص غير الصريح، و هو تقسيم تبنّاه فقهاء الشّافعية، و يمكن إجمالا إيراد المخطط الّذي يبين تلك الأقسام للدلالات عند الفقهاء إجمالا.

1- **بداية المجتهد و نهاية المقتصد**، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت595هـ)، تح/ محمد بن الجميل، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2008، 16/1.

2- المصدر نفسه، 18/1.

3- **نيل الأوطار و شرح منتقى الأجبار من أحاديث سيد الأخيار**، الشوكاني محمد بن علي (ت1255هـ)، رواه الجماعة، باب الدليل على النية لوجوب الوضوء، 162/1.

4- **المستصفى في علم الأصول**، الغزالي أبو حامد بن محمد الطوسي (ت505هـ)، ط1، مطبعة الأميرية، بولاق، 188/3.

5- **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، هادي نهر، ط2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص/200.

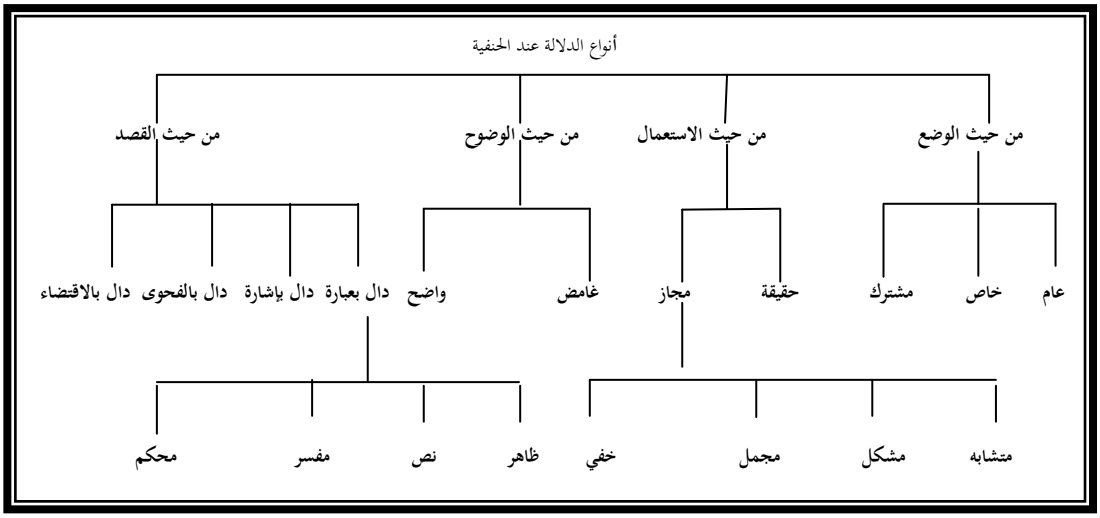

7-5. العلامة و الإشارة:

تفرق الدراسات اللسانية الحديثة بين المصطلحين؛ إذ لكل منهما دلالة خاصة وهو نفس التفريق منهجيا عند علماء الدلالة القدماء، فـ "مصطلح الإشارة عند علماء العربية القدامى لم يرد بمفهوم الصوت بحتا، بل أقرّوا بوجود مفارقة بين العلامة و الإشارة تمثلت في مفهوم الاعتباطية و الاصطلاحية"[1]؛ وترتب عن هذا الموقف اختلاف بين علماء العربية في علاقة اللفظ بالمعنى، و العلامة ليست سوى اللفظ، بينما الإشارة تحيل إلى المعنى إن لم تمثّله، و لذلك "إذا أنت تبحث عن معنى يتواءم و السياق الذي أنت معه، فشأنك مع اللفظ شأن جديد، أنت ماسك بالمدلول به و هو غريب عنك، وأنت قابض على المدلول عليه من أحد أطرافه، و لكن بعض أطرافه الأخرى قد أفلتت منك فهي إذن لحظة مغايرة من لحظات الوعي بانفجار نواة المعنى، و توزع شظاياها الدلالية"[2].

6. التأويل:

[1] **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، صلاح الدين زرال، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2008، ص/75.

[2] **العربية و الإعراب**، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص/61.

هو من "مادة أول في لغة العرب، يقول ابن منظور محمد بن مكرم (ت711هـ) الأول: الرجوع، آل يؤول أولا و مآلا رجع، و أول إليه الشيء: رجعه و ألت عن الشيء ارتددت، يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي: رجع، و الأيل من الوحش: الوعل"[1]، و في الاصطلاح يراد به العاقبة و التفسير.

و يعرفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بقوله: "التأويل في الأصل الترجيع، و في الشرّع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب و السنة"[2]، و هذا نحو قوله تعالى: ﴿⑥↗③⬂❷▧●←

✂☜⬂💻♦□❻○ ✌♋⌘ ✂☜◎⬂☺⊠⓿♒✂♁♂
□◆☝➔③⬂❷▧●← ✂☜◎⬂☺⊠⓿♒✂♁♂ ✌♋⌘
✂☜◎⬂☾⊠❻♍⇦ ﴾[3]، و التأويل أنواع متعددة بحسب كل فئة تتبناه فنجد من ذلك تأويلات اليهود، و التأويلات المسيحية، و في الفرق الإسلامية: تأويلات الصوفية، وتأويلات المعتزلة، و تأويلات غيرهم ممن ينسب إلى فرقة ما، و يصنف إلى ثلاثة وجهات:

1. التأويل الصحيح الذي لا نزاع فيه، و هو أن يكون صرف اللفظ عن ظاهرة المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.
2. التأويل الفاسد: و هو أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشيء يعتقده الصارف دليلا[4].

1- **لسان العرب**، ابن منظور محمد بن مكرم (711هـ)، تح/ عبد الستار أحمد فراج، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1985، 232/11. مادة: أَوَلَ.

2- **معجم التعريفات**، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ص/46.

3- سورة الأنعام، الآية [95].

4- ينظر: **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي (1393هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995، 190/1.

3. التلاعب بكتاب الله و سنّة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ كأن يكون صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه بلا دليل.

فاليهود أوّلوا برج بابل، و غضب الله، و أحلام يوسف، و الجنة التي أغرت حوّاء"[1] تأويلا باطنيا، مما يساعد على بناء النص عندهم حسب رؤيتهم، ذلك أنهم لم يلجأوا إلى تأويله حرفيا مخافة للكفر. وقد كان تأويلهم عرضة للنقد، و ذلك أنّهم أولوا الموضوع بعدة تأويلات.

في حين استخدم المسيحيون البرهان في تأويلاتهم، و لم يقتصروا في تأويلهم للنصوص الدينية على الشّرح الغامض، و حلّ المشاكل؛ بل تجاوزوا ذلك بإضافة معاني جديدة له مرتبطة بأهدافه، حيث يُفسَّر الكتاب المقدّس عندهم على ثلاثة أوجه: الرجل البسيط يكفيه (جسد) الكتاب المقدَّس، الرجل المتعمِّق في الفهم يدرك (روح) الكتاب والكامل من الرجال يفهمه بالناموس النفساني الذي يطلع على الغيب"[2].

و قد استعمل الشيعة في تأويلهم لنصوص القرآن الرمز، كما بيّن الغزالي أبو حامد (ت505هـ) حقيقة ذلك فقال: "إنّهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن و السنة صرفوهم عن المراد بهما، فقال: دعاتهم: فإنَّ جميع ما عليه الناس أمثال مضروبة لمثلات محجوبة"[3]، و كانت غايتهم في ذلك التوفيق بين الحكمة و الشّرع.

و أما أصحاب الإشارات؛ فقد كانوا يؤولون بالإشارات، و مثال ذلك تأويلهم في قوله تعالى: ﴿□◆✌◆ⅡⅡ⇧ 🕮□🡐⬂■🖪☠⬉ ✌♋☺●Ⅱ ✌□✡□⬈⍓ ✌◆○❁🕔⬈☞⑨⍓ ✁☞✍★ 🕮□♌ ③⬉⓿⬂🖅⍔⍔❷◆ ⬜♋❸♊☞ ✁☞♒⇔☺🡐○🡐🕛 □◆♒⍓⬉◆✎🗐 ×✈❼ ⌘⍓❷◆✁✎🗐♑⍓☞✍🗐﴾[4] إنَّ الله نبّه بذلك على أنَّه "لا أظلم ممَّن

---

[1] **الاتّجاهات السنية و المعتزلية في تأويل القرآن**، التهامي نقرة، دار القلم، 1982، ص/22.

[2] المرجع نفسه، ص/25.

[3] المرجع نفسه، ص/39 .

[4] سورة البقرة الآية، [114].

خرَّب أركان الإيمان بالشبهات وهي قلوب المؤمنين، و عمَّرها بالأماني، و شحنها بمحبة الدنيا، و فرَّغها من محبَّة الله تعالى"[1]، و منه فإن التأويل الصوفي اهتم بالقرآن عن طريق الفهم العقلي، و قد خالف التأويل الفلسفي، إذ أنَّه أنشئ علما جديدا أطلق عليه: «علم الأخلاق».

و قد تبنّت عدّة فرق مسألة التأويل؛ منهم المعتزلة و الأشاعرة؛ فالمعتزلة نبّهوا إلى أنّ الكلام هو شامل لكل الأنظمة، و برهانهم في هذا قول القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت415هـ) صاحب كتاب: «تنزيه القرآن عن المطاعن»؛ "وإنّما اختار أهل المواضعة الكلام في ذلك دون غيره، لأنَّه أوسع باباً من غيره، فيتشعب بمقدار ما يحتاج إليه من الأسماء للمسمّيات"[2]، و منه كان الكلام هو انطلاقة مدارسهم (المعتزلة)، و قد كان شيخهم الأول في هذا واصل ابن عطاء (ت131هـ)، و هم من مدحوا أنفسهم بهذا اللقب (المعتزلة)، و المراد منه: الاعتزال عن الباطل[3].

إنَّ للمعتزلة مبادئ بنوا عليها عقيدتهم، منها: التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين الوعد و الوعيد، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر"[4]، حيث أنَّ هذه الأصول مقرّرة عندهم ولا يختلفون فيها، ولكنهم يختلفون في فروع ومسائل أخرى، وكانت فرقهم كثيرة تصل إلى عشرين أو تزيد على ذلك.

في حين أنَّ الأشاعرة مارسوا المنطق و أعطوا مفارقات بينه و بين الفلسفة، واهتموا بالقواعد المنطقية، فالأشعرية هم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم منهم بالرد على المبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم، و من حقق في مسألة من الأصول فمنهم يتعلّم"[5].

---

[1]- المرجع السابق، ص/43.

[2]- **استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة**، هيثم سرحان، ط1، دار الحوار، سوريا، ص/61.

[3]- ينظر: **الاتّجاهات السنية و المعتزلية في تأويل القرآن**، التهامي نقرة، ص/48.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص/63.

[5]- المرجع نفسه، ص/163.

و قد أكّد الأشاعرة أنّ أفعال العباد مخلوقة لله وحده، بدليل أنَّ حقيقة الله مطلقة ثابتة، و أنَّ الإنسان يرضخ لأوامر الله تعالى، و من تأويلات الأشاعرة: تأويل الرازي فخر الدين (ت606هـ) لقوله تعالى: ﴿[illegible]﴾[1]. فالمعتزلة فسّروا الخطيئة على أنها كبيرة، و اعترض الرازي فخر الدين على هذا القول من عدة وجوه منها: إذا كان شرط السيئة أن تكون كبيرة؛ فكذلك شرط الإحاطة عدم العفو.

إنّ أهمية الخطاب تكمن في الإفهام و البيان؛ فالخطاب يجب أن يتوفر على أمرين:

1– حسن بيان المتكلم عمّا في نفسه من المعاني بالألفاظ.

2– تمكن السامع من الفهم، و حسن تقبله للخطاب.

و لكي لا نقع في أخطاء التأويل، و نتجنب مخاطره يجب علينا إتّباع النهج الصحيح و السير على خطى التأويل الصحيح، و قد ذكر محمد مفتاح (من المعاصرين) أهم الأسباب المؤدية للتأويل الصحيح، و أشهر العلماء الذين تحدثوا عن التأويل الصحيح، و ذكر منهم الإمام الشاطبي أبو إسحاق ابراهيم بن موسى (ت790هـ) له كتابان: «الموافقات» و«الاعتصام».

فهو يرى أنه ليس ضروريا بأنّ يكون الإمام من أهل الفتوى و الشرع، و ذلك لأنّ "الثمرة المطلوبة من الإمام تطفئة الفتن الثائرة من تفرّق الآراء المتنافرة"[2]. و مشروعه يهدف إلى الوصول إلى غايتين:

1– سورة البقرة، الآية [81].

2– **التلقي و التأويل (مقاربة نسقية)**، محمد مفتاح، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص/138 .

– السعي إلى التقنين و الضبط.

– توخي الاجتهاد و استنباط الأحكام الجديدة.

و يفرّق أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ) بين الخاصّة و العامّة:

– العامّة: تخاطب على قدر عقولها تماشيا مع التربية الربانية، و تربية السلف الصالح الذين عايشوا النبي صلى الله عليه وسلم، أو من جاء بعدهم.

– الخاصّة: تجتهد و تختلف في التأويل، و يكون هذا الاجتهاد فيما بينها[1].

و من الخاصة و العامة يظهر لنا اتّجاهين في الاجتهاد و التأويل:

– اتّجاه يتعلق بالأصول كالتوحيد، و هو ما لا يمكن الاختلاف فيه.

– اتّجاه يتعلق بالفروع، و هو الذي يجوز الاختلاف فيه.

و من هذا المنطلق نرصد اختلاف بعض المذاهب في بعض الفروع، و كثيرا ما تتعامل هذه المذاهب مع بعضها بالتسامح[2].

[1] ينظر: **التلقي و التأويل (مقاربة نسقية)**، محمد مفتاح، ص/138.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص/139.

الفصل الثّاني

المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند اللّغويين

1. تمهيد:

عرفت الدراسات اللغوية الحديثة عدّة اتّجاهات في استخدام آليات منهجية في البحث، توسّعت حينا لتختلط بالمفهوم و الاصطلاح، و اقتصرت أحيانا على دراسة الموضوع مباشرة، "و قد اعتقد بعض الباحثين أنّ علم الدلالة ظهر من رحم المنهج التاريخي؛ بل إنّ منهجه أصلا هو المنهج التاريخي"[1]، و الدّراسات اللّغوية في هذا المجال تثبت بأنّه قد وضع "المصطلح الفرنسي Sémantique من اليونانية بواسطة مشيل بريال Michel Breal (1832-1915)، و لكنّه لم يستخدمه للإشارة إلى المعنى، و إنّما استخدمه ليشير إلى تطوّر المعنى، و هو الّذي يطلق عليه العلماء علم الدّلالة التّاريخي وفي عام 1900 ظهر كتاب بريال: «دراسة في علم السيمانتيك»، و كان الأصل الفرنسي لهذا الكتاب قد صدر قبل ذلك بثلاثة أعوام، و هذا كتاب مهم؛ فهو من أوائل الكتب في اللّسانيات، و يعالج الدّلالة علما للمعنى، و أنّه كان مهتما بشكل أساسي بتغيّرات المعنى من النّاحية التّاريخية"[2].

و يعلق الباحث منذر عياشي بقوله " و يمكننا أن نلاحظ أنّ مصطلح "علم الدّلالة" يفترق في دلالته الإجرائية عن المعنى، عنه في دلالته الحدوثية، فعلم الدّلالة ليس هو المعنى، و لكنّه طرق دراسة المعنى، و بهذا يصبح جليا من وجهة نظر منهجية امتناع العلم الدّراسي عن الاختلاف بموضوع درسه"[3]؛ و بذلك يتوافق المفهوم بين تطور المعنى و علم الدلالة التاريخي.

---

[1]- **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، صلاح الدين زرال، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، ص/58.

[2]- **الدلالة و النحو**، صلاح الدين صالح حسنين، ط1، مكتبة الآداب، ص/09.

[3]- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/32.

2. أصول الدراسة الدلالية عند اللغويين العرب:

شاع في الدراسة اللغوية عدم وضوح دلالة المصطلح دلالة؛ إذ كان هناك تداخل بينه و بين مصطلح المعنى، لذلك نجد ثلاثة أراء لتحديد المفهوم، رأي يبني القول بالترادف بين الدلالة و المعنى، و هو رأي يتبنّاه أحمد مختار عمر من المحدثين، و رأي ثان يرى أن المعنى أوسع من الدّلالة؛ لاهتمام المعنى بالعبارة و الجملة، و اهتمام الدّلالة باللّفظة المفردة، و قد ذكر هذا التوجّه عزمي سلام في بحثه مفهوم المعنى، بينما يتّجه رأي ثالث إلى كون الدلالة أوسع من المعنى؛ فالدّلالة لفظ عام، و المعنى لفظ خاصّ، والدّلالة تشمل الدّال و المدلول و العلاقة بينهما، و يقابل المعنى المدلول، و قد ذكر هذا الرأي فايز الداية في كتابه:«علم الدّلالة العربي».

و قد ورد تعريف يستوعب المفاهيم المصاحبة لمصطلح علم الدّلالة، كالدّليل والأمارة، و غيره من المصطلحات، قلت أورده أبو هلال العسكري (ت395هـ) عن ابن فارس (ت395هـ) في الفروق، يقول: " إنّ الدّلالة تكون على أربعة أوجه: أحدهما: ما يمكن أن يستدل به. قصد فاعله ذلك أم لم يقصد، و الثاني: العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول: أعدّ دلالتك (...) و الثالث: الشّبهه يقال دلالة المخالف كذا، أي: شبهه والرّابع: الأمارات؛ يقول الفقهاء: الدّلالة من القياس كذا، و الدليل فاعل الدّلالة "[1] ويعرّف الراغب الأصبهاني الحسن بن محمد (ت502هـ) الدلالة فيقول:"الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشّيء؛ كدلالة الألفاظ على المعنى، و دلالة الإشارات و الرموز والكتابة و العقود في الحساب، و سواء ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن يقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حي"[2].

1- **الفروق في اللغة**، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح/ لجنة إحياء التراث العربي، ط6، دار الآفاق الجديدة، 1983، ص/59،60.

2- **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن أحمد (ت502هـ))، تح/ محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص/171، مادة (د.ل.ل).

أمّا البلاغيون فيذهبون إلى أنّ الدّلالة "كون اللّفظ بحيث متى أطلق أو تُخيّل فُهِم منه معناه للعلم بوضعه، و هي المنقسمة إلى المطابقة و التّضمن و الالتزام؛ لأنّ اللّفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له"[1]، و بالتّالي يمكن التّأكيد على أنّ "مصطلح الدلالة كان منتشرا في مصنفات عربية قديمة تتصل بمجالات تقترب من المصطلح علم الدلالة في صورته الحديثة"[2].

1-2. علماء العرب القدامى و الدّلالة:

من خلال المصطلحات العديدة التي عالجها علماؤنا القدامى، و تمييزهم الواضح بينها، يكشف عن دورهم الكبير و مساهمتهم الفعّالة في توجيه الدّرس اللّغوي، و تأكيد لفهم دقيق ينمازون به، و من خلال التّجاذب بين هذه المصطلحات في الحقول العلمية المختلفة يمكن تلمّس جملة من الأوّليات بمثابة خلاصة، و ثمرة لجهدهم في البحث الدّلالي من ذلك:

- التأكيد على القيمة اللّفظية الّتي تتميز بها الدّلالة، أي: دخولها في حقل اللّغة التّواصلية التّلفظية الّتي تستخدم الألفاظ، فهي دلالة منطوقة مسموعة.
- تقسيم الألفاظ أدّى إلى هذا الكم من التّعدد في أنواع الدلالات، تفرّع عنه دلالات فرعية أخرى، خصوصا ما توصل إليه علماء الأصول باجتهاداتهم كالقرائن اللّفظية، و غير اللفظية الّتي تمكن من تخصيص الدّلالة.
- تقسيم النّحاة للحروف الّتي لها دور في تخصيص الدّلالة أو تقييدها، كحروف العطف، و شرح دلالة هذه الحروف في أثناء الخطاب؛ فقالوا بالاشتراك والإضراب و الاستفهام...

1- **معجم التعريفات**، الشريف الجرجاني، ص/93.

2- **التفكير اللغوي الدلالي عند علماء العربية المتقدمين**، حمدان حسين محمد، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2002، ص/72.

لقد تمكن علماؤنا من وضع معاجم لغوية متنوعة تخصّص دلالة الألفاظ وفق سياقات مختلفة؛ بالإضافة إلى الدور الطبيعي الّذي يقوم به المعجم أصالة. و عموما فإنّ الدلالة طريق إلى العلم والمعرفة، فهي تطلب أو تفهم دون حاجتها إلى استدلال بسبب التّواضع لكون الألفاظ تجري من السمع مجرى الأشخاص من البشر[1].

2-2. الصلة بين اللفظ و المعنى لدى اللغويين:

علاقة اللفظ بالمعنى كانت و لا زالت من المباحث الرئيسة في البحث الدلالي كلما عنّ الحديث عن اللّفظ و المعنى، و قد كان ابن جني أبو الفتح عثمان (ت392هـ) يرى وجود مناسبة بين اللّفظ و المعنى[2]، كما كان أيضا عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي يرى: "أنّ بين اللّفظ و مدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: و إلاّ لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح"[3]، و هو ذات الرّأي الذي يذهب إليه من المحدثين محمد المبارك و صبحي الصالح في كتابه «دراسات في فقه اللّغة».

و ذهب الباحث إبراهيم أنيس (ت1977م) من المحدثين اللّغويين العرب إلى "وجوب التّفرقة بين الصلة الطبيعية الذّاتية و الصلة المكتسبة، ففي كثير من ألفاظ كلّ لغة نلحظ تلك الصلّة بينها و بين دلالاتها، و لكنّ هذه الصلة لم تنشأ مع تلك الألفاظ أو تولد بمولدها، وإنّما اكتسبتها اكتسابا بمرور الأيام، و كثرة التّداول و الاستعمال"[4].

1- **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، هادي نهر، ص/24.

2- **الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني**، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، العراق، 1980، ص/320.

3- **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، السيوطي جلال الدين (ت)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، 47/1.

4- **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1984، ص/71.

3. أنواع الدلالة:

اختلف الباحثون في التسمية (تسمية أنواع الدلالة) فمنهم من أطلق عليها أصناف الدّلالة، و منهم من سمّاها أقسام الدّلالة، و بعضهم أطلق عليها وجوه الدّلالة[1]، و الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ) أطلق عليها اسم أصناف الدلالة، و أرجعها إلى خمسة أصناف، أوّلها: اللّفظ، ثمّ الإشارة، ثم العقد، ثم الخط وآخرها الحال الّتي تسمى النصبة[2]، و أطلق الاسم العام على الدلالة: اسم البيان فقال: "البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، و هتك الحجاب دون الضمير حتّى يفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، و من أيّ جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر و الغاية الّتي إليها يجري القائل والسّامع إنّما هو الفهم و الإفهام، فبأيّ شيء بلغت الإفهام، و أوضحت عن المعنى؛ فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[3].

و في تقسيم الجاحظ لأنواع الدلالة يتجاوز بها المعنى الدّلالي المتَضَمَّنِ أصلا في اللّغة أو ما نطلق عليه في الدّراسات اللسانية اسم علم الدلالة اللساني إلى علم الدلالة العام، و ذلك من خلال إشارته إلى الأصناف الدّلالية الّتي ذكرها، و قد صرّح بذلك حين قال: "و جميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ، و غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد"[4]؛ و في ذلك إشارة واضحة منه إلى عناصر الاتّصال الأخرى الّتي يتم بها توصيل المعاني إلى المتلقي، يقول: "قد قلنا في الدّلالة باللّفظ، فأمّا الإشارة باليد و بالرأس، و بالعين و الحاجب و المنكب، إذا تباعد الشّخصان، و بالثوب و بالسيف

1- **الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني**، تراث حاكم الزيادي، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، 2011، ص/40.

2- ينظر: **البيان و التبيين**، الجاحظ أبو عمرو بحر بن عثمان (ت255هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 56/1.

3- المصدر نفسه، 76/1.

4- المصدر نفسه: 76/1.

وقد يتهدّد رافع السيف و السوط، فيكون ذلك زاجرا، و مانعا و رادعا، و يكون وعيدا و تحذيرا"(1).

و هذه الاصطلاحات، سواء عند قدماء اللّغة أو عند المحدثين؛ إنّما ترجع إلى البعد المعرفي لوعي الباحث في اللّغة؛ فنظر إليها بحسب الحدود الّتي ينظر من خلالها إليها، فالأصوليون مثلا سمّوها بأقسام الدلالة؛ لكونها تتبدى في أبعاد المعرفة الإنسانية المتكونة من الأقسام الثّلاثة للفعل اللّغوي في نظرتهم للظاهرة اللّغوية، و هي الحدود المنطقية والفلسفية و اللغوية التي تشكّل أو تبلور حدود العلم و المعرفة، و هذا ما يبرّر اعتمادهم على تفريعات عديدة، و تقسيمات كثيرة.

3-1. أنواع الدلالة عند أحمد مختار عمر:

3-1-1. المعنى المركزي:

أو ما يطلق عليه اسم الدلالة المركزية: "و هي القدر المشترك من الدّلالة الّذي يسجله اللّغوي في معجمه، و يسمّيه بالدلالة المركزية، و قد تكون تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان كلّ النّاس، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم، و يمكن أن تشبه الدّلالة بتلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكوّن منها أولا يعد بمثابة الدّلالة المركزية للألفاظ"(2).

3-1-2. المعنى الإضافي:

و هو ما يطلق عليه اسم الدلالة الهامشية: "هي تلك الظلال الّتي تختلف باختلاف الأفراد و تجاربهم و أمزجتهم و تركيب أجسامهم، و ما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم"(3).

1- **البيان و التبيين**، الجاحظ أبو عمرو بحر بن عثمان (ت255هـ)، 78/1.

2- **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس، ص/106.

3- المرجع نفسه، ص/107.

3-1-3. المعنى الأسلوبي:

و هو ما يسمى بالدلالة الأسلوبية، و التي تتعلق في أحيان كثيرة بمقتضيات الأسلوب الذي يستعمله الكاتب؛ لكونه يستخدم عبارات دالة على نوع كتابته.

4-1-3. المعنى النفسي:

و هو ما يطلق عليه الدلالة النفسية.

5-1-3. المعنى الإيحائي:

و يسمى بالدلالة الإيحائية.

و ما يلاحظ على هذه التقسيمات إطلاق اسم المعنى ممّا يوحي إلى أنّ اسم الدّلالة أعمّ من اسم المعنى[1].

2-3. أنواع الدلالة عند ابراهيم أنيس:

1-2-3. الدّلالة الصوتية:

و هي الدّلالة التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات، ككلمة تنضخ تعبّر عن فوران السّائل في قوة و عنف، بينما كلمة تنضح تدل على تسرّب السائل في تؤدة وبطء[2]، و قد تفطن علماؤنا لهذه الدّلالة دون التّصريح باسمها حين عالجوا بعض المسائل الصوتية المتعلقة بدلالة عبارات أو كلمات معيّنة في القرآن الكريم، كاستخدام لفظة يصّعد بدل يصعد، حيث تدل الأولى على نوع من التشبث و التعلق، و جاءت هذه الدلالة من التّضعيف، و من مظاهر هذه الدلالة نجد النبر؛ كاستخدام كلمة ذق في القرآن الدّالة على السخرية و التّهكم، بالإضافة إلى النغمة الكلامية التي يبنى عليها علم القراءات.

1- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط7، عالم الكتب، مصر، 2009، ص/36.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/46.

3-2-2. الدلالة الصرفية:

و هي نوع من الدلالة يُستمد عن طريق الصيّغ الصرفية و بنيتها، كالصيغة السابقة الموجودة في يفّعل الّتي تدل على نوع من القوّة و المبالغة في الفعل، و هي صيغة تمد المتلقي نوعا من المعنى يزيد على المعنى الوضعي للّفظ[1].

3-2-3. الدّلالة النّحوية:

و هي دلالة متعلقة بالتركيب تسمح بمعايير اختيار سلامة الجملة اللّغوية من اللّحن أو الوقوع في الخطأ، و هذه الدّلالة خاصّة بنظام الجملة في أيّ لغة كانت، فاللّغة العربية مثلا لها قواعدها الخاصّة في اختيار النّموذج الأنسب الّذي يعبّر عن الكلام اللّغوي من خلال اختيار المفردات المناسبة داخل النّموذج، فالفعل في نظام الجملة العربية يستدعي ذهنيا تصوّر اسم بعده أو حرف و لا يسمح باختيار فعل إلاّ في حدود ضيقة جدا، و اختيار الاسم أيضا له شروطه الخاصّة به.

3-2-4.الدّلالة المعجمية (الاجتماعية):

يطلق عليها إبراهيم أنيس الدّلالة الاجتماعية، و إن كنت أرى أنّ هناك فارق بين التّسميتين، فالدّلالة المعجمية متعلّقة بنظام المفردات داخل المعجم اللّغوي في اللغة، أيّ بالإمكان استخدام أيّا كان هذه المفردات في سياق التعبير عن قضية أو مسألة أو حتّى اتّصال لغوي عادي بين متخاطبين، بينما الدلالة الاجتماعية متعلقة بجنس المجتمع اللّغوي، و هو مجتمع محدود يستخدم جملة من العبارات للتعبير عن أغراضه المختلفة، وتقع ضمن مستويات متعدّدة، كفئة الكُتّاب و الرسامين، و فئات المجتمع المختلفة ولكن لكلّ فئة خصوصياتها في استخدام عبارات معيّنة يسمح بها النّظام اللّغوي.

فإبراهيم أنيس يراها في إطار واحد؛ بحيث تُستفاد من المعجم، و يتمّ استعمالها في الاستخدام العادي للّغة[2].

1- ينظر: **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس، ص/47.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص/48.

4. طرق دراسة المعنى:

يقترح منذر عياشي تقسيما للدّلالة؛ يسمي القسم الأول: الدلالة التاريخية، و تمثّل المكتوب في النّص، و قسم يمثّل دلالة نصية مرتبطة بالنّص، يقول:"الدلالة التاريخية ويقصد بها تلك الدّلالة الّتي يثبتها المكتوب في النّص، و صيّرها إشارة يدل بها لا على نفسه، و لكن على السياق الخارجي، و الدّلالة النّصية المرتبطة بالنّص، الذي هو سياق و القرآن ينبيه وفق نظام خاص به، (...) فإنّ النّص القرآني يمتاز عن بقية النّصوص بفرادة تماسكه، و كيفية هذا التّماسك، فهو نص يقدّم نفسه بوصفه نصوصا متداخلة في إطار السّورة الواحدة؛ كما يقدّم نفسه بوصفه نصّا واحدا في إطار السوّر المتعدّد"[1].

كما أنّه يجب التّفريق بين هذه الاتّجاهات الّتي ذكرناها؛ أيّ: "التّفريق في الدراسة بين آليات علم الدّلالة الّتي تصب في صميم طرق دراسة المعنى، و آليات التّداولية الّتي تحاول أن تفسر الاستعمالات الفعلية للكلام"[2]، و أداة الدلالة: هي اللّفظ أو الكلمة (...) فإذا ربطت هذه الأصوات المنطوق بها، و ما يمكن أن تدلّ عليه من معنى تكوّنت الكلمة[3].

5. طبيعة العلامة اللغوية:

استخدام المصطلح عامّة في الدراسات اللغوية يتعدّد استعماله حسب طبيعة العلم المدروس، و طبيعة المفهوم الّذي يدلّ عليه، فمن حيث طبيعة العلم المدروس نجد مصطلحات مستخدمة في النّحو، هي ذاتها المستخدمة في علم البلاغة، كمصطلح الأمر و النّهي و الاستفهام و النّداء... بينما مفهومها يختلف بحسب طبيعة الموضوع الّذي تدلّ عليه.

---

[1]- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/97،96.

[2]- **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، صلاح الدين زرال، ص/63.

[3]- **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس، ص/38.

و مصطلح العلامة له دلالته عند علماء كلّ علم، ففي الدّراسات النّحوية العربية القديمة يختلف عنه في الدّراسات الحديثة، و هو ما يجعل المصطلح سمة بارزة في علم دون غيره، أيّ: قد يكون كإشارة عابرة في موضوع لا يدل سوى دلالة عامّة، بينما استخدامه في علم آخر يعدّ محور تلك الدّراسة.

و قد أخذ مصطلح العلامة في التّراث النّحوي تلك السمة البارزة، و أصبح مفهوما بالكلّية مع تقعيد العلوم النّحوية، فنجده في أوائل بدايات الدّراسات القديمة كالكتاب عند سيبويه (ت180هـ)، ثم الدّراسات الّتي جاءت بعده.

1-5. العلامة في اللغة و الاصطلاح:

من معاني الجذر اللّغوي (ع.ل.م) أنّه يقال: "علمه يعلمه و يعلمه: وسمه، و علّم نفسه و أعلمها: وسمه بسيما الحرب. و رجل معلم: إذا علم مكانه في الحرب بعلامة أعلمها"[1]، و نلاحظ أنّ الجذر يدور حول وضع شيء مادي يستدلّ به عليه، و صفة له، و قد وضع في معنى الوسم أن يقال: "وسم دابّته بالميسم، وسما و سمة؛ أي: وضع عليها علامة" [2].

و لما كانت العلامة تعني ضبط الشّيء بالوصف، و التّركيب الكلامي في الدّراسة النّحوية لا يستقيم إلاّ بالوصف، استعيرت لفظة العلامة لتدلّ على الصيغة أو الكلمة أو الجملة؛ فهي علامة لها و وسم يميّز الكلمة عن الكلمة أو الصيغة عن الصيّغ أو الجملة عن الجملة، و نشير إلى أنّه "لم يقدّم النّحويون القدماء تعريفا للعلامة، و إنّما قارنوا بينها و بين الحدّ من حيث دلالة كلّ منهما، فإنّ دلالة العلامة دلالة خاصّة، و دلالة الحدّ دلالة عامّة، و ذلك أنّك إذا قلت: الرجل، دلت الألف و اللاّم على خصوص كون هذه الكلمة اسما، (...) و العلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس نحو قولك: كلّ

1- **أساس البلاغة**، الزمخشري جار الله أبي القاسم (ت538هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1989، ص/675.
2- ينظر: المصدر نفسه، ص/675.

ما دخل عليه الألف و اللّام فهو اسم (...) و تكون العلامة بالأمور اللّازمة"[1]، وهذه الخصائص المحدّدة لنوع العلامة في النّحو هي الّتي تحدّد دلالة الكلمات في اللّغة العربية.

و يؤكّد الباحث أحمد حساني على مفهوم العلامة بقوله: "قد تبدّى لنا من خلال استقرائنا للمدوّنة اللّسانية للتّراث العربي بكلّ حقوله المعرفية، أنّ مفهوم العلامة يشمل مفهوم اللّفظ و الكلمة و الاسم، فهذه المفاهيم تعدّ الوحدات الدّالة في النّظام التّواصلي لدى الإنسان؛ إذ إنّ الأداء الفعلي للكلام لا يعدو أن يكون في جوهره استخدام علامات لسانية منطوقة للتّعبير عن أغراض المتكلّم؛ باعتبار أنّ الضرورة التّواصلية تقتضي وجود علامات معينة، و قد ينتفي الكلام بانتفاء وجودها و ينعدم بعدمها "[2]، ثم يحاول الباحث أن يجد مبرّرا لاستخدام مصطلح العلامة عوضا عن المصطلحات الأخرى المصاحبة لها في نفس مجال الحقل الدّلالي في التّراث اللّغوي العربي، ليصل في النّهاية بأنّ مصطلح العلامة هو المصطلح الأعمّ، و الأشمل؛ لأنّه غير مشروط بأيّ خصوصية، و من ثمّ يكتسب الشّرعية المعرفية لأن يكون بديلا مقابلا لمصطلح Signe بمعناه العامّ[3].

6. الحقيقة و المجاز:

1-6. الحقيقة:

تناول اللّغويون و البلاغيون الحقيقة من زوايا الموضوع الخاص بكل علم من العلوم المذكورة؛ فاللّغويون كابن جني (ت392هـ) يرى أنّ "الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"[4]، و يذهب أحمد بن فارس (ت395هـ) إلى كونها "الكلام

1- **العلامة في النحو العربي**، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص/12.

2- **المصطلح اللساني في التراث (من التأصيل إلى التفعيل)** "مقال" ، أحمد حساني، مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية، ع1، مارس 2002، ص/88.

3- المرجع نفسه، ص/88.

4- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح/محمد علي النجار، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2006، ص/598.

الموضوع موضعه الّذي ليس باستعارة و لا تمثيل و لا تقديم فيه و لا تأخير"[1]؛ ففي تعريف ابن جني (392هـ) نلمس في شرط الحقيقة كثرة الاستعمال و التّداول للّفظ على تمام وضعه الأوّل الّذي اتّفقت الجماعة اللغوية بإزائه، بينما يقوم التّعريف الثاني على مبدأ التّقابل، فهي ليست باستعارة و لا تمثيل (تشبيه)، و لا تقديم في الكلام أو تأخير، ويمس هذا التّعريف اشتراط الوضع الأصلي للتركيب؛ بله للألفاظ الّتي تقع موقعا معيّنا في التّركيب مع دلالة اللّفظ على أصل معناه الّذي وضع له، و يظهر هذا الاشتراط في قوله ليست استعارة و لا تمثيلا.

أما البلاغيون فيذهب عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) إلى أنّ الحقيقة "كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، و إن شئت قلت: في مواضعه وقوعا لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة"[2]، و يذهب الخطيب القزويني (ت733هـ) إلى أنها (الحقيقة) "الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التّخاطب"[3].

فالحقيقة وصف يطلق على اللفظ المستعمل في اصطلاح التّخاطب في المعنى الذي وضع له، و يقابلها المجاز، و تنقسم إلى حقيقة لغوية و حقيقة شرعية و حقيقة عرفية وهي الاصطلاحات البلاغية المعروفة لدى الدارسين، بل و عند غيرهم من ذوي الاختصاص في المجالات اللغوية الأخرى، كعلم الأصول، و الفقه، و أصول الشريعة...

1- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح/ عمر فاروق الطباع، ط1، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1993، ص/203.

2- **أسرار البلاغة في علم البيان**، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح/ محمد رشيد رضا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2002، ص/324.

3- **الإيضاح في علوم البلاغة**، القزويني جلال الدين محمد بن أحمد (ت739هـ)، تح/ علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2000، ص/229.

6-1-1. الحقيقة عند البلاغيين عامة:

6-1-1-1. الحقيقة اللغوية:

تعددت عبارات الأصوليين في المراد بالحقيقة اللغوية و المقصود بها "الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اِصطلاح التخاطب"[1]؛أي: التخاطب بين فئة من النّاس و لا تكون الكلمة تصب في الحقيقة إلاّ إذا وضعت في موضعها الأصلي نحو قوله تعالى: ﴿❒◆⬧⧫⌛⌧❷⬉❒⬿☎ ❒◆⬧⧫⌛⌧❷◆ ⬿✍✎✦ ☎ ❒◆⬿✍✎✦ ⌘⬁❷⬀❸⬅ ⬿✍✎⬃☺⬁⬄▤⬂❷⬀⬄× ◆﴾[2] و قوله أيضا: ﴿❒◆⬀⬁❽◆⬄◆⬂⬅☎﴾ ⬈⬁⑩⬇⬆◎⬁❑⬀ ⬈⬁⑩⬇⬆◎⬁❑⬆ ⬄⬇⬈⬉⬊➔♑⬁✍﴾[3]، و معنى هذا أنّ الكلام حقيقة موجّه إلى فئة من الناس؛ و هم المذنبون.

6-1-1-2. الحقيقة العقلية:

تعتبر الحقيقة العقلية "إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر"[4]؛ أي: إرجاع الفعل إلى ما يضمّه معناه؛ و هو: المصدر، الصفة المشبّهة، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم التفضيل ...إلى ما هو له عند المتكلم فيما يفقهه من الظاهر من السياق الذي ترد فيه الكلمات.

6-1-1-2-1. أقسام الحقيقة العقلية أربعة:

تثبت الحقيقة العقلية في عرف البلاغيين وفق أربعة أنماط، مع اختلافها في موافقتها لمقتضى الواقع الذي يحدد وقوعها من عدمه، و حتى لو ناقضته في وجودها تعتبر حقيقة بميزان العقل، و هذه الأنماط هي:

1- **علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)**، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، لبنان، ص/300.

2- سورة آل عمران، الآية [54].

3- سورة الشورى، الآية [40].

4- المرجع السابق، ص/300.

أ– ما يتماشى مع الواقع و الاعتقاد معا نحو: جاء الرّسول بالرسالة.

ب– ما يتماشى مع الواقع دون الاعتقاد نحو: قول المعتزلي: إنّ أفعال الإنسان مخلوقة بحسب العبد و رغباته.

ج– ما يتماشى مع الاعتقاد دون الواقع نحو، قولك لمن لا يعرف الله: شفى الطبيب المريض.

د– ما لا يتماشى معهما؛ كأقوال الكاذبين التي يعلمها المتكلم، نحو: صام الكافر رمضان.

3-1-1-6. الحقيقة الشرعية:

تدل على لفظة يفهم معناها من جهة الشّرع غير ما كانت بصورتها الأصلية وبذلك فهي تنقسم إلى شطرين:

أ – الأسماء الشرعية الخالية من المدح و الذم عند استعمالها؛ كألفاظ: الصّلاة الحج، الزكاة، الصّوم...

ب– الأسماء الدينية التي تحمل معنى المدح؛ نحو: المسلم مطيع تائب، أو التي تحمل الذّم، نحو: كافر، فاجر، ...

و الأخذ بهذا النقل جار عند العلماء لا خلاف فيه، و إنّما حصل الاختلاف حول وقوعه، بحيث أثبت بعضهم أنّ هذه الأسماء صارت منقولة شرعا إلى معان أخرى.

كما نجد من الفرق الإسلامية من ذهب؛ كالأشاعرة إلى أنّ هذه الألفاظ دالّة معانيها اللغوية بأيّة حال من الأحوال، و أنّ النقل الشرعي في حقّها باطل، و قد تكلم في هذا المجال الباقلاني (ت 403 هـ)[1]، و أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، و الرازي فخر الدين (ت 606 هـ).

---

[1]- ينظر: **علم البيان و بلاغة التشبيه في المعلقات السبع (دراسة بلاغية)**، مختار عطية، ط1، دار الوفاء، 2005، مصر، ص/98،99.

6-1-1-4. الحقيقة العرفية:

تقوم على اللفظة التي انزاحت عن مسمّاها اللّغوي إلى غيره بعرف الاستعمال ويكون هذا العرف إمّا خاصا أو عاما.

6-1-1-4-1. الحقيقة العرفية العامة:

تكون شاملة بين جميع الفئات، و لا تختص بجماعة معينة من النّاس، و هنا أصبح المجاز فيها أعرف من الحقيقة.

6-1-1-4-2. الحقيقة العرفية الخاصة:

تخص جماعة معينة من أهل عرف خاص؛ كاصطلاحات العلوم في الرياضيات مثلا: الحساب، الجمع، الطرح،...، و في الفلسفة: المنطق، الجوهر، الماهية، ... ، و في النحو: العطف، النصب، الجر، ... فتلك الحقّائق اللغوية أصبحت حقائق عرفية خاصة[1]، و إن خالفت الأوضاع اللغوية، و ذلك بحسب اندماج أهلها بها؛ حتى جرت في الوضوح مجرى الحقائق.

6-2. أحكام الحقيقة:

تختص الحقيقة بعدّة أحكام نذكر منها:

6-2-1. الحكم الأول:

هو أنّ اللّفظ الدّال على الحقيقة من حقّه أن يكون مفهومه من ظاهر اللفظ من غير قرينة، و هو على عكس المجاز؛ فإنّه لا بدّ فيه من قرينة، لذا نجد الدلالة واضحة في جميع الحقائق سواء كانت تشير إلى معنى واحد أو إلى معاني مختلفة، و في هذه الحالة لا

1- ينظر: **علم البيان و بلاغة التشبيه في المعلقات السبع (دراسة بلاغية)**، مختار عطية، ص/99.

نحتاج إلى قرينة؛ كقولنا: حصان، طفل، حيوان، إنسان[1]؛ فهذه الألفاظ حقائق لا نحتاج في فهمها إلى قرينة.

6-2-2. الحكم الثاني:

و يعد "أمارة كون اللفظ حقيقة فيما دلّ عليه من المعاني أن يكون سابقا إلى الفهم عند الإطلاق"[2]، و هذا على عكس المجاز فإنّه لا يأتي سابقا، بل لابدّ من توفر قرينة، و لهذا كانت الحقيقة الأَوْلَى بالفهم لأنّ معناها مستفاد من ظاهر اللفظ، في حين أنّ المجاز لابدّ من توفر التأويل بين اِنزياحه عن ظاهر لفظه، لهذا وجب الاعتماد على الحقيقة إذا وقع تعارض بينها و بين المجاز.

6-2-3. الحكم الثالث:

مفاده أن: "ليس يلزم في الحقائق أن يكون مستعملا لها مجازات؛ بل هي في أنفسها منقسمة إلى حقائق لا مجازات لها"[3]، و هذا يوضح لنا أن المجاز لا يعتبر مجازا إلاّ إذا سبق بحقيقة، و في غالب الأحيان يستحيل بدون حقيقته؛ لهذا صار توفر الحقيقة من شروط توفر المجاز، أمّا الحقيقة فلا تحتاج في فهمها إلى حقيقة سابقة عليها.

6-2-4. الحكم الرابع:

هو أنّ لكل حقيقة واضعها، فالحقائق اللغوية واضعها هي اللغة، و الحقائق الشرعية واضعها هو الشّرع، و تقريره، و يحيلنا هذا إلى أنّ وجود الحقّيقة ينتج عنه توفر المجاز.

---

[1]- ينظر: **الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز من العلوم البيانية، والأسرار القرآنية**، مؤيد بالله يحي بن حمزة العلوي (ت749هـ)، تح/ بن عيسى بن طاهر، ط1، دار المدار الإسلامي، 2007، ص/300.

[2]- المصدر نفسه، ص/307.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص/307.

نخلص في الأخير إلى أنّ الحقيقة لا تؤدي استعارة و لا تمثيلا و لا تقديما و لا تأخيرا، بل ترصد لنا الأحداث كما هي في الواقع.

3-6. الحقيقة عند السكاكي:

يذهب السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد(ت626هـ) صاحب كتاب:«مفتاح العلوم» إلى كون الحقيقة ثلاثة أنواع: الحقيقة اللغوية الّتي تدلّ على معاني تم التّواضع عليها في اللّغة، و استعملت في معناها الأصلي، أو تمّ استخدامها مجازا مع المحافظة على المعنى الأصلي الّذي وضعت له، و يتصرّف العقل في استعمالها بحسب التّركيب الّذي ترد فيه، لذلك يطلق عليها الحقيقة العقلية، "كإسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر"[1]، من ذلك وضع ألفاظ دالة على أشياء محسوسة أو مجرّدة، كالسّماء، و الأرض، و الإنسان.

أما الحقيقة الشرعية هي الّتي وضعها الشّارع الحكيم فصارت بذلك نتيجة استعمالها في حكم الوضع الأصلي، و تعرف بكونها " اللّفظة الّتي يستفاد من جهة الشّرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها اللّغوي، و هي قسمان الأول: أسماء شرعية؛ و هي الّتي لا تفيد مدحا أو ذمّا نحو: الصّلاة، و الزّكاة، و الحج وسائر الأسماء الشّرعية، و الثّاني: أسماء دينية: و هي الّتي تفيد مدحا أو ذمّا، نحو: مسلم و مؤمن و كافر و فاسق "[2]. و تعني الحقيقة الشّرعية استعمال الشّارع للّفظ في معنى لم يكن مستعملا فيه في اللّغة؛ كاستخدام لفظ الصّلاة في العبادة المحدّدة بزمن معين بعدما كانت تعني مجرّد الدّعاء في اللّغة [3]، فهي الّتي "وضعها واضع اللّغة، ودلت على معان مصطلح عليها في تلك المواضعة؛ كألفاظ: القلم و الكتاب و الشّمس والقمر"[4].

---

[1]- **مفتاح العلوم**، السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت626هـ)، تح/ عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000، ص/166.

[2]- **معجم المصطلحات البلاغية و تطورها**، أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، 1986، 455/2.

[3]- ينظر: **مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام**، خليفة بابكر الحسن، ص/72.

[4]- **معجم المصطلحات البلاغية و تطورها**، أحمد مطلوب، 456/2.

ثم الحقيقة العرفية و هي "اللّفظ الّذي انتقل من الوضع الأصلي إلى غيره بغلبة الاستعمال، بحيث يصير الوضع الأصلي مهجورا، و ما انتقل إليه مشهورا، يسبق إلى أفهام السّامعين، من غير أن يخطر ببالهم الوضع الأصلي، فيصير هذا حقيقة عرفية والوضع الأصلي يصير مجازا على مقابلته"[1]؛ فهي إذن تخصيص العرف للاسم ببعض مسمّياته و قصره عليها؛ كاستخدام لفظ الدّابة في ذات الحوافر مع أنّها وضعت في اللّغة لكلّ ما يدبّ على وجه الأرض من الحيوان و الإنسان و الطّير، و تنقسم الحقيقة العرفية إلى عامّة و هي المقصودة بالمثال، و الحقيقة العرفية الخاصّة؛ كإطلاقات أهل كلّ فنّ لأسماء على مسمّيات تخصّ حرفهم و فنّهم؛ كإطلاق لفظ التّصوّر و التّصديق عند المناطقة، و علماء الأصول للظاهر و المطلق و غيرها من العبارات الدّالة على معاني مخصوصة عندهم[2].

و نستشف من هذا أن الحقيقة في عرف السكاكي و البلاغيين عامة هي واحدة بالنسبة إلى التصنيف العلمي لها، و أنها لا تختلف في مفهومها، و يسعف هذا التقسيم للبلاغيين الحقيقة في تحديد و تعيين دلالات التراكيب و الكلمات، فلا يقع اللبس في استخدامها، و لا التناقض في استعمالها، خصوصا إذا عرفت الفئة التي تستعمل الكلمات و التراكيب، فالقياس مثلا يصبح حقيقة عرفية خاصة عند فئة النحويين يختلف مفهومه عنه عند فئة الأصوليين، كما يختلف عنه عند المناطقة دون لبس في تحديد دلالته، و تلك هي الفائدة المستفادة من هذا التقسيم لأنواع الحقيقة في تحديد دلالة هذا المصطلح، و أشباهه من الكلمات و حتى التراكيب.

1- **ميزان الأصول في نتائج العقول**، السمرقندي شمس النظر علاء الدين (ت539هـ)، تح/عبد الملك السعدي، ط1، مطبعة الخلود، السعودية، 1987، 537/1.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص/73.

4-6. المجاز:

الأصل الاشتقاقي لمادة المجاز مأخوذ من قولهم جاوز، و إذا عدنا إلى المعاجم اللّغوية لهذه المادة؛ نجد أنّ جوز من معانيها السير و العبور، جزت الطريق، و جزت الموضع إذا سلكته و سرت فيه[1]، و يطلق على تحصيل الغرض الّذي إليه المآل، والطريق، فيقولون:"جاوز فلان ذلك الأمر؛ مجازا إلى حاجته"[2]، و فيه معنى التّعدي إلى الشّيء، و لذلك جاء المجاز تعديا على الحقيقة و تجاوزا لها.

و يذهب ابن جني (ت392هـ) إلى أنّ المجاز ما كان بضد ذلك، أي: ضد الحقيقة فهو يخالفها[3]، و بمفهوم الرّفع؛ رفع مفهوم الحقيقة، يقال في المجاز: ما لم يقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة لعارض من العوارض، و هو بهذا التّعريف يدخل في محتواه مفهوم الحقيقة العرفية.

و يسهم المجاز في توضيح الدّلالات المستعصية على الفهم، أو تحدث تشويشا في تقدير الدّلالة، و الّتي قد تؤدي في ظاهرها إلى التّناقض، خصوصا ما تعلّق منها بأسماء الله و صفاته، و لذلك افترقت الفرق في تأويل دلالة الألفاظ الواردة في بعض التّراكيب اللّغوية، و الّتي وردت في سياقات مختلفة، بل؛ و لا يختلف الأمر في المجازات اللّغوية فضلا عن التّأويل في الصّفات، و إن كان البعض يعتبر التّأويل نوعا من المجاز إن لم يكنه، ففي قوله تعالى:﴿ ➔✍⬀ ⬄ 🕮❒❻◆⬈◆③⬃⬇⬈☹⬃ ◑⊗♌⬃

🕮❒🕒⇧⌛♦☒☐✌♦☞✐⬈♦✍⬈✍ ⬂☐❒☒❑⬀❻✡✂ ▫♦☺☐Ⅱ
③♦▫✍✎⊗❶≣⬈✍ ✍⊗☺☐☞✐⬈🕮 ✌☐➔⊗✓×⊙﴾[4]؛ إسناد الغور للماء، و لكنّه يشكّل من ناحية اللّغة في كون الغور مكان "المنخفض المطمئنّ من

---

[1]– ينظر: **الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)**، الجوهري إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، 1990، 871/3، مادة: (جوز).

[2]– ينظر: المصدر نفسه، 871/3.

[3]– ينظر: **الخصائص**، ابن جني أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، ص/59.

[4]– سورة الملك، الآية [30].

الأرض"[1]، فهل يتحوّل الماء إلى غور؟! و ليس الأمر كذلك وإنّما تحصيل الفائدة من التّركيب، و مناط الكلام؛ أن في التّركيب مجازا علاقته المصدرية و هكذا كثير من الإشكالات الّتي تطرحها تركيبات سياقية كثيرة في القرآن الكريم، و في اللّغة، و مثاله أيضا قوله تعالى: ﴿❒◆⬻⁄◆●⊠➔♦✌⇧⅄ ... ⬻⁄❷▪🕮▫☐🡣 ⅄☒⑩⊳⌛✡﴾[2]، و دلالة الفعل اشتعل تقتضي تصوّرا حاصله وجود النّار، لأنّ في أصل الوضع؛ استُخدم الاشتعال للنّار، فلا يمكن أن يكون الرأس قد اشتعل حقيقة، فيكون من باب المجاز، أيّ: أنّ الرأس فاعل مجازي، و هو المسند إليه الاشتعال معنى، و بذلك يكون مفهوم الآية أنّ انتشار الشّيب في الرّأس كاشتعال النّار في الحطب، لكون الاشتعال يحمل ضمنيا معنى الانتشار، و هو من باب الاستعارة كما يذكر البلاغيون، استعارة تبعية من باب المجاز العقلي، و علاقته المكانية؛ لأنّ الرّأس موضع الاشتعال.

فالمجاز يعتبر آلية لغوية تقدّم تفسيرا لنصوص تمثّل إشكالية دلالية لعدم تطابق المعنى الإفرادي للألفاظ مع المعنى العام (السياقي)، فيلجأ إليه حالتئذ لتقديم تفسير للتّركيب الّذي ترد فيه مثل هذه الألفاظ، و يتعلق المجاز دائما بالتّصورات العقلية لدلالات الألفاظ و التّراكيب معا، و أصل استخدامها في اللّغة، فمن حيث الألفاظ تَقدَّم التّمثيل له في الآيتين السابقتين، أمّا من حيث التّركيب فيراد به "اللّفظ المستعمل فيما شبهه بمعناه الأصلي؛ أي: بالمعنى الّذي يدلّ عليه ذلك اللّفظ بالمطابقة للمبالغة في التّشبيه كما يقال للمتردّد في أمر: إني أراك تقدّم رجلا و تؤخّر أخرى"[3]، و هذا التّعلق لآلية المجاز مرتبط بقضايا كبرى في تاريخ الدّراسة التراثية، و حتّى الدّراسة الحداثية، أيّ؛ إنّ "هذا الموضوع (الحقيقة و المجاز) كان مركزيا للغاية في مجال علم الكلام، و السياسة، يضاف إلى ذلك الجدل الّذي دار بين الجبرية الّذين نظروا إلى الأعمال المنسوبة إلى المخلوقات

1– ينظر: **لسان العرب**، ابن منظور محمد بن مكرم (ت711هـ)، مادة (غور)

2– سورة مريم، الآية [04].

3– **معجم التعريفات**، الشريف الجرجاني ، ص/170.

على أنّها نشأت في الحقيقة من إرادة إله، و القدرية و منهم المعتزلة الّذين نظروا إلى الإنسان وحده هو مصدر أفعاله، و من ثمّ فهو مسئول عنها"[1].

و يذهب البلاغيون إلى تقسيم المجاز إلى قسمين: مجاز عقلي، و مجاز لغوي ولكلّ منهما اعتبار في التّفريق بينهما؛ و قد تحدّثت عنه كتبهم و أبحاثهم، و لكلّ منهما علاقة تربط المعنى الثّاني بالمعنى الأوّل.

لقد ارتبط المجاز بقضية التّأويل و التّفسير، و إن كان بالتّأويل ألصق منه بالتّفسير و يتمّ استنباط أحكام المجاز بالعقل عن طريق تأويل الكلام، أيّ: إعمال العقل للوصول إلى الدّلالة، فقد قال الحسن البصري فيما نقله عنه القرطبي في قوله تعالى: "﴿ 🕮❒♌

✍♦◑➔❑✌♦ ☼♦▩⬂▪✎ ③♦◷♦⊡●⇧❸♦✌♦♦❼▤ ⇖♦✍■❼▤
✌♦✍ ▫♦❷▪☪☀➔ ×✎❼ ✌⊡☪✉☞ ★ ✂✍✍✑﴾[2] أي: في طاعة الله، و حملها الفرّاء على معنى القرب، فقال: الجنب القرب و الجوار، يقال: فلان يعيش في جنب فلان أيّ: في جوار، و منه ﴿❑♦✂✍✍✌◷●✍❍✑☞ ✍✍✎✌⊡☪✉☞ ✍﴾[3]؛ أيّ: على ما فرطت في طلب جواره و قربه و هو الجنّة"[4]، و هو تأويل لتوضيح دلالة اللّفظة، و هكذا "كان شأن المؤوّلين مع كلّ لفظة أو صفة أو فعل قد يفهم منه التّشبيه و التّجسيم، أو أيّة صفة أخرى لا تليق بالخالق جلّ و علا؛ كالتّحول و الانتقال و الإحاطة، أو الصّفات النّفسية كالتّعجب و الغضب و الإنكار أو غير ذلك ممّا لا يصحّ أن يصدر عن الخالق كالاستفهام و الدّعاء؛ فإذا صادف المؤوّل لفظة أو عبارة تدل على وصف من تلك

1– **التراث اللغوي العربي**، بوهاس– جيوم –كولوغلي، تر/محمد حسن عبد العزيز، كمال شاهين، ط1، دار السلام، مصر، 2008، ص/194.

2– سورة الزمر، الآية [56].

3– سورة النساء، الآية [36].

4– **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت)، تح/ محمد إبراهيم الحفناوي، و محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2010، 230/24.

الأوصاف، فإنّه يعمد إلى صرفها إلى وجهة أخرى أو تأويلها بلازم معناها"[1]؛ إذ كلّما "صادف المؤوّل لفظة قرآنية توحي في ظاهرها بصفات الحركة و الانتقال أو البعد والقرب منسوبة إلى الخالق سبحانه، فإنه يلجأ إلى العقل ليصرفها عن ظاهرها، و يعطيها دلالات أخرى لا تثير إشكالا أو لبسا، و يصحّ عقلا أن يتّصف الخالق بها، و في غالب الأمر فإنّ تلك الصّفات التّجسيمية، تُصرف إلى دلالات معنوية لازمة لتلك الصّفات"[2].

و ما نخلص إليه حول مسألة المجاز أنّه "سبيل المبدع إلى الإبداع، لأنّ في المبالغة والتجوّز، تحقيق لاختراع صوّر من إبداع خيال الشّاعر و تصوّره، و ربطه لما يتصوّره بعلاقات معنوية مستنبطة ممّا يستطيع أن يتوصّل إليه ذهن الشّاعر أو المبدع (...) في حدود صنعته الفنية، تلك هي أسلوبيته الخاصّة، الّتي تخلق من مقدرته اللّغوية المخزونة مضافا إليها سعة تخيّله فيما يدعيه و يقرب إليه قوله"[3]، و ذلك كلّه في إبداع النّص الشّعري أو النّثري، بخلاف القرآن الكريم الّذي يفوق كل حدّ، و يتجاوز وهم كلّ مدع للبيان و البلاغة و الإفهام.

فالحقيقة هي استعمال اللفظ فيما وضع له ، و هي نوعان عامة: حقيقة لفظية وحقيقة معنوية؛ و أما المجاز هو استخدام اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعه من إيراد المعنى الحقيقي. و يدخل تحته ما يسمى بالاستعارة و الكناية، و ينقسم إلى مجاز عقلي، و مجاز لغوي.

1- **التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)**، حسين حامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص/157.

2- **التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)**، حسين حامد الصالح ، ص/158.

3- **أسلوبية النظم البلاغي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، نجود هاشم شكري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1999، ص/163.

6-4-1. الاستعارة:

عدّت الاستعارة مبحثا من مباحث علم البيان، و ذلك لأنها" ضرب من المجاز اللغوي، و هي تشبيه حذف أحد طرفيه أو انتقال كلمة من بيئة لغوية معينة إلى بيئة لغوية أخرى" [1].

و قسّمت إلى قسمين، استعارة تصريحيه، و استعارة مكنية؛ فالأولى: يصرّح فيها بلفظ المشبه به، و الثانية: يحذف فيها لفظ المشبه به، و نشير له بأحد لوازمه، و كل استعارة تنضوي على ثلاث عناصر: المستعار، المستعار له، المستعار منه.

إضافة إلى النوعين السابقين يضيف البيانيون الاستعارة التمثيلية، و هي قريبة من التشبيه التمثيلي غير أنّ المشبه فيها محذوف مع الأداة نحو: إنَّك لا تجني من الشوك العنب؛ يقال هذا المثل لمن يسيء ثم يترقب الإحسان من عمله.

6-4-2. الكناية:

الكناية لون من ألوان البيان، و هي "كلّ ما فهم من كلام، و من سياق من غير أن يذكر اسمه صريحا في العبارة" [2]، و تعرف أيضا بكونها "تعبير يلازم المعنى المراد أداؤه ليفهم بذكر هذا اللازم المعنى المراد نفسه. أو هي تأدية المعنى بذكر لازم من لوازمه"[3]، و لها أنواع تنحصر في: كناية عن صفة، كناية عن موصوف، كناية عن النسبة.

1-كناية عن صفة: نحو، يفترش الغبار- كناية عن الفقر.

2-كناية الموصوف: نحو، مدينة النور –كناية عن باريس.

---

[1]- **مدخل إلى البلاغة العربية (علم المعاني، علم البيان، علم البديع)**، يوسف أبو العدوس، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص/ 186.

[2]- **المتقن في علم البيان**، غريد الشيخ محمد، ط1، دار الراتب الجامعية، 2006، ص/119.

[3]- **البلاغة العربية بين التقليد و التجديد**، محمد عبد المنعم خفاجي، و عبد العزيز شرف، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1992، ص/154.

3-كناية عن نسبة صفة الموصوف:نحو، قول الشاعر أبي الطيب المتنبي (ت354هـ): (من المنسرح)

إِنَّ فِي ثَوبِكَ الذِي المجدُ فِيهِ   لَضِيَاءً يُزرِي بِكُلِ ضِيَاءٍ[1].

أراد الشاعر أن يثبّت المجد لكافور، و ترك التصريح لهذا، و أثبته بما له تعلّق به[2].

و القرآن الكريم احتمل أكثر من معنى بحسب تأويل اللفظ إمّا على الحقيقة أو على المجاز؛ و منها قبول التأويل على الحقيقة و على المجاز معا، بدون ترجيح أحدها على الثاني، و من نماذج ذلك:

قوله تعالى: ❁□◆◑⤏❶•✁ ♤➔❷⌘ஐ❷ ✁♋♋❍⟡❷◑↗◆✁♌↖ ▫•♋♋ஐ⇔✌☺◆☒➔↖□✁☎ ⓿◆❍○◆➔↙ ❑◆❑📖☼⏲⇖☞◆□✁☎ ◉⊳◆➔⊡⊟✦⊟↗☠⇗ ✍➔❷⇗❑☒❑◆♌♌◆❁[3]، و قد فسّر الاستماع على الحقيقة بأنّه الاستماع و الإنصات وقت قراءة القرآن و فسّر على المجاز استمعوا له، أي اعملوا فيه و لا تجاوزوه[4]، و كذلك قوله تعالى: ❁☎ □◆✌◆♊ ③↖⌀⇕⊡⤏✍⇗ ✁♋✏✦ ▫•⊡■♊ ✌□♑⇖⑨⊡ ◉⊳◆➔⊡ ⊡⊟⏳⤏⓿☒⌖ ❁[5]، فسّرت على أنّ الله يزين للذين كفروا الحياة الدنيا، و هو الذي يبعث على الكافرين عبادا أشدّاء، و أوّلها المعتزلة مجازا و اعتبروا أنّ الإسناد إلى الله؛ أي: خذلان من الله و تخلية منه، و منع لألطافه[6].

---

[1]- **ديوان المتنبي**، أبو الطيب المتنبي (ت354هـ)، دار بيروت للطباعة و النشر، 1983، ص/447.

[2]- **المتقن في علم البيان**، غريد الشيخ محمد، ص/122.

[3]- سورة الأعراف، الآية [204].

[4]- ينظر: **قضايا اللغة في كتب التفسير (المنهج، التأويل، الإعجاز)**، الهادي الجطلاوي، ط1، دار محمد علي الحامي، تونس، 1988، ص/351.

[5]- سورة النساء، الآية [88].

[6]- ينظر: المرجع السابق، ص/353،354.

و ما جوّزه المفّسرون في الفهم على الحقيقة، و المجاز استعمال لفظتي "الحياة" و"الموت" في القرآن فتأتي على وجه المجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[1]، وصف البلد والأرض بالموت ثمّ يحييها المطر.

و كذلك تشبيه الكفر بالموت، و الهدى بالحياة في آيات كثيرة، و في سياق يؤكّد التأويل الرمزي، نحو قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[2].

و استعمال لفظتي "الحياة" و"الموت" في سياق قرآني في ضرب من التأويل على الحقيقة لقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[3]، أُوّلَتْ الحياة على الحقيقة، و ذلك لأنّها اعتبرت من الكائنات الحيّة من بشر و طيور ... و أُوّلَ الموت على الحقيقة، واعتبر من النطفة أو البيضة.

1- سورة الزخرف، الآية [11].

2- سورة الأنعام، الآية [122].

3- سورة آل عمران، الآية [27].

و استعمال لفظتي "الحياة" و"الموت" في سياق قرآني في ضرب من التأويل على المجاز نحو قوله تعالى: ﴿ ⑥↗③⊻❷☒●← ✁☞⊛⑽⊻◖⊡❻○ ✌♋♊⌘

✁☞⊛⑽⊻☺⊡⓿⚟✑✦♂ ❐◆⑥↗③⊻❷☒●←

✁☞⊛⑽⊻☺⊡⓿⚟✑✦✿ ✌♋♊⌘ ✁☞⊛⑽⊻◖⊡❻♍⮘

❐◆⑥↗❖⇧✑✎ ✁☞❀☞❻⬀⋎◆ ✉♦➔⬃⑨⊡

✌♦❐⬀☜☒✂❐☞ 🗐 ❐◆⬗✍☒⓿☒⏲⊛⑽♋⌨⊡

✌⬆③⊻❷◆♉⬉❐♍☙ ﴾(1).

و من هذا المنطلق نستشف أنّ عملية التأويل عملية ضرورية، ذلك لأنّها تضفي إبداعا و جمالا على النصوص، و لكن يكون هذا التأويل بقوانين مرتكزة على دعائم فليس الكلّ يؤوّل على هواه؛ فتأويل النصوص البلاغية ضرب من الإبداع و الفنّية، و قد ردّه العلماء على أكثر من وجه، و اختلفوا في تأويلاتهم له شأنه في ذلك شأن القرآن الكريم، فرغم التأكّد من صحته إلاّ أنّه أُوّل على عدّة أوجه.

7. علاقة اللّفظ بالمعنى:

نقل السّيوطي جلال الدين (ت911هـ) عن عباد بن سليمان الصيمري (من المعتزلة) أنّه ذهب إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللّفظ و معناه، و أنّه سئل عن معنى إذغاغ من الفارسية؛ فقال أجد فيه يبسا و أراه الحجر، و دليله على وجود هذه المناسبة الطّبيعية الحاملة للواضع على أن يضع، قال: و إلاّ لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحا من غير مرجّح، و ردّ عليه أهل اللّغة بأن قالوا: لو كان ما قال صحيحا لاهتدى كلّ واحد إلى لغته، و لما صحّ وضع اللّفظين للضدّ، كالقرء للحيض و الطّهر.

و مذهب جمهور اللغويين و الأصوليين وجود المناسبة بين اللّفظ و معناه، و لكن ليس هذا الوجود ذاتيا موجبا، بل يمكن أن تتخلف المناسبة "و المناسبة بين الألفاظ والمعاني ترتد و تعود إلى اشتقاق بعضها من بعض، و هي بهذا المعنى ذات وجهين:

1- سورة الروم، الآية [19].

فردي، و كلّي، أمّا الوجه الفردي فيتمثّل في مجاز من مجازات الكلّي، ففي لفظ (جدل) يمكن اعتبار (الصقر) وجها فرديا من وجوه الأصل الكلي لـ (جدل)؛ فقد سمّي أجدل لعلاقة المشابهة بينه وبين الجديلة، و الفردية في اللّفظ خاصّة فلا يمكن اعتبار لفظ أجدل أصلا تقوم عليه تشبيهات دون مراعاة الصّلة بينه و بين المعنى الأصل (...) و وجود الشّبه بين الصقر والجديلة من جهة، و عدم وجوده من جهة أخرى دليل على أنّ التّشبيه حرّ ومفيد بآن واحد"[1].

8. دلالة الكلمة:

شاع مصطلح الكلمة في استخدامنا التّعبيري داخل اللّغة و خارجها فصار"كلّ جزء يرتبط بكلّ من النّظام الصّوتي و الصّرفي و النّحوي و المعجمي للّغة، كما تعتبر الكلمة الجسر الّذي يربط الصّرف بالنّحو، و هي بذلك تختلط بالمورفيم من ناحية وبالجملة من ناحية أخرى (...) و يؤكّد أغلب اللّسانيين أنّ صعوبة تحديد مفهوم الكلمة تكمن في أنّ الكلمة لا يمكن اعتبارها وحدة مثل مفهوم المورفيم؛ لأنّ الكلمة ليست وحدة؛ بل هي مكوّن من مكوّنات الجملة أو العبارة يلتزم بعلاقات داخلها "[2]. فهي جزء الجملة و أحد عناصرها المهمّة في تركيبها، و للكلمة معنى ظاهر تستقل به عن بقية العناصر، و معنى تستمدّه من وجودها داخل الجملة، لذلك "احتلت ظواهر دلالات

---

[1]- **جدلية الحرف العربي و فيزيائية الفكر و المادة**، محمد عنبر، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1987، ص/ 199،200.

[2]- **معجم اللسانيات الحديثة**، سامي عياد حنا و آخرون، مكتبة لبنان، ناشرون، 1997، ص/151.

الألفاظ مكانا كبيرا في آراء علماء أوائل القرن الثّالث الهجري؛ فناقشوا قضايا التّرادف والمشترك اللّفظي و التّضاد، كما عنوا كثيرا بالمعاني المجازية للألفاظ"[1].

و هذه العناية مرتبطة بالقسم الأوّل للكلمة، و نعني به معناها المستقل؛ المعنى المعجمي للكلمة "و لقد سبق للّغويين العرب، و لا سيّما المعجميين منهم أن تنبّهوا إلى طبيعة الوحدة المعجمية باعتبارها مسألة خلافية بينهم؛ فلقد اهتمّ بها الخليل (ت175هـ) اهتماما خاصّا في مقدّمة كتابه: «العين»، باعتبارها ركن المعجم وجوهره"[2].

لقد تولّد عن هذا الاهتمام لدى اللّغويين القدامى، و حتّى المحدثين منهم منهج في دراسة اللّفظ العربي، و من ثمّ بروز علوم مرتبطة بتصوّرنا للعلاقة بين اللّفظ و معناه إن داخل التّركيب أو خارجه "لقد حدّد عبد الرحمان الحاج صالح فرعين لدراسة الألفاظ أوّلهما: علم الألفاظ المفردة، و يحتوي على علم ما يدلّ عليه لفظه لفظة من الألفاظ المفردة الدّالة على أجناس الأشياء و أنواعها و حفظها و روايتها كلّها الخاصّ بذلك اللّسان، و الدّخيل فيه و الغريب منه و المشهور عند جميعهم. و علم الألفاظ المركبة: هو علم الأقاويل الّتي تصادف مركبة عند تلك الأمّة، و هي الّتي صنّفها خطباؤهم وشعراؤهم و نطق بها بلغاؤهم و فصحاؤهم المشهورون عندهم"[3]؛ بل إنّه "لم يتوقف البحث عند علماء العربية القدامى مع المنهج فقط، بل تجاوزوا ذلك إلى الكشف عن

---

[1]- **العربية و النص القرآني (دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن و معانيه في أوائل القرن الثالث الهجري)**، عيسى شحاته علي، دار قباء للطباعة، 2001، ص/407.

[2]- **ظاهرة المعجمية و سبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني و العربي**، محمد رشاد حمزاوي، المجلس الأعلى للثقافة، 1996، ص/15.

[3]- **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مج1، ج1، 1971، ص/52.

جوانب أخرى من البحث اللّغوي الدّلالي؛ كالعلاقة بين الدّال والمدلول الّتي كان القدماء يعبّرون عنها بالمناسبة بين اللّفظ و مدلوله، و علاقة الألفاظ بالصوّر الذهنية"[1].

و علاقة اللّفظ باللّفظ منوطة بوجوده داخل و خارج التّركيب، فلا يتصوّر في تركيبنا العربي أن نضمّ فعلا إلى فعل أو اسما إلى اسم أو حرفا إلى حرف اعتباطا؛ لذلك كان "النّظر إلى معنى الكلمة ينبغي أن يكون متوازنا، فالمعنى النصّي يتعيّن من خلال المعنى المعجمي (...) مجموعا مع حصيلة العلاقات السيّاقية"[2]؛ و هو ما يبرّر مدى أهمّية علاقة اللّفظ بالمعنى.

و علاقة المعنى باللّفظ في الاستخدام اللّغوي [فـ] " في حياة الإنسان من الأهمّية ما لا يدركه النّاس عادة إلاّ متى تسلّحوا بمعرفة خاصّة، و تتركز هذه الأهمّية على الطرق الّتي يسلكها الإنسان لاستقبال المعنى، و على السبيل الّتي ينتهجها في إدراك عناصر المعنى، ثمّ على الأدوات الّتي يتوسل بها في تأويل مقاصد المعنى، و تتركّز أخيرا على المسالك الّتي يتوخاها لتقديم ثمرة استفادته من المعنى"[3]. و تتوقف أهمّية هذه الاستفادة على الاستفادة من النّظرة إلى الكلمة ذاتها و طرق دراستها، لذلك يؤكّد الباحث عبد السلام المسدي على هذا الفرق الإجرائي .

---

[1]- **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، صلاح الدين زرال، ص/78.

[2]- **مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث**، أحمد محمد قدور، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، يناير فبراير، مارس، 1986، ص/31.

[3]- **العربية و الإعراب**، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص/10،11.

الباب الثاني

الدراسة الدلالية عند الغرب

الفصل الأول:الأصول النظرية للدراسة الدلالية لدى الغربيين.

الفصل الثاني: النظريات الدلالية.

الفصل الأول

الأصول النظرية للدراسة الدلالية لدى الغربيين.

الفصل الأول: الأصول النظرية للدراسة الدلالية لدى الغربيين.

1. البحث اللغوي الغربي:

بدأ البحث اللغوي في العصر الحديث مع عصر النهضة الأوربية و كان الاهتمام منصبا على النظر في بعض المسائل الصوتية، فقد كتب الإيطالي ليوناردو دافينشي « leonardo da vinci » (1452– 1519م) الكثير من الملاحظات والأفكار حول تكوين الجهاز الصوتي، و عملية الكلام و انتقال الصوت من المتكلم إلى السامع وطريقة انتشار الصوت[1].

و قد حدث تطور في تاريخ الدرس اللغوي حين تمّ اكتشاف اللغة السنسكريتية لغة الهند المقدسة على يد السير ويليام جونز (1746-1794) « sir wiliam jones » و وجد الأوروبيون في التراث الهندي الكثير من الدراسات العلمية المنظمة وهي دراسات تعتمد على المنهج الوصفي « descriptive method » الذي لم يُبْنَ على أسس من المنطق، و إنّما اهتمّ بالنظر في الاستعمال اللغوي، و تسجيله وتحليله على نحو ما ورد في النص .

و بدأت الدراسات اللغوية الحديثة بمقارنة اللغة السنسكريتية باللغة اليونانية و اللغة اللاتينية، لذلك من الطبيعي أن نقول: إنّ علم اللغة بدأ بالدراسة المقارنة باللغات الهندية الأوروبية في القرن التاسع عشر[2]، و قد أشار اللغوي السويسري دي سوسير de-saussur(1857-1913) إلى المراحل التي مرّ بها الدرس اللغوي في محاضراته تحت عنوان " نظرة حول تاريخ علم اللغة"، ورأى أنّه مرّ بثلاثة مراحل قبل أن يحدد موضوعه الحقيقي الصحيح ، و تلك المراحل هي:

1– دراسة ما يندرج تحت مصطلح النحو « grammar »، و قد نشأت تلك الدراسة مع اليونان، و كان هدفها إعطاء القواعد التي تفرّق بين الصواب و الخطأ حين

[1]- **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، ص/90.

[2]- المرجع نفسه، ص/88.

استعمال الصيغ الإعرابية، لذلك نستطيع أن نقول عنها أنها دراسة معيارية لم تهتم بالملاحظة الفعلية للواقع اللغوي.

2- ظهور مصطلح « philology » في مرحلة مبكرة، و هو يهتم بالدراسة اللغوية للنصوص في ضوء بعض الأصول و التقاليد العتيقة التي تعود إلى مدرسة الإسكندرية القديمة، و قد أخذت تلك الدراسة في الازدهار في أوروبا في القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، و نشير إلى أنّ مصطلح فقه اللغة ارتبط في بدايته بالحركة العلمية التي قام بها وولف « wolf » (1777م) و استمرت حتى عصرنا هذا .

3- اكتشاف اللغويون إمكان مقارنة اللغات فيما بينها، و كان ذلك بداية جديدة في البحث اللغوي تعدّ الأصل أو أساس لما يسمى بفقه اللغة المقارن «comparative philologie» و هي تدين بالفضل للقاضي الإنجليزي جونز الذي اكتشف اللغة السنسكريتية .

و إذا كان دي سوسير قد أرّخ للدرس اللغوي في المراحل الثلاثة السابقة، فإنّ علم اللغة « l'inguistics » بدأ يأخذ مكانته باعتباره علما « science » على يد دي سوسير نفسه، و ذلك في محاضرته التي ألقاها في جامعة جنيف بسويسرا في السنوات (1902-1911م)، و التي نشرها تلاميذه سنة (1916م) بعد وفاته بثلاث سنوات تحت عنوان: « course de linguistique générale».

إنّ أهم ما يميز علم اللغة الحديث الذي يستخدم المنهج العلمي في دراسة اللغة عن المناهج التقليدية هو أنّه ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل، و لا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة (الصوتي، و الصرفي والنحوي) و وضع معاجمها[1].

[1]- **مدخل إلى علم اللغة** ، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص/135.

و يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة ما أو وصف مسألة علمية، فهو يعنى بالقيام بوصف ظاهرة علمية مثلا أو لغوية أو اجتماعية، و جمع ما أمكن جمعه من معلومات دقيقة تخص تلك الظاهرة، و الغاية من دراسة تلك الظاهرة دراسة وصفية. وصفا دقيقا، و ما يتعلق بها من خصائص بغية الوصول إلى الحقائق الموضوعية كما هي على حالها وقت دراستها.

و يعنى علم اللغة الوصفي بدراستها بوصفها في لغة معينة و زمن محدد، و لا يميّز هذا المنهج في تناوله للظواهر اللغوية بين اللغة و اللهجة، فبعد أن كان المنهجان: التاريخي و المقارن هما حاملا تصور البحث اللغوي، جاء المنهج الوصفي ليهتم بدراسة الظاهرة اللغوية، و بحثها بحثا عرضيا لا طوليا[1].

و يهتم المنهج الوصفي بدراسة اللغة أو اللهجة عن طريق الوصف الدقيق لأصواتها و مقاطعها، وأبنيتها الصرفية، و تراكيبها النحوية التي تعبر عن مجموعة من المعاني المختلفة، و دلالة ألفاظها في ضوء العلاقات السياقية داخل النص.

و قد سيطر هذا المنهج على الدراسات اللغوية في أنحاء العالم كافة بفضل جهود دي سوسير الذي أشار إلى أنّ موضوع علم اللغة الصحيح و الوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، تلك اللغة التي تظهر و تتحقق في أشكال لغات كثيرة و لهجات متعدّدة و صور مختلفة من الكلام[2].

2. تاريخ تأسيس المنهج الوصفي:

إنّ ظهور المنهج الوصفي من حيث التأسيس حديث العهد و المولد مقارنة بالمنهج المقارن و التاريخي، و في هذا السياق يقول محمود فهمي حجازي:"لقد ظلّ علماء اللغة

---

[1]- **مباحث في علم اللغة العام و مناهج البحث اللغوي**، نور الهدى لوشن، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ص/295.

[2]- **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، ص/116.

في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين يبحثون اللغات بالمنهج المقارن، حيث كان هو الشكل الوحيد المتَصوّر منهجيا للبحث اللغوي، و لكن الباحث اللغوي السويسري دي سوسير (1857-1913) de-saussur أثبت بدراسته إمكان بحث اللغة الواحدة بالتعرف على بنيتها الصوتية و النحوية و الدلالية"[1]، و هذا البحث يرتبط عنده بمستوى لغوي بعينه في زمن واحد كما هو مثبت في محاضراته المشهورة.

و المنهج الوصفي يعتبر حديث العهد كما يتصوره محمود فهمي حجازي، و هو محق فيما ذهب إليه؛ لأن معظم الدراسات الحديثة التي تبحث في تأصيل مناهج البحث اللغوي تتفق على تاريخ التأسيس العلمي للمنهج المذكور؛ فهو لم تتضح معالمه إلا في نهاية القرن التاسع عشر، و بداية القرن عشرين.

و لا يعني أنّ الدراسات اللغوية التي عرفتها الأمم القديمة، كالهنود، و الإغريق والرومان، و العرب، و غيرهم لم تعرف المنهج الوصفي، بل الدراسات و الأبحاث اللغوية الحديثة التي راحت تبحث عن الأصول الأولى لقيام المنهج الوصفي توصلت إلى أنّه قديم قدم لغات الأمم الغابرة و المتحضرة منها بدءا من الهنود بحيث اعتمد علماؤها المنهج الوصفي في دراسة لغاتهم، و ما يؤكد هذا القول ما ذهب إليه جورج مونان ؛ إذ قال: "لعلنا نعثر عند قدامى الهنود أول تفكير واضح في شؤون اللغة"[2]؛ حيث ربط أثار تواجد المنهج الوصفي بكتاب بانيني « panini » الذي عاش حوالي الرابع قبل الميلاد في شمال الهند، و كتابه ذي ثمانية أجزاء؛ تضمن أربعة آلاف حكمة أو قاعدة.

و يقول محمود السعران :"و قد وصف بانيني « panini »، (و هو نحوي هندي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد) القوانين الصوتية و النحوية للّغة السنسكريتية وصفا يبلغ درجة كبيرة من الدقة؛ حتى إنّه يحكي في بعض الروايات أنه تلقى هذا العلم

---

[1]- **مدخل إلى علم اللغة**، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص/21.

[2]- **تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين**، جورج مونان، تر/ بدر الدين قاسم، ص/62.

عن طريق الوحي و الإلهام، و قد تناولت الأجيال التالية عمله بالشرح و التعليق، و يرى المحدثون، و علماء اللغة أنّ بانيني هو خير النحاة الوصفيين القدماء"[1].

و يجمع اللغويون الغربيون المحدثون أو العرب على أنّ المنهج الوصفي ذو تاريخ عريق، و اتفق هؤلاء الباحثون على قدمه و ربطه بالدراسات اللغوية الهندية، و حدّدوا تواجد المنهج الوصفي في اللّغة السنسكريتية منذ عهد بانيني كما سبق ذكر ذلك.

و هذا لا يمنع و لا يعارض الباحثين المحدثين الذين يرون أن تأسيس المنهج الوصفي حديث العهد، ولد في نهاية القرن السابع عشر، و أينع و أعطى ثماره لاسيما في منتصف القرن العشرين إلى العقد السابع من القرن المذكور، ربما حجة هؤلاء الباحثين أن المنهج الوصفي مثله مثل بقية المناهج الأخرى كالمنهج المقارن، و التاريخي، و التقابلي و غيرها عرفت منهجية جديدة في الطرح و التأسيس بحيث خضعت مناهج البحث اللغوي و العلمي إلى الطابع الأكاديمي، و من هنا اتصفت بالعالمية و أصبحت كل المجتمعات تتلقاها في جميع قارات العالم، و تعتمدها في الأبحاث و الدراسات الأكاديمية و الجامعية، و صارت تتميز بالموروث العالمي.

و يعتمد المنهج الوصفي دراسة اللغة من خلال واقعها؛ فهو يهتم بواقعها في ضوء ما يسمى باللغة المنطوقة؛ لأنّ قواعد الإملاء و الكتابة، مهما كانت دقيقة لا تفيد في وصف أية ظاهرة لغوية وقت حدوثها، و يضاف إلى ذلك أنّ النص المنطوق يتيح الفرصة لدراسة أصواته، و قوانين النبر الخاصة به، و التنغيم حين النطق لبعض العبارات و الجمل[2].

3.العلاقة بين الدّال و المدلول:

ذكرنا فيما سبق أنّ من علماء اللّغة العرب من فرّق بين مصطلحي العلامة والإشارة، و لم يتوقف ذلك على علماء اللّغة العرب؛ بل هو رأي تبنّاه أحد أقطاب

[1]- **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص/258.

[2]- ينظر: **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، ص/ 10.

الدّراسة اللّسانية، ألا و هو فرديناند دي سوسير(1857-1913)de-saussur الّذي ذهب إلى وجود علاقة اعتباطية بين الدّال و المدلول، و بذلك سار من بعده في هذا التوّجه من اللّسانيين المحدثين كإدوارد سابير (1884-1939) Edward Sapir، و ستيفان أولمان () Stephen Ullmann في كتابه: «دور الكلمة في اللّغة»، بينما ذهب كلود ليفي شتراوس (1908-2009) Claude Lévi-Strauss إلى اعتباطية العلامة في بدايتها ثم تكوّنت بعد ذلك العلاقة الرّابطة بين الدّال و المدلول[1].

و في بيانه لرتبة الألفاظ من مراتب الوجود، يذكر أبو حامد الغزالي (ت505هـ) أنّ "للشّيء وجود في الأعيان ثمّ في الأذهان ثمّ في الألفاظ ثمّ في الكتابة؛ فالكتابة دالة على اللّفظ، و اللّفظ دال على المعنى الّذي في النّفس، و الّذي في النّفس هو مثال الموجود في الأعيان"[2]؛ كما يرى أنّه لا معنى للعلم إلاّ مثال يحصل في النّفس مطابق لما هو مثال له في الحسّ، و هو المعلوم، و ما لم يظهر هذا الأثر في النّفس لا ينتظم لفظ يدلّ به على ذلك الأثر[3].

و يذهب من علماء اللغة العرب الشّريف الجرجاني علي بن محمد الحسيني (ت816هـ) إلى أنّ "المعاني هي الصوّر الذّهنية من حيث إنّه وُضِع بإزائها الألفاظ والصوّر الحاصلة في العقل، فمن حيث إنّها تُقصَد باللّفظ سمّيت معنى، و من حيث إنّها تحصل من اللّفظ في العقل سمّيت مفهوما، و من حيث إنّها مقول في جواب ما هو سمّيت ماهية، و من حيث ثبوتها في الخارج سمّيت حقيقة، و من حيث امتيازها عن الأغيار سمّيت هوية"[4].

---

[1] ينظر: **مبادئ في علم الدلالة**، رولان بارت، تر/ محمد البكري، ط2، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1986، ص/82.

[2] **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد الغزالي، ط4، دار الأندلس، بيروت، 1983، ص/46،47.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص/47.

[4] **معجم التعريفات**، الشريف الجرجاني، ص/185.

و يقدّم القرطاجني أبي الحسن حازم بن محمد (ت684هـ) تعريفا يماثل تعريف أبو الغزالي (505هـ) في إشارة إلى محتويات المربّع الدلالي فيقول:" قد تبيّن أنّ المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، و لها صوّر موجودة في الأذهان، و لها من جهة ما يدلّ على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، و لها من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الخطّ ما يقيم صوّر الألفاظ، و صوّر ما دلت عليه في الأفهام"[1].

و اختلف علماؤنا في كون الألفاظ موضوعة بإزاء الصوّر الذّهنية أو بإزاء الماهيات الخارجية، فذهب أبو إسحاق الشيرازي (ت476هـ) إلى الثاني، و ذهب فخر الدين الرازي (ت606هـ) و أتباعه (ابن سينا، الفارابي، الغزالي) إلى الأول[2]، و مع أنّ السيوطي جلال الدين (ت911هـ) يختار الرّأي الثّاني؛ إلاّ أنّ حجج الرّأي الأول هي الأقوى، و الّتي منها:

- إنّه لو كان المعنى هو الموجود خارجا (المرجع) لانتفى المعنى بانتفائه[3]؛ فأكل البرتقالة مثلا يعني أنّ البرتقالة بقيت دون معنى.
- إنّ كثيرا من المعاني ليس لها وجود في الخارج[4]، و مع ذلك فإنّ لها ألفاظا تدلّ عليها كالألفاظ المجرّدة (المروءة، الكرم، العزة، ...).
- إنّه لو كان المعنى هو المرجع؛ لاحتجنا لكلّ مرجع دالا يدلّ عليه، و هذا محال[5].

وعند استقرائنا لتلك الأقوال نخرج ببعض المفاهيم، منها:

---

[1] **منهاج البلغاء و سراج الأدباء**، أبو الحسن حازم القرطاجني (ت684هـ)، تح/ محمد الحبيب بن الخوجة، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص/19.

[2] ينظر: **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح/محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د.ت)، ص/

[3] ينظر: **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد الغزالي، ص/47.

[4] **منطق المشرقيين**، أبو علي ابن سينا، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1952، ص/64.

[5] **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/94،95.

1-3. الوجود الذّهني:

و يمثل وجود صورة للشّيء الّذي نتحدّث عنه في الذّهن، كأن يستدعي ذكر كلمة إنسان صورة مجرّدة لأشكال من النّاس الّذين رآهم في حياته.

2-3. الوجود الخارجي للشّيء:

و هو تمثّل الأشياء في الواقع الخارجي، كوجود أفراد البشر بكلّ أجناسهم و ألوانهم و أشكالهم.

3-3. الوجود اللّفظي:

و هو وجود أصوات الكلمة الّتي تدلّ على صورته الذّهنية، و تستدعيها في دماغه، و يشار بها إلى أفراد ذلك الشّيء في العالم الخارجي، و ذلك كلفظ إنسان.

4-3. الوجود الكتابي:

و هو وجود حروف هجائية مكتوبة تدلّ على الكلمة المعنية؛ كحروف كلمة إنسان[1].

و يفسّر الغزالي كما يذكر محمد محمد يونس علي أنّ "معنى العلم بالشّيء بوجود صورته في الذّهن؛ لأنّها مثال للموجود في الأعيان، و يشبّه ثبوت هذه الصّورة في الذّهن بثبوت صورة الشّيء في المرآة"[2]؛ يقول الغزالي: "إلاّ أنّ المرآة لا تثبت فيها إلاّ أمثلة المحسوسات، و النفس مرآة تثبت فيها أمثلة المعقولات"[3].

---

[1]- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، بيروت، لبنان، ص/18.

[2]- ينظر: **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/95.

[3]- **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد الغزالي ، ص/71.

و قد تقلّص العدد عند علماء الدّلالة و اللّسانيين إلى ثلاثة مفاهيم؛ فحذفوا الكتابة لأنّهم لا يعتبرونها جزءا من اللّغة البشرية الطبيعية، بل هي عملية اصطلاحية اصطناعية لرموز حرفية لا تمثّل بالضّرورة الأصوات المنطوقة[1].

4. دراسة المعنى:

لقد تبنّى دي سوسير بصورة عامّة نظرية الاستدعاء، صورة ما تستدعي صورة أخرى، يتم التّعبير عنها عن طريق ألفاظ اللّغة، و هو ما يفعله الذّهن في تصوّره للأشياء حسب ما يقرّره علم النفس السلوكي عن طريق التّحفيز أو الأثر الّذي تتركه، و لكن هذا التبنّي لمفهوم المعنى من خلال الإشارات يواجه إشكالية ربط المعنى بالمحسوس، في حين ألفاظ اللّغة تجريدية، لذلك يرى دي سوسير أنّ طبيعة الاشتراك ليس بين الأشياء ومسمّياتها، إنّما هو بين المفهوم و الاسم.

و يذهب أبو حامد الغزالي (ت505هـ) في النص الذي ذكرته سابقا، ونعيده هنا لتوضيح تحديد المعنى انطلاقا من مجموعة مفاهيم يتم بمقتضاها مرور العقل بمجموعة من العمليات ليصل في النّهاية إلى تحديد المعنى المراد من اللّفظ؛ فهو يرى أنّ "للشيء وجود في الأعيان ثمّ في الأذهان ثمّ في الألفاظ ثمّ في الكتابة، فالكتابة دالّة على اللّفظ، واللّفظ دالّ على المعنى الّذي في النّفس، و الّذي في النّفس هو مثال الموجود في الأعيان"[2] فمثال الموجود في الأعيان هو المرجع ذاته المشار إليه في الخارج. و لكن ما الفرق بين الصّورة الحاصلة في العقل، و الموجود العيني الخارجي في حال استخدام اللّفظ العامّ الكلّي؟.

هذا تساؤل طرحه أحد الباحثين؛ ثم يجيب عليه بقوله:"و الجواب عن هذا التّساؤل هو أنّ للكلّيات، كالأجناس و الأنواع وجودا في الخارج، و هو الّذي تستعمل له الوحدات المعجمية الدّالة على الكلّيات، و هو وجود اعتباري لا حقيقي، و وجودا آخر

---

[1]- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/18.

[2]- **معيار العلم**، أبو حامد الغزالي، ص/36،37.

في الأذهان، و هو مفهوم تلك الكلّيات أو صورتها في الأذهان، فالوجود الخارجي هو وجودها في الأعيان بصرف النّظر عن كونها واحدة أو متعدّدة (...) فإذا قلنا: الرجل أقوى من المرأة؛ فالوجود الخارجي للرجل هو الرجولة على إطلاقها دون اعتبار وجودها في زيد و في عمرو..."[1]، و هذا المفهوم في دلالة الكلّي، و دلالة الجزئي تمّ تطبيقه عمليا في عملية وضع المعاجم، فالمداخل تمثّل الكلّي، بينما التّمثيل يمثّل الجزئي، فإذا قلنا ضرب مثلا؛ فإنّ الذّهن يتصوّر عدّة مفاهيم ترتبط دلالتها بمعنى الضّرب، فقد يكون: ضرب له موعدا، أو ضَرْبٌ للأشخاص ضربا فعليا، أو ضَرَبَ على يديه؛ بمعنى: أخذ بيديه، فالضرب لا تتحدّد دلالته إلاّ في الذهن، و تتشخّص حقيقته في السياق المعجمي من خلال التّمثيل، و تتجسد حقيقته الفعلية في السياق التّركيبي عن طريق تجسيده فعليا بالكلام.

و يعتبر السياق المعجمي تحديدا للكلّي المتبادر من المعنى إلى الذّهن، "و يفرّق الفلاسفة بين الجزئي و الكلّي، و هو تفريق له علاقة وطيدة بنظرية الإشارة"[2]؛ ثمّ إنّ إطلاق الكلّيات يغني عن اعتبار بعض الجزئيات الملتصقة بهذه الكلّيات، ففي إطلاق المعاني الصّرفية أو ما نسميه المقولات الصّرفية كمقولة الشّخص، أو المقولات النّحوية فإنّها تغني عن اعتبار الجزئيات في مثل لفظ المعرفة الدّالة على الصفات، كقولنا: زيد، فإنّ في هذا اللّفظ اعتبارا كلّيا، و اعتبارا جزئيا، و اعتبارا جزئيا له علاقة بالكلّي، فالكلي يتمثّل بدليل اللّزوم. تصوّرنا لشخص يرتبط بمجموعة من الصفات مع بقية أفراد جنسه و هي صفات لها وجود في الأعيان، كتصوّر طول القامة، و الأعضاء، و الأطراف، و ما هو متعلّق بالجنس البشري عموما.

و الاعتبار الجزئي ينطوي على الصّفات المخصوصة بهذا الفرد الّذي ينتمي إلى تلك الجماعة في كونه مثلا أسود العينين، يلبس طاقية، و ما إلى ذلك ممّا يميّزه عن بقية

---

[1]- **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/96.

[2]- المرجع نفسه: ص/95.

الأفراد الّذين نعرفهم، و أمّا ما يتّصل بالاعتبار الجزئي الّذي له علاقة بالكلّي؛ فهو اعتبار صوري ليس له وجود في الأعيان، و لأنّ تصوّره مرتبط بالمثل، فزيد لا شك أنّه يملك شجاعة لكنّنا لا نعرف مدى هذه الشّجاعة؛ فيمكن أن تكون موجودة، و بذلك تمثّل صفة إيجابية، أو لا تكون موجودة فتمثّل صفة سلبية، و هكذا يقع في كلّ كلمات اللّغة[1].

و ينظر إلى المعنى على أنه علاقة بين اللفظ و ما يحيل إليه خارج الذهن من حقائق و أحداث، حتى جاء جون روبرت فيرث (1890-1960) John Rupert Firth و حصره في "مركّب من العلاقات السياقية"[2]؛ حيث اعتبر أنّ "الوقت حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عمليات ذهنية كامنة، والنظر إليه على أنّه مركب من العلاقات السياقية، و ذهب إلى أنّ الوظيفة الدلالية لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد القولة في موقف فعلي معين، أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي[3] تتلون فيه بألوان دلالية عدة تحددها الكيفية التي تستعمل بها تلك الوحدة، و الأغراض التي تُوظّف لها.

5. العلامة في الاصطلاح اللّساني:

يستمد الاصطلاح اللّساني مفهوم العلامة من المفهوم العام الذي وضعه الفيلسوف شارل سندرس بورس (1839-1914) Charles Sanders Peirce حيث يسمّيها بالمصورة، و هو المقابل الأجنبي لـ Representamen يذكر عنه محمود سليمان ياقوت أنّ: "العلامة أو المصوّرة هي شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما بصفة ما، أيّ: إنّها تخلق في عقل ذلك الشّخص علامة معادلة أو ربما أكثر تطوّرا، و هذه العلامة الّتي تخلقها أسمّيها مفسّرة Interpretant للعلامة الأولى، إنّ

---

[1]- ينظر: **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/95 و ما بعدها.

[2]- **مدخل إلى اللسانيات**، محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص/78.

[3]- المرجع نفسه، ص/79.

العلامة تنوب عن شيء ما و هذا الشّيء هو موضوعها Object، و هي لا تنوب عن هذا الموضوع من كلّ الوجهات، بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة الّتي سمّيتها سابقا ركيزة Ground المصوّرة "[1].

أمّا العلامة في نظر دي سوسير فهي ذات مبنى ثنائي، تتكوّن من وجهين: نفسي و اجتماعي؛ نفسي كونها تستمد وجودها من العلاقة القائمة بين الصّورة الذهنية النّاشئة عن تركيب الأصوات قبل النّطق بها و بمعانيها النّفسية، و اجتماعية لطبيعتها التّواصلية داخل الجماعة اللّغوية، و يسمي دي سوسير الصورة السمعية بالدّال Signifian والصورة الذّهنية بالمدلول (المفهوم) Signifié.

و يتجاذب المذهبان؛ (مذهب بورس و مذهب دي سوسير) مصطلح العلامة ووفق رؤية كلّ منهما جاء التّقسيم الثلاثي أو الثنائي للعلامة؛ بالإضافة إلى تحديد الدّلالة الاصطلاحية لها. عامّة حيث جعلها بورس، و خاصّة حيث جعلها دي سوسير.

6. المعنى و السياق:

تميز البحث الدّلالي في عمومه عند الغربيين مع دراسات اللغوي جون روبرت فيرث (1890-1960) John Rupert Firth حين وضع نظرية السياق، التي استوحاها من دراسات اللغوي الروسي برونيسلاف كاسبر مالينوفسكي (1884-1942) Bronislaw Malinowski Kasper، و يعد المعنى عند فيرث "كلّ مركّب من مجموعة من الوظائف اللّغوية؛ بالإضافة إلى سياق الحال غير اللّغوي ويشمل الجانب اللّغوي الوظيفة الصّوتية ثم الصّرفية المورفولوجية و النّحوية التّركيبية والمعجمية، و يشمل سياق الحال عناصر كثيرة تتّصل بالمتكلّم و المخاطب و الظروف الملابسة والبيئة"[2]، و لقيت هذه اللّفتة من فيرث صدى لدى الباحثين حول المعنى و ما يتعلّق به في توضيح دلالات الكلام أو الخطاب، لذلك يشير بتراند رسل إلى أنّ الكلمة

[1] **العلامة في النحو العربي**، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص/14.

[2] **دراسة المعنى عند الأصوليين**، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، مصر، 1983، ص/213.

تحمل معنى غامضا، و لا يتمّ الكشف عن المعنى إلاّ عن طريق ملاحظة استعماله[1] و لا يدلّ ذلك على أنّ الاستعمال سابق على المعنى؛ لأننا نفكر باللغة في تحقيق التواصل، أو التعبير عن الأشياء و الأحداث، و لا يمكن بأي وجه كان أن نفصل المعنى عن الاستعمال، و لذلك ربما يكون الاستعمال مصاحبا للمعنى حال التلفظ باللغة.

و يؤكّد هذه الأهمّية ستيفن أولمان بقوله: "إنّ نظرية السيّاق – إذا طبّقت بحكمة – تمثّل حجر الأساس في علم المعنى، و قد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النّتائج الباهرة في هذا الشّأن"[2].

و يقول في موضع آخر: "و قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات و توضيحها عن طريق التّمسك بما سمّاه الأستاذ فيرث: ترتيب الحقائق في سلسلة السياقات، أيّ: سياقات كلّ واحد منها ينضوي ضمن سياق آخر، و لكلّ واحد منها وظيفة بنفسه، و هو عضو في سياق أكبر، و في كلّ السياقات الأخرى، و له مكانه الخاصّ في ما يمكن أن نسمّيه سياق الثّقافة، و الحق أنّ هذا المنهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحايين إلاّ تحقيق جانب واحد منه فقط، و لكنّه مع ذلك يمدّنا بمعايير تمكّننا من الحكم على النّتائج الحقيقية حكما صحيحا"[3].

فبالسياق يمكننا تحقيق المعنى، و التّخلص من بعض مظاهر الغموض، أو تعدّد المعاني في الرسالة، "و هو ما يسمّى بحكم إزالة الغموض كما يشير السياق بدقة إلى الأشياء موضوع بعض الكلمات الّتي تطلق عليها اللّوازم كأسماء الإشارة و الظروف بنوعيها القريب منها و البعيد، و كذا بعض التّعبيرات ذات المعنى المحدّد كالأسماء والضمائر"[4].

---

[1] – **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982، ص/72.

[2] – **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، تر/كمال بشر، دار غريب، القاهرة، مصر، ص/73.

[3] – المرجع نفسه، ص/74.

[4] – **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، تر/ أحمد طاهر حافظ، ط1، 2012، دار الوفاء، مصر، ص/93.

7. الكفاءة اللغوية و السياق:

إنّ معرفة المعنى من خلال السياق يمكن اعتبارها عملية تعلّمية؛ بمقتضاها نتعلّم البحث عن شروح المعنى اللّغوي ضمن تركيب معيّن، يختلف باختلاف المقامات الّتي يظهر فيها ذلك المعنى، و تتحدّد صورته الدّلالية بناء على رؤيتنا إلى كيفية تمثّل دلالات الألفاظ داخله، "هذه الرّؤية للسياق تعيدنا إلى التّمييز بين الكفاءة اللّغوية، و الأداء اللّغوي؛ فالكفاءة هي مجموع ما حصّله الفرد من أنماط دلالية و أحكام، في حين يعدّ الأداء اللّغوي التّوظيف الفعلي لهذه الأحكام، و تلك الأنماط، و الّذي يقرّر أيّ المعاني يكون أكثرها احتمالا، و ذلك في ضوء معلوماتنا الخلفية للسياق"[1].

و الكفاءة اللّغوية الّتي يمتلكها متحدّثو اللّغة إن هي إلاّ صورة مماثلة للمعرفة بأشكال السياق؛ الّذي تظهر فيه دلالات الكلمات، و تتحدّد، و تعتبر الكفاءة الدّلالية في هذه الحالة في علاقتها بالسياق قسيم العلاقة بين الكفاءة اللّغوية و الأداء اللّغوي الّذي يجمع بين الكفاءتين، و بذلك يحدث التّقابل الدّلالي في أحد صوّره بين تمثّل ما هو موجود بالذّهن من خلال ما تعلّمناه عن طريق تلك الكفاءة، و الاستخدام لما تمّ اكتسابه عن طريف الفعل في الواقع.

8. السّياق و أثره في بيان الدّلالة:

قام المفسّرون للنّص القرآني بوضع قواعد و شروط تسهم في توضيح دلالة النّص دون الوقوع في انحرافات لغوية، و أكثر هذه الشّروط تصب في السّياق و المقام؛ أيّا كان نوع السّياق؛ سياقا لغويا يشترط استحضار آي القرآن الكريم؛ لأنّ القرآن يفسّر بعضه بعضا، و ما تفسير القرآن بالقرآن إلاّ دليل على أهمّية هذا النّوع من التّفسير الّذي لا يخرج عن الاستخدام المعجمي للمفردات، يقول أبو عبد الله بدر الدين الزركشي (ت794هـ):" الّذي يجب على المفسّر البدأة به العلوم اللّفظية (...) و النّظر في التّفسير هو بحسب إفراد الألفاظ و تركيبها؛ أمّا الإفراد فهي تتعلّق بعلوم اللّغة، والتّصريف

[1]- **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، ص/95.

و الاشتقاق، و أمّا التّركيب فهو متعلّق بعلوم النّحو، و المعاني و البيان و البديع"[1] وإذا كان السّياق غير لغوي؛ فهو أيضا يصبّ في المقام الّذي يحيط بتفسير النّص.

فالمعرفة بأسباب النّزول، و الأحداث و الوقائع ضرورية في تحديد الدلالة؛ لكون النّص يقع وفق أوجه مختلفة تختلف باختلاف دلالات الخطاب الوارد فيه، كخطاب الخاصّ و العامّ و غيره، و إذا كان " المعنى في البحث اللّغوي المعاصر مركبا من مجموعة من الوظائف اللّغوية – إلى جانب العناصر غير اللّغوية- تشمل الوظيفة الصّوتية ثمّ الصّرفية و النّحوية، والمعجمية، فإنّ علماء التّفسير – إدراكا منهم لهذه الحقيقة- وضعوا شروطا في المفسّر تتمثّل في إتقانه لمجموعة من العلوم تنسجم مع مراحل التّحليل المذكورة عند السّياقيين"[2].

لقد استقرت مناهج النّظر الحديثة في النظر إلى البحث اللغوي على اعتبار النّص وحدة واحدة لا تتجزّأ؛ " فالأسلوبيون و السّياقيون يرون أنّ السّياق ينبغي أن لا يقتصر على الكلمات و الجمل الحقيقية و السابقة و اللاحقة فحسب؛ بل ينبغي أن يشمل القطعة كلّها و الكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظروف و ملابسات"[3]؛ ففي قوله تعالى: ﴿ ❶➔🗅🗋↖ ✂🖋🕭🕭➔🖂❽❽③↓ ✂🖋🕭🗵❷❑🌣□①🌣 ✂🖋🕭↖☹❑❷🗵❑③↖﴾[4] يوحي ظاهر الآية بأنّ السّياق دال على التّكريم، و الأمر ليس كذلك فحقيقة السّياق بالمجمل التّهكم و السّخرية، فكيف يمكن للمتلقي الاستدلال على أنّ هذا هو المقصود، إذا كان يجهل ما يوجد قبل الآية من آيات، تنتظم

[1] **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي أبو عبد الله بدر الدين (ت794هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب، 2/173،174.

[2] **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، صاحب أبو جناح، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 1998، ص/212،213.

[3] **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، ص/62.

[4] – سورة الدخان، الآية [49].

في معنى هذا السّياق، و هو السّخرية و التّهكم و الذلّة [1].

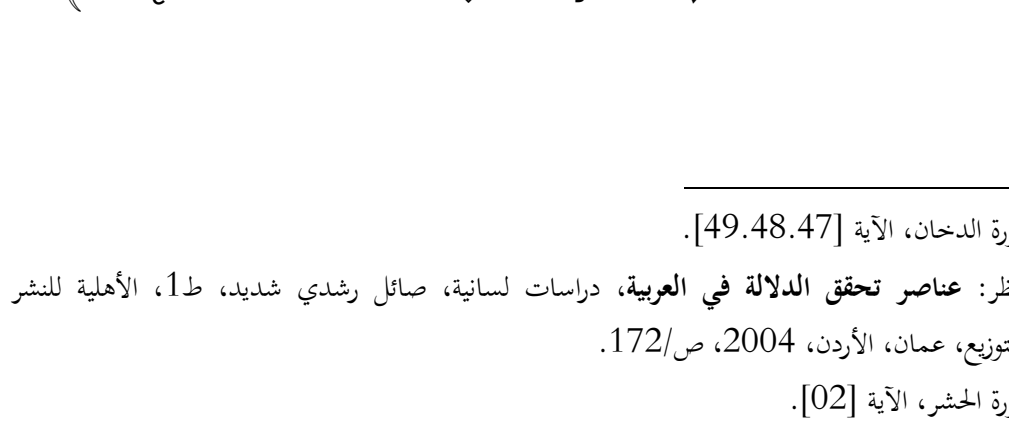

و في تفسير قوله تعالى: [2].

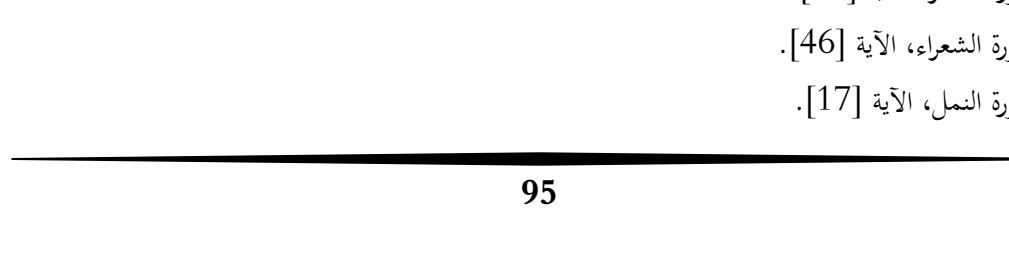

استعان المفسّرون بآيات أخرى لتفسير لفظ الحشر؛ كقوله تعالى: [3]

[4]، وقوله تعالى: [5]؛

---

[1]- سورة الدخان، الآية [49.48.47].

[2]- ينظر: **عناصر تحقق الدلالة في العربية**، دراسات لسانية، صائل رشدي شديد، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص/172.

[3]- سورة الحشر، الآية [02].

[4]- سورة الشعراء، الآية [46].

[5]- سورة النمل، الآية [17].

فكان المراد: لأوّل جمع الجنود[1]؛ لأنّ نظم الكلام، و تأليفه يعتمد على علاقة السّياق بمفردات اللّغة وتعابيرها، لما يقوم به السّياق من دور مهمّ في ترابط النّص، و انسجام أجزائه؛ فهو يُعنى: "بالشّروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللّغوية مقبولة و ناجحة و ملائمة في الموقف التّواصلي الّذي يتحدّث فيه المتكلّم"[2].

و يتّضح ذلك في قوله تعالى: ﴿ ♦ ♦×⇦♌🔔➹🖉🖒✂◆❐ ↗◆✂👌♦C↖❐✂☎ 🖆🖗♌🖒 ←⑨🖄➔♦🖒 ↗◆✂👌♦C↖❐✂☎ ❐◆♎♋🖂♉🖂⓫←❐✂☎ ❐◆♎♋🖂♉🖂❷↖❐✂☎ 🗐 ⇦⚐↗▤C♌🖒 ❐◆♎♋🖂🖮🖂➔♦🖒 ↗☠↗▤🖂 ✈🔔♦■⓺☞❀🖒✂ ❐◆🕮🡅❐↗❁❐✂☎ ❼♌× 🖫➹🖄➔♦🖮♌🖒 🗐❼■🖫🖄❐❐🕮 ↗☠↙&⓿⌫🖄➔♦🖒 🖆🖗♌🖒 ➹🖉🖒✂ ☐♌♌❶ ▯ ★🖉🖒✂ 🖗🖬🕓♦☞♌🖆 ﴾[3]، يذكر أهل التّفسير أنّ الصحابة الّذين آخى بينهم النّبي صلّى الله عليه وسلّم كانوا يتوارثون فيما بينهم، فنزلت هذه الآية تمنع هذا التّوارث، و بالتّالي سبب النّزول كان سببا في توضيح دلالة قوله تعالى: ﴿ ✈🔔♦■⓺☞❀🖒✂ ☎✂❑↗❁❐🡅🕮◆❐ ❼♌× 🖫➹🖄➔♦🖮♌🖒 🗐❼■🖫🖄❐❐🕮 ↗☠↙&⓿⌫🖄➔♦🖒 🖆🖗♌🖒 ➹🖉🖒✂ 🖗🖬🕓♦☞♌🖆 ★🖉🖒✂ ﴾[4]؛ فسبب النّزول يبيّن عدم جواز التّوارث في غير ذوي النّسب من الأرحام.

---

[1] **دلالة السياق (منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم)**، عبد الوهاب رشيد صالح أبو صفية، ط2، دار عمار، الأردن، 2012، ص/87.

[2] **بلاغة الخطاب و علم النص**، صلاح فضل، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، 1996، ص/24.

[3] سورة الأنفال، الآية [75].

[4] سورة الأنفال، الآية [75].

كما أكّد المفسّرون على أهمّية المعرفة بالنّاسخ و المنسوخ، و هو نوع من إبطال وإثبات دلالة النّص معا، فالنّاسخ يثبت دلالة جديدة، و ينفي أخرى قديمة، و قد أكّدوا على أهمّية رؤية النّص كلّا واحدا موحّدا؛ فالشّاطبي أبو إسحاق براهيم بن موسى (ت790هـ) يؤكّد حقيقة أثبتها علم اللّغة الحديث، و هي اعتبار النّص وحدة واحدة لا تتجزّأ " فالمساقات تختلف باختلاف الأحوال و الأوقات و النّوازل، و هو ما يقرّره بوضوح علم المعاني و البيان (...) و من هنا لا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوّله، و أوّله على آخره؛ و إذ ذاك يحصل مقصود الشّارع في فهم المكلّف؛ فإن فرّق النّظر في أجزاءه فلا يتوصّل به إلى مراده، فلا يصحّ الاقتصار في النّظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلّا في موطن واحد، و هو النّظر في فهم الظّاهر بحسب اللّسان العربي و ما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلّم، فإذا صحّ له الظّاهر على العربية، رجع إلى نفس الكلام، فعمّا قريب يبدو له المعنى المراد"[1].

و يؤكّد ابن القيّم الجوزية (ت751هـ) هذه الحقيقة، و يقرّر بوضوح أنّ السّياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، و القطع بعدم احتمال غير المراد، و تخصيص العامّ، و تقييد المطلق، وتنّوع الدّلالة هو من أعظم القرائن الدّالة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظراته، فانظر إلى قوله تعالى:﴿ ﴾[2]؛ كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الذّليل الحقير[3].

[1]– **الموافقات في أصول الشريعة**، أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، 413/3.

[2]– سورة الدخان، الآية [49].

[3]– **بدائع الفوائد**، ابن القيم الجوزية (751هـ)، دار الكتب العلم، بيروت، لبنان، 9/4.

و يغالي جون لاينز في دور السّياق حين يقرّر أنّ معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السّياق[1]، بل إنّ الكلمات – في نظر تمّام حسان – لا تتمتّع بمعنى، و لكنّها تتمتّع بوظائف، و معلوم أنّ الوظيفة لا تتشكّل أو تُؤدّى إلّا في سياق و هو ما يدعى عند علماء اللّغة المعاصرين بالموقف الكلامي، و عند علماء العرب بقرينة المقام[2].

و اعتبر جون لاينز النّصوص مكوّنات للسّياقات الّتي تظهر فيها – أيّ: إنّها جزء من السّياق لا السّياق كلّه – أمّا السّياقات فيتمّ تكوينها و تحويلها و تعديلها بشكل دائم بواسطة النّصوص الّتي يستخدمها المتحدّثون و الكتّاب في مواقف معيّنة"[3].

و قد روى البخاري و أحمد أنّه لما نزل قوله تعالى:﴿

⇔⚐♦☜◆❐ ☎✂❑↖☪♦✍✂◆↗ ♦♦×⇦✍🔔➧🖉✍✂

⚐←♌◆☪🕓🖂☺③✍☽ ☎✂☑❑❶○✍⌛▫🖬♦③

↖☠←♌♦☜ 🖂📠🚫◈✵🕓♦☜🕯❐🡅🕮 ✌⚐▫🖬❶→✍📪

✂❶←Ⅱ↘✍☞❀✍✂ ←⑨◆❐➔♎◆❐ ♦♌❐⓾♌⇳♦☝✍☠ ﴾ [4]؛ شقّ ذلك على النّاس فقالوا: يا رسول الله، أيّنا لا يظلم نفسه؟! قال: إنّه ليس الّذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿❐◆☽✍❶↘↘ 🔔♦✌✍♦

☜⌖☽🕓🖂☺↘☽↗☜ ♏⬩ ✍☪○✍☪⬀📪◆❐➔♎◆❐

☜🖱✍❸⇳¤➔✍ ⬩⬩ ○🚫□♉←⌛🕓♦③ ①←○❶→✍➔♦③

---

[1]– **اللغة و المعنى و السياق، جون لاينز**، تر/ عباس صادق الوهاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1987، ص/215.

[2]– ينظر: **اللغة العربية معناها و مبناها**، تمام حسان، ط5، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2006، ص/377.

[3]– **دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها**، صاحب أبو جناح، ص/218.

[4]– سورة الأنعام، الآية [82].

9. التّقابل الدّلالي:

تحليل معاني الكلمة يؤدّي غالبا إلى تجزئة الدّلالة العقلية للكلمة إلى ملامحها الصّغرى المميزة[*](مكوناتها الدلالية)؛ لأنّنا لا نتصوّر مطلقا شكلا تجسيديا واحدا للمفردة، و إنّما تتماثل صوّرها المتعدّدة في عقولنا، فمثلا كلمة: رجل، أو امرأة ... تأخذ أبعادا معرفية تتعلّق بمدى ثقافتنا حول هذين المفهومين، و في ذات الوقت يأخذ التّقابل بين الوحدتين حيّزا مميزا في تفكيرنا كما يؤكّد دي سوسير في محاضراته، و بالتّالي يتحدّد لدينا نمط تفكيري يتعلّق بمفهوم الجنس من جهة كون الجنسين يختلفان، و في الوقت نفسه يتعلّق البحث بمفهوم الدّلالة الجزئية لمعنى الرّجل و المرأة على السّواء.

و في هذا المقام إجرائيا توجّه البحث الدّلالي إلى ما يسمّى بالحدود التّكوينية للمعنى، فكلّ وحدة دلالية إنّما يتم استيعاب معناها على ضوء الوحدات الدّلالية المقابلة لها، "و يجب التّنويه إلى أنّ الملامح المميّزة لأيّ تقابل دلالي (الوحدات المعجمية المتقابلة) إنّما تأتي جميعا متساوية في الأهمية و متداعية في التّرابط الدّلالي، أو متبادلة التّحديد بوجه عامّ "[3].

و في المثالين السابقين يمكن أن نحدّد نمطا عامّا للدلالة حين نسمع كلمة رجل، أو نسمع كلمة امرأة على أنّ الرجل يحدّد معنى الذكورة، و المرأة تعني الأنوثة، و هنا تأتي فكرة الاستدعاء حين نتصوّر في مفهوم الذكورة العديد من الوحدات، و الحال نفسه مع

1– سورة لقمان، الآية [13].

2– **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ)، تح/ سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة، 1999، 294/3.

* – يطلق علماء اللسانيات على هذا النوع من التحليل اسم التحليل التكويني، و يراد به استخدام وسائل لاختزال المعنى إلى أبعاده الدلالية الصغرى المكونة له، و أول ما استعمل؛ استعمل في علم اللغة الأنتربولوجي كوسائل لدراسة العلاقات بين ألفاظ القرابة.

3– **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، ص/108.

كلمة الأنوثة، و لكن التّقابل سيكون أكثر تحديدا بهذا الشّمول؛ لأنه ليس كلّ الوحدات أو المقابلات الدّلالية ذات طبيعة ازدواجية.

و يمكن أن نستدعي وحدات مثل: بالغ و كبير من معنى الذّكورة و الأنوثة ونعطيهما نفس التّعريف لاشتراكهما دلاليا مع اختلافها في المعنى الاجتماعي[1]؛ الّذي يتحدّد انطلاقا من نظرتنا إلى السياق الّذي ترد فيه هذه الوحدات، فهناك ترادف بين الوحدتين مجتمعتين، و تبقى الحالة النّقيضة، و هي حالة المعنى المتعدّد، و الّذي يفرّق بين المعنيين؛ إنّما هو وجود أكثر من تعريف للوحدة المعجمية الواحدة، و بذلك نحن في مقام المعنى المتعدّد، "فالوحدة المعجمية رجل تنتظم إضافة إلى الأبعاد أو الملامح الدّلالية المميزة (إنسان، بالغ، ذكر ...) التّعريف الأوسع، و الأشمل الّذي يشير ببساطة إلى الجنس البشري برمته (...) و مثال آخر لتعدّد المعنى هو الطفل، فبجانب انتظامه الأبعاد الدّلالية إنسان، بالغ ... ؛ فإنّه يستعمل كمقابل للوالد أو الوالدة"[2].

10. الحقل الدّلالي:

المتتبع للدّراسات اللّغوية العربية، و النّاظر إلى ما أُلّف من مؤلّفات لغوية يجد أنّ فكرة الحقل الدلالي ماثلة في تلك المؤلّفات و المدوّنات، الّتي عرفت في التّصنيفات الحديثة باسم كتب الموضوعات و الألفاظ، إذ "يلفت النّظر – إلى حدّ كبير- الشّبه الواضح بين معاجم الحقول الدّلالية الحديثة، و معاجم الموضوعات القديمة (في اللّغة العربية) فكلاهما يقسّم الأشياء إلى موضوعات، و كلاهما يعالج الكلمات تحت كلّ موضوع، و كلاهما قد سبق بنوع من التّأليف الجزئي المتمثّل في جمع الكلمات الخاصّة بموضوع واحد و دراستها تحت عنوان واحد"[3]، و ذلك كالمعاجم الّتي أُلّفت تحت اسم لفظ واحد؛ كالخيل و السّيف و الشّاء.

---

[1]- ينظر: **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، ص/108.

[2]- المرجع نفسه، /109.

[3]- **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط7، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2009، ص/108.

و قد نتج عنه تطوّر في المعجمات العربية القديمة، فعرفنا في درسنا المعجمي ما يسمّى بمعاجم الموضوعات، و معاجم الألفاظ، و من معاجم الموضوعات الّتي تجمع دلالات معيّنة لصفات تحت مسمّى واحد؛ معجم الشّاء لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت216هـ)، كما نجد كتاب الفرق لابن فارس اللغوي (ت395هـ) إذ كلّ لفظة تأتي لسياق خاصّ ترد فيه، يقول ابن فارس: "قعد الإنسان قعودا، و جلس وجلست الرخمة، و برك الجمل، و النّعامة، و فحصت القطاة، و ربض السّبع، و كذلك ذوات الحافر، والظّلف كلّها، و وقع الطائر"[1]؛ فكلّ لفظ من هذه الألفاظ خاصّ مع اشتراك كلّ منها في المعنى الّذي تدلّ عليه، و يمكن أن نطلق على هذا النّوع اسم: ألفاظ التّعلّق، لأنّها ترد في تركيب خاصّ بأسماء مخصوصة، "و يعدّ كتاب: المخصّص لابن سيده (ت458هـ) من أوسع الكتب في مجال الحقل الدّلالي، حيث قام صاحبه بجمع ما عرفه من سابقيه في كتابه، و توسّع في شرح معاني مفردات الحقل، و مثال ذلك ما ذكره في كتاب خلق الإنسان، و الّذي قسّمه إلى الأبواب الآتية: باب الحمل و الولادة، أسماء ما يخرج مع الولد، الرّضاع و الفطام و الغذاء و سائر ضروب التّربية، الغذاء السّيئ للولد، أسماء أوّل ولد الرّجل، و آخرهم، أسنان الأولاد و تسميتها من مبدأ الصغر إلى منتهى الكبر (...) أسنان النّساء من مبدأ الصغر إلى منتهى الكبر (...) ذكر شخص الإنسان و قامته وصورته، الرّأس و صفات الرّأس، (...) و يذكر ابن سيده في كتاب خلق الإنسان كلّ ما يتعلّق بالإنسان من صفات و أحوال و أعضاء "[2].

فقد كانت الرّسائل اللّغوية تمثّل البدايات الأولى لمثل هذا التّأليف؛ حيث اتّسمت بصغر حجمها و حصرها لمجال ألفاظها في موضوع واحد، و هو تفطن لفكرة الحقل الدّلالي تطبيقا و ممارسة؛ إذ كان تصنيف المدلولات حسب الحقول الدّلالية من خلال تجاوز البنية الدّاخلية للوحدة اللّسانية إلى إيجاد قرابة دلالية بينها و بين غيرها من

[1]- **كتاب الفرق**، أحمد بن فارس اللغوي (ت395هـ)، تح/رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1982، ص/66.

[2]- **الدلالة اللفظية**، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص/101.

الوحدات؛ فقسّموا الوجود إلى ما يدلّ على "الحسّ و الشّهادة و الرّؤية و الملموس ... ونجد ألفاظا تدلّ على الوجود و العدم و المكان و الزّمان و الدّهر و الأبد و الأزل"[1].

و ثمّة مؤلّفات أخرى في حقل الأضداد، و المشترك اللّفظي، و التّرادف، و يعدّ "أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي (ت351هـ) رائدا في هذا المجال من التّأليف في كتابه: شجر الدرّ في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة. مسبوقا بأستاذه و شيخه أبي عمر الزاهد (ت345هـ) صاحب كتاب: المداخل في غريب اللّغة"[*]؛ كما نجد محمد بن يوسف التميمي المازني (ت538هـ) صاحب كتاب: المسلسل في غريب لغة العرب. و طريقة أولئك العلماء كانت بذكر اللّفظة الأولى ثمّ تفسيرها باللّفظة الثّانية، و تفسير الثّانية بالثّالثة ... و هكذا حتّى تنتهي الشّجرة[2].

لقد تتابعت الرّسائل اللّغوية من حيث التأليف؛ فكان منها التّصنيف الصّرفي مثل: الإبدال و الأبنية ليونس بن حبيب (ت182هـ) و أبي عمرو بن مراد الشيباني (ت206هـ)، و رسائل الهمز و الأبنية نحو (فعلت) و (أفعلت) للفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد (ت207هـ) ...[3]، و كان منها عن الحشرات و البلدان و المواضع و الحيوان والمطر و السحاب...

و الجدير بالذكر أنّ المستشرقين هم أوّل من نشر بعض هذه المؤلّفات مع بداية القرن العشرين؛ حيث نشر المستشرق الألماني أوجست هفنر (1912م) August Hafner بعضا منها ضمن كتاب: «الكنز اللّغوي في اللّسان العربي» الّذي صدر عام 1903، كما نشر كتاب: «خلق الإنسان» لعبد الملك بن علي الأصمعي

---

[1]- **أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية**، أحمد عزوز، اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002، ص/21.

[*]- الكتاب حققه محمد عبد الجواد بالقاهرة سنة 1958، نشر مجلة مجمع اللغة العربية.

[2]- ينظر: **علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة**، حسام البهنساوي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009، ص/93.

[3]- **المعجم العربي نشأته و تطوره**، نصار حسين، ط 2، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1968، ص/118.

(ت216هـ)، و كتاب:«الشّاء» في ليبزيج Leipzig عام 1905، و نشر فريتش كريتكوي Fritz Kritkey كتاب: «الخيل» لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، و نشر وليام رايت الإنجليزي (1830-1899) كتاب: «صفة السرج و اللجام» لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت321هـ)[1].

و الأهمّ في هذه التّآليف أنّ اللّغويين العرب القدامى اهتمّوا ببيان أنواع العلاقات الدّلالية بين الوحدات اللّسانية ضمن الرّسائل، و المواضيع الّتي ألّفوا فيها، و هو ما اعتمده أصحاب نظرية الحقول الدلالية في الغرب، إضافة إلى تلك المبادئ الّتي ضمّنوها لنظريتهم، و هو ما نراه في الفصل اللاحق من هذا البحث.

11. العلاقات الدّلالية:

لا يمكن تمثّل الكلمات إلاّ في إطار السياق الّذي تظهر فيه، و هذا يعني علاقتها مع بعضها البعض داخل التركيب من جهة، و علاقة بعضها مع بعض إفراديا داخل المعجم، و هذه العلاقات تتنوّع و تختلف. من ذلك نجد:

11-1. التّرادف:

ولا يتحقّق إلاّ حين وجود تضمن من الجانبين (أ) و (ب) مترادفين، معناه (أ) يتضمن (ب) و (ب) يتضمن (أ) مثل: والدة و أم ...[2]

11-2. الاشتمال:

[1] ينظر: **بعض الجوانب النّظرية في المعجم العربي (معجم الألوان نموذجا)**، أبركان فاطمة، "رسالة دكتوراه"، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب و العلوم، الرباط، المملكة المغربية، السنة الجامعية 1995/1994، ص/37.

[2] ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/98.

يختلف عن التّرادف في أنّه تضمن من طرف واحد، نحو كلمة فرس الّتي تنتمي إلى فصيلة أعلى (حيوان)؛ فمعنى فرس يتضمن معنى حيوان وليس العكس، و اللّفظ المتضمن في هذا التّقسيم يسمّى حسب جون لاينز فيما نقله عنه أحمد مختار عمر[1]:

أ- اللّفظ الأعمّ Hyperonymy

ب- الكلمة الرئيسة Head-Word

ت- الكلمة الغطاء Cover-Word

ث- اللكسيم الرّئيسي Arch Lexeme

ج- الكلمة المتضمّنة Superordinate

ح- المصنّف Classifier

11-3. علاقة الجزء بالكلّ:

هي علاقة مبنية على فكرة فلسفية، بحيث أن الجزء لصيق بالكل، ويختلف عنه في نفس الوقت مثل علاقة اليد بالجسم و العجلة بالسيارة، و الفرق بين هذه العلاقة وعلاقة الاشتمال أنّ اليد ليست نوعا من الجسم؛ و إنّما هي جزء منه، بخلاف الإنسان الّذي هو نوع من الحيوان، و ليس جزءا منه[2].

11-4. التّضاد:

ذكر اللغويون، و الدارسون أن للتّضاد أنواعا متعدّدة. منه:

11-4-1. التّضاد الحادّ:

نحو: حي و ميت ، ذكر و أنثى ...

11-4-2. التّضاد المتدرج:

[1] ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/100.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص/101.

يقع بين أزواج من المتضادات الدّاخلية، و إنكار أحد عضوي التّقابل لا يعني الاعتراف بالعضو الآخر، نحو: الحساء ساخن، يعني أنّه ساخن بالنسبة لدرجة الحرارة المعيّنة للحساء أو للسوائل ككلّ، و هذا يختلف عن قولنا الماء ساخن؛ فكلمة حار وبارد تتنوعان حسب درجات الحرارة و البرودة.

11-4-3. العكس:

و هو علاقة بين أزواج من الكلمات، مثل: باع و اشترى، زوج و زوجة ...

11-4-4. التّضاد الاتّجاهي:

و مثاله علاقات بين كلمات، نحو: أعلى أسفل، يصل يغادر، يأتي يذهب ... فكلّها يجمعها حركة في أحد اتّجاهين متضادين بالنسبة إلى مكان ما.

11-4-5. التّضاد العمودي و التّضادات التّقابلية أو الامتدادية:

فالتضاد العمودي مثل: الشّمال بالنسبة للشّرق و الغرب، حيث يقع عموديا عليهما، و التضادات التقابلية مثل الشمال بالنسبة للجنوب، و الشّرق بالنسبة للغرب[1].

11-5. التّنافر:

و يرتبط التنافر بفكرة النّفي، مثل: الأضداد، و يتحقّق إذا كان (أ) لا يشتمل على (ب) و (ب) لا يشتمل على (أ) ، و بعبارة أخرى: هو عدم التّضمن من طرفين وذلك في مثل العلاقة بين خروف و فرس، و العلاقة بين كلب و قط ...كما يدخل فيه ما يسمّى بالمجموعات الدّورية، نحو الشّهور و الفصول و أيام الأسبوع، فكلّ عضو في المجموعة موضوع بين اثنين قبله و بعده، فيوم السبت قبله الجمعة و بعده الأحد، و يوم الجمعة قبله الخميس و بعده السبت و هكذا ...[2].

---

[1]- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/103،104.

[2]- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/106.

6-11. الرّصف: Collocational theory

يعتبر أحد المفاهيم الّتي ارتبطت بنظرية السّياق، و بفيرث خاصّة، و هو يتعلّق بالسّياق اللّغوي، و يقترب معناه من مفهوم المصاحبة أو الموافقة، فهو يعني "الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معيّنة "[1]؛ إذا حدث و أن وجدت معا. تتوافق في معنى عام قد لا تصاحبها فيه كلمات أخرى كلفظتي: يعض و أسنان، و ينبح و كلب، و كلمة منصهر الّتي ترتبط بمجموعة وحدات تصاحبها أكثر من غيرها مثل: حديد، نحاس، ذهب، ... فالكلمة المتراصفة مع كلمة معيّنة تعدّ جزءا من معناها؛ إذ يمكننا معرفة الكلمة من خلال الشّركة الّتي تنتمي إليها[2].

لقد اعتبر فيرث أنّه "من الممكن و المفيد أن نجعل الدّراسات البنائية تدور حول المفردات المعجمية و علاقاتها، و لهذا الغرض كان ينظر إلى دراية المصاحبة على أنها المنهاج الأكثر إفادة، و يشير أحيانا ضمن وجهات نظره في مستويات التّحليل اللّغوي إلى مستوى المصاحبة "[3]، و اقترح جون لا ينز أن يكون مصطلح تصاحبي معادلا للمصطلح معجمي على اعتبار أنّ المصاحبة قد تكون المحدّد الأساسي لمعاني المفردات اللّغوية، فبعض معاني كلمة شجاع مثلا تتحدّد بمصاحبتها لكلمة رجل، و العكس صحيح[4]، و الرّصف قد يوافق معنى التّوارد عند تمّام حسان الّذي يعرّفه بأنّه: دخول كلمة في التّركيب تكون محكومة بقيود يحدّدها الاستعمال، أيّ: إنّ هناك كلمات يحدّد لها الاستعمال مدخولها، على الرّغم من أنّ نظام اللّغة يسمح باستعمالها مع أيّة كلمة من ذلك كلمة جلالة الّتي لا يوجد ما يحول دون إضافتها إلى مضاف إليه ذي جلال

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص/74.

[2] ينظر: **معجم اللسانيات الحديثة**، سامي عياد حنا، و آخرون، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيرت، لبنان، 1997، ص/21.

[3] ينظر: **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/122.

[4] ينظر: **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/30،31.

غير أنّ الاستعمال حدّد ذلك بلفظ الملك، فنقول: جلالة الملك، يقال: حنان الأم وهكذا[1]؛ و يميّز فيرث بين نوعين من الرّصف:

11-6-1. الرصف الاعتيادي:

و يقصد به أنّ اللّفظين يتصاحبان طويلا بحكم الاستعمال، الّذي يفرض على المتلقي عند سماع لفظ معيّن، توقع سماع لفظ آخر يصاحبه و يوافقه، بمعنى أن تستعمل كلمة بطريقة توحي أو تنبئ بمجيء كلمة أخرى "فأصبحت عادة في التّكلّم، و توقعا في التّلقي"[2]، و يعرف عند تمام حسان بالمناسبة المعجمية أو الملاءمة[3]، و اعتبره أحمد مختار عمر موجودا بكثرة في أنواع مختلفة من الكلام[4].

11-6-2. الرّصف غير الاعتيادي:

يراد به إقامة علاقة غير مألوفة بين وحدتين لغويتين؛ حيث يغيب التّنبؤ أو التّوقع للكلمة الثّانية، و يميّز الأساليب الخاصّة لبعض الكتّاب البارزين[5]؛ فهو حسب تمّام حسّان مفارقة معجمية؛ فيه لون من التّميز و التّفرد قد يضلّل به الكاتب قارئيه؛ فلفظة «سرب» مثلا قد تصاحب كلمات مثل: الجراد، الطّيور، الطّائرات، ... لكن؛ أن يقول الكاتب: سرب النّساء، فهذا مما لا يتوقعه المتلقي، فهو يتّصل بشكل أو بآخر بما يعرف في الدّراسات النّقدية بكسر توقع القارئ[6].

و يبقى الرّصف "نوعا من أنواع العلاقات الدّلالية الّتي تربط بين الوحدات اللّغوية شأنها في ذلك شأن علاقات التّرادف و التّضاد، ذلك أنّ الكلمات المتراصفة هي

---

[1] ينظر: **مقالات في اللغة و الأدب**، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2006، 257/1.

[2] **دلالة السياق**، ردة الله بن ضيف الله الطلحي، ط1، معهد البحوث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2002، ص/198.

[3] ينظر: **مقالات في اللغة و الأدب**، تمام حسان، 137/1.

[4] **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/77.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص/77.

[6] ينظر: **التفكير الدلالي في الفكر الإسلامي (الغزالي نموذجا)**، علي حاتم الحسن، ص/106.

كلمات تنبّؤية، ينبئ بعضها عن بعض، فكلمة أشقر تنبئ بكلمة الشّعر، و كلمة مرتّب تنبئ بكلمة نظيف"[1]، و هو ما يفيد في توضيح معنى الكلمات المترابطة بحكم الاستعمال.

12. الطّابع الاعتباطي للعلامة اللغوية:

يعتبر بعض اللّغويين كفاردينان دي سوسير و آلان بولغير Alain Bolguère العلامة اللّغوية ذات طابع اعتباطي، و يعني ذلك أنّ العلاقة بين الدّال و المدلول غير مبرّرة، بل يعتبرها آلان بولغير Alain Bolguère رمزا، و الرّمز هو عبارة عن "مؤشّر يدلّ على رابط تماثلي ثابت، في ثقافة ما، مع العنصر الّذي يدلّ عليه"[2]، أيّ: إنّ شكل الدّال يدلّ على شكله في الواقع الاستعمالي، فالرمز مثلا : (+) يدلّ على مفترق طرق إذا وجد مرسوما على لوحة، و تجدر الإشارة إلى أن العلامة تتميز بخصائص منها:

- إنّها ذات محتوى دلالي، و قد سبق الحديث عنه في الفصول السابقة. و لا يمكن الفصل بين الدّال و المدلول.
- الصّلة بين الدّال و المدلول اعتباطية و ضرورية، أيّ: إنّ الأصوات الّتي تمثّل المفهوم و تتابعها ليس بينهما أيّ ارتباط مبرّر.
- لا يمكن أن تجتمع وحدتان في نقطة واحدة من تسلسل الكلام.
- الإشارة اللّسانية تباينية، بمعنى أنّها تعمل بحضورها الكلّي أو غيابها الكلّي.
- تنتمي الإشارة اللّسانية إلى النّظام الّذي هو اللّسان، و لا تملك إشارة قيمة إلاّ بتضادها مع الإشارات الأخرى داخل النظام[3].

---

[1] **دراسات نحوية و دلالية و فلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، مازن الوعر، ط1، دار المتنبي، دمشق، سوريا، 2001، ص/42.

[2] **مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)**، بول فاير، كريستيان بايلون، تر/طلال وهبة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1992، ص/11.

[3] **مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)**، بول فاير، كريستيان بايلون، ص/12،13.

– تخضع العلامة لنوعين من التبدّلات، تبدّلات فردية خاضعة لاستعمال الأفراد للعلامة اللّغوية، و تبدّلات عبر الزّمن نتيجة تغيّر قوانين و أنظمة العلامات[1].

13. سيميائية الدّلالة:

ذكرت أنّ مفهوم علم الدّلالة يختلف عن مفهوم علم الدّلالة العامّ، فالأوّل مرتبط بثنائيات اللّغة المنطوقة؛ بينما الثّاني يشمل اللّغة المنطوقة و غير المنطوقة، و هو تفريق هام يُنظر في إطاره إلى الاختلاف بين العلمين منهجيا لا نظريا، و ينطلق علم الدّلالة من دراسة "علاقة العلامات بمدلولاتها؛ و عليه بالموضوعات الّتي ترجع أو يمكن أن ترجع إليها المدلولات"[2]، بينما ينطلق علم الدّلالة العام من علوم ثلاثة – حسب شارل موريس Charles Maurice – هي: علم المبنى، و علم الدّلالة، و علم التّداول[3].

و يختلف تفسير الدّلالات المنطوقة فضلا عن غير المنطوقة لدى متكلّمي اللّغة من جيل إلى جيل، و من عصر إلى عصر، لذلك "يسلّم ألخيرداس جوليان غريماس Algirdas Julien Greimas (1917-1992)بالطابع المتنقل للدّلالات ويسند إلى علم الدّلالة مهمّة وصف بنية عالم الدّلالات المحايث، و ينظّم هذا العالم الدّلالي – حسب غريماس – في بنيات التّعارض الّتي يستقل نمط وجودها عن نمط حضورها في الأفعال التّواصلية"[4]، أيّ: إنّ استعمال دلالات العلامات اللّغوية والعلامات غير اللّغوية يختلف غالبا عن نمط وجودها داخل المعجم إن كانت علامات لغوية، و عن نمط استخدام أصناف المجتمعات لها إن كانت غير لغوية، و لا يقوم المعنى

---

[1] **المعجمية و علم الدلالة المعجمي (مفاهيم أساسية)**، آلان بولغير، تر/هدى مقنص، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص/49.

[2] **تيارات في السيمياء**، عادل فاخوري، ط1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1990، ص/80.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص/21.

[4] **السيميائية أصولها و قواعدها**، ميشال آريفيه و آخرون، تر/رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2002، ص/47.

حسب غريماس على تعارضات ثنائية فحسب؛ بل يقوم أيضا على تعارضات رباعية من نوع A :B و B :A مثل: أسود: أبيض ولا أسود: لا أبيض[1]؛ أي: إنه ليست هناك صورتان فقط تمثلان الأبيض والأسود.

و هذا التّعارض الّذي ذكره يحضر في أذهان المفكرين و المنطقيين و العلماء وتغيب صورته لدى مستعملي اللّغة العاديين، و يتم استعمال مثل هذا التّحليل فقط في النّصوص اللّغوية و الأدبية الرفيعة، فهو منهج في التّحليل أقرب منه منهجا في التّفسير لذلك اقتصرت دراسات غريماس حول أشكال عامّة لدراسة الخطاب.

و هو ما نلحظه أيضا في دراسات جوليا كريسطيفا (1941) Julia Kristeva الّتي تتبنّى القول بأنّ النّص ليس أبدا مجرّد أداة لنقل الأخبار، فهو يقتضي بناء نص آخر ممّا يجعله يقع خارج المنطق الأرسطي[2].

و نرى في هذه الآراء تجاوز حدود الدّلالة العادية الّتي تمثّل التّواصل العادي إلى دلالة من نوع خاصّ تهتم بالنّصوص الأدبية مهما كان اختلافها، فالشّعر مثلا يعبّر عن المفاهيم و الأشياء بشكل غير مباشر، و هو مرتبط بمفهوم النّص ارتباطا قويّا؛ لأنّه هو في ذاته نص، و نعرف أنّ النّص الشّعري هو صورة لأحد الأنماط الثّلاثة الّتي لا تخرج عن تصوّرنا له؛ بأنّه: إمّا أن يحدث نقل لمعنى ما، أو تحريفه، أو إبداعه، "و يتم النّقل عندما تغيّر العلامة معناها إلى معنى آخر، أيّ: عندما تنوب كلمة عن كلمة أخرى كما يحدث في الاستعارة والكناية. كما يتم التّحريف في حالة الالتباس أو التّناقض أو اللامعنى. أمّا إبداع المعنى فيتم عندما يتكوّن في النّص مبدأ تنظيمي يشكّل علامات من وحدات لغوية قد لا تحمل معنى في سياق آخر (مثلا: الطّباق و الإيقاع و المزاوجة)"[3].

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص/47.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص/51.

[3]- ينظر: **السيميائية أصولها و قواعدها**، ميشال آريفيه و آخرون، ص/54.

الفصل الثاني

النّظريات الدلالية

الفصل الثاني: النظريات الدلالية.

1. النّظريات الدّلالية:

في التّراث اللّغوي العربي لا نقف على ما يسمى بالنّظريات الدلالية، و إنّما ظهورها كان مرتبطا في حقيقته بنشأة العلوم الحديثة المرتبطة بدورها باللّسانيات، إلاّ أنّنا نقف على إشارات و إسهامات لعلمائنا القدامى يمكن أن تمثّل إسقاطات لهذه النّظريات بحسب المنهجيات المختلفة الّتي تؤدّيها؛ لذلك في هذا المبحث، و إن كان يتعلّق بالدّراسة الدّلالية الغربية - كما جاء في عنوان الباب - إلاّ أنّنا سنتجاوز إلى بعض الإشارات العربية لتقريب مفهوم هذه النّظريات إلى التّصور و الذّهن، و حتّى نتمثّلها في واقع بحثنا العربي، و من تلك النّظريات نجد ما يسمّى ب النّظرية السلوكية، و النظرية الإشارية، و النظرية السياقية، و نظرية التّحليل التكويني للمعنى، و نظرية الحقول الدلالية والنظرية التوليدية التحويلية.

و جميع هذه النظريات تحاول البحث عن المعنى لأجل تفسيره، و تفسير كيفية حدوثه، ثم وضع القواعد و الشّروط الملائمة الّتي تسهم في إنجازه.

1-1. النّظرية السّلوكية:

ترجع أصول النّظرية السّلوكية Behaviorist Theory للمدرسة السلوكية في علم النّفس التي يتزعمها جون بوردوس واطسن (1878-1958) John Watson Braodus صاحب كتاب: « Behaviorism السلوكية» الّذي نشره عام 1924 الذي سُبق بعدة محاضرات و مقالات مهدت لمبادئ السّلوكيين[1].

لقد حاول واطسن إخضاع السّلوك الإنساني للدّراسة العلمية التّجريبية الّتي عارضها علماء التّحليل النفساني معتبرا أنّ الكلام ليس إلاّ شكلا من أشكال السّلوك

1- ينظر: **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/114.

دون اعتداد بالبنية الضمنية المتوارية خلف البنية الظاهرة، و هو ما يقوم في مجمله على مفهوم المؤثّر و الاستجابة.

ثم جاء ليوناردو بلومفيلد (1887-1949) Leonard Bloomfield ليطبّق آراء السّلوكيين على دراسة اللّغة، فحمل كتابه: «اللّغة Language» الذي نشره عام 1933، وجهة نظره في تطبيق المبادئ السلوكية على اللّغة [1].

لقد تبنّى بلومفيلد و من نحا نحوه طرحا يعتمد على الحوافز المادّية Physical stimulu و الاستجابات السّلوكية Behavioral responses [2] الّتي تقابلها بمعنى أنّ معنى أيّ عبارة هو الدّافع و الحافز الّذي يدعو إلى التّلفظ بها، يقابلها استجابة يبديها المستمع عند سماع تلك العبارة، و تفترض تلك النّظرية أنّ المعاني ما هي "إلاّ انعكاس لوضعية محفّزة أو استجابة بالمعنى النّفسي"[3].

لقد عُرف السّلوكيون بنقدهم الشّديد للعقلانيين، و تركيزهم على السّلوك الظّاهري للمتكلّم و المخاطب بحجّة أنّ هذا الأخير يمكن ملاحظته مباشرة و تحليله و اعتبار أنّ كلّ الدّراسات "الّتي لا تقتصر في منهجها على السّلوك الخارجي، و ترى أنّ كلّ المحاولات الّتي تصف أو تفسّر ما يجري في دماغ الإنسان أو في عقله. إنّما هي تكهنات تنقصها الموضوعية"[4]؛ فكان أن ألغوا كلّ ما لا يمكن دراسته دراسة علمية موضوعية من نحو: الصّورة الذّهنية أو المفهوم مؤكّدين أنّ "ما يكون قابلا للملاحظة هو سلوك البشر فقط، و ليس قدراتهم العقلية و الأفكار و الخبرات الشّخصية "[5].

1 - **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/114.

2- ينظر: **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب، 2000، ص/26.

3- المرجع نفسه، ص/26.

4- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/24.

5- **مناهج علم اللغة من هارمن باول حتى ناعوم تشومسكي**، بريجيته بارتشت، تر/سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، مصر، 2004، ص/206.

و تقوم النّظرية السّلوكية على مفهومي المثير و الاستجابة حيث يطلق المثير على الأحداث الّتي تسبق الحدث الكلامي، و تكون سببا في كلام المتكلّم، أمّا الأحداث الّتي تلي الكلام فتدعى الاستجابة"[1]؛ دون إهمال علاقة تلك الأحداث بالموقف المباشر الّذي يتمّ إنتاجها فيه، و من هنا أطلق بعضهم على اللّغة مصطلح: السّلوك النّطقي Verbal behaviour، و هو ما يعني معالجة الفكرة كسلوك، و التّخلي عن مفاهيم مثل: الإدراك و الإحساس و الشّعور[2]، و قد شرح بلومفيلد فكرته بالمثال التّالي:

أ- جاك و جيل يتنزّهان في ممرّ مسيّج، و جيل جائعة؛ فترى تفاحة على الشّجرة (المثير).

ب- فتحدث أصواتا بحنجرتها و لسانها، و شفتيها (الكلام).

ت- فيتخطّى جاك السيّاج و يتسلّق الشّجرة، و يقطف التّفاحة ثم يحضرها لجيل، و يناولها إياها فتأكلها (الإستجابة)[3].

يشتمل نص بلومفيلد على مثير المتكلّم، و يتضمن الأحداث الّتي تسبق الكلام و تكون سببا في كلام المتكلّم، أمّا الأحداث الّتي تلي الكلام فتدعى استجابة السّامع فينتج الموقف الكلامي كالآتي؛ بالموزاة مع ما مثّل به بلومفيلد:

أ- الأحداث العملية السّابقة لعملية الكلام.

ب- الكلام.

ت- الأحداث العملية اللاّحقة للكلام[4].

1- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/25.

2- **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/60.

3 -**Language**, Bloomfild.L, New Uork, Holt, Rinehart Winston, 1993, P/22.

4 -Ipd, Bloomfild.L, P/22.

و يتوالى الحوار بينهما، في شكل مثير و استجابة ليصبح اللّفظ، أو المبنى اللّغوي كما يسمّيه بلومفيلد شاملا لـ "الموقف الّذي ينطق فيه المتكلّم ذلك المبنى، و الاستجابة الّتي يحدثها في السّامع"[1]؛ مشيرا إلى أنّه "لكي نعطي تعريفا علميا دقيقا لمعنى كلّ مبنى في اللّغة، علينا أن نحيط معرفة دقيقة وعلمية بكلّ شيء في عالم المتكلّم، و لكن المدى الفعلي للمعرفة البشرية أضيق من أن يحيط بذلك"[2]؛ و بناء على وجهة نظره؛ فإنّ المعاني "يتمّ تعلّمها بارتباطها بالمواقف المتنوّعة الّتي تستخدم فيها اللّغة "[3]؛ فعلى سبيل المثال: "نحن نستطيع أن نسمّي المعادن في مصطلحات الكيمياء و علم المعادن، و ذلك حين نقول إنّ التّركيب العادي للكلمة الإنجليزية Salt (ملح) هي كلوريد الصوديوم (Na cl) و لكنّنا لا نمتلك طريقة محدّدة لتحديد كلمات مثل Love (الحب) أو Hate (الكراهية) تتعلّق بمواقف لم تصنّف تصنيفا دقيقا (...) لذلك فإنّ عرض المعنى هو النّقطة الضعيفة في دراسة اللّغة، و سوف يبقى كذلك حتّى تتقدّم المعرفة الإنسانية تقدّما بعيدا للغاية مجاوزا مرحلتها الحالية"[4].

و لعلّ بلومفيلد يقيّد دراساته بحدود، هي في الأصل مبادئ لمنهجه السّلوكي؛ إذ "ليس هناك بوجه عامّ ارتباط بين الكلمات و المواقف المستخدمة فيها إلى الحدّ الّذي يمكن معه التنبّؤ بحدوث كلمات معينة، باعتباره سلوكا محكوما بالعادة، و قابلا للتنبّؤ به من خلال المواقف نفسها، و على سبيل المثال: فإنّنا لا ننطق بحكم العادة قولة تحتوي على كلمة (عصفور) كلّما وجدنا أنفسنا في الموقف الّذي نرى فيه عصفورا، و إن كنّا في واقع الأمر نستخدم كلمة عصفور في مثل هذه المواقف بنسبة أعلى من استخدامها في

1- **Language**, Bloomfild.L, P/139.

2- **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي، ص/115.

3- المرجع نفسه، ص/116.

4- **مناهج علم اللغة من هارمن باول حتى ناعوم تشومسكي**، بريجيته بارتشت، ص/209-2011.

أضراب من المواقف الأخرى، فاللّغة مثيرات حرّة"[1]، لا تخضع بالضّرورة للمواقف والمناسبات.

و يبقى التّفسير السلوكي للظاهرة اللّسانية رغم نجاعته في تفسير بعض الكلمات ذات الإحالات المحسوسة الّتي يمكن لنا ملاحظتها في الواقع اللّغوي بناء على مظاهرها الفيزيائية المميّزة، يبقى في النّهاية محدودا في جانب كبير من الكلمات اللّغوية (الكتابة مثلا)، و لعلّ هذا سببه إهمال بلومفيلد و أتباعه لجانب التّحليل الدّلالي أثناء وصفه النّظام اللّساني؛ فعندما نقف عند عبارة مثل: «يا له من حفل» فقد تتعدّد الاستجابات على هذه الوضعية المحفّزة ؛ إذ قد يشدّ على يد المتكلّم بحرارة أو برسم اشمئزاز واضح على الوجه، أو بتغيير الموضوع ككلّ، و هذا يعني "أنّ الحافز اللّغوي لا يضمن الحصول على استجابة لغوية"[2] في كل الأحوال، و ما يزيد الأمر تعقيدا أنّنا نجهل في تلك اللّحظة أو غيرها إن كان ذهنه حاضرا أصلا، و مع ذلك فإنّ ما يُحمد للنّظرية السّلوكية هو إتّباعها لمنهج موضوعي صارم، جعلها الأقرب إلى تطبيق المفهوم الدّقيق للّسانيات (الدّراسة العلمية للّغة)، و إن كان استبعادهم لقضية المعنى، و رفضهم التّعامل معه قد فتح عليهم باب الانتقاد على مصراعيه، فكان أفرام نعوم تشومسكي (1928) Avram Naom Chomsky؛ و هو من أشدّ المعترضين على السّلوكيين يرى أنّ عدم الاهتمام بالأنظمة العميقة المفسّرة للسلوك الإنساني إنّما هو "تعبير عن الافتقار إلى الاهتمام بالتّنظير و التّفسير"[3]؛ كما يرى أنّ التّمسك بالموضوعية ليس غاية في حدّ ذاته؛ فما جدوى التّعلّق بها إذا لم نظفر إلاّ بالقليل من التّبصّر و الفهم[4]؛ كما يذكر جون لاينز أن ليس هناك ارتباط بين الكلمات، والمواقف المستخدمة فيها إلى الحد الذي

1- **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي ، ص/116.

2- **مدخل إلى علم الدلالة الحديثة**، عبد الحميد جحفة، ص/27.

3- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/27.

4- المرجع نفسه، ص/27.

يمكن التنبؤ بحدوث كلمات معينة، نتيجة لسلوك تحكمه العادة، و قابل للتنبؤ به من خلال المواقف نفسها[1].

2-1. النّظرية الإشارية:

التّعمق في جذور هذه النّظرية يقودنا إلى أصول فلسفية و منطقية تنبعث من النظرة إلى دراسة اللغة؛ سيّما عندما يتعلّق الأمر بتعريف المعنى، و لعلّ أوجدن (Ogden) و ريتشاردز (Richards) مؤلّفا كتاب: «المعنى و معنى المعنى The meaning of the meaning» هما أوّل من وضع تلك المفاهيم في مثلّث عرف بالمثلّث الدّلالي و هو مثلّث ربط بين الرّمز و الفكرة، و الشّيء أو المرجع. و لذلك تعرف النّظرية الإشارية أيضا باسم النّظرية المرجعية، و ذلك إذا استثنينا المفهوم المركّب للعلامة عند دي سوسير الّذي اعتبر العلامة اللّغوية "كيان نفسي ذو وجهين يمكن تمثيله بالشّكل الآتي:

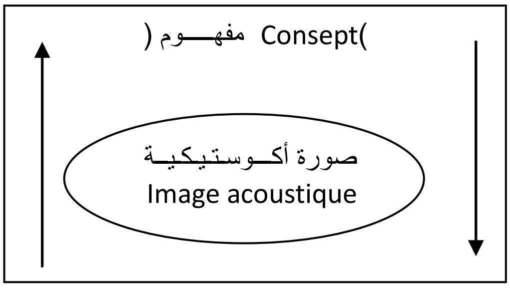

ثمّ يقترح الاحتفاظ بكلمة علامة للدّلالة على الكلّ، و تبديل كلمتي المدلول (Signifié) و الدّال (Signifiant) بكلمتي مفهوم و صورة أكوستيكية"[2].

فريتشاردز و أوجدن طرحا مفهوم الكتابة من تلك المفاهيم، و أضافا عنصرا آخر على ثنائية الدّال و المدلول الّتي شبّهها دي سوسير بقطعة من ورق ذات وجهين؛ لا

1- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/27.

2- **Cour de linguistique génerale**, F.De Saussure, Payot, Paris, 1968, P/99.

يمكن فصل أحدهما عن الآخر، و هذا العنصر الّذي أضافاه هو المرجع أو الإشارة؛ فجاء المثلّث وفق المخطّط الآتي:

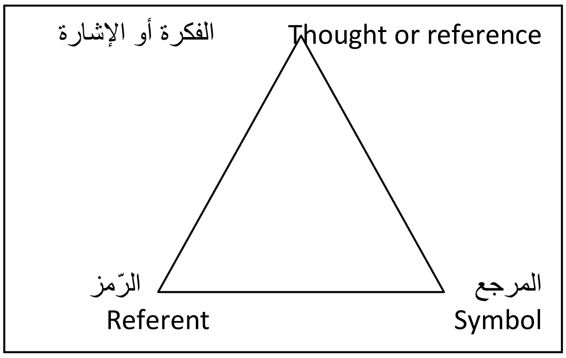

فالرّمز و هو الدّال: عبارة عن شكل صوتي منطوق مسموع أو شكل بصري مكتوب مقروء، أمّا الفكرة: فهي المدلول أو المفهوم، وهي الصّورة أو الصّفات الّتي يختزنها الدّماغ لشيء ما، و أمّا المرجع: فهو المشار إليه أو المدلول عليه، و هو موجود خارج الذّهن، و خارج البنية اللّغوية[1].

و يذهب أصحاب هذه النّظرية إلى أنّ المشار إليه لا يجب أن يكون شيئا محسوسا قابلا للملاحظة (Object) فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية (Qualty) أو حدثا (Action) أو فكرة تجريدية (Abstrat)، و لكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللّفظ؛ لأنّ كلّ الكلمات تحمل معاني؛ لأنّها رموز تمثّل أشياء غير نفسها[2]؛ فإذا نطقنا بكلمة مثل الشّجرة، فإنّ الأصوات النّاتجة من النّطق هي الّتي تعني الصّيغة، أمّا صورة الشّيء الّتي ارتسمت في الذّهن، و إن لم تكن أمامنا؛ فهي الّتي عبّر عنها السوسيريون بالمحتوى، جاعلين العلاقة بين هذه الصّيغة و ذلك المحتوى (أي: بين الرّمز والفكرة) علاقة طبيعية، و هي علاقة ليست قائمة بين الرّمز و الموضوع؛ أيّ: بين

1- ينظر: **مدخل إلى علم اللغة**، محمد علي الخولي، دار الفلاح، عمان، الأردن، 1993، ص/124،125.

2- **Theories of Meaning** , William Alston, U.S.A, 1970, P/20.

لفظ الشّجرة و ذلك النّبات المتعارف عليه، و إنّما هي قائمة بين الرّمز (الصّورة الصوتية) وتلك الفكرة المتكوّنة في ذهن السّامعين (الصّورة الذّهنية)[1].

و توسّع الإشاريون في تحديد ماهية المعنى، ممثّلا في العلاقة بين الرّمز و الموضوع ولكن عن طريق الفكرة أو ما يعرف بالمفهوم أو الصّورة الذّهنية؛ فالرّمز يثير الفكرة والفكرة تستحضر الموضوع، و من أجل هذا لم يكتفوا بدراسة الرّمز و الفكرة فقط؛ بل درسوا جوانب المعنى الثّلاثة [2]، و اعتبروا أنّ معنى اللّفظ يكون مماثلا لشيء ملاحظ ندركه بحواسنا، و هو المرجع المشار إليه في الخارج.

ربما يميل الاستخدام الشائع إلى اعتبار مصطلحي الإشارة (Reference) والإحالة (Denotation) مترادفين، لكن تدقيق اللّغويين في ماهية كلّ لفظ أفرز لهم فروقا جوهرية، فالإشارة عند جون لاينز هي "العلاقة الّتي تربط بين تعبير ما، و ما يشير إليه في المناسبات المعيّنة الّتي يقال فيها"[3]، فدلالتها دلالة خاصّة، و ليست عامّة لأنّها "مقيّدة بسياق القول"[4]؛ أمّا الإحالة في نظرهم فهي العلاقة الّتي تصل بين المتغيّرات اللّغوية و العالم، بصرف النّظر عن السّياق الخاصّ[5]؛ فعبارات مثل: خاتم النّبيّين، سيّد المرسلين، أفضل الكائنات ... تحيلنا إلى مفهوم عامّ، و هو المعنى الوضعي بغض النّظر عن المقصود بها على وجه التّحديد، فالمحال عليه هو شخص موصوف بأنّه سيّد جميع الرّسل، و أنّه أفضل المخلوقات، و أنّه لا نبيّ بعده، أمّا إذا ارتكزنا على عقائدنا الإسلامية الّتي تدخل في إطار السّياق الثّقافي؛ فإنّ المشار إليه في التّغيّرات السّابقة هو

1- ينظر: **مناهج البحث**، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص/278.

2- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/55 و ما بعدها.

3- **Semantics**, Lyons.L, Cambridge university press, London, New York, 1977, P/174.

4- **Linguistics**, Lyons.L, Cambridge university press, London, 1981, P/168.

5- **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي، ص/103.

سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم[1]، و في قوله تعالى: ﴿❒◆⬥⑩⬂▪" ✂︎✍︎🕭⬆︎☒❷⬉ ☞︎☒🕭✡︎ॐ⬥⌀🗐 ☎︎﴾[2] يفهم منه أن لا يكون الذّكر كالأنثى، و كلّ من الذّكر و الأنثى في هذه الحال هو مفهوم عامّ، يصدق الأوّل منهما على كلّ ذكر، و يصدق الثّاني على كلّ أنثى، بغض النّظر عن السّياق الوارد فيه، كما أنّ النّفي (نفي أن يكون الذّكر كالأنثى) عامّ من جميع الوجوه؛ إذ ليس هناك في هذه الحال تخصيص.

و إذا نظرنا إلى الآية باعتبارها قولة في سياق، فسيكون المعنى حينئذ: ليس الذّكر الّذي كانت تطلبه امرأة عمران، و تتخيّل فيه كمالا؛ قصاراه أن يكون كواحد من السّدنة، كالأنثى الّتي وهبتها[3]، فالذّكر "إشارة إلى ما سبق ذكره ﴿❻◆✇♌☞︎

❼♑❄︎□♑❼ ☼◆⓿❻☒⬀☠︎← ⬥①⬥⬂ ✌︎◆⬥ ❼♑×

⬥◆❍⇧♉⌀⌀ ✌︎⬉⬥⍓❷▪❻✡︎✂︎ ▫︎⬥✌︎◆❍⬥⌨︎✶✍︎⬀

☎︎✌︎♎♉⌘⌀⌀×﴾[4]؛ فإنّ لفظة ما، و إن كانت تعمّ الذّكور والإناث، لكنّ التّحرير؛ و هو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنّما كان للذّكور دون الإناث"[5]، و الأنثى إشارة إلى ما تقدّم ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿▫︎⬥⬛■☺●✍︎

❒◆⬀❁➔⍓☺⬃&□✍︎ 🕭⬥✍︎⬂⬥✴︎⇧ ❻◆✇♌☞︎ ❼♑❄︎□♑❼
❒◆⬀❁➔⬃☺←&□✍︎ 🕮⬆︎☼ॐ⬥⌀🗐 ﴾[6].

أمّا إذا التزمنا بالسّياق، فإنّ الوحدات المعجمية لتلك الآية تحمل إشارات خاصّة و ليست عامّة، فيكون التّقدير حينئذ: و ليس جنس الذّكر الّذي ينتمي إليه ما طلبته

---

[1]- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/20.

[2]- سورة آل عمران، الآية [36].

[3]- ينظر: **صفوة التفاسير**، محمد علي الصابوني، ط4، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1981، ص/35.

[4] - سورة آل عمران، الآية [35].

[5]- **شرح السعد المسمى مختصر المعاني**، سعد الدين التفتازاني، 120/1.

[6]- سورة آل عمران، الآية [36].

امرأة عمران كجنس الأنثى الّذي ينتمي إليه ما وضعته في خدمة بيت المقدس، فتكتسب الوحدة المعجمية (ذكر) تعبيرا خاصّا؛ لأنّه منظور إليها من جانب معيّن، و مراعى فيها اعتبار خاصّ، و هو انتماء ما طلبته امرأة عمران إليه، و لولا ذلك لما كان هناك مناسبة للإعلام باختلاف الذّكر عن الأنثى، و نفي أن يكون أحدهما كالآخر في هذه الآية[1] فالسّياق هو المحدّد والمخصّص غالبا، وهو يشمل سياق النّص و السّياق الخارجي بكلّ ما يحتويه من ملابسات تحيط بالقولة أو العبارة.

و انطلاقا من الفرق بين الإشارة و الإحالة كان هناك نوعين من التّرادف؛ التّرادف الإشاري Referential Synonymy [2]؛ و هو ما لا يتأتّى إلا بمراعاة السّياق الثّقافي باعتباره أشدّ التصاقا بالبحث التّخاطبي و الدّلالي، و من أمثلته: التّرادف الواقع بين أسماء الله الحسنى؛ كالرّحمان و الرّحيم و الملك و القدّوس و السلام ... و قد فطن إليه بعض علماء التّراث، و إن لم يُعرف عندهم بهذا الاسم، فأطلقوا على الألفاظ المترادفة إشاريا بأنّها مترادفة في الذّات و متباينة في الصّفات كما ذكر الباحث محمد محمد يونس علي؛ و قد أطلق عليه بعضهم اسم المتكافئة حيث يقول:"و أسماء الله تعالى و أسماء رسوله صلّى الله عليه وسلّم من هذا النّوع، فإنّك إذا قلت: إنّ الله غفور رحيم قدير، تطلقها دالّة على الموصوف بهذه الصفات"[3]، ثمّ التّرادف الإحالي: و هو اتّفاق لفظين أو أكثر في المحال عليه، كإطلاق لفظ الأسد و اللّيث و الغضنفر الّتي تحيل جميعها على ذلك الحيوان المعروف، فالألفاظ المترادفة إحاليا ذات دلالة عامّة مطّردة و لا تتقيّد بسياق معيّن.

1-2-1. المعنى في النّظرية الإشارية:

---

[1]- ينظر: **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي، ص/102.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص/105،104.

[3]- ينظر: **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، جلال الدين السيوطي، تح/ محمد أحمد جاد المولى، و علي محمد البجاوي، و محمد علي الفضل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 405/1.

إنّ تعريف المعنى في تراثنا اللّغوي العربي يؤخذ منه دلالة القصد في الخطاب، لا أنّه يدلّ على ذات الشّيء نفسه، أيّ: المرجع، و لذلك نجد المعنى مشتق من "إمّا من (مفعل) إذا قصد المقصد، و إمّا مخفف معنيّ بالتّشديد، اسم مفعول منه، أيّ: المقصود و أيّا ما كان لا يطلق على الصّورة الذّهنية من حيث هي، بل من حيث إنّها تقصد من اللّفظ"[1]، و هذا عين ما عبّر عنه رائد اللسانيات دي سوسير حين أطلق الدّال والمدلول على ما سماه صورة سمعية و مفهوم.

و مدار نظرية الإشارة يرتبط بفكرة الاتّصال الّتي هي جوهرية في العمل التّخاطبي لأنّنا نعتبر دلالة الكلمات على ما تدلّ عليه حقيقة و هو عين ما تحيل إليه، أيّ: إنّنا نربط فكرة الدّال– و هي هنا تمثّل دلالة عامّة لا أنّها تقوم في مقابل الصّورة السمعية– وبتعبير آخر، إنّ الدّال هو نفسه المدلول؛ يعبّر عن الشّيء المشار إليه في الخارج نتيجة موقف معيّن، أو حادثة، أو مناسبة استدعت التّعبير عن تلك الحالة، و هي بذلك تمثيل مقيد، تماما كإطلاق اللّفظ على شيء بذاته، أو ما يعبّر عنه بالدّلالة المركزية، و لذلك كانت الإشارة تعني – حسب جون لا ينز– "العلاقة الّتي تربط بين تعبير ما، و ما يشير إليه في المناسبات المعينة الّتي يقال فيها"[2]؛ و هنا نلحظ قيمة التّعيين Deixis الّذي ينادي به أنصار النّظرية الإشارية، لأنّ الحديث عن المناسبة هو حديث عن المشار إليه في الخارج، و بالتّالي تمثيل للموجود في الأعيان صوريا، و لا يحقّق الاتّصال إلاّ الرّبط الوثيق بين الكلمات في الكلام المتّصل إلى بعض الظّواهر اللّغوية.

1-2-2. نقد النّظرية المرجعية:

لقد بدا في النّظرية المرجعية أنّ معنى اللّفظ، و ليكن لفظ تفاحة (و هو العنصر الثّالث في المثلّث الدّلالي) مجرّد و غامض، و ما يشف غموضه هو مرجعه (أي: التّفاحة

1– **الكليات**، أبو البقاء الكفوي، تح/عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981، 251/4.

2 – Semantics, John.L, combridge university press, 1977, p/115.

الّتي تؤكل) الّذي افترض أنّه مماثل لمعنى لفظ تفاحة، في طريقة لرفع الغموض عن المتلقي لكن تماثل المرجع ليس شرطا في تماثل المعنى، و يتجلّى ذلك في رصد معنى عبارة، مثل: هذا الكتاب، فقد نستعمل هذه العبارة في مناسبات مختلفة للإحالة على أشياء مختلفة (على كتاب للجاحظ مثلا، أو لمحفوظ نجيب أو لتشومسكي) إلاّ أنّه من غير المعقول أن يكون لهذه العبارة عددا كبيرا من المعاني المتباينة[1]؛ فليس هناك قانون أو قاعدة تفرض فهم هذا المعنى من غيره.

كما أنّ المعنى ليس هو التّفاحة، فالتّفاح يؤكل أمّا المعنى فلا يؤكل، كما أنّنا نتعلّم المعنى و لا نتعلّم التّفاح، فلإعطاء تعريف دقيق للمعنى على أساس هذه النّظرية "لا بد أن نكون على علم دقيق بكلّ شيء في عالم المتكلّم، و لكن المعرفة البشرية أقلّ من هذا بكثير"[2].

كما اعتُرض على هذه النّظرية أنّها تدرس الظّاهرة اللّغوية خارج إطار اللّغة، و أنّها لا تتضمن كلمات مثل: لا، إلى، لكن، ... و غير ذلك من الكلمات الّتي لا تشير إلى شيء موجود؛ هذه الكلمات لها معنى يفهمه السّامع و المتكلّم، و لكن الشّيء الّذي تدلّ عليه لا يمكن أن يتعرّف عليه العالم المادّي[3].

و قد أهمل أولمان الشّيء الخارجي أو المرجع، و رأى أنّ ما يهمّ اللّغوي هي الكلمات لا الأشياء، لذا يجب عليه أن يركّز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلّث المذكور، أيّ: على الخطّ الّذي يصل الرّمز بالفكرة[4]؛ حيث اعتبر أنّ العلاقة بين اللّفظ و المدلول علاقة متبادلة، و هي أساس العملية الرّمزية "تلك العلاقة الّتي تمكّن أحدهما

1- ينظر: **مدخل إلى علم الدلالة الحديثة،** عبد الحميد جحفة، ص/23.

2- ينظر: **علم الدلالة،** أحمد مختار عمر، ص/56.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/56.

4- **دراسات في علم اللغة،** محمد كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1969، 160/2.

من استدعاء الآخر"[1]؛ فتحديد أولمان للمعنى يقترب إلى حدّ ما من تعريف دي سوسير الّذي ذهب إلى أنّ العلامة اللّغوية كيان نفسي ذو وجهين (صورة صوتية و مفهوم).

و يبقى الوقوف على المعنى الدّقيق أشبه بما يحاول الإمساك بمادة الزّئبق، ضنّا منه أنّه تمكّن من ذلك، لكنّ؛ تحديد ذلك والإقرار بصحّته لا يتوقّف عليه وحده؛ بل يدخل فيه أشخاص غيره يجب أن يكون لهم طرف حتّى تكتمل الدّلالة.

3-1. النّظرية السّياقية:

1-3-1. المعنى السياقي:

و هو المعنى الّذي يُفسّر في ضوء السّياق اللّغوي، و السّياق الخارجي، مثل أسباب النّزول، و الظّروف و الوقائع، و أماكن النّزول، و هو ما يعرف بسياق الحال الّذي يستظهر ما وراء اللّغة، و هو الّذي يمكن أن يقابله ما يعرف بالاستعمال التّداولي للخطاب، فلمّا نزل قوله تعالى: ✂☞◆❍■◆⬀⬃♦

⬚⬚✍☺◘▢⬛▫●→ ♑◆⬚⬀☠⬀ ⑩♑③✡□⬚⬀☠⬀

▢◆⬚⬚◆⬚▦□☺⬆●→ ⬂♦⬛■❍⬂⬚⬀☠⬀ ✡♑→☜☺▢☹☜⊘

▢◆❻◆⬲⬲⑩●→ ♑◆⬚⬀☠⬉ ✂☞"●⬚⇔⬛■⌚☠⌘

⑩♑③✡✡☞✍[2] فرح الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لأنها في ظاهر لفظها تخبر بتمام الرّسالة و كمال الدّين، و لكنّ عمر بن الخطاب (ت23هـ) – رضي الله عنه – بكى عندما سمعها، لأنّه أدرك نهاية أجل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[3] فالدّلالة اللّغوية المباشرة المستمدّة من دلالات الألفاظ توحي بما فهمه الصّحابة رضوان الله عليهم، و لكن السياق الحال فهمه عمر – رضي الله عنه – لأنّ "تنوّع المعنى يتطلّب

1- المرجع نفسه: 160/2.

2- سورة المائدة، الآية [03].

3- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني (773-852هـ)، تح/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 606/8.

تنوّعا في السّياق اللّغوي فتتنوّع الأساليب، و الألفاظ تتحسّن في سياق، و تسوء في سياق، و من ثمّ يستدعي كلّ سياق لفظا خاصّا به، و قد أوضح بعض البلاغيين حسن الكلمة في الموضع و قبحها في آخر، و الكلمة هي هي، و لكن السّياق يختلف، و لهذا استدعى كلمة تقاربها في الدّلالة، و لكن تتفاوت معها في الدّلالة على المعنى بنسبة مختلفة يتطلّبها السّياق"[1].

و السّياق في اللّغة من "ساق الإبل و غيرها سوقا و سياقا، و المساوقة المتابعة (...) و ساق بنفسه سياقا: نزع بها عند الموت، و السّياق: نزع الرّوح؛ كأنّ روحه تُساق لتخرج من بدنه، و أصله: سِوَاقَ؛ فقلبت الواو ياءً لكسرة السين، و هما مصدران؛ أيّ: سوقا و سياقا، و في الحديث حضرنا عمرو بن العاص و هو في سياق الموت"[2].

و جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿☽✎🖫■❼▤ ❻◆✉■✎⌨⎕ ③◆❑⬀✌◆⬦✍⓿☹ ✁✍◉✎☺⎕○✿✍✉⬈﴾[3]؛ أي: إلى الله، و إلى حكمه يساق لا إلى غيره، فهو هنا مصدر ميمي[4]؛ فكلمة سياق هي مصدر للفعل ساق، و مثلها كلمة مساق، و قد استخدمها المفسّرون بمعنى الكلام الّذي خرج مخرجا واحدا، و اشتمل على غرض هو المقصود الأصلي للمتكلّم، و انتظمت أجزاؤه في نسق واحد[5].

و هناك من عبّر بألفاظ مرادفة للفظ السّياق مثل لفظ المقام، و المقتضى ومقتضى الحال، و لفظ التّأليف، و لفظ النّظم القرآني، و قد استعان به كثير من المفسرين في تفسير القرآن الكريم، كما وظّفه كثير من اللّغويين العرب و الغربيين.

1- **الدلالة اللفظية**، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2002، ص/52.

2- **لسان العرب**، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، دار صادر، 2003، 305/3، مادة: سوق.

3- سورة القيامة، الآية [30].

4- ينظر: **دلالة السياق**، عبد الوهاب رشيد صالح أبو صفية، ص/81.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص/85،86.

و أوّل إرهاصات النّظرية السياقية الغربية كانت على يد اللّغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث (1890-1960) John Rupert Firth حين اعترض على ما ذهب إليه أوجدن (1889-1957) Charles Kay Ogdenو ريتشاردز (1893-1979) Ivor Armstrong Richards من أنّ المعنى هو علاقة في العقل بين الحقائق Fact و الأحداث Event، من جانب الرّموز أو الكلمات الّتي تستخدم للإشارة إليها من جانب آخر[1]؛ فهو يطلب منّا ألا نسأل عن المعنى؛ بل عن الاستعمال دون التّقيد بالمراجع أو الأفكار المرتبطة بتلك العبارة، مركزا على مفهوم القيمة الّذي تبنّاه دي سوسير، و هو تحديد قيمة العبارة داخل النّسق الّذي تشكّل تلك العبارة جزءا منه[2]؛ لأنّ المعنى حسب رأيه "علاقة موقفية في سياق الموقف Context of situation"[3]، و هو "كلّ مركّب من الوظائف اللّغوية، و أهمّ عناصر هذا الكلّ هو الوظيفة الصّوتية، ثمّ المورفولوجية و النّحوية و القاموسية و الوظيفة الدّلالية لسياق الحال و لكلّ وظيفة من هذه الوظائف منهجها الّذي يراعى عند دراستها"[4]، و إن كان دي سوسير قد سبقه بالتّفريق بين اللّغويات الدّاخلية و اللّغويات الخارجية، على اعتبار أنّ الأولى هي بمثابة دراسة محايثة Immanente في حين أنّ الثّانية هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللّغة من جهة، و بين الدوائر المؤثّرة عليها كالحضارة و التّاريخ السياسي و علم النفس[5].

لقد عالج فاردينان دي سوسير القيّم اللّسانية في إطار منهج سانكروني " تتزامن فيه دلالات الكلمات مع قيّمها في نسق تركيبي واحد لا ينفصل عن آنية

1- ينظر: **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي، ص/117.

2- ينظر: **مدخل إلى علم الدلالة الحديثة**، عبد الحميد جحفة، ص/27.

3- **المعنى و ظلال المعنى**، محمد محمد يونس علي، ص/118.

4- **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص/312.

5- ينظر: **مشكلة البنية**، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، مصر، ص/50.

الاستعمال"[1]؛ إذ إنّ قيمة كلّ وحدة لسانية إنّما تتحدّد، و تتضح من خلال ما يحيط بها من عناصر، أمّا إذا وقعت هذه الكلمات في نسق، واتخذت فيه نظاما محدّدا فإنّها تكوّن بموجبه ما لا تكوّنه الكلمات الأخرى الّتي تقيم معها علاقات و تشاركها في النّسق نفسه، و إن مكانها هو الكلمة الّتي يتّضح بها معناها، و يتحدّد السّبب لأنّ "قيمة أيّ كلمة إنّما تتحدّد بما يحيط بها"[2].

و فضلا عن العلاقات الدّاخلية الّتي تحكم الوحدات اللّغوية و البناء الدّاخلي للنّص هناك "علاقات أخرى بين النّص و محيطه المباشر، و غير المباشر، و يؤدّي الفصل بين هذه العناصر الدّاخلية أو إسقاط أيّ منها أو إغفال أيّة علاقة سواء كانت داخلية أو خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلّية أو التّماسك أو الانسجام الدّلاليين للنّص"[3]؛ لأنّ "معرفة مادة الكلمة و أصلها الاشتقاقي و الصيغة الّتي صيغت بها لا تكفي غالبا لتحديد معناها تحديدا تامّا و دقيقا، فإنّ كلّ كلمة بعد أن أخذت من مادّتها الأصلية، و بنيت على أحد الأوزان الصّرفية، استعملت في مواطن الكلام وخصّها الاستعمال بمعان أخصّ من المعنى العامّ الّذي تدلّ عليه مادتاهما و يتعدّد الاستعمال من خلال العصور، و في مختلف المناسبات و البيئات، فيتم للكلمة أكثر من معنى (...)، و لا يعيّن أحد هذه المعاني إلا باستعمالها في جملة من الكلام، و لهذا كان للسياق قيمة في تحديد المعاني و فهم الكلام"[4].

و يضيف دي سوسير مضمون النّص من خلال الأنساق الّتي تكوّنه ليربط بهذا بين دلالة الكلمة مفردة، و دورها في الجملة وظيفة و مكانا؛ كما يربط بين دلالة الجملة

1- **مدخل للسانيات سوسير**، حنون مبارك، دار توبقال للنشر، الدرا البيضاء، المغرب، 1987، ص/88.

2- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/105.

3- **مدخل إلى علم النص و مجالات تطبيقه**، محمد الأخضر الصبيحي، ط1، منشورات الاختلاف، لبنان ناشرون، بيروت، 2008، ص/98.

4- **فقه اللغة و خصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية)**، محمد المبارك، ط5، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1972 ص/182،183.

و وظيفتها في النّص[1]، فالنّظرة العلمية للأشياء لم تعد تقتصر على الانطلاق من الجزء لمعرفة الكلّ، و لا اعتبار الكلّ هو مجرد أجزاءٍ فقط، بل الأهمّ هو العلاقة الّتي تسود بين الأجزاء، و تحدّد النّظام الّذي تتبعه الأجزاء في ترابطها، و القوانين الّتي تنجم عن هذه العلاقة، و تسهم في بنيتها في الوقت نفسه[2]، و إخراج الدّلالة من "أفق التّعامل مع اللّغة بوصفها كلمات، كلّ كلمة معزولة بذاتها إلى أفق التّعامل مع اللّغة بوصفها نسقا به تتركّب الكلمات لتقول ممكنها الدّلالي؛ وفق تركيبها الخاصّ، صوتا في كلمة، و كلمات في جمل، و جملا في نصّ"[3]؛ تلك العلاقات و غيرها تدخل في إطار ما يعرف بالسّياق و هو كلّ تلك الظّروف و الملابسات الّتي تحفّ بالكلمة و تساعد في الكشف عن معناها، و إن كان الباحثون قد تجاوزوا هذا المفهوم إلى ما هو أوسع منه ليشمل مجموعة الظّروف الّتي تحيط بالحدث اللّغوي، و الّتي تسهم في تحديد معناه، و الوقوف على قصد المرسل، و مرجع العلامات[4]، و يعرّف الباحث صائل رشدي السياق بأنّه "هيئة مجرى الجمل و كيفية نظمها و اتّصال بعضها ببعض و معرفة أحوالها في الكلام"[5].

و قد عمد فيرث إلى تشقيق المعنى أو الوظيفة كما يسمّيه هو إلى سلسلة من الوظائف المكونة؛ تعرف كل وظيفة بأنّها استخدام مبنى أو عنصر لغوي في علاقته بسياق ما، و هذه الوظائف هي:

- الوظيفة الأصواتية Phhonetic function

1- ينظر: **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/107.

2- ينظر: **دليل الناقد الأدبي**، ميجان الرويلي، و سعد البازغي، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص/68.

3- **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ص/102.

4- ينظر: **إستراتيجية الخطاب (مقارنة لغوية تداولية)**، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004، ص/40،41.

5- **عناصر تحقيق الدلالة في العربية (دراسة لسانية)**، صائل رشدي شديد، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص/172.

- الوظيفة الصرفية Morphological function
- الوظيفة المعجمية Lexical function
- الوظيفة التركيبية Syntactical function
- الوظيفة الدلالية Semantic function [1]

و يحدّد فيرث وظيفة العنصر اللّغوي أو معناه بمدى إمكانية إيجاد بديل سياقي له في إطار منهج عرف بمنهج الإبدال Méthod of substitution؛ فالكلمة هي مقابل إبدال معجمي، و الصّوت يمكن أن يكون مقابل إبدال أصواتي[2]؛ فإذا انعدم البديل السياقي لذلك العنصر اللّغوي فلن يكون له معنى، من ذلك نماذج الإتباع في الدّراسات التّراثية العربية، كعبارة: هذا حسن بسن، أو عطشان نطشان، فكلمة بسن ليس لها معنى لعدم قدرتها على أداء وظيفة سياقية تضمن لها أن تكون بديلا ممكنا لغيرها[3].

1-3-2. أنواع السّياق:

يميز الباحث الأمريكي روبرت دي بوجراند Robert De-beagrande بين مصطلحين هما: «Context» و هو ما يتعلّق بالدّلالات الخارجية، و إنتاج النّصوص و استقبالها، و هو ما يعرف بالسّياق غير اللّغوي، و مصطلح «Co-text» و يشتمل على مكوّنات قواعدية و نحوية و دلالات داخلية، و صرف و أصوات، و هو ما يعرف بالسياق اللّغوي[4].

1- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/28.

2- **المعنى و ظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ص/118.

3- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/29.

4- ينظر: **النص و الإجراء و الخطاب**، روبرت دي بوغراند، تر/ تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998، ص/91.

و تعتبر جهود الأنتربولوجي البولندي برونسلاو مالينوفسكي (1884-1942) Malinowski Bronislaw البداية الحقيقية لفكرة سياق الموقف[1]؛ عندما حاول ترجمة كلمات مستقلّة من إحدى اللّغات البدائية إلى سكان جزر تروبر ياند Trobriand Islands في جنوبي الباسفيك، ففشل في إقامة ترجمة مرضية للنّصوص الّتي سجّلها لصاحب زورق يفاخر شخصا آخر، فقد سجّل على سبيل المثال عبارة " لصاحب زورق طويل خفيف ضيق يقاد بمجداف ما ترجمته: نحن – نجري – أمام – خشب أنفسنا – نرى – زملاء – يجري – ..."[2]؛ حيث علّق على تلك التّرجمة بقوله: " إنّ لهذا القول معنى فقط إذا وضعنا الجملة في السّياق الّذي استعملت فيه أصلا؛ إذ سيكون واضحا أنّ الخشبة مثلا تشير إلى مجداف الزّورق"[3].

لقد استطاع مالينوفسكي من خلال شرحه لنظرية سياق الموقف أن يوسّع من التّعريف التّقليدي للّغة، فلم تعد مجرّد وسيلة من وسائل توصيل الأفكار و الانفعالات بل رأى أنّ "اللّغة كما يمارسها المتكلّمون في أيّ جماعة من الجماعات، إنّما هي نوع من السّلوك، ضرب من العمل، إنّها تؤدّي وظائف كثيرة غير التّوصيل"[4].

و يرى مالينوفسكي أنّنا لا نستطيع شرح اللّغة، و توضيح معاني مفرداتها إلّا بالاستعانة بالمحيط الواسع، بكلّ ما يحتويه من ظروف تتم فيها العملية التّواصلية، فالجملة لا تكون ذات معنى – حسب زعمه – إلّا إذا تمّ تسييقها في سياقات فعلية معيّنة ثمّ جاء فيرث و ربط سياق الموقف بالعناصر التّالية:

– شخصيتا المتكلّم و السّامع، و تكوينهما الثّقافي و شخصيات من يشهد الكلام، و مدى مشاركتهم في الموقف الكلامي.

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص/91.

[2]- **علم الدلالة**، أف.أر.بلمر Plamer، ص/61.

[3]- **ينظر**: المرجع نفسه، ص/61.

[4]- **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، ص/310.

– العوامل و الظّواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللّغة، و بالسلوك اللّغوي كحالة الجو و الوضع التّخابري، و مكان الكلام.

– أثر الحدث الكلامي في المشتركين، مثل: الإقناع أو الإغراء أو الضّحك[1].

إنّه كلّما توفّر أكبر قدر من تلك المعلومات، كانت حظوظ المتلقي كبيرة لفهم الخطاب و تأويل معانيه على الوجه الصحيح "إذ هناك بعض الحدود اللّغوية الّتي تتطلّب معلومات سياقية أثناء التّأويل، و من هذه الحدود؛ المعيّنات مثل: هنا، الآن، أنا، أنت هذا، ذاك، ... من الضّروري أن نعرف على الأقل من هو المتكلّم، و من هو المستمع و زمان و مكان إنتاج الخطاب"[2].

و هناك تفريعات لما سمّاه فيرث سياق الحال أو الموقف، من ذلك السّياق العاطفي Emotional context الّذي يفرّق بين كلمتي Love و Like في الإنجليزية وكلمة يكره و يبغض في العربية، رغم اشتراك كلّ منهما في أصل المعنى[3]، و سياق الموقف الثّقافي Context of situation و هو الظروف الخارجية المحيطة بالحدث اللّغوي، و هو ما يسميه البلاغيون العرب المقام، لكلّ مقام مقال[4].

أما السّياق الثقافي Cultural context فهو يشتمل على الثّقافات الّتي تتميّز بها المجتمعات عن بعضها البعض، بما في ذلك تاريخ المجتمع و أفكاره و تقاليد شعوبه وقيّمها الأخلاقية و الجمالية ... ففي قوله تعالى: ﴿✍♦☜ ♉ ⍓➔⍓✍•

✂☜✍✦ ✌♊⌛✍ ▤❒♦✎❷❸♦□▭ ❒♦••

☆☜✍★✍⌛♦□▭ ❒♦•• ❒♦◷✎⓿✂•♁▭ ❒♦•• ■♦⍾✈▯

---

[1]- المرجع نفسه، ص/311.

[2]- **لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)**، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2006، ص/297.

[3]- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/70،71.

[4]- **علم اللغة بين القديم و الحديث**، عاطف مذكور، دار الثقافة، 1976، ص/214.

﴿[1]هناك مفردات لا يمكن تفسيرها إلّا بالرّجوع إلى ثقافة المجتمع الجاهلي وعاداته[2].

و قد طوّر الباحث الأسترالي ميشال ألكسندر هاليداي (1925) Michael Alexander Halliday؛ و هو أحد الفيرثيين الجدد فكرة أستاذه فيرث عن سياق الموقف، فاقترح أسلوبا جديدا لتحديد عناصر السّياق، وظّف فيه ثلاث مصطلحات:

- **الحقل**: و هو المجال الاجتماعي الّذي يكون مسرحا للنّص.
- **التّوجّهات**: و تشمل العلاقات بين الأشخاص المشاركين في الحدث اللّغوي.
- **النّمط**: و يقصد به الوسيلة اللّغوية المتّبعة في النّص، و يشمل الأسلوب اللّغوي و الوسائل البلاغية[3].

لقد طوّر هاليداي فكرة السياق، و سعى إلى إعطاء وصف واضح لنظرية فيرث من خلال تعميق طروحاته، و صياغة أفكاره في شكل متماسك، فقدّم كتابات متتابعة منذ عام 1961، سعى فيها إلى "إعطاء وصف كامل و متماسك و مصحوب بأمثلة لنظرية فيرث كما يفهمها هو، بما في ذلك نظرية النّحو و الصّرف الّتي لم يفعل فيرث بصددها شيئا أكثر من أنّه مسّها مسّا خفيفا"[4] معتبرا هاليداي أنّ السّياق و النّص وجهين لعملة واحدة.

1- سورة المائدة، الآية [103].

2- ينظر: **التركيب و الدلالة و السياق**، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2010، ص/120.

3- **الاتّجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة**، "مقال"، يحي أحمد، عالم الفكر، الكويت، مج/20، ع/3، 1989، ص/85.

4- **موجز علم اللّغة في الغرب**، ر.هـ.روبنز، تر/أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987، ص/350.

و اعتبر بعضهم السّياق بمثابة النص المصاحب الذي ينبغي للقارئ أن يستحضره إذ هو "النّص الآخر أو النّص المصاحب للنّص الظّاهر، و النّص الآخر لا يشترط أن يكون قوليا؛ إذ هو يمثّل البيئة الخارجية للبيئة اللّغوية بأسرها، و هو بمثابة الجسر الّذي يربط التّمثيل اللّغوي ببيئته الخارجية"[1]؛ لأنّ تحليل أيّ نصّ سواء كان كلاما عاديا أو خطابة أو محاورة ... يجب أن يقوم على تحليل العناصر الخارجية، و كذا تحليل البنية اللّغوية معا، و يؤدّي الفصل بين تلك العناصر الخارجية، و بين عناصر النّص الدّاخلية "أو إسقاط أيّ منها، أو إغفال أيّة علاقة سواء كانت داخلية أو خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلّية أو التّماسك أو الانسجام الدّلاليين للنّص"[2]؛ فالسياق ذو مهمّة يعتد بها في أثناء التّعامل مع النّص، حتّى عدّ السّياق واحدا من المعايير المهمّة الّتي تقود إلى القول بنصية نصّ ما أو عدم نصّيته[3]، و السّياق حسب هاليداي أحد معايير الحكم على النّص بالقبول في حال ملاءمته للسّياق الّذي يرد فيه [4].

و لعلّ أهمّ عمل قام به ميشال هاليداي هو "جعله النّص، و ليس الجملة الوحدة الصّغرى للتّحليل اللّساني"[5].

3-3-1. أهمّية السّياق في النّظرية السّياقية:

من مزايا النّظرية السّياقية "استبعادها من بين اهتماماتها الثّنائية التقليدية، الكلمة والمضمون، أو الدّال و المدلول أو الرّوح و الجسد، ذلك أنها ترفض أن يكون معنى الكلمات قارّا في ذهن المتكلّم، و ترى أنّ الكلام نوع من السلوك الاجتماعي له علاقة بعناصر أخرى غير لغوية"[6]؛ فألفاظ مثل: لو، كي، قطعا ... ليست لها مراجع و لا

[1]- **علم النص و نظرية الترجمة**، يوسف نور عوض، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض، 1402، ص/29.

[2]- **مدخل إلى علم النص و مجالات تطبيقه**، محمد الأخضر الصبيحي، ص/98.

[3]- **النص و الخطاب و الإجراء**، روبرت دي بوجراند، ص/19،20.

[4]- المرجع نفسه، ص/97.

[5]- **مدخل إلى اللسانيات**، محمد محمد يونس علي، ص/81.

[6]- **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، ص/313.

تُحدث صوّرا ذهنية، لكن لها استعمالات و وظائف، من ذلك استعمال «أل» في المركبات الإسمية؛ فعبارة: «البيت الأبيض» تحيلنا على مكان مخصوص، و أمّا عبارة: «قرّر البيت الأبيض منح مساعدات لكولومبيا» فتحيل قطعا على من يوجد أو يحكم في البيت الأبيض[1]، فاعتماد المنهج السياقي أخرج المهتمّين باللّغة من دائرة الاهتمام بالعلاقات النّفسية بين اللّغة و الذّهن أو اللّغة و الخارج، و ما يحدث في العقل من صوّر ذهنية إلى الاهتمام بالعناصر اللّغوية، و ما يحدث فيها داخليا أو خارجيا.

إنّ النّظرية السّياقية تولي اهتماما كبيرا بالجانب الوظيفي من اللّغة الّذي يعتبره اللّغويون الجانب الأهمّ على "اعتبار أنّ الوظائف اللّغوية هي الّتي ابتكرت من أجلها اللّغة البشرية بوصفها أهمّ وسائل الإبلاغ على الإطلاق"[2]، و فيما يتعلّق بأهمّية السّياق؛ فإنّ فيرث يصف منهاجه بأنّه تحقّق سياقي متسلسل[3]؛ أيّ: إنّه سياق متضمّن في سياق، و كلّ سياق يؤدّي وظيفة جزء في السّياق الأكبر، و يتحقّق المعنى الصياتي للمفردة من خلال علاقته بالمفردات الصياتية الأخرى، و يتحدّد المعنى على المستوى القواعدي و المعجمي بالعلاقات الدّاخلية للمباني في الأنظمة القواعدية للغة معيّنة[4]؛ ممّا يكشف للباحث أهمّية الدّور الّذي تؤدّيه العناصر اللّغوية، أثناء تفاعل بعضها مع بعض في عمليتي الفهم و الإفهام اللّتان تعدّان الحجر الأساس في العملية التّواصلية.

و من سياق النّصوص قصة موسى مع فرعون و السّحرة في سورتي الشّعراء والأعراف، ففي سورة الشّعراء قوله تعالى: ﴿▫♦🕯❒☏∾⬂✉♦❼🗐 🗐♦

⬉♦🕚❁👓■🡐 ▫♦✉⍉❶♦✂ ♎ⴰ❻" ⚐➔➔⬃⌨♦👓♌⮘

[1]- ينظر: **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، عبد المجيد جحفة، ص/27.

[2]- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/32.

[3]- **المعنى و ظلال المعنى** (**أنظمة الدلالة العربية**)، محمد محمد يونس علي، ص/123.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص/123.

[illegible]

﴾[1]، و في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿ [illegible]

﴾[2]؛

فالسياق في آيات سورة الشّعراء يركّز على فرعون، و يهوّل من أمره في مقابلة اشتداد موسى عليه السلام في المحاجّة، حتّى بدا أنّه غالبه، بينما في سورة الأعراف؛ فإنّ السّياق

1- سورة الشعراء، الآية [32-36].

2- سورة الأعراف، الآية [107-111].

لا يركّز إلّا على التّفكير في كيفية الخلاص من موسى عليه السلام، و في سورة الشّعراء؛ فرعون هو القائل: ﴿♍♑☽· ✂☒⓿🕔◰♎ ◎♈•○❀🕔•⬘❷↙ ⬂♦◘♑↗☹➤﴾[1]، أمّا في سورة الأعراف؛ فالقائل هم الملأ[2] لأنّ وضع النّص في سياقه العامّ، و مدى مناسبته لذلك السّياق العامّ يعدّ جزءا مهمّا من دلالة النّص[3].

4-3-1. نقد النّظرية السّياقية:

لقد لاقت هذه النّظرية رواجا كبيرا حتّى اعتبر بعضهم أنّه لا معنى للكلمة خارج السّياق، متجاهلة ما تحيل عليه الكلمات من صوّر ذهنية، و ما تشير إليه من حقائق وموجودات؛ إذ لا شكّ أنّ هناك معنى واحدا على الأقلّ تحمله الكلمة بشكل أساسي أو مركزي، و ينبثق عنه معان أخرى خلال السّياق الكلامي[4]، و إن كان هناك كلمات تصلح للدّلالة على أكثر من معنى؛ فالسّياق هو المرجح للدلالة المقصودة، و المقصي لغير المقصودة، و عليه "فالكلمة المفردة لها معان يتواضع عليها المتكلّمون و السّامعون ثم تدوّن في تضاعيف المعجم، و مع أنّ بعض الكلمات يعتريها الغموض الشّديد؛ فإنّه لا بد من أن يكون لها معنى أو عدّة معان مركزية ثابتة"[5]؛ كما أنّها "ليست كالماء الّذي يخضع لونه للون إنائه، و إنّما هي كالحرباء الّتي تتلوّن بلون المكان الّذي تحلّ فيه، أيّ: إنّ الكلمة أشبه بالحرباء تمتلك إمكانات معيّنة. كلّ منها يبرز في موضعه المناسب به

1- سورة الشعراء، الأية [34].

2- ينظر: **دلالة السياق (منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم)**، عبد الوهاب رشيد صالح أبو صفية، ص/89.

3- ينظر: **فتنة النص (بحوث و دراسات نصية)**، محمد حماسة عبد اللطيف، ص/189.

4- **في اللغة (دراسات تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية)**، أحمد شامية، ط1، دار البلاغ للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص/153.

5- **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، تر/كمال محمد بشر، مكتبة الشبابن القاهرة، مصر، 1975، ص/55.

وليست كالماء الّذي لا يملك من تلك الإمكانات، و إنّما يخضع لما يفرض عليه من الخارج"[1].

1-4. نظرية الحقول الدّلالية:

تنسب بدايات هذه النّظرية إلى عشرينيات القرن العشرين؛ حيث تبلورت أفكارها على يد علماء سويسريين و ألمان أمثال: جسبين Jspen و جوليز Jolles عام 1924، و الألماني ولتر بورزيج (1895-1961) Walter Porzig و جوست تراير الألماني (1894-1970) Jost Trier عام 1934؛ إذ حاول هؤلاء العلماء دراسة الألفاظ الفكرية في اللّغة الألمانية الوسيطة.

أما الفرنسي أنطوان ماييه (1866-1936) Antoine Meillet فقد حاول دراسة ثلاثة أنماط من الحقول الدّلالية؛ الحقول الطّبيعية مثل: أسماء الأشجار والحيوانات، و الحقول الاصطناعية مثل: أسماء رتب الجيش و أجزاء الآلات... والحقول شبه الاصطناعية؛ مثل: مصطلحات الصيادين وغيرهم... [2]، و في أمريكا ركز علماء الأنتروبولوجيا على دراسة مجالات القرابة، والنّبات و الحيوان و الألوان.

في حين اختصّ العالم الفرنسي جورج ماتور (1908-1998) Georges Matoré و أتباعه بدراسة الحقول الدّلالية الّتي تتغيّر ألفاظها إلى دلالات أخرى، لما تمثّله من انعكاسات في تطوّر الإيديولوجيا السّياسية أو الاقتصادية الطّارئة على المجتمع[3].

1-4-1. مفهوم الحقل:

---

[1] **وصف اللّغة العربية (دراسة حول المعنى و ظلال المعنى)**، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفتح، طرابلس، 1993، ص/105.

[2] ينظر: **علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة**، حسام البهنساوي، ص/73.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص/73،74.

تعرضنا لمفهوم الحقل بنظرة عربية خالصة في الفصل السابق، و نتعرض إلى مفهومه حسب نظرية الحقول الدلالية، و إن كان لا يختلف مفهومه هنا عن مفهومه هناك إلا أنه هنا يُتوسع فيه، فالحقل الدّلالي أو الحقل المعجمي هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها و توضع تحت لفظ عامّ يجمعها[1]، و يعرّفه أولمان Ullman بقوله: "هو قطاع من المادة اللّغوية، و يعبّر عن مجال صغير من الخبرة"[2]؛ أمّا عند جون ليونز J.Lynes فهو "مجموعة جزئية لمفردات اللّغة"[3].

ترى هذه النّظرية أنّ فهم معنى كلمة معينة داخل التركيب الذي ترد فيه يتوقف على فهم مجموعة الكلمات المتّصلة بها دلاليا؛ لأنّ تعريف الكلمة حسب ليونز هو عبارة عن محصّلة الكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي، و يتوقف أصحاب هذه النّظرية على جملة مبادئ منها [4]:

1. لا وحدة معجمية Lexème عضو في أكثر من حقل.
2. لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين.
3. لا يصح إغفال السّياق الّذي ترد فيه الكلمة.
4. استحالة دراسة المفردات مستقلّة عن تركيبها النّحوي.

لقد توسّع جوليز A.Jolles في مفهوم الحقل الدّلالي ليشمل الكلمات المترادفة والكلمات المتضادّة، و الأوزان الاشتقاقية؛ حيث أطلق عليها اسم الحقول الدّلالية الصّرفية Morpho Semantics Fields.

1- **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار مخايل، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، بيروت، لبنان، ص/57.

2- **علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة**، حسام البهنساوي، ص/74.

3- المرجع نفسه، ص/74.

4- **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار، ص/59.

و يرى ليونز أنّ "معنى الكلمة هو محصّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى، في نفس الحقل المعجمي"[1]، و هناك تعريف آخر لا يخرج عن نفس الإطار؛ و هو "مكانها في نظام من العلاقات الّتي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللّغوية"[2]، و من الضّروري عند أصحاب هذه النظرية ألا تخرج العلاقات داخل الحقل المعجمي عمّا يأتي [3]:

5. التّرادف Synonymy
6. الاشتمال أو التّضمين Hyponymy
7. علاقة الجزء بالكلّ Part-Whole Relation
8. التّضاد Antonymy
9. التّنافر Incompatibility

1-4-2. أنواع الحقول الدّلالية:

يقسّم أولمان الحقول إلى ثلاثة أنواع:

1-4-2-1. الحقول المحسوسة المتّصلة:

و يمثّلها نظام الألوان في اللّغات، فمجموعة الألوان امتداد متّصل يمكن تقسيمه بطرق مختلفة تبعا لاختلاف اللّغات.

1-4-2-2. الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة:

و يمثّلها نظام العلاقات الأسرية، فهو يحوي عناصر تنفصل واقعا في العالم غير اللّغوي، و هذه الحقول تصنّف كذلك بطرق متنوّعة و بمعايير مختلفة.

1- **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/98.
2- المرجع نفسه، ص/98.
3- المرجع نفسه، ص/98.

3-2-4-1. الحقول التّجريدية:

و يمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، و هذا النّوع من الحقول هو من أهم الحقلين المحسوسين السّابقين نظرا لأهمّية اللّغة في تشكيل التّصوّرات التّجريدية، و يعتقد ترابر Trier أنّ الحقول ليست منفصلة، و لكنّها متضمّنة معا لتشكل حقولا أكبر[1].

لقد توصل أصحاب نظرية الحقول الدّلالية إلى تصنيف معجم يضمّ كافّة الحقول الموجودة في اللّغة، و تُقدّم فيه المفردات داخل كلّ حقل على أساس تفريعي تسلسلي ويُذكر أنّ أشهر معجم أوربي مبكّر مُصنّف على أساس الموضوعات أو المفاهيم، و سبق ظهوره ظهور نظرية الحقول الدّلالية؛ المعجم الّذي قدّمه البريطاني بيتر مارك روجيت Peter Mark Roget (1869-1779) لكلمات اللّغة الإنجليزية و عباراتها، و عنوانه : كنز الكلمات والعبارات الإنجليزية Roget´s the saurus of english words and phrases مرتّب على حسب المعاني، و كان روجيت متأثّرا في هذا العمل بمقولة شاعت في القرن السّابع عشر عن إمكانية تركيب لغة مثالية لتنظيم المعارف العلمية و تطويرها؛ كما تأثّر ببحث شهير كتبه مواطنه: جون ويلكنس John Wilkins (1672-1614) عام 1668 بعنوان: مقال في سبيل الشخصية الحقيقية و اللغة الفلسفية An Essay towards a Real Character, and a Philosophical Language [2].

و لعلّ أحدث معجم يطبّق نظرية الحقول الدّلالية "معجم Greek New Testament و قد تمّ الانتهاء من تصنيف مجالات المعجم بعد الانتهاء من تحليل خمسة عشر ألف معنى مختلف لمفردات يبلغ عددها خمسة آلاف كلمة"[3].

1- ينظر: **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار، ص/80.

2- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/84.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص/85.

5-1. نظرية التّحليل التّكويني:

يعتقد بعض الباحثين أنّ العلاقات بين الكلمات مؤسّسة أو مبنية بوحدات دلالية صغرى، و أنّ مضمون الكلمة وحدة قابلة للتّقسيم و التّحليل، بل يتألّف من عدّة عناصر أو مقوّمات دلالية منتظمة وفق قواعد محدّدة[1]؛ فالنّظرية التّحليلية تدرس معاني الكلمات على مستويات متدرّجة على النّحو التّالي:

10. تحليل كلمات كلّ حقل ، و بيان العلاقات بين معانيها المتعدّدة.
11. تحليل كلمات المشترك اللّفظي إلى مكوّناتها أو معانيها المتعدّدة.
12. تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التّكوينية المميّزة[2].

و تنبني نظرية التّحليل التّكويني على تجزئة الوحدات المعجمية إلى مكوّناتها الأساسية "فمكوّنات إنسان مثلا هي: (+ حيوان + عاقل)، و مكوّنات رجل هي: (+ حيوان + عاقل +ذكر + بالغ)، و مكوّنات امرأة هي: (+ حيوان + عاقل – ذكر + بالغ)"[3].

و يعود هذا النّوع من التّحليل إلى ليبينتز وليام جوتريد (1666-1716) Gottried Leibniz William، و بعضهم يرجع جذوره إلى رامون لول (1232-1315) Raymond Lulle الّذي دعا إلى تأليف موسوعة بنائية للمعرفة البشرية، و تجزيء كلّ المفاهيم إلى عناصرها أو أفكارها البسيطة[4].

و يعتبر لويس يمسليف (1899-1965) Louis Jheemslev في العصر الحديث رائد المدرسة النّسقية بكوبنهاجن؛ فهو صاحب اتّجاه تحليل معاني الكلمات انطلاقا من الملامح أو المميّزات الّتي تتألّف منها، وذلك في كتابه: «مقدّمات إلى نظرية

1- **اللسانيات التوليدية التحويلية**، عادل فاخوري، ط2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1988، ص/36.
2- **علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة**، حسام البهنساوي، ص/105.
3- **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ص/33.
4- ينظر: **أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية**، أحمد عزوز، ص/61.

اللّغة «Prolegomène à une théorie du langue» باللّغة الدّانماركية عام 1943، و ترجم إلى الإنجليزية عام 1953، و إلى الفرنسية عام 1968.

تعرض يمسليف للتّحليل التّكويني للمعنى في فصلية مبدأ التّحليل و شكل التّحليل بهدف التّفكير في وضع نظرية للغة تمكن من وصف واضح، و غير متناقض لكلّ النّصوص الممكنة و المتصوّرة، حتّى تلك النّصوص الّتي تصدر غدا، و الّتي تنتمي إلى مستقبل غير محدّد[1].

نما هذا التّحليل و تطوّر حتّى أصبح يمثّل نظرية من أحدث الاتّجاهات في تحليل معاني كلمات الحقل الدّلالي، و هي بمثابة امتداد لنظرية الحقول الدّلالية، و يعدّ كل من جيرولد كاتز (1932-2002) Jerrold Katz و جيري آلان فودور (1935) Jerry Alan Fodor تلميذا تشومسكي رائدا التّحليل التّكويني و السيمي[*] حيث قاما ببحث شهير سنة 1963 بعنوان : بنية نظرية علم الدّلالة The structure of semantic theory ظهر بعد كتاب نعوم تشومسكي: البنى التّركيبية Structures syntaxiques حيث أدمجا بين أشهر النّظريات الحديثة انطلاقا من نظرية تشومسكي، وقاما بتحليل عدد من الكلمات المتقاربة المعنى كالكلمات الّتي تشير إلى القرابة أو إلى الألوان، و ذلك من خلال السّياق الّذي ترد فيه تلك الكلمات[2].

و اعتبرا إقصاء المعجم عن البنية العميقة في القواعد التّوليدية التّحويلية جعل إنتاج جمل غير صحيحة ورادا؛ إذ ليس هناك ما يمنع من صدور الجملة التّالية: يشربُ الحليبُ

1- ينظر: **أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية**، أحمد عزوز، ص/62.

*- يسمى العنصر الدلالي الأصغر بأسماء منها: السيم.

2- **أصول تراثية في علم اللغة**، زكي حسام الدين، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1985، ص/180.

الطفل[1]؛ لأنّ التّلاؤم الدّلالي بين الدّلالات قد ينعدم في بعض التّراكيب، و لذا نحصل على جمل غير أصولية أو غير خاضعة إلى القاعدة النّحوية، فلا يتناسب فيها الإسناد كما أنّها لا تكون مطابقة للواقع[2].

لقد أدّت انتقادات تشومسكي من قبل تلمذاه إلى اكتشاف تمييز الكفاية اللّسانية للمتكلّم – السّامع؛ و أن يعتمد النّحو على القواعد الدّلالية.

لقد كان تأثير كاتز و فودور واضحا في أعمال تشومسكي اللّاحقة و التّركيبيين من بعده الّذين أدخلوا في بحوثهم محور المعنى، و انتقلوا إلى دراسة التّركيب اللّغوي والصّوتي للجمل بهدف الوصول إلى معرفة النّظام الكامل لمدلولات الكلمات، و طرائق بنائها لتكوين الجمل المفهومة و المقبولة معنويا بغض النّظر عن الموقف أو المقام الّذي ترد فيه الجمل[3].

1-5-1. مجالات استخدام النّظرية التّحليلية:

يمكن استخدام النّظرية التّحليلية في مجالات كثيرة، و متعددة تختلف نظريا و معرفيا حسب طريقة الاستخدام:

1-1-5-1. المجاز:

يتحدّد معنى الكلمة بناء على هذه النّظرية بأنّه مجموعة الملامح أو الخصائص الدّلالية، و كلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفراده، مثال ذلك كلمة "يقطع" يعني الشقّ لشيء متّصل بشيء حادّ، فإذا قلنا قطع الخيط كان المعنى حقيقيا، و إذا قلنا قطع كلامه كان مجازيا[4]؛ فالتّحليليون يقومون بـــ "تعيين الوحدات المعجمية دون تفكيكها

1- **مبادئ اللّسانيات**، أحمد محمد قدور، ط3، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008، ص/367.

2- **اللّسانيات التّوليدية التّحويلية**، عادل فاخوري، ص/96.

3- ينظر: **مدخل إلى علم الدلالة الألسني**، "مقال"، موريس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، ع 19/18، مارس، 1982، ص/34.

4- ينظر: **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار مخايل، ص/102.

و تجمع مجموعة من الكلمات ذات الخصائص الدّلالية المشتركة أو المتباينة أو المنتمية إلى حقل دلالي واحد، ثم ترصد معانيها من خلال استقراء مجموعة من السّياقات الّتي ترد فيها ... و بهذا يمكن التّفريق بين مجموعة من الكلمات المترادفة أو ذات الملامح المشتركة"[1]، و من ذلك الفعل: يجري الّذي يعني الحركة عن طريق نقل الأرجل بسرعة فإذا ألغينا اعتبار الأرجل صحّ القول: جرى القطار أو جرى الماء[2].

1-5-1-2. اكتساب الطفل للكلمات:

من المعروف أنّ الأطفال يميلون إلى تعميم مدلولات الكلمات الأولى الّتي يتعلّمونها؛ كإطلاق كلمة تفاحة على البرتقالة، أو على كرة التّنس بسبب حجمها الدّائري، أو إطلاق كرسي على صندوق رأى شخصا جلس عليه؛ لكون الصّفة الأساسية للكرسي هي الجلوس عليه؛ فالطفل يخلط بين الصّفات الأساسية و الصّفات العرضية و يعجز عن التّمييز بينهما، و حين يكبر يبدأ في إدراك الملامح أو المكوّنات التّجريدية؛ لذلك يضيف إلى المكوّنات الشّكلية المكوّنات الوظيفية، و يبدأ في تخصيص معاني الكلمات و استخدامها بصورة أكثر تحديدا[3].

1-5-1-3. التّرادف:

يمكن أن تفيد نظرية التّحليل التّكويني العناصر في الحكم على كلمتين بالتّرادف إذا وجدنا نفس الملامح التّكوينية أو التّشخيصية بغضّ النّظر عن الاختلافات الثّانوية فكلمتي: Adult و Grown كلاهما تشتمل على العناصر التّكوينية: (+ كائن حيّ + بالغ) إذا استثنينا اختلافهما في المعنى الأسلوبي في كون إحداهما عامّية و الأخرى رسمية، و كذلك كلمتي: Father و Dady[4].

---

[1]- **علم الدلالة**، جرمان كلود، و ريمون لويلان، تر/ نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، سوريا، 1994، ص/86.

[2]- ينظر: **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار مخايل، ص/102.

[3]- ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/133.

[4]- ينظر: **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار مخايل، ص/106.

4-1-5-1. المشترك اللّفظي:

و هو نوعان:

أ– نوع يحدث نتيجة تطوّر في الجانب الدّلالي، أيّ: نتيجة اكتساب الكلمة معنى جديدا أو معاني جديدة؛ ككلمة: Operation مثلا الّتي تستعمل للدّلالة على عدّة معاني منها: الخطّة العسكرية، و العملية الجراحية، و الصّفقة المالية، ... (كلمة واحدة – معنى متعدّد).

ب– نوع يحدث نتيجة تطوّر في جانب النّطق، و ذلك عند وجود كلمتين تدلّ كلّ منهما على معنى، ثمّ يحدث عن طريق التّطوّر الصّوتي اتحاد أصوات الكلمتين وتصبحا في النّطق كلمة واحدة، ككلمة: Sea مثلا بمعنى بحر، و See بمعنى يرى[1].

5-1-5-1. الحقول الدّلالية:

استخدمت نظرية التّحليل التّكويني في كثير من الحقول أو المجالات الدّلالية، فقد استعملتها Adrienne Lehrer في مجالاي الطّهي و الأصوات[2]، و ذلك في كتابها الصادر سنة 1975: « Semantic Fields and Lexical Structure»

و يلاحظ من خلال تتبّع الملامح المذكورة أنّه كلّما ازدادت تلك الملامح كلّما تميّزت المفردة عن غيرها بالوضوح و الدقة، و لذلك استمرّ هذا التّحليل في كثير من المعاجم المعاصرة متجاوزة بذلك كثيرا من القصور في مناهج التّعريف الاسمي، و قلّلت

1– ينظر: **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، ص/113 و ما بعدها.

2– ينظر: **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ص/128،129.

من ظاهرة التّرادف الموهوم في كثير من الحالات و التّعريفات الدّورية الّتي كانت سمة تعاريف المعاجم التّقليدية[1].

و نظرية التّحليل التّكويني تقوم على تصنيف و تعيين الوحدات المعجمية دون تفكيكها، و تجميع مجموعة من الكلمات ذات الخصائص الدّلالية المشتركة أو المتباينة أو المنتمية إلى حقل دلالي واحد، أيّ: إنّها تبحث عن بناء المعجم بواسطة العناصر المكوّنة للكلمة، و بهذا يمكن التّفريق بين الكلمات المترادفة أو ذات الملامح المشتركة[2].

1-6. النّظرية التّوليدية التّحويلية:

تتّصل النّظرية التّوليدية ببحوث و دراسات العالم اللّغوي تشومسكي الّذي تعدّ أبحاثه مرحلة انعطاف في تاريخ الدّراسة اللّغوية بعد ما كانت تعتمد بصورة كبيرة على المنهج الوصفي، و المنهج السلوكي الذي اعتمد عليه اللغوي بلومفيلد (1887-1949)، و اشتهر به في تحليله و نظرته إلى اللغة، حيث اعتبر اللغة رد فعل كلامي لفعل كان مثيرا لإنتاج هذه الأصوات المتتابعة التي يطلق عليها الاستجابة للمثير من غير أن يرتبط ذلك بتفكير سابق، لكون الواقع اللغوي في هذه الحالة شبيه بردود أفعال الحيوان غير الناطق[3].

لقد اعتمد ليوناردو بلومفيلد التحليل إلى المؤلفات المباشرة، و التوزيع لوصف التركيب اللغوي، ثم دراسة التركيب النحوي على" أساس تمييز أنواع المؤلفات المباشرة للجمل، بملاحظة قوانين التوزيع، و ذلك كله في إطار التحليل البنيوي أو الوصفي

1- ينظر: **نقد المعاجم العربية في ضوء نظرية الحقول الدلالية**، حلام جيلالي، مجلة المنهل، ع 550، المجلد 60، المملكة العربية السعودية، 1998، ص/73.

2- **أصول تراثية في علم اللغة**، زكي حسام الدين، /285.

3- ينظر: **الألسنية علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)**، ميشال زكريا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص/73.

المتزامن للغة"[1]، و قد ركز بلومفيلد على الجانب الشكلي مع أنه لم يلغ المعنى كليا، بل اعتبر معرفته به تتطلب علما دقيقا يحيط بالمتكلم، و لذلك كله اعتقد تشومسكي في بدايات نظريته اللغوية أن دراسة أيّ لغة يمكن فنولوجيا و نحويا دون الاعتماد على النواحي الدلالية، و يُكتفى فقط بالاعتماد على القواعد النحوية[2].

و يهدف المنهج التوليدي التحويلي إلى تحليل التراكيب اللغوية، و تعليل تحولها من بنية إلى أخرى (...) واضعا حدس المتكلم، و مقدرته اللغوية معيارا لصحة الجملة ومقبوليتها[3]، و قد كان هدف تشومسكي معرفة مبادئ النحو الكلي و قواعده وإثبات وجود النظام النحوي، بالاعتماد على القدرة اللغوية التي هي نظام القواعد النحوية، الكامن في الدماغ البشري الذي يسمح بتوليد جملا جديدة في لغة المتكلم وتفسيرها[4].

و النظرية التوليدية تقوم على مبدأين: التوليد و التحويل، و التوليد معناه إنتاج تركيب أو مجموعة من التراكيب من الجملة الأصل التي تسمى بالجملة التوليدية التي توصف بأنها تؤدي معنى مفيدا، رغم أنها تتشكل من أقل عدد من الكلمات، فالجملة: «حضر محمد» تعتبر جملة توليدية، بينما جملة: «ما حضر محمد» ليست توليدية لكونها طرأ عليها التحويل بالزيادة[5].

1- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص/24.

2- ينظر: **نظرية تشومسكي اللغوية**، جون ليونز، تر/ حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص/55.

3- ينظر: **تشومسكي**، جون ليونز، تر/محمد زياد كبه، ط1، منشورات النادي الأدبي، الرياض، السعودية، 1988، ص/16.

4- ينظر: **حول الأسس البيولوجية للطاقات اللغوية**، "مقال"، تشومسكي، تر/ مازن الوعر، مجلة تكامل المعرفة (دراسات فلسفية و أدبية)، ع9، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص/112.

5- ينظر: **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي (دراسة نظرية تحليلية)**، ابتهال محمد البار، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2014، ص/15،16.

أما مصطلح التحويل فيعني عملية تغيير لغوي إلى آخر؛ بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة مبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول أو من جملة خبرية إلى جملة إنشائية ، أو من جملة خبرية مثبتة إلى جملية منفية[1].

و العلاقة بين التحويل و التوليد هي ذات العلاقة بين التركيب الباطني و التركيب الظاهري، أو ما يعبّر عنه تشومسكي بالبنية العميقة و البنية السطحية، و المعنى الاساسي للجملة يتحدد من خلال تركيبها الباطني الذي يمثل "المجال الوحيد للملء المعجمي فضلا عن كونه المجال الوحيد الذي يؤول دلاليا"[2].

و حول ما يتعلق بالمعنى بعد المرحلة الثانية من نظرية تشومسكي؛ "اضطرّ التّوليديون إلى الخوض فيه (في المعنى) فتحوّل إطار علم الدّلالة إلى إطار التّداول في الدّلالة، و هو ما أفرز بعدئذ البحث في الخطاب، و الحرج المعرفي هنا هو مدى استقامة هذه المثناة مع المثناة الأخرى، و هي اللّغة و الكلام، فمّما لا شكّ فيه أنّ علم الدّلالة هو قرين المدلول عليه أكثر ممّا هو قرين المدلول به، لذلك فهو أقرب إلى الانتظام في خانة اللّغة، أمّا علم الخطاب فهو قرين المدلول به في لحظة تماهيه مع المدلول عليه كذلك فهو صنو الكلام (...) و بالتّالي لم يكن لجوء بعضهم إلى الفصل بين المعنى المعجمي، و المعنى السّياقي تحت مظلّة الدّلالة الذّاتية و الدّلالة الإيمائية إلّا تقية من تقيات المنهج في مباحث الكلام"[3].

و يذكر الباحث عبد السّلام المسدي على أنّ " هناك فرقا إجرائيا في التّعامل مع الكلمة في أثناء التّحليل؛ فإذا كان الأمر متعلّقا بالبحث في المدلول عليه، لا من حيث

1- **معجم علم اللغة النظري**، محمد علي الخولي، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1991، ص/290.

2- **المنهج التوليدي التحويلي (دراسة وصفية تاريخية) منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات**، رفعت كاظم السوداني، ط1، دار دجلة، الأردن، 2009، ص/44.

3- **العربية و الإعراب**، عبد السلام المسدي، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2010، ص/58،57.

استعمالاتها و تفسيراتها (النّظرية التّوليدية التّحويلية) أيّ؛ بغض النّظر عن الدّلالة المعجمية. فتكون الكلمة أقرب إلى مفهوم اللّغة، و إذا كان التّعامل مع الكلمة يصبّ في قالب الاستخدام الفعلي للّغة أو تماهي الدّلالة المعجمية مع الدّلالة السّياقية؛ فهو أقرب إلى مفهوم الكلام، و يكون الفصل إجرائيا، و هو ما أطلق عليه الباحث تقية إجرائية ويمكن أن نشير لها بالخطاطة التّالية:

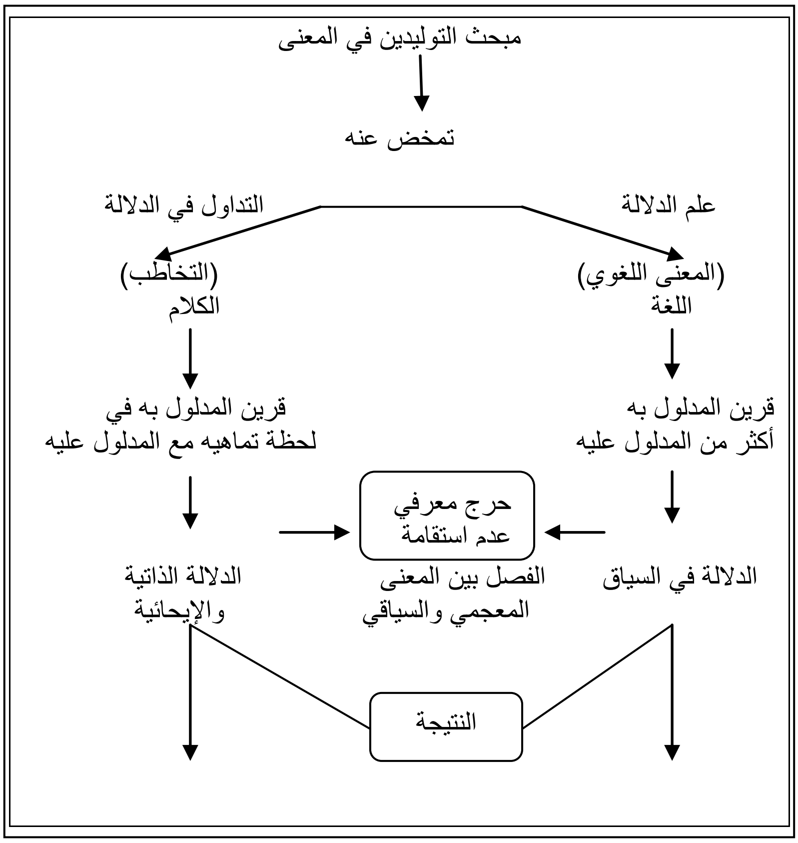

نظر التوليديون إلى البحث في المعنى من زاويتين؛ الأولى: تتعلق باللغة كوسيلة عامة في اللسان البشري المشترك، و بالتالي تفرض اللغة في إطار هذه الرؤية معنى معينا، ويصير تابعا لها بالضرورة.

و تتعلق الزاوية الثانية بالاستخدام أو الاستعمال، و هنا المعنى يفرض نفسه لضرورة استعماله ضمن نطاق المحيط المتحدَّث فيه.

إن هذا التقسيم مبني على فكرة تشومسكي حول مبدأ الكفاءة اللغوية والاستعمال، ففي الاستعمال يتحكم السياق مهما كان نوعه في تحديد الدلالة مع وجود جمل صحيحة من حيث السلامة التركيبية، و لكنها ليست بمعتبرة في تحديد المعنى المقصود من العبارات المستخدمة، و بالاعتبار الأول، أي: تحكم السياق؛ تتفرع الدلالة لتصير مجموعة دلالات (دلالة ذاتية خاصة بالمتكلم، دلالة إيحائية خاصة بالمستقبل دلالة تفرضها اللغة ...).

بينما في الكفاءة، يتدخل السياق اللغوي التركيبي فقط ليفرض ممكنا دلاليا تحدده مجموعة العناصر المكونة للتركيب، بمعنى: أن السياق يحدد طبيعة الدلالة التي تريدها اللغة، فاللغة تتوسل المعنى المعجمي ليتم التواصل بها، بينما يتوسل الكلام المعنى السياقي بأنواعه ليتم التواصل.

الباب الثالث

آفاق الدراسة الدلالية و واقع البحث اللّغوي

الفصل الأول:علم الدلالة و علاقته بالعلوم اللغوية.

الفصل الثاني: المعجم و علم الدلالة.

الفصل الأول

علم الدلالة وعلاقته بالعلوم اللّغوية.

الفصل الأول: علم الدلالة و علاقته بالعلوم اللغوية.

تمهيد:

ينظر اللّغويون في تفسيرهم لمختلف ظواهر اللّغة على أنّها ظواهر معقدة، و حتّى يتم تحليل هذه الظواهر و تيسير تعقيداتها، ينبغي النّظر إليها ضمن المستويات المختلفة في رؤيتنا للظاهرة اللغوية موضوع الدرس؛ ليتم للّغة النهوض بوظيفتها المختلفة، و نظرا لهذا التّوجه ما زال الاختلاف قائما حتّى بين الدلاليين أنفسهم في علاقة علم الدلالة بمختلف العلوم ذات الصلة باللغة حتما، "ففي الوقت الحاضر – على سبيل المثال – يوجد اختلاف في وجهات النظر بين الدلاليين التّوليديين و بين الدلاليين التّفسيريين حول علاقة علم الدلالة بعلم النّحو التركيبي"[1].

و إذا كان علم اللغة يشتمل على المستويات اللغوية المختلفة؛ فإن هذه المستويات بدأت تأخذ في الاستقلال بنفسها كعلوم لها رؤيتها في تفصيل جزئيات الظاهرة اللغوية مما أدى إلى تجاذب هذه العلوم فيما بينها أبعاد كل ظاهرة ذات صلة باللّغة، و من ثم صلتها بعلم الدلالة الّذي يمثل الحجر الأساس لعلم اللغة.

1.علم الدلالة و التّداولية:

المتأمل للدراسات اللغوية العربية القديمة يجد أن موضوع دراسة اللغة العربية في مختلف مجالات العلوم ذات الصلة المباشرة باللغة العربية كان يمثل اهتماما أوليا لسبب أن هذه العلوم تشترط في ذاتها العلم باللغة، و كيفية الاستعمال، و يكفينا أن ننظر في أيّ كتاب ألّف؛ لنتبيّن ذلك الاستعمال المبهر في استخدام اللغة، و من جهة أخرى كان الاستعمال شائعا للغة في هذه المجالات فضلا عن استخدامها في نظام الحياة العامة.

---

[1]- **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، تر/ أحمد طاهر حافظ، ط1، 2012، دار الوفاء، ص/144.

و ارتباط الدلالة بالنحو له أهميته المباشرة في توضيح الدلالات، و هو ما يبرر تلك الأهمية التي أعطيت للدراسات النّحوية، و حين ننظر في منهجية استخدام اللغة كواقع في حياة المتخاطبين نلمس ذلك الدور أو الوظيفة المنوطة بالنحو إجمالا، و عليه لم يكن التركيب بمنأى عن الاستخدام السليم لقواعد اللغة التي يمثلها المستخدم أو المستعمل لها أي: إن الاستعمال كان شرطا في أداء متميز للغة و ضرورة من ضرورات استعمال تلك اللغة في الخطابات اليومية إلى أن وقع الانفصام أو شبه الانفصال بين واقع الاستعمال وواقع القاعدة التي تحكم الاستخدام لتعطيه قوة اللغة الذاتية، و من ثم يقع التطابق بين اللغة المنطوقة و اللغة الفكرية، قلت وقع شبه الانفصال ممّا أدى إلى بروز تمفصل حقيقي بين واقع اللغة بقواعدها و بين الاستخدام الذي لا يأبه لتلك القواعد، و من ثم طغى الجانب اللهجي على اللغة الفصيحة مما كسر الحواجز و أبعد أهمية التركيب عن الاستخدام.

و مع هذا الطغيان الذي طفا على السطح بدأت الأصوات تنادي بأهمية الرّبط والرجوع إلى توطيد العلاقة، و إعادة بنائها من جديد لأنّ "التّركيب النّحوي لا يمكن أن ينفصل على وجه مشروع عن دراسة تداول اللّغة و استعمالها"[1].

و يرتبط البحث التداولي بعملية الاتّصال، إن لم تكن العملية الاتّصالية غاية هذا البحث و مطلبه، و الاتصال ضرورة تستدعي قيمة فهم دلالات الألفاظ في مواقف معينة، لذلك كانت التّداولية تعني فيما تعنيه دراسة ضروب التلفظ بالعبارات التي لها دلالات معينة في مواقف معينة، و هو الوجه الآخر لما سمي في الدراسات العربية القديمة معرفة مقتضى المقام و الحال معا، و الاتصال يتطلب بداهة استعمال اللغة مع ما تحمله من دلالة، و لكن ربما ينفصل الدرس التداولي، و يتميز عن بقية المستويات اللغوية من الناحية النظرية؛ أما عمليا فلا يمكن فصله عن بقية المستويات، و إن كانت بعض الأصوات اللغوية تفرّق بين هذه المستويات، و بالخصوص ما تعلق منها بالجانب

1- **مبادئ التداولية**، جيوفري ليتش، ص/10.

النحوي، "و من ثم فإنّ مجال التداولية يمكن أن يعرف من الوجه الذي يمكن به أن يضع حدودا تفصله عن النحو: و في ذات الوقت تبين كيف أن الحقلين يجمعهما إطار متكامل لدراسة اللغة (...) و أعظم التأثيرات في هذا الباب إنما كانت من أولئك الذين طوّروا أنموذجا عمليا براغماتيا تمكن من صياغة نظرة عن الدلالة من وجهة نظر قوة فعل الكلام"[1].

و هذا التأثير للتوجّه الجديد في النظر إلى اللغة اقترن بتغليب عنصر الأداء على الكفاية اللغوية، و توّج في النهاية نظريات جديدة تتعلق بعناصر فرعية في اللغة صارت فيما بعد علما قائما بذاته، أو نظرية يشهد لها كنظرية أفعال الكلام، و يضع لنا الباحث الإنجليزي جيوفري ليتش (1936-2014) Geoffrey Leech تفريقا واضحا بين ما يمكن أن يقع داخل إطار النّحو، و بين ما هو من صميم البحث التداولي، و يرى أن هذا التفريق بمثابة مسلمات عامة يقتضيها أي بحث و يستند إليها في طرحه، من ذلك:

- إنّ صورة التمثيل المنطقي للجملة يكون متمايزا عن تأويله التداولي.
- إنّ السيمانطيقا مضبوطة القاعدة (= نحوية).
- التداولية مضبوطة المبدأ؛ بمعنى أنها في مبدئها خاضعة لحكم (= خطابي).
- إنّ قواعد النحو هي بالأساس قائمة على المواضعة و الاتفاق، أما مبادئ التداولية فهي بالأساس غير قائمة على التواضع، أي: إنها معللة بالنظر إلى أغراض التحاور.
- إنّ التداولية تربط معنى (أو دلالة نحوية) التلفظ بالعبارة بقوة كمال الإنجاز (= قوة فعل الكلام).
- إنّ ضروب التشابه النحوي في وضعية معينة تحدّده عناصر التطابق، في حين أن ضروب التناظر التداولي تحدّده المشاكل و إيجاد الحلول لها.

[1]- **مبادئ التداولية**، جيوفري ليتش، ص/5.

- إنّ التفسيرات النحوية هي في أصلها، و في المقام الأول منها إنما تكون صورية في حين إن التّفسيرات التداولية تكون في المقام الأول وظيفية.
- إنّ النحو معرفي التّصور، و التداولية قائمة على العلاقة بين الأشخاص، و على التناص.
- و بوجه عام يمكن أن يوصف النحو بمقولات منفصلة و محدودة، و توصف التداولية بواسطة قيّم متصلة و غير محددة [1].

و من حيث الواقع العملي؛ نجد أنّ كثيرا من الجمل في تركيبها تحمل دلالة يمكن أن تؤوّل تأويلات عديدة، و يتحكم في ذلك التأويل واقع الاستعمال للجملة من لدن المخاطَب، فهي من حيث التركيب اللغوي سليمة و واضحة؛ لكن فهمها يتطلب مجموعة عمليات تتحكم فيها طبيعة الاستخدام، و هنا تأتي وظيفة الخطاب؛ لذلك وصفت التداولية بأن وظيفتها خطابية؛ في حين يعدّ النحو ذي وظيفة لغوية (مفهوم اللغة الوظيفية الضّيقة) تستند إلى قواعد مضبوطة تمت عن طريق المواضعة بخلاف قواعد التداولية التي تحكمها طبيعة الحوار و الخطاب بين المتحاورين، و يتحقق المعنى من خلال قوة توصيل الرسالة إلى المتلقي.

و إذا كان فعل التلفظ يمثّل أحد أهم عناصر النظرية التداولية؛ فمعناه لا يعدو أن يمثل صورة ثانية أو مفهوما اصطلاحيا مغايرا لنظرية التواصل اللساني عند الروسي رومان أوسيمبو فيتش جاكبسون (1896-1982) Roman Ossimpovitch Jakobson ليس إلا، و بالتالي ليس المرسل شخصا حرّا في اختيار رسالته، و إنما يجب عليه أن تتفق تلك الرسالة مع قواعد اللغة، و المجتمع على السواء عند المتلقي حتى تتم العملية التواصلية بشكلها الصحيح، و لا يتحقق ذلك إلا في إطار نظام دلالي تم الاتفاق عليه مسبقا، و بالتالي عملية التواضع تتم داخل النظام السيمانطيقي، و يقع الحوار داخل النظام التداولي.

---

[1]- **مبادئ التداولية**، جيوفري ليتش، ص/14.

1-1. معنى التّلفظ:

أورد الباحث محمد نظيف في أثناء ترجمته لكتاب أ. مولز مجموعة من التعريفات لمعنى التلفظ؛ نوردها كما هي لأهميتها في توضيح أهمية الدلالة و علاقتها بالتداولية فيعرّف العالم الفرنسي اللساني إميل بنفنست (1902-1976) Emile Benvenist التلفظ بأنه: "تحريك اللغة بواسطة فعل فردي استعمالي"[1]، و يعرّف جون كلود أنسكومبر Jean Claude Anscombre و الفرنسي أوسوالد ديكرو (1930) Oswald Ducrot التلفظ فيقولا: "التلفظ سيكون بالنسبة لنا نشاط لغوي يمارسه المتكلم في الوقت الذي يتكلم فيه"[2]، بمعنى: أن التلفظ هو العملية الفزيولوجية المصاحبة لعملية الكلام ذاته، فهو لا ينفصل عنه، و لا يمكن أن ينفرد بنفسه، تصاحبه هيئة و ملامح المتكلم في أثناء كلامه.

2. علم الدلالة و النّحو:

تمثّل العلاقة بين النحو و الدلالة سمة بارزة في البحث اللساني على اختلاف مشاربه، و خصوصا حين ظهور أفكار تشومسكي في الفترة المتأخرة من نظريته حول الدرس الدلالي، أو ما سمي بالتأويل الدلالي عندما قام بعزل المستوى النحوي عن المستوى الدلالي الذي صار يتجه في طريق البحث عن المعنى من داخل البنية السطحية و هو الأمر الذي أعطى الحرية للمتلقي في تفسير المعنى فضلا عمّا يقصده المتكلم بكلامه.

إن هذا الفصل في منهجية التفكير حول العلاقة بين المباحث النحوية و المباحث الدلالية وجّه الدرس الدلالي إلى الاستقلالية المنهجية، و هيّأ الفرصة أمام الباحثين لطرح

---

[1]- **في التداولية المعاصرة و التواصل**، أ.مولز وآخرون، تر/محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص/74.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص/74.

كثير من القضايا التي كانت تدرس في إطار البحث النحوي، و جعلها أخيرا بحثا دلاليا صرفا.

لقد كان المكوّن الدلالي يسعى إلى الربط حقيقة بين الصوت و المعنى في نظرية تشومسكي[1]، و يمثل هذا السعي الطريقة المنهجية في بحث المسائل الدلالية، و إلاّ فإنّ الدلالة لا تنفصل عن مستوى الجملة أو حتى الكلمة، و هذه الأخيرة بدورها مرتبطة بداهة بالصوت، فهناك إذن علاقة تعدي بين المستويين الدلالي و الصوتي، إلا أن أهمية هذا الفصل المنهجي وضّح القضايا المتعلقة بالدلالة، و التي تدرس في إطارها و القضايا المتعلقة بالصوت و التي تدرس كذلك في إطار المباحث الصوتية.

و من ثم صارت المباحث الصوتية تمثّل البنية السطحية، بينما تمثّل المباحث الدلالية البنية العميقة في نظرية تشومسكي، و على وجه التحديد تُتخذُ الدلالة معيارا تأويليا في فهم الجملة اعتمادا على التحوّلات التي يجريها العقل؛ بالاعتماد على ما تسمح به قواعد اللغة التركيبية داخل بنية الجملة ذاتها، و من خلال هذا الطرح "تكون البنية النحوية لجملة (ما) هي الصورة المنطقية لهذه الجملة. و هذا يقتضي أن القواعد التي تربط صيغة المنطق و صيغة البنية السطحية هي القواعد النحوية"[2]، و في هذا لاشك استدعاء لقضايا المنطق بصورة واضحة من جديد في بحث الدلالة.

إن هذا الرجوع لقضايا المنطق رفضه أنصار الدلالة التوليدية و رأوا أنّ " مستوى البنية العميقة ليس ضروريا و لا لازما، و النحو لا يمكن أن تكون له استقلالية تامة، وذلك مقارنة بالدلالة في البنية التحتية، و ليس هناك مجال لاستدعاء سلسلة كاملة من الأصناف النحوية؛ لأن هذا المستوى مؤلف من أصناف (منطقية– دلالية – نحوية)"[3].

---

[1]- ينظر: **علم الدلالة**، كلود جرمان، ريمون لوبلون، ص/108.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص/110.

[3]- المرجع نفسه، ص/110.

رفض تشومسكي تلك التعقيدات التي طرحت على مستوى فهم دلالة بعض الجمل، و أكّد على أهمية تفسير الجملة انطلاقا من البنية العميقة؛ مما أدّى به إلى تغيير نظريته و اقتراحه لنموذج يعدّ أكثر تعقيدا؛ غير أنّه يؤكد أهمية البنية العميقة في تفسير وفهم دلالة تلك الجمل لكون التغيير المعجمي يتم دائما قبل تكوّن البنية العميقة في الذهن.

لقد كان هدف تشومسكي من كلّ العمليات التحويلية(*) التي اقترحها هو معرفة كيفية عمل العقل من خلال اللغة[1]؛ لذلك استدرك أهمّية الحديث عن النحو؛ كما ذكر عنه ذلك جون لاينز:" إنّ الكلام عن التحليل اللغوي دون إشارة إلى المعنى؛ كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر"[2].

و لتأكيد العلاقة بين النحو و الدلالة نضرب بمثال يمثّل أهمية تلك العلاقة في توضيح المراد من النص؛ فقد ورد في قوله تعالى: ﴿⧫□⌧⧫➔⇧⬤⧫⌧⧫⬤⇧ ⬥⬧☞⬦⧫⬥⧫⬧ ♦✗✓⧫■☝⬦⬥ ⬥⧫⬧○⬦⬥⧫⬧⑩☪⬦✡﴾[3]؛ فأبو حنيفة "يرى أنّ النّص القرآني لا يقتضي مراعاة عدد المساكين؛ بل المراد منه: هو التّقدير لكفاية الستين، و بالتالي فإن نتيجة التفسير الحنفي يمكن أن تخصّص الطعام بواحد من المساكين فحسب، بيد أنّ الغزالي قد أكّد بخلاف ذلك مراعاة العدد، أي: إنّه يجب أن ينصرف الطعام إلى ستين مسكينا"[4].

---

*- القصد من العمليات التحويلية تلك القواعد التي تبناها في تحليله للغة، و التي منها: قواعد الحذف، قواعد الإحلال، قواعد التوسع، قواعد الاختصار، قواعد الزيادة، قواعد إعادة التركيب.

1- **مستويات التحليل اللغوي (رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير)**، فايز صبحي عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص/193.

2- **نظرية تشومسكي اللغوية**، جون ليونز، تر/حلمي خليل، ص/71.

3- سورة المجادلة، الآية [04].

4- **التفكير الدلالي في الفكر الإسلامي (الغزالي نموذجا)**، علي حاتم الحسن، ط1، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2012، ص/152.

إن هذا النص يحتمل الوجهين على ما ذكر، و لكي يؤكد الغزالي رأيه يستند إلى الدليل اللغوي في توجيه دلالة النص، يقول:"إن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين تنقسم إلى ما ينتظم من مفعولين: مبتدأ و خبر، كقولك: (ظننت زيدا عالما)، فتقول: (زيد عالم) فيفهم، فهذا لابد فيه من ذكر المفعولين. فأمّا ما لا يتّأتى مفعولية كلام يُفهم كقولك: (أعطيت زيدا درهما)، فهذا فن يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين؛ إذ تقول إذا أردت بيان المعطى قلت: (أعطيت درهما)، و يبقى المعطى له مجملا، و إذا قصدت بيان المعطى له قلت: (أعطيت زيدا)، المعطى مجمل، و الإطعام من جنس الإعطاء، وقد ذكر الربّ عزّ و جلّ أحد مفعوليه؛ و هو المعطى له، و جرّد القصد إلى بيانه، و ترك مقدار الطعام و جنسه مجملا. فألغى أبو حنيفة رضي الله عنه ما صرّح به، و قد مرّ في محل الاحتمال بيانا من لفظ لا يدل عليه، لا تصريحا و لا إضمارا"[1].

3. وظائف اللّغة و علاقتها بالجانب الاجتماعي في حياتنا:

خاض الباحثون في تحديد وظائف اللّغة كلٌّ من وجهة نظره الّتي ينطلق منها ولكن كلها تكاد تتفق على رأي واحد يتعلق بالجانب الاتصالي للّغة الذي يعتمد على الجانب العقلي بشكل واضح جدا، و يعتمد أساسا على العلاقات بين أفراد المجتمع ومدى حاجة بعضهم إلى بعض، أي:" على مدى ارتباط كفاءتنا الدلالية بمتطلبات اجتماعية محدّدة نصل إليها عن طريق استخدامنا للغة، و من ثم يتعلق الأمر بتلك الوظائف اللغوية التي يحدّدها ليتش Leetch كالآتي:

- نقل المعلومات، و هي أكثر الوظائف أهمية.
- الوظيفة التّقليدية؛ كالتعبير عن المشاعر و المواقف، و يسيطر المعنى العقلي على الاستعمال الإعلامي للّغة، بينما يهيمن المعنى العاطفي على الوظيفة التّعبيرية.

[1]- **المنخول من تعليقات الأصول**، أبو حامد الغزالي، تح/ محمد حسن هيتو، دار الفكر، (د.ت)، ص/197.

- الوظيفة الموجّهة الّتي تتحكم في سلوك و توجّهات الأشخاص اعتمادا على قضايا تتعلق بالمجتمع، و نظرته إلى أسلوب حياته. و هي وظيفة تركز على الرّبط الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- الوظيفة التّعبيرية، الّتي تشتمل على الأسلوب الشّعري في توظيف اللّغة.
- وظيفة المحافظة على الروابط الاجتماعية بين الجماعة (اللّغة المشتركة)[1].

و تبقى هذه الوظائف مجرّد اجتهادات مبنية على رؤية حدسية لوظيفة اللّغة داخل المجتمع، و هي بالتّالي لا تشكل تصنيفا نموذجيا يمكن القطع بصحته و الاعتماد عليه غير أنه يكاد يتفق الباحثون على التأكيد بأن للّغة وظائف مختلفة، تفترق التّسمية أو تتفق لتلك الوظائف.

4. علم الدلالة و الصوتيات:

يعتبر المستوى الصّوتي أوّل مستويات التّحليل اللّغوي، فالوحدة الصوتية تمثل "اللبنة الخام الّتي تبنى منها الكلمات و العبارات، فما اللّغة إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمّعة في وحدات أكبر، ترتقي حتى تصل إلى المجموعة النفسية، و على هذا؛ فإنّ أيّ دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية، أو لعناصرها التكوينية وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية"[2]، فبواسطة الصوت اللغوي يمكننا أن نفهم المعاني والدلالات.

و عدّ الصوت و الدلالة أخصّ خصائص اللّغة الإنسانية، و علاقة الصوت بالدلالة تكاد تكون واضحة خصوصا إذا علمنا أن تغيير أي صوت داخل الوحدة اللغوية ذاتها أو داخل السياق اللغوي للوحدات يؤثّر في فهم دلالة تلك الوحدة أو ذلك التركيب الذي ترد فيه، و ليس أدلّ على ذلك من تلك الظواهر الصوتية التي أطلق عليها

---

[1]- **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، ص/66.

[2]- **دراسة الصوت اللغوي**، أحمد مختار عمر، ص/347.

تسميات مختلفة كظاهرة الإبدال الصوتي[*]، و ظاهرة القلب المكاني[**]، كإقامة صوت مكان صوت، و هو ما يسمى بالإبدال الصوتي مع الإبقاء على بقية الأصوات؛ فمنها ما يؤثّر تأثيرا مباشرا في فهم دلالة الوحدة اللغوية، و منها ما لا يؤثّر.

و ظاهرة القلب المكاني صارت تمثّل نموذجا عمليا في بعض الأعمال الدرامية بالاعتماد عليها؛ فيستغلها الكتّاب في فن الإضحاك؛ إذ يضع المؤلف مثل تلك الكلمات التي يحدث فيها النقل المكاني على لسان شخصياته[1] و إن كان مثل هذا النقل الذي يحدثه الكاتب أو المؤلف هو نقل متعمّد، بينما النقل الذي يقع داخل الوحدة اللغوية ليس بمتعمد.

و الحقيقة أنّ العلاقة بين الأصوات و الدلالة نالت اهتمام اللّغويين قديما و حديثا "فقد بدأ البحث عن طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة و معناها الذي يتسق معها عند العرب في وقت مبكر، و منذ أن واجهوا مشكل الآيات القرآنية و إعجازها و استخراج الأحكام الشرعية و اللغوية منها، سواء عند علماء الفقه و الأصوليين أم عند اللّغويين والبلاغيين؛ إدراكا من هؤلاء لأهمية قضايا الصوت و المعنى"[2]، و قد جاء في شرح ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ) في تعليقه على قول زهير بن أبي سلمى (530-627م): [من الطويل].

---

[*] الإبدال له معنيان، الأول منهما: إقامة الألف و الواو و الياء مقام الهمزة عوضا عنها، أي: إبدال الهمزة من جنس ما قبلها؛ نحو: رأس (راس)، أو إبدال الهمز حرف مد محض، و يطلق عليه القلب؛ نحو: المؤمن (المومن). و الثاني: هو جعل حرف مقام حرف؛ نحو: السراط (الصراط)؛ (**معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق بها**، عبد العالي المسئول، ط1، دار السلام، مصر، 2007، ص/277).

[**] القلب المكاني هو الذي يطلق عليه الإبدال، نحو: خطيئة، خطايا، و قد يطلق على إبدال النون الساكن والتنوين ميما قبل الباء (**معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية و ما يتعلق بها**، عبد العالي المسئول، ص/277).

[1] ينظر: **دراسات في علم اللغة**، فاطمة المحجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976، ص/25،26.

[2] **الحروف و الأصوات العربية في مباحث القدماء و المحدثين** "مقال"، هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، ع8، 1984، ص/249.

وَ كُنتُ إذَا مَا جِئتُ يومًا لحاجةٍ مَضتْ ***و أَجَمَّتْ حاجةُ الغدِ ما تَخلُو[1].

قال الأصمعي: أجمّت، و هي روايته، و قال: كل ما كان معناه دنت و حان وقوعها؛ فهو بالجيم[2].

و نلاحظ في هذا النص الذي نقله ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي (ت291هـ) تعميم الحكم في كلّ ما من شأنه أن يتركّب من الجيم؛ فمعناه الدنوّ و القرب، و هذه المناسبة بين اللّفظ صوتا و معنى؛ تعرّض لها الباحثون بالدراسة تعرضا يكاد يفي بغرض البحث، و إن اختلفت رؤيتهم حول طبيعة العلاقة. هل هي مناسبة طبيعية كما يراها الألماني فلهيلم فون همبلت (1767-1835) Wilhelm Von Humboldt؟، و استحسن الرأي بعده الدانماركي ينس أوتو هاري جسبرسن (1860-1943) Jens Otto Harry Jespersen و رآها لا تكاد تطّرد في لغة من اللغات، و أنّ جانبا من الكلمات يفقد هذه الصلة على مرّ الأيام، في حين تكتسبها كلمات أخرى[3]؛ أم ليست بمناسبة طبيعية؟.

و هناك من يرى أن الصلة بين اللفظ و معناه غير طبيعية تؤدي إلى إحداث تغيير في بنية اللفظ صوتيا مع اشتراكها في المعنى الواحد، و هو ما يطلق عليه الباحثون المحدثون اسم التغير الصوتي، و هي لا تدخل عندهم في إطار الترادف المطلق، و إنما يضعونها في إطار شبه الترادف.

و قد يؤدي تغيير صوتي فقط بين وحدتين صوتيتين إلى تغيير في المعنى، كأن ننطق السين صادا في قولنا: أقسى، فتتغير إلى أقصى، و يتضح هنا الاختلاف الدلالي بين

---

[1] **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تح/ علي حسن فاعول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988، ص/83.

[2] **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي، تح/ أحمد زكي العدوي، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1944، ص/97.

[3] **دراسة المعنى عند الأصوليين**، طاهر سليمان حمودة، ص/181.

الكلمتين، هذا فضلا عن اللغات التي تعتمد النّبر(*) أساسا في التفريق بين المعاني.بالإضافة إلى ما يسمى بالتشكيل الصوتي، و منه النبر-كما ذكرت- الّذي يؤدي إلى عدم فهم معنى الكلام، و تحديد مراد المخاطب؛ ففي قول الشاعر الكميت بن زيد الأسدي (60-126هـ):[من الطويل].

طَرِبتُ و مَا شوقًا إلى البِيضِ أطرَبُ***لاَ لَعبًا مِنِّي و ذُو الشَّيبِ يَلعَب[1]!

تُرى ماذا أراد الشّاعر بقوله: (و ذو الشّيب يلعب)؟ أهو تقرير منه، أم هو استفهام إنكاري؟ لا شك في أنّ من استمع إلى الشاعر، و هو ينشد هذا البيت يدرك الإجابة؛ لأن التّنغيم وحده هو الحكم الفصل في الإجابة"[2].

5. علم الدلالة و الدراسات الصّرفية:

تتضح علاقة علم الدلالة بعلم الصرف من خلال تغير بنية المفردات؛ إذ علم الصرف يُعنى "[بـ]تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، و هذا يندرج تحته القياس اللغوي، و الاشتقاق، و أبواب التّصريف المعروفة من إعلال و إبدال و زيادة و حذف و إدغام و نحوها"[3]، و كلّ تغيير في بنية المفردة يؤدي إلى تغيير في معناها فميدان علم الصرف بناء الكلمة، و قد أطلق اللغويون مصطلح المورفيم على الوحدة الصرفية، و قالوا بأنه أصغر وحدة ذات معنى، فهي من حيث التّصور مرتبطة بالمعنى و لا تنفك عنه، "و في الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة، كالطلب، و الصيرورة، والمطاوعة

*- النبر: ارتفاع الصوت و ضغطه و ظهوره، فهو وضوح نسبي لصوت أو لمقطع من الأصوات أو المقاطع المجاورة، و المصطلح قديما في الدراسات العربية كان لا يعني سوى تحقيق الهمز (**معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية و ما يتعلق بها**، عبد العالي المسئول، ص/319).

1- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تح/ داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969، ص/53.

2- **في علم الدلالة**، محمد سعد محمد، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2007، ص/18.

3- **مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع من الهجرة**، حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1989، ص/16.

و التعدي، و اللزوم، و الافتعال، و التكسير، و التصغير، و الوقف"[1]، و يرى ماريو باي أنّ الصرف هو العلم الّذي يهتم بدراسة الصيغ[2].

1.5- التغيير الصرفي و الدراسات الحديثة:

لقد كان الصرف يعنى عند لغوييننا القدامى بالتغيّر الّذي يطرأ على بنية المفردة اللّغوية، لذلك تم النظر إلى مختلف مباحث علم الصرف تحت أبواب معينة قد أخرجها الدرس اللغوي الحديث إلى علم الأصوات، أو على أقل تقدير تحت مسمى: علم الصرف الصوتي[*]، و التغيير عند علماء اللغة الغربيين المحدثين على ضربين: تغيير صرفي محض يختص ببعض أصوات العلة، و هو يشابه ما أطلق عليه الإبدال، و معناه تغيير أحد فونيمات الكلمة للحصول على صيغة نحوية مختلفة؛ فتغيير صوت العلّة في الإنجليزية مثلا من Foot إلى Feet يمثّل صيغة إبدالية حلّت محل اللاحقة العادية S الّتي تلحق آخر المفردة للدلالة على الجمع، و يتناول الضرب الثاني أصل الكلمة كلّها في شكلها كما في Went تتحول إلى Go، Was في الماضي[3].

6. علم الدلالة و معاني البيان:

إحدى معاني البيان اللّغوية في العربية، الوضوح و الكشف، و ما جاء علم الدلالة إلا ليكشف عن ذلك الوضوح و يبينه، و لذلك يتضح الارتباط الوثيق بين معنى البيان و بين علم الدلالة الذي يسعى إلى الكشف عن المعاني، ففي إحدى تعاريف الجاحظ

---

[1]- **مناهج البحث في اللغة**، تمام حسان، القاهرة، مصر، 1955، ص/173.

[2]- **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص/53.

[*]- يرى اللغويون المحدثون أن التصريف لا يقوم إلا على ما يقرّره علم الأصوات من حقائق، و ما يرسمه من حدود، و الظواهر الصوتية تلعب دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية، و بيان قيمتها؛ حتى إن فيرث قال: لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات (**مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع من الهجرة**، حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1989، ص/25).

[3]- **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ص/106.

أبي عمرو بن بحر (ت255هـ) للبيان أنه الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي[1]؛ الّذي يتوارى وراء العبارة المنطوقة، أو كما جاء في: «البيان و التبيين» ، "اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، و هتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله؛ كائنا ما كان ذلك البيان، و من أيّ جنس كان الدليل (...) فبأي شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[2].

و تبرز الصلة بين البيان و الدلالة في قدرة المتكلم على توصيل كلامه وفق مقتضى الظاهر، و بأسلوب رفيع ممتنع، و من هنا تظهر الصلة في تناول الموضوعات البيانية ومدى تأثيرها الدلالي في النصوص الأدبية، كالاستعارة و المجاز و الحقيقة و التشبيه والتمثيل...

و لتوضيح تلك الصلة، نمثّل بما أورده الباحث تراث حاكم الزيادي في دراسته عن عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) حول التشبيه مثلا ؛ فإنه يرى (الجرجاني) أنّ "بعض التشبيهات إذا غُيِّرت أو أصابها التّقديم و التّأخير، فقدت كثيرا من مزاياها، و مثاله تعليقه على بيت الشاعر بشار بن برد العقيلي (96-168هـ):[من الطويل].

كَأنَّ مُثارَ النَّقعِ فَوقَ رُؤُوسِنَا***و أَسْيَافُنَا ليلٌ تهاوَى كَوَاكِبُه[3]

يرى أن النظم بين كلمات هذا البيت هو الذي أخرجه هذا المخرج، و لو غيّرت الألفاظ عن مواضعها لاضطربت الدلالة المقصودة من هذا التشبيه، لأنه لم يرد أن يشبّه

1- ينظر: **نقد النثر المنسوب إلى أبي الفرج قدامة بن جعفر (ت337هـ)**، طه حسين، بغداد، 1967، ص/03.

2- **البيان و التبيين**، عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تح/ عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، بيروت، 76/1.

3- **ديوان بشار بن برد**، تح/ محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، مصر، 1966، 318/1.

النقع بالليل على حدة، و الأسياف بالكواكب على حدة، و لكنه أراد أن يشبّه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تتساقط الكواكب في أثنائه"(1).

7. علم الدلالة و المنطق:

نستخدم مصطلح المنطق لما هو مقبول أو معقول عقلا، فلا يختلف في دلالة معناه رجلين سويّين، و ينبني المنطق على مسلّمات العقل الواضح الّذي لا يقبل التناقض وتؤدي تلك المقدّمات إلى نتائج لا تتعارض مع ما هو معروف عرفا و عقلا، و يفترض لبناء النّتيجة أن تكون المقدّمتين صحيحتين حتى يسلم للعقل تَصَوُّرُه، و في أثناء نطقنا بكلمة ما؛ فإنّنا نتصوّر معناها مع ما تحمله من دلالات مصاحبة لها في أذهاننا، فإذا قلنا مثلا: رجل، فلا يعني هذا أننا نتوقف عند الدلالة الاصطلاحية فحسب؛ بل إنّنا سنقوم بإجراءات عقلية مصاحبة لدلالة تلك الكلمة في حدود ثقافتنا البيئية و اللّغوية.

و يعني هذا ضرورةً: ارتباط صدقية الدلالة الاصطلاحية مع الواقع اللغوي ف "صحة الاستنتاج المنطقي أمر مرتبط بما تتضمنه جملتا المقدمة من أحكام بغض النظر عن طبيعة هذه الأحكام من حيث مدى قربها أو بعدها عن الواقع [الطبيعي]، و من هنا تأتي العلاقة القرابية بين الاستنتاجات المنطقية و المفاهيم الرياضية، حيث يبتعدان أحيانا كثيرة عن صحة و صدق و واقعية ما تقرّره أحداسنا أو بديهياتنا"(2)، و هو خلاف ذلك بالنسبة إلى الدلالة، و إلا أصبح لمفاهيم الاصطلاحات غموضا لا يؤدّي حتما إلى التّواصل.

و قد توهم كثير من الباحثين صدقية المقولة الّتي ترى أنّ النحوي يرى اللفظ دون المعنى، بخلاف المنطقي الّذي يرى المعنى دون اللفظ، و هو فصل في حقيقته لا وجود له في واقع الاستعمال، و ربما يصلح هذا التّفريق في المجال النظري البحت أثناء التعليم، وقد

1- **الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني (471هـ)**، تراث حاكم الزيادي، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص/303.

2- **علم الدلالة**، بلمر، تر/ أحمد طاهر حافظ، ط1، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2012، ص/263.

تأكّد ذلك في مجال النظرية التوليدية التحويلية حين عادت لتقحم المعنى ضمن مجال اختصاصها.

و تبني الدراسات اللسانية الحديثة منهجية التفكير على مقدّمات منطقية ترى من خلالها مستويات دراسة القول تنطلق من المستوى التركيبي، ثم المستوى التداولي و ثالثا المستوى الدلالي، و هذه النظرة إلى هذه المستويات بهذه الكيفية يحيل إلى تصور أنّ المستوى التداولي هو نتيجة لمقدمتين في عملية استنتاج منطقي[1].

8. علم الدلالة و البلاغة العربية:

قال ابن منظور " بَلَغَ الشيَء يَبلُغُ بَلاَغًا وَ بُلُوغًا: وَصَلَ وَ انتَهَى وَ أَبلَغهُ هُوَ إبلاَغًا وَ بَلَّغهُ تَبلِيغًا. تَبَلَّغَ بِالشَيِء: وَصَلَ إِلَى مُرَادِهِ، البَلْغُ وَ البِلْغُ : البَلِيغُ مِنَ الرِجَال بَلِيغٌ وَ بِلغٌ: حَسنُ الكَلاَمِ؛ فَصِيحهُ. تَبَلَّغَ بِهِ مَرَضَهُ: اِشتَدَّ. الإِبلاَغُ: الإِيصَال"[2].

و قد وردت البلاغة في القرآن الكريم على صيغة "فَعِيْل"؛ أي: بليغ، و ذلك في قوله تعالى: ﴿🕮⬆❒♁🕮♦🕓✵⬦✐⌨⍓ ✃♋♏⅄⓿✐⇦▫♒ ③♦➔✐◙■☠⇱ ✦✎♋✃ ♐♦✍ ❼☇× ⌂➔◙❑➔⌂⌂☇♒☇⊡⇔ ▫♦♁❒⇱⇳❷⌧⍓⇔ ⇱♦❁⌂&⇲☠⇗ ❒♦⇱♐➔⇳♑←⌂☠⇗ ❒♦⌂➔✍ ⊟⌗●←☠⇗ ✖☇♉☑ 🕮❒☼▦➔○⌂♒☇☠⇗ ⌂♦❑⇗♦☺ ✍♦◙☇⑩⇔☾✐﴾[3].

و في الاصطلاح؛ هي: "تقرير المعنى في الإفهام من أقرب وجوه الكلام"[4]، أو بمعنى آخر؛ هي: " وصف الكلام و المتكلم فقط، لا توصف الكلمة بالبلاغة لقصورها

---

[1]- **من قضايا الفكر اللّساني (في النّحو و الدلالة و اللّسانيات)**، صابر الحباشة، ط1، أنوار للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص/21.

[2]- **لسان العرب**، ابن منظور، ص/143. مادة: بلغ.

[3]- سورة النساء، الآية [63].

[4]- **الإحاطة في علوم البلاغة**، عبد اللطيف شريفي و زبير دراقي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص/11.

عن الوصول بالمتكلم إلى غرضه"[1] ،و قد تطرّق إليها الرّاغب الأصفهاني (ت 322 هـ) حيث قال فيها:" البلاغة تقال على وجهين؛ أحدهما: أن يكون بذاته بليغا، و ذلك أن يجمع ثلاثة أوصاف: صوابا في موضوع لغته، و طبقا للمعنى المقصود، و صدقا في نفسه (...) و الثاني: أن يكون بليغا، باعتبار القائل و المقول له، و هو أن يقصد القائل أمرا فيردّه على وجه حقيق، أن يقبله المقول له"[2].

فالبلاغة كشف عن المعنى، و إيضاح الغامض و سهولة العبارة لكونها تكتسي حلة البساطة و الوضوح و كشف الغامض بعبارات سهلة ميسرة.

1-8. بلاغة الكلام:

بلاغة الكلام أن تجعل الكلام حسنا، و مقبولا كما يقرّر البلاغيون و الدارسون ذلك أنّك " تطابقه لمقتضى الحال التي يورد فيها مع فصاحته"[3]؛ حيث إنّ الكلام لن يطابق الحال إلا إذا كان فصيحا و مبنيا على ثلاثة عناصر:" اللفظ و المعنى و تأليف الألفاظ"[4]؛ وهذه العناصر تذكرنا بما وضعه اللغوي الروسي رومان جاكبسون Roman Jakobson (1896-1982) لتحديد مفهوم الشعرية، وكيف تتحقق، حيث يرى بأن الشاعر لا يكون شاعرا إلا إذا اعتمد على خاصيتين رئيستين هما: خاصية الاختيار، وهو أن يختار الشاعر ما يناسب من الألفاظ، ثم لا يكتفي بذلك، بل عليه أن يحسن التأليف بينها، و هي الخاصية الثانية، و الحال يحمل المتكلم على إيراد كلامه في صورة، تقتضى إلقاء الكلام على هذه الصورة؛ مما يجعل المعنى الدلالي واضحا لدى المتلقي، و مفهوما لديه، و إن كان في الغالب الأعم يُعتمد على

---

[1]- ينظر: **جواهر البلاغة**، السيد أحمد الهاشمي، تح/ يوسف الصميلي، ط1، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص/26.

[2]- **الصناعتين**، أبو هلال العسكري، تح/ علي محمد البجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986، ص/52.

[3]- **علوم البلاغة (المعاني، البيان، البديع)**، أحمد مصطفى المراغي، ص/37.

[4]- **الإحاطة في علوم البلاغة**، عبد اللطيف شريفي و زبير دراقي، ص/13.

عناصر أخرى غير التأليف و الاختيار، كوجود المكافئ الطبيعي الذي يبعث على الشعرية، ثم توارد المواقف و الأحداث المناسبة.

2-8. بلاغة المتكلم:

يصل المتكلم إلى غرضه بسهولة و يسر إذا كان بليغا في تعبيراته و تعدّ بلاغة المتكلم "ملكة في النفس؛ يقتدر فيها صاحبها على تأليف كلام بليغ"[1]، و يكون كلامه مطابقا لمقتضى الحال مع فصاحته.

و من خلال هذه العناصر يتبين لنا أن البلاغة شديدة الصلة بالدلالة؛ لأنّها تعبير عن الحال التي يكون عليها المخاطِب و المخَاطَب و يقتضيها الخطاب لتقرير معنى ما، أو توصيله إلى المتلقي، أو تقريره.

9. علم الدلالة و المعجمية:

1-9. المعجمية:

يعدُّ المعجم المرجع الذي يحتوي على ألفاظ اللغة، و يصف أحوالها الإصطلاحية والدّلالية "و التراث المعجمي العربي يعطيها هذه الخصيصة (...)، و لا يبعد عن أن الحالة المعجمية للألفاظ تمثل الصورة الأساسية لمحيطها الدّلالي (...)، و هي المعين (...) لنا في الفهم الخاص للمصطلح"[2]، و يعتبر المعجم الحاوي المبين في كثير من الأحيان تاريخ المفردة، و تطور معانيها.

و المعاجم في عمومها فرع من فروع النظم المقالي، و مسار من مسارات نظرية الحقول الدلالية، و مفردات المعجم كلمات صامتة ثابتة، تعارف عليها المجتمع في فترة محدودة؛ لذا يمكن أن نعدّ المعجم جزءا من النظام اللغوي، و محتوياته كلمات مختزلة في

1- **الإحاطة في علوم البلاغة**، عبد اللطيف شريفي و زبير دراقي، ص/13.

2- ينظر: **علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية تأصيلية نقدية)**، **فايز** الداية، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص/ 40،41.

ذهن المجتمع[1]؛ نستعين به لنعرف بعض ما نحتاج إليه من اشتقاقات الكلمة و أصولها ومن ذلك؛ فإنّ المعنى المعجمي الذي يدور حول الكلمة المفردة، متعدد و محتمل، و هو قابل لدخول في سياق معين، و لا يحدد هذا المعنى إلا السياق الذي لا يقبل التعدد والاحتمال؛ فهو يمدنا بالقرينة المقالية التي لا تغني عن القرينة المقامية، و إنّ الشّرح والتفسير و الشواهد تقرّب المفردة في استخدامها الحقيقي [2].

لقد اختلف اللغويون الغربيون حول الدلالة المعجمية، فبعضهم يرى أن دراسة المعنى المعجمي، هو مجال علم الدلالة "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي"[3].

و جعل بعضهم دراسة المعنى المعجمي تتصل بثلاثة فروع؛ هي: علم الدلالة وعلم المفردات، و علم المعاجم، و المعاني عادة تكون أعم من المعنى الذي يرد داخل سّياق محدّد بتركيب معيّن، لأن المعجم يعطينا القاسم المشترك بين دلالات متعددة (...) هي تلك المعاني التي نعتبرها على العموم معاني قاموسية[4].

و يهتم علم الدلالة S'émantics، و علم المفردات Vocabulary و علم المعاجم Lixiology، بدراسة الكلمة دراسة دلالية، و الواضح أن علم الدلالة أعمّها، و يرى علماء اللغة المحدثون و المعاصرون، و في مقدمتهم علماء المعاجم، أن المعنى المعجمي؛ يتكون من عناصر رئيسة ثلاثة؛ هي:

- ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي.
- ما تتضمنه الكلمة من دلالة، و ما تستدعيه في الذهن من معاني.

---

[1] **اللغة العربية معناها و مبناها**، تمام حسان، ص/ 316.

[2] **المعنى اللغوي و عناصر تحديده في ضوء الدرس اللساني الحديث**، فارس عيسى، الأردن، مجلة البلقان للبحوث و الدراسات، ع2، مج1، 1992، ص/ 127.

[3] **علم الدلالة بين النظرية و التطبيق**، نعيم أحمد كراعين، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1988، ص/105.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص/ 105.

– درجة التطابق بين العنصر الأول و الثاني؛ أي: ما تشير إليه، و ما تتضمنه[1].

2-9. المعنى المعجمي قاصر على المعنى عامة:

1-2-9. رأي قدماء العرب:

أحسّ العرب القدماء بأهمّية السيّاق؛ لكي يفسّروا ما اهتموا بتفسيره من اللّغة ومعروف أن أكبر نص لغوي اهتم به العرب هو القرآن الكريم، و قد جعلوا توضيح السياق جزءا من تفسير الآيات القرآنية، و ذلك واضح في دراستهم لأسباب النزول (...)، و من ذلك أيضا إيراد بعض ما كان في السياق من غير الألفاظ في الكلام عن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم (...)، و قد أحس ابن جني أبو الفتح (ت392هـ) بطبيعة اللغة في التوسع في التعبير، و بأن المعنى الحقيقي القريب (الذي تتحدث عنه المعاجم عادة)، ليس كل شيء في اللغة، بل إنّ الكثرة في الاستعمال مخالفة لهذا المعنى الذي يسمى الحقيقي دون المعجمي.

و قد عقد بابا في الخصائص لتوضيح ذلك سمّاه: «باب فيما يؤمّنه علم العربية من الاعتقادات الدينية»[2]؛ قال فيه:«اعلم أنّ هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب وأنّ الانتفاع به ليس إلى غاية، و لا وراءه من نهاية، و ذلك أنّ أكثر من ظلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، و حاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنّما استهواه (استخف حِلمُه) صعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة (...)، و أصل الاعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها و جاز عليهم بها و عنها. و ذلك أنّهم لما سمعوا قول الله سبحانه و علا عمّا يقول

---

[1]– **علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية)**، عوض فريد حيدر، ط1، مكتبة الآداب للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص/48،49.

[2]– ينظر: **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، محمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1966م، ص/ 98،99.

الجاهلون علوّا كبيرا، ﴿ .[2][1]﴾

و في قوله تعالى:﴿

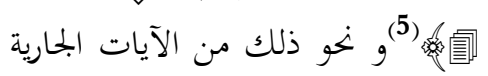

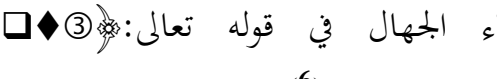

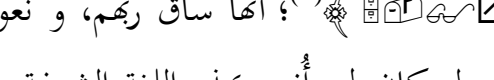

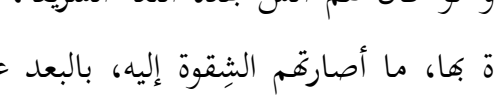

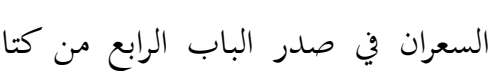

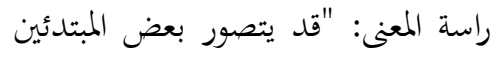

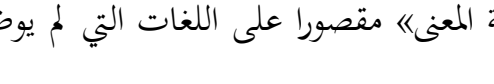

[3]﴾، و قوله جلّ شأنه: ﴿

[4]﴾، و كذلك قوله تعالى:﴿

[5]و نحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى (...) حتى ذهب بعض هؤلاء الجهال في قوله تعالى:﴿

[6]﴾؛ أنها ساق ربهم، و نعوذ بالله من ضعف النظر، و فساد المعتبر(...) و لو كان لهم أُنس بهذه اللغة الشريفة، أو تصرف فيها، أو مزاولة لها، لحمتهم السعادة بها، ما أصارتهم الشِقوة إليه، بالبعد عنها (...) وطريق ذلك أنّ هذه اللغة أكثرها جار على المجاز[7].

9-2-2. رأي اللغويين المحدثين:

يقول الباحث اللغوي محمود السعران في صدر الباب الرابع من كتابه: «علم اللغة» الذي سمّاه علم الدلالة أو دراسة المعنى: "قد يتصور بعض المبتدئين في الدراسة اللغوية أنّ «علم الدّلالة» أو «دراسة المعنى» مقصورا على اللغات التي لم يوضع لها بعد

1- سورة الزمر، الآية [56].

2- **الخصائص**، ابن جني، ص/798.

3- سورة يس: الآية [71].

4- سورة طه: الآية [39].

5- سورة الزمر، الآية [67].

6- سورة القلم :الآية [42].

7- **الخصائص**، ابن جني، ص/798،799.

معاجم أو قواميس، فاللغات ذات المعاجم في غنى عن هذه الدراسة، لأن المعاجم تمدنا بمعاني الكلام"[1].

و قد قام المحدثون من اللغويين، بتحديد ثلاث خصائص للمعنى المعجمي، أبرزها ما يلي:

- عام.
- متعدد.
- غير ثابت.

فالكلمة لها معنى عام في المعجم؛ ذلك لأنها ليست في سيّاق محدد، إذ السياق هو الذي يحدد هذا المعنى العام و يقيد به، أمّا كون معنى الكلمة متعددا؛ فيعطيها كل سيّاق معنى، و من استخدامها في النصوص العربية القديمة و الحديثة يكسب هذا التعدد معنى غير ثابت؛ لأن دلالة الكلمة تتعرض لتغيير، فيصبها التعميم أو التخصيص أو الانتقال و قد تسمو، و قد تنحط[2]؛ كما أنّ المعنى المعجمي أو المعنى القاموسي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، و ذلك لدخول عناصر أخرى في تحديد المعنى؛ كشخصية المتكلم، و شخصية المخاطب و ما بينهما من علاقات، و ما يحيط بالكلام، و من حضور غير المتكلم، و غير المخاطب[3]؛ فعبارة مألوفة مثل: «صباح الخير» قد تكون لها لها من المعاني عشرا أو أكثر، إذا نظر إليها من حيث السياقات التي تقع فيها؛ أي: إذا أدخل الدّارس في اعتباره العناصر الاجتماعية غير اللغوية التي أشرنا إلى بعضها (...) وخير ما يوضّح ارتباط الكلام بالشخصية و الملابسات هو لغة المسرح، فنحن نرقب الأحداث و هي تتابع، و كل شخصية أمامنا واضحة المعالم، محدّدة بما يتيسر معه أن

---

[1]- **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، محمود السعران، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص/98،99.

[2]- **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، محمود السعران، ص/98،99.

[3]- **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، محمد أبو الفرج، ص/98.

نفهم معنى كل قول على خير وجه و أدقه (...) فاستقبال الخادم مجيبا: صباح الخير وينطقها بحيث نفهم نطقه و مما سبق ذلك من أحداث أنه يشير لتلك الطامة الكبرى التي توشك أن تصيب سيده، أو ذلك الموقف الحرج الذي يوشك أن يقيد به نفسه (...)، إنّ القاموس يعرّفنا أن: «صباح الخير» هي تحية الصباح، و قد يحدد زمان استعمال هذه التحية إن لم تكن مستعملة في تاريخ اللغة من أوله إلى لحظة الدّرس و قد يزيد فيحدد مكان استعمالها إن كانت مستعملة في بيئة دون بيئة من البيئات الكلامية التي تستعمل هذه اللغة.

إنّ القاموس بطبيعته لا يستطيع أن يحصر جميع السياقات التي تقع فيها هذه العبارة، و كلّ عبارة، و كلّ كلمة من كلمات اللغة و عباراتها؛ و إن فصّل فهو لا يفصّل إلاّ في إيراد أنواع من دلالات الكلمة أو العبارة، و هكذا يظل تحديد معنى الكلام محتاجا إلى مقاييس و أدوات أخرى غير مجرد النظر في القاموس[1].

[1]- ينظر: **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، محمد أبو الفرج، ص/95 و ما بعدها.

الفصل الثاني

المعجم وعلم الدلالة.

الفصل الثاني: المعجم و علم الدلالة.

تمهيد:

لقد راجت صناعة المعجم عبر تاريخ الأمم السابقة؛ لأنها بمثابة الحامل المادي الخام الذي يمثل تاريخ تلك الأمم، و يسجل ما تكلّمت به، و استعملته في خطاباتها المختلفة، "و من المعلوم أنّ صناعة المعاجم، كانت رائدة في التطرق لمشكل المعنى داخل الحقل اللغوي، فالمعاجم و القواميس قائمة على تقديم معاني ألفاظ اللغة التي ترصدها.إلا أنّ هذه الصناعة لم تقدم نظرية حول طبيعة المعنى في اللغة؛ رغم أنها زودتنا بأحكام وصفية تتضمن فكرة معيّنة حول ما هو معنى، و ما ليس كذلك"[1].

1. المعجم:

حين نتأمل في اللغة، نجد أنّ ثمة مشتركات مهمّة تسهم في توضيح مقاصد الكلام الذي يستخدم ضمن اللغة ذاتها، من ذلك ما يسمّى بالعوامل اللغوية البحتة و غير اللغوية، و بدورها العوامل اللغوية البحتة، منها: ما يتعلق بالوظائف اللغوية عموما، والتي تدخل في نطاق النحو، و هي القواعد اللغوية العامة التي تنظم الكلام و تضبطه، ومنها: ما يتعلق بدور المفردات في إطار ما يسمّى بعلم المفردات، بينما تشكل العوامل الخارجية سياق الحال أو المقام، و لا يمكن فصل أحد هذه المكوّنات الثلاث أو استقلال واحدة منها في توضيح دلالات الخطاب.

و يدخل المعجم ضمن دائرة المفردات، و التي تأتي في المقام الأول نظريا من حيث تعلم اللغة، و في المقام الثاني عمليا؛ لذلك يمكن تمثيل اللغة وفق المعادلة التالية:[2]

1- **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، عبد المجيد جحفة، ص/14.

2- ينظر: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، دار هومة، الجزائر، 2010، ص/05.

اللغـــة = معجـم + نحـــو + سياق المقام و مقتضى الحال

langage = lexique + gramaire +Contexte

متن اللّغة + قواعد و قوانين اللّغة + عناصر غير لغوية

و تمثل المفردة البناء المشكّل لهيكل المعجم اللغوي، و ما عداه فهو تتمّة، و التّعالق بين المعجم و اللغة يمكن تمثيله بالصَدَفَةِ التي تحمي ما بداخلها، و هي لصيقة بمحتواها فلا وجود للغة بدون معجم، و لا معجم بدون لغة، و الرابط بينهما هو الاستخدام والاستعمال لدى الجماعة اللسانية التي توظفهما لتحقيق غاياتها و أغراضها.

و وظيفة المعجم هي ذاتها وظيفة اللغة، و هي التعبير و التبليغ لكون المعجم يحمل الدلالات المختلفة من اجتماعية و عاطفية و نفسية، و التي منها يستقي المتكلم عناصر خطابه و أدائه اللغوي.

و إذا كانت المفردة اللغوية تشكل البناء الهيكلي للمعجم؛ فإنّ بينها (الألفاظ العربية) "علاقة تشبه إلى حدّ كبير علاقة الناطقين بها فيما بينهم، سلوكا و انتماءً فسريان المعنى من أصل اللفظ إلى مشتقاته يمثّل سريان الدم بين ذوي القربى"[1]، و هذا التّمثيل لدلالة هذه المفردات هو تمثيل حاضر في تطبيقات و إجراءات النظرية التحليلية التي تبحث في أصل الترابط بين المفردات المختلفة، خصوصا حين يتم تطبيقها في حقل من الحقول الدلالية، كالمشترك اللفظي بين بعض المفردات.

1-1. الوصف المعجمي للمفردات:

يرتبط الوصف المعجمي للمفردات بمستويات اللغة عمليا أكثر منه نظريا؛ إذ يمكن فصل كل مستوى عن باقي المستويات نظريا، كأن نخصّص للمباحث الصوتية قسما خاصا بها، و للمباحث النحوية قسما خاصا، و لكن عمليا نجد أن المعجم يصف هذه

---

[1]- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، ص/33.

المستويات معا، و نحن نتحدث عن المعجم العربي القديم ففي مجال الصرف مثلا؛ يقدّم لنا المعجم هيئة الكلمة الملحوظة من حركة و سكون، و عدد الحروف و طبيعة رصفها وغيرها من الصيغ و الأشكال و الأحوال، و ليس ذلك سوى مستوى من مستويات الدراسة اللغوية.

و حين يقدّم لنا المعجم بعض العبارات الاصطلاحية، أو يقوم بتفسير دلالة بعض المفردات؛ فهو يقدّم لنا النظام الترتيبي للكلمات، و هو ما يدخل تحت مسمى القواعد أو النظم، بينما مستوى المعجم، يقدم لنا "معنى أو معاني الكلمات، و التغيّرات الصرفية الخاصة بها، و بعبارة أخرى؛ فإنّ هذا المستوى هو الذي يتناول دراسة المفردات، من حيث الصورة و الدلالة معا، بحيث يتولّى وصف شكل الكلمة، و علاقتها بالمعنى الجزئي المحمول، و دراسة الدلالة دراسة سكونية، و دراسة تاريخية ليتبين مظاهر التغيرات الطارئة عليها، كما يعمل على تصنيف المفردات، و إحصائها و النظر في حياتها و موتها وأصيلها و دخيلها (...) و باختصار يختص هذا المستوى بالمفردة مستقلة عن التركيب لكنّه لا يتجاهل ما يمكن أن تحمله المفردة من معان جزئية"[1].

و هكذا نجد أن المعجم يقدم لنا صورة طبيعية عن اللغة الّتي نتحدث بها ونستخدمها في واقعنا ممثّلة في تآلف المستويات المتداخلة، و القائمة على مفهوم العلاقات فيما بينها التي تربط تلك العناصر المختلفة.

و هذه النظرة مبنية على فكرة التغيّر، تغيّر اللغة نتيجة الظروف الاجتماعية والثقافية التي تحكمها، مما آل بالمعجم الحديث إلى حمل دلالات جديدة، لكونها تقتضي استعمالات عند فئات متعددة، و مختلفة النشاطات المعرفية.

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، ص/45.

1-2. صناعة المعجم الحديث:

يستقي فن صناعة المعجم مادته من مشارب علمية لغوية متعددة، تخضع لاعتبارات لغوية و ثقافية و اجتماعية، و جملة هذه الاعتبارات تصب في صالح الاستعمال المتعدّد لتلك الدلالات، من ذلك نجد تضافر العديد من المباحث اللغوية والتي صارت علوما بحتة مستقلة في البحث اللساني؛ كعلم المفردات Lexicologie "الذي يهتم بالمفردات من حيث اشتقاقها، و تطورها و دلالتها، و مرادفاتها، و تعدّد معانيها "[1]، و علم المصطلح Terminologie و علم الصرف Morphologie و علم تأصيل الكلمات Etymologie، و علم التراكيب Syntaxe و علم الدلالة Sémantique.

و إطلاق لفظ فن الصناعة المعجمية أقرب منه إلى الجانب الجمالي في إخراج الصورة النهائية للمعجم؛ بما تحمله من معرفة علمية و تقنية على حدّ سواء، و إلا لكانت الصناعة أقرب منه إلى العلم بدل الفن، لكونه أقرب إلى روافد كلّ علم من العلوم السابقة المذكورة آنفا، و في معجم Duboit نجد أن صناعة المعجم يراد بها التقنية المستخدمة في صناعة المعاجم، و التحليل اللغوي لهذه التقنية [2]، و من البداهي أن التقني هو عمل تنظيمي بحت، لكنّه أيضا يعتمد التحليل الإجرائي المبني على النظريات؛ بمعنى أنه يبحث في كلّ ما له علاقة باللفظ من حيث الاستعمال اللغوي، وثمة فارق نظري بين العمل التطبيقي، و التأليف المعجمي؛ لذلك يوصف الدارس العلمي للمعجم بلساني معجمي، ليتميز عن مؤلف معجمي[3].

1- **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، محمد التونجي، و راجي الأسمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ص/431.

2- **Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage**, J.Duboit et autres, larousse bordas, paris, 2002, p/289.

3- ينظر: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، 73/1.

2. علوم الصناعة المعجمية:

ذكرنا أن الصناعة المعجمية تعتمد على عدد من العلوم اللغوية اللسانية البحتة ومن بين هذه العلوم نجد:

1-2. علم المفردات:

علم المفردات هو العلم الذي يهتم بالمفردات من حيث اشتقاقاتها، و تطورها ودلالاتها، و مرادفاتها و تعدد معانيها.

2-2.علم الاشتقاق:

و هو علم يبحث في أصل المشتقات، و اشتقاق الكلمات بعضها من بعض[1] و هو عند بعض اللغويين يعني علم الصرف.

3-2. علم الصرف:

و هو علم يبحث في تركيب الكلمات من حيث السوابق و اللواحق، و الدواخل والجذور و الاشتقاق[2].

4-2. علم أصول الكلمات:

علم يتتبّع أصل الكلمة تاريخيا من حيث ظهورها، و يبيّن ما طرأ عليها من تغيرات في اللفظ أو المعنى، و يبيّن أصل الكلمة لا في اللغة الواحدة فحسب؛ بل في المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها[3].

5-2. علم المصطلح:

يعتبر علم المصطلح من أهم العلوم المعجمية، لما يترتب على دلالة المصطلح في كل علم من العلوم "و تهتم المعاجم اللّغوية المعاصرة بالإفادة من علم أصول الكلمات والدراسات الصوتية الحديثة للتدليل على أصول الكلمات، و الوقوف على مسار تحولاتها

[1]- **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، محمد التونجي و راجي الأسمر، 422/1.

[2]- المرجع نفسه، 426/1.

[3]- المرجع نفسه، 424/1.

و الرجوع بها إلى أمهاتها (...) [لـ] تكوين فكرة عن الأصول البشرية، و تقاطع حضاراتها"[1].

2- 6.علم النظم:

هو جزء من علم النحو العام الذي يعني بدراسة "أحكام ترتيب الكلمات والعبارات داخل الجملة، و العلاقات النحوية بينها"[2]؛ و له علاقة بعلم القواعد، "و في اللسان العربي يشير مصطلح النظم إلى تركيب الكلم مع مراعاة دقة التوافق، و التناغم مع قواعد اللغة و أحكامها في سلسلة الملفوظات المتتالية بصفة مطلقة"[3]؛ مما ينفي استخدام الألفاظ كيفما اتّفق، و إنما بوجود علاقة فكرية تربط تلك الألفاظ بعضها ببعض.

2-7.علم اللفظ:

يرتبط بالجانب الصوتي في دراسة كيفية نطق الكلمات نطقا سليما حسب الاستعمال، و يركز على عملية الضبط التام لكثير من المفردات، لذلك عرف على أنه "دراسة اللفظ الصحيح للكلمات و الجمل"[4]؛ فهو لا يقتصر على نطق المفردة اللغوية فحسب، و إنما يركز أيضا على كيفية نطقها ضمن التركيب الذي ترد فيه، و مصطلح النظم يشمل "في مفهومه الواسع كلّ أنواع التراكيب الخاضعة للقواعد النحوية في اللسان

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، ص/79.

2- **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، محمد التونجي و راجي الأسمر، 431/1.

3- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، ص/ 80.

4- **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، محمد التونجي و راجي الأسمر، 429/1.

المعين، على اعتبار أنّ لكل لسان مميزات يستمدها من الخصوصية المعجمية و النحوية فيه؛ كحال النظام في اللسان العربي القائم على توخي معاني النحو"[1].

و المقصود بتوخي معاني النحو حسب عبد القاهر الجرجاني: "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، و تعمل على قوانينه و أصوله، و تعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها"[2]، وهذه الضوابط و القوانين تفرضها اللغة على مستعملها فرضا، و لذلك؛ إذا كان النظم تأليفا فليس معنى ذلك "أن تجمع الكلم كيفما اتّفق، و إنما يقتضي تأليفها و تناسقها وتجانسها و تلاحمها كما تتلاحم السدى و اللحمة في النسيج، و تتناسق ألوانه ويتناسب كلّ لون، و ما يجانسه حتّى يؤلّف ضربا خاصّا من التّأليف"[3].

3. البعد النّفسي للمعجم:

ليس المعجم مجرد إحصاء أو شرح لدلالات الألفاظ، و إنّما صار يحمل بعدا نفسيا و لغويا و اجتماعيا و ثقافيا و سياسيا، و بالتالي أضحى متعدّد الأبعاد، "يستمد فكره و مناهجه و معلوماته من واقع لسان المجتمع، و يصنفها بمساعدة علوم أخرى مستحدثة، كعلم اللسان العام، و علم الدلالة، و علم المفردات، و علم النفس، و علوم التربية، و علم الاجتماع (...) و اكتشافات علمية أخرى طالت ميدان الصنافة المعجمية في العصر الحديث"[4].

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، ص/81.

2- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تح/ يسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003، ص/127.

3- **وقائع لغوية و أنظار نحوية**، سالم علوي، دار هومة، الجزائر، 2000، ص/25.

4- ينظر: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/69.

و لهذا يتم وفق البحث اللساني المعاصر النظر إلى المعجم لا على أنه مجرّد حصر للمعطيات اللغوية و المعرفية فقط، و إنّما يتم ترتيبه وفق نظرة الفكر إلى الواقع اللغوي للجماعة المتكلمة باللغة، و من هنا تأتي "أهمّية المعجم من خلال الأهداف التربوية والنفسية و الاجتماعية و الثقافية التي يرمي إلى تحقيقها كلّيا أو جزئيا، و ذلك وفق ما يرسم له من اتّجاهات، و مرام ظاهرة و مستترة، و يبقى الهدف العام من وجود المعجم هو إشاعة التربية بالتثقيف و التوجيه بما يحتويه من معلومات أساسية في لغة القارئ خاصّة، كمثل الحديث عن نطق الكلمات، و إملائها، و أنواعها النحوية و الصرفية وتعريفها، و استعمالاتها، و مرادفاتها، ثم الحديث عن تأصيلها، و تطورها، و المولّد منها و التليد"[1].

و لكون اللغة تعبير عن الفكر؛ فهي في الوقت ذاته انعكاس للمظاهر و المعاملات الاجتماعية، و الأحوال النفسية للشعوب نتيجة احتكاكها، و ما يعتريها من تغيرات وتبدّلات ترتبط بتلك المظاهر اللغوية، و قد رأينا كثيرا من الشعوب تأثّرت على سبيل التمثيل بالاستعمار في لغتها، و لذلك نرى في المعجم المستخدم لدى الجماعة المستعمرة العديد من الألفاظ التي تحمل ميزات التأثّر بلغة الغالب، كألفاظ الرّقة أو الخشونة وألفاظ اللطف و الإحسان، أو ألفاظ القوة و الجبروت ...

4. الصناعة المعجمية الحديثة:

يستمد البحث اللغوي الحديث سماته من خصائص المجتمع الذي ينتمي إليه فضلا عن الصناعة المعجمية التي يراد بها التصنيف حسب الأغراض و الأهداف التي يرمي إليها من الوجهة العلمية، و العملية و التربوية على السواء، و يبقى المعجم مفتوحا على كثير من الدلالات "فإذا وَقَرَ في المفهوم بأنّ المعجم مؤلّف يضم قائمة محدودة من الكلمات في لسان ما، و يضعها في علاقة مع التحديدات التي تشرح معانيها؛ فإن هذه

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/69.

القائمة تبقى مفتوحة على عناية التنقيح، و الإكمال و التنوع بمختلف أنواع المعارف المستجدة، و المعاني المطروحة في حياة مستعمل المعجم المعين"[1].

لقد صار ينظر إلى المعجم في الوقت الحديث بحسب وظيفته التي يؤديها في المجتمع، لذلك تعدّدت المعاجم بحسب تلك الوظيفة، كمعاجم المدارس التي تختلف عن معاجم التخصّصات العلمية للمستويات العليا، "فالمعجم الموجّه للأطفال مثلا لا يحتوي إلاّ على قائمة محدودة من الكلمات المختلفة بغية مساعدة الأطفال على فهمها واستيعاب معانيها و استعمالاتها (...) و يكون من الإسراف إلزامهم قائمة تفيض على حاجاتهم الطبيعية، و مدى قدراتهم على حفظها"[2]؛ و لهذا يتم في البحث اللغوي الحديث النظر إلى جملة من المعايير لتصنيف المعجم منها:

- طبيعة اللغة المستعملة.
- المحتوى المعرفي للمادة العلمية حسب مستويات اللغة المستعملة في مداخل المعجم.
- الحجم المادي للمعلومات حسب كثافة المداخل التي يضمها المعجم.
- غرض استعمال المعجم.
- طريقة ترتيب المداخل.

و كلّ عنصر من هذه العناصر يرتبط بجملة من المعارف الّتي تكون النظرية العامة للمعجم، و إن كان مستحيلا أن يقوم معجم على معيار واحد من المعايير[3].

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/87.

2- المرجع نفسه، ص/89،90.

3- المرجع نفسه، ص/89،90.

5. أنواع المعاجم:

يصنف الباحث ابن حويلي ميدني المعاجم تصنيفا نراه جديرا بالاهتمام، لذلك نورد تلك التصنيفات لكونها تصب في إبراز أهمية التصنيف الحديث للمعاجم، و هو يرى أن المعاجم نوعان:

1-5. معاجم عامّة:

و يندرج تحت هذه المعاجم معاجم اختصاصية تتوزّع على حسب المعارف التي تحملها، و إذا كان لنا القول – يقول الباحث – "أن نمثّل لهذا الصنف من المعاجم العامة المعاصرة فمن الأفضل الالتفات إلى مثال حي من المعجمية الغربية المعاصرة، هو المعجم الفرنسي المعدل تعديلات متكررة حديثة، والذي هو في أصله معجم قديم معروف بعنوان: «كنز اللسان الفرنسي Le trésor de la langue française» لمؤلفه: Jean Nicot (1530-1604)، و يعدّ هذا الكنز أوّل معجم عالج مفردات اللسان الفرنسي بمعزل عن المفردات اللاتينية (...) لذا قدّم ألفاظ اللسان الفرنسي موضع البحث بكلّ أبعادها موثّقة بالنصوص الكثيرة المتنوعة لمختلف المؤلفين، و من كلّ فروع المعرفة مع بيان الدلالات"[1].

و من المعاجم التي تندرج تحت هذا النوع – حسب الباحث – نجد:[2]

1-1-5. المعجم اللّغوي:

و يسمى معجم الكلمات، و يضم:

- معجم الصرف: و هو مخصص لمعالجة الصيغ، و ما يتعلق بها فهو بنيوي الشكل منهجيا.
- معجم النّحو: و يخصص لمعالجة الأقسام النحوية.

[1] - **Histoire des dictionnaires français**, G.Matoré, Paris, 1968,P/186.

[2]– ينظر: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/94-99.

- معجم النظام الإملائي: يتعلق بطريقة الكتابة و النطق.
- معجم الدلالة: و يهتم بمعالجة المفردات.
- معجم الوحدات الجملية: و يهتم بأقسام التركيب.
- معجم السياقات: و يهتم بإعطاء سياقات ممكنة للفظ معين.
- معجم الأمثال: و يجمع الأمثال بمختلف دلالاتها.
- معجم التعابير: و يجمع التعابير البلاغية.

2-1-5. المعجم الموسوعي:

و يتسم بكونه يجمع بين خصائص المعجم اللغوي و خصائص الموسوعة؛ فهو "مخبر عن الأشياء باستعمال الكلمة، أو بغيرها من وسائل التعبير السيميائية الأخرى، كالصور و الخرائط و الرسومات و الأشكال و الألوان (...) ثم يضيف إلى كلّ ذلك ما يناسب من التعليقات و المعلومات و الحقائق حول الأشياء و التصورات و المفاهيم والمصطلحات"[(1)].

3-1-5. الموسوعة:

الموسوعة هي "مؤلف مرجعي يقدم مجموعة معارف عامة، و يرتّبها بطريقة ألفبائية أو موضوعاتية، فتكون بذلك موسوعة عامّة أو يختص بمعالجة جملة معارف خاصة بميدان معرفي معين كالفلسفة أو العلوم أو الشعر (...) فيكون بذلك موسوعة متخصّصة وكلّها تهدف إلى تعريف التطورات العلمية، و الفكرية في شتى ميادين المعرفة الإنسانية مع بيان نتائجها التقنية و الاقتصادية"[(2)]، و من المحاولات العربية نجد موسوعة دائرة المعارف لبطرس البستاني (1819-1883) صدرت في إحدى عشر جزءا، و دائرة معارف القرن الرابع عشر هجري و القرن العشرين لمحمد فريد وجدي (1878-1954) ظهرت سنة 1938 في عشرين مجلد، و الموسوعة العربية الميسرة بإشراف المصري محمد

---

[1]- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/100.

[2]- المرجع نفسه، ص/100،101.

شفيق غربال (1884-1961) ظهرت في حدود 1960 عن الدار القومية للطباعة والنشر في مجلد واحد بمصر[1].

2-5. المعاجم الخاصّة:

تهتم بمواضيع في مجالات علمية محددة، وتعدّ "من المؤلفات المخصصة لميدان مضبوط من ميادين المعرفة بشتى أنواعها، و هي معاجم انتقائية محدودة لمعالجة جزء من المفردات، أو الموضوعات من ميدان ما، ثم تتنوع و تتباين وفق المنهج أو الصورة التي تفرضها الحاجة أو رؤية المؤلف، و يكون المعجم وحيد اللسان أو متعددا، أو موسوعيا أو غير موسوعي، متخصصا في واحد أو في جملة من الفنون"[2]، و يضم بدوره المعجم الخاص جملة من المعاجم الخاصة:

5-2-1. قاموس أو مسرد الألفاظ الخاصة Lexique و يندرج ضمن هذا المعجم:

5-2-1-1.معجم مخصص يجمع مفردات خاصة أو مصطلحات مستعملة في علم معين.

5-2-1-2. معجم مزدوج و يكون لمجموعة مفردات من لسان ما، مشروحة بلسان آخر غيره.

5-2-1-3. مفردات معينة خاصة جارية، و تكون في لغة كاتب أو شاعر.

5-2-1-4. ثبت بمفردات خاصة جدا ترصد المصطلحات الواردة في موضوع الكتاب.

5-3-2. قائمة مفردات:

و هي لا ترقى إلى كونها تؤلف معجما كاملا، و لكن تساعد بشكل أساسي في مبحث من مباحث دراسة معدة في موضوع ما لتسهل للقارئ أو الباحث الاستعانة بها في تحديد عناصر الموضوع المطروق، و تعد بمثابة كلمات مفتاحية، أو" هي مجموعة

1- ينظر: **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/102.

2- المرجع نفسه، ص/103.

كلمات يطلق عليها مصطلح مفردات، و هو مصطلح وارد بشكل واسع في الدراسات المنصبة على زوايا في ميادين متخصصة جدا، مثل: مفردات الطيران، مفردات السياسة و يفهم من طبيعة القائمة هذه؛ أن مسرد الألفاظ، و قائمة المفردات متقاربان من حيث تخصيص الدلالة على دراسة كلمات متميزة"[1].

5-3-3. المعاجم المفهرسة:

و هي عبارة عن معاجم للمتخصصين تعينهم على الرجوع إلى المصادر الأصلية لتحديد معاني الكلمات؛ "و هي فهارس ألفبائية للكلمات المستعملة في الكتب المقدسة مع شرحها، و ذكر مع كلّ كلمة مشروحة مكان وجودها في الكتاب، يذكر الكلمة ومواضع استخدامها في تلك النصوص، و يتبعها بكل الجمل التي وردت فيها بذكر الكتاب و الصفحة و السطر"[2]، و فائدة هذه المعاجم ربط الدلالة التي تحملها تلك الألفاظ بالمقدسات التي تحتفظ بها الأمة في مسار تاريخها؛ مما يعطي انطباعا حول حركة الفكر و التجديد لفهم النصوص؛ لذلك يغلب على هذه المعاجم أنها تستخدم مع النصوص الطويلة كالقرآن الكريم، و الأحاديث الشريفة.

5-3-4. المعاجم الاشتقاقية:

و تهدف هذه المعاجم إلى البحث في أصول المفردات و تسجيل مصادرها، و هي مرتبطة في ظهورها بنظرية البحث في أصل اللغات "و قد برزت إلى الوجود صريحة الاسم منذ القرن التاسع عشر، و من الألسن الأوربية القديمة أقدم معجم وصلنا هو «المعجم التأصيلي للألسن الرومانية» ظهر سنة 1854م، لصاحبه الألماني فريديريك كريستيان دييز (1794-1876) Freidrich Christian Diez ، و كان يعالج مسألة تأصيل الكلمات باعتماد منهج تاريخي، و في الألسن السامية يظهر معجم «معجم الأصول السامية» لصاحبه الإيرلندي كوهين دافيد (1882-1967) Cohen

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/106.

2- المرجع نفسه، ص/106،107.

David ظهر في باريس 1970م، و في مجال اللسان الواحد نجد مثلا «المعجم التأصيلي للسان الفرنسي» الذي ظهر سنة 1938م لصاحبه ألبرت دوزات (1877-1955) Albert Dauzat"[1].

5-3-5. المعاجم التّطورية:

يرى المستشرق الألماني أوغست فيشر (1865-1948) August Fisher أنّ المعاجم التطورية تعكس صورة الواقع اللغوي و الاجتماعي للمجتمعات في مسار حركتها التاريخية، لذلك فإن منتهى الكمال لمعجم عصري أن يكون معجما تاريخيا [2] و مآل ذلك حتمية لازمة لكلّ المعاجم؛ بأن تصير تاريخية في فترة لاحقة من تاريخ ظهورها، ممّا يؤهلها لأن تصير مصادر و مراجع للأبحاث الّتي تليها تعكس واقع و صورة المجتمعات لفترات تاريخية مرّت بها في استخدامها لدلالات تلك الألفاظ، من ذلك مثلا "لفظ القهوة في الجاهلية، كان يدل على الخمرة، و صار اليوم يدل على المشروب المعروف (...) و لفظ سُكَّر كان في الفارسية شكُّر، فتغيرت صورته إلى ما هو عليه اليوم (...) و لفظ السيارة مدلوله في القرآن، و مدلوله اليوم يختلفان من حيث الدلالة"[3].

6-3-5.معاجم الألفاظ الأساسية:

و هي مرتبطة أساسا بتعلم الألفاظ الأولى المهمة في الاستعمال، و الشائعة عمليا لدى فئة بعينها بقصد معرفة توجّه الجماعة المستخدمة لتلك الألفاظ، و من ثم حصرها جغرافيا في حدود بيئية تسمح بدراسة عاداتها و تقاليدها "فالمعجم الأساسي يهدف إلى تقديم هذه الألفاظ حصرا ،و تعريفا لمواطن الاستعمال"[4].

1- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/108.

2- **مقدمة المعجم اللّغوي التاريخي**، أوغست فيشر، مجمع اللغة المصري، 1967، ص/07.

3- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/110.

4- المرجع نفسه، ص/112.

5-3-7.معاجم النطق:

و هذا النوع من المعاجم يهتم "ببيان النطق الصحيح للألفاظ؛ فهي تعالج مشكلة النبر و اختلاف اللهجات في نطقها، و ترشد إلى النطق المنشود، و نطق للألفاظ الدخيلة خاصّة على نحو معقول لدى المثقفين، و لدى كل من يصبو إلى تعلم الألسن كالنطق المثالي للإلقاء، و التمثيل على المسارح و الإذاعات، و تدريب المرشدين السياحيين و إلزامهم به"[1].

5-4.معاجم المعاني:

5-4-1.المعاجم المصورة:

و تظهر فيها الصورة كنمط غالب عليها، يستعين بها مستخدمها لتوضيح دلالات بعض المواد، و تمثّل تلك الصور حقولا دلالية مجتمعة لموضوع من الموضوعات.

6. نظام بناء المعجم:

يرتبط نظام بناء المعجم بعناصر لغوية، و غير لغوية تمثّل وسائل مساعدة لتوضيح مواد المعجم، و يمكن أن نمثّل لصورة البناء الهيكلي لأي معجم بالمخطط الآتي:

---

[1]- **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الخضر ميدني، ص/113.

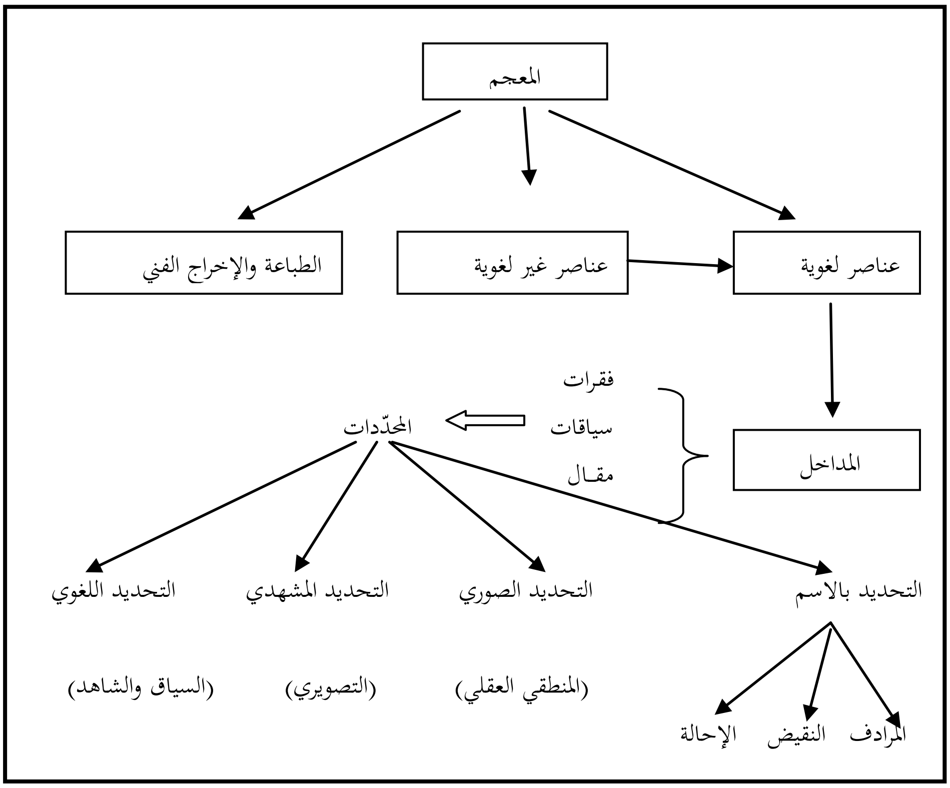

يمثل السياق الانتقال الطبيعي للمفردات من حقل المعجم إلى حقل الدلالة، مما يفرض طبيعة مزدوجة لكيفية عمل المعجم ذاته، فهو حاضن طبيعي للألفاظ من جهة و من جهة يسمح بتوزيع الألفاظ على تلك السياقات، و إن كان العمل اللغوي في نهايته يعود إلى المتكلم الذي يستعين بالسياقات اللسانية و غير اللسانية لكون "العلاقة بين المادة المعجمية و السياقات غير اللسانية غالبا ما تتوسط فيها توسطا حاسما السياقات اللسانية المحضة (...) و ثانيها أنّ كلّ جانب من جوانب السياق الخارج عن اللسان يمكن من جهة المبدأ أن يعكس صورة ما من الوجهة اللسانية، و ثالثها أنّ كلّ سياق لساني يكون أسهل ضبطا و أطوع معالجة"[(1)].

[1]- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، تر/ عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص/09.

و السياق يستمد تلك الطواعية و سهولة الضبط لتمكن المتكلم من لغته تركيبا ودلالة و صوتا، و قد يخطئ غير المتمكن من لغته في سرد عباراته بالاعتماد على المعجم فقط، لذلك يجب التأكيد على ضرورة التوأمة بين التركيب المعجمي للألفاظ حتى و إن حصل تمييز صريح بين العناصر النحوية و المعجمية(*).

تمثل العناصر التي تنتمي إلى مجوعة المواد المعجمية المغلقة الجذور المعجمية التي تربط مجموعة المواد المعجمية المفتوحة، و لذلك معرفتها، و معرفة كيفية استخدامها بالنسبة إلى متكلم اللغة يعد هاما و ضروريا جدا؛ حتى يتحكم في تركيب تلك الوحدات داخل السياقات المفتوحة، فإذا قلنا مثلا: نجح زيد في الامتحان، فإن الوحدات التي تنتمي إلى مجموعة المواد المعجمية المفتوحة تتمثل في : نجح، زيد، امتحان، و تمثل العناصر المعجمية المغلقة: في، أل .

و هناك قوانين تسمح بالتجانس و التركيب بين عناصر المجموعتين، و بالتالي لا يتحقق الفعل الدلالي بوجود طرف دون آخر، لذلك كانت تلك التوأمة مشروطة بوجود السياقات التي تحقق الوقائع اللغوية مع التأكيد أنّ كثيرا من العناصر النحوية حاملة للدلالة، و يقع التصحيح (و معناه أن تصير الجملة مقبولة دلاليا و نحويا) لذلك "نستطيع أن نبحث آثارها بوصفها في سياقات خطاب متنوع الأعداد و التركيب، و إذا كنا نستطيع بواسطة المعالجة السياقية أن نقلل من الغرابة الظاهرية، فقد نتمكن إذن أن نعالجها كتحريف دلالي (...) و من جهة أخرى؛ فإنّ كل جملة رديئة التكوين من ناحية التركيب المحض قد لا يكون هناك سبيل إلى تصحيح تحريفها، و ضروب السياق وحدها التي تتلاءم معها هي ما يدفع إلى التسامح مع عدم الكفاية النحوية، أو على أي حال، مع مطابقتها"[1].

---

*- يحصل التمييز عن طريق مجموعة المواد المعجمية المغلقة و مجموعة المواد المعجمية المفتوحة.

1- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، /16،17.

إن من شأن هذه العناصر أن تسهم بالطريقة العكسية في إنشاء المعجم " [ف] ضروب تلفظ المتكلمين يمكن أن تنبئ من الناحية الدلالية، عن الأخبار، إذا استطاع الباحث أن يقيد آثارهم على طرق متنوعة – مثلا بالاستنباط من السياقات المحكمة المواقف. و مثال واحد يمكن أن يبين للرواة و الناقلين للمعلومات سلسلة من الرسومات و النماذج و حوافز أخرى، و يقع التساؤل عن تسمياتهم. و إذا أُعدّت المواد على وجهها و استعملت؛ فمن الممكن أن يكون لهذا الإجراء العملي كلّ الامتيازات الخاصة بالدراسة التجريبية"[1]، و ليست دوما الجملة الغريبة محرّفة دلاليا؛ فهي "ليست بالضرورة مفتقرة إلى الدلالة، أو لا يمكنها أن تنقل خبرا أو رسالة أو لا يصح أن تقع مثل هذه الجمل قط على نحو طبيعي بل بالعكس، إنّ مثل هذا النوع أو ذاك هو على نحو متكرر علامة على أن العبارة قد تستعمل على نحو من الإبداع في توسع جديد لاستعمال متعارف"[2].

و ما نخلص إليه هو أن "كلّ فرق في عادة الكلام السيمانطيقية المبرزة لجانب ما بين مادتين معجميتين يدل على فرق في الدلالة، و كلّ مجموعة تامة للعلاقات المتعارفة مما تنعقد مادتها المعجمية مع سائر السياقات المتصورة يمكن أن يصطلح عليها بالعلاقات السياقية. و بالتالي دلالة اللفظ تتجلى صورتها على نحو تام في علاقاتها السياقية. و في الحقيقة نستطيع أن نذهب في القول بعيدا للأغراض الحالية، حتى نجزم بأن دلالة اللفظ تنشأ عن طريق العلاقات السياقية"[3].

1-6.المكون الترابطي للوحدات المعجمية:

تتموضع الوحدات المعجمية داخل المعجم بشكل مدروس، و لكن قد نجد كثيرا من الألفاظ لا ترتبط ارتباطا كليا، بمعنى أن الحقل الدلالي الذي تعبّر عنه؛ يختلف من

---

[1]- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، ص/19.

[2]- المرجع نفسه، ص/23.

[3]- المرجع نفسه، ص/ 27،28.

لفظ لآخر، و خصوصا في المعاجم العربية القديمة؛ إذ "كلّ معجم عادي يميز المادة المعجمية من ثلاث طرق متباينة، و إن كانت متداخلة الترابط على نحو عميق؛ أولها: شكله (كتابة و وظائف صوتية)، و ثانيها: الوظائف الإعرابية النحوية، و ثالثها دلالته"[(1)]؛ و إن كانت هذه المعايير عامّة في تأليف أي معجم لغوي كان، و "تعرف الوحدات المعجمية للمكوّن الترابطي الأساسي من جملة معيّنة؛ كأصغر الأجزاء الّتي تستوفي المعيارين التاليين:

- يجب أن تؤلف الوحدة المعجمية على الأقل مكوّنا دلاليا واحدا.
- يجب أن تتألف الوحدة المعجمية من لفظ واحد على الأقل"[(2)].

إن الوحدة التي تؤلّف مكوّنا دلاليا واحدا تنساق مع تحقيق الشّرط الثاني ولتوضيح الفرق بين المعيارين، نجد مثلا أن "اللاحقة المزادة في أول اللفظ (dis) من فعل (disobey) ليست هي وحدة معجمية، مع أنها مكوّن دلالي لأنها أصغر من اللفظ، و الفعل (pulled) من الجملة (Arthur pulled a fast one) (أرثر أمكر الماكرين) ليس هو وحدة معجمية مع أنه لفظ، لأنه ليس مستقلا بالمعنى، و لا مكوّنا الوحدة الدلالية"[(3)].

و هذا التفريق بين الوحدات المعجمية هو تفريق اصطلاحي يذكّرنا بتفريق الفرنسي أندري مارتيني (1908-1999) André Martinet بين الكلمة و المورفيم، ومن هنا تنسجم دلالة بعض التراكيب نحويا مع بعضها البعض، ففي اللغة العربية لا يمكن أن يتألف تركيبان من فعل و فعل في سياق واحد، كما لا يمكن أن يتوالى حرفا جرّ في نفس السياق، و هذا من حيث تركيب الجمل كما أشرت، و نفس الشيء من حيث التركيب الوضعي للألفاظ المزدوجة التي تصير لا معنى لها، أو على الأقل هي تخالف معناها

1- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ. كروس، ص/37.
2- المرجع نفسه، ص/38.
3- المرجع نفسه، ص/38،39.

الوضعي الاصطلاحي إن تمّ فصل جزئيها عن بعضهما البعض؛ بحيث تصير لا دلالة عامّة لها؛ كتأبّط شرّا، و الألفاظ المركبة، و الأفعال المركبة من جزئين؛ كرغب في، قام عن،...

و المكون الترابطي للوحدات المعجمية موجود بالقوة في اللغة، و عن طريق الفكر (فكر مستعمل اللغة) يتم الربط بين المكونات المعجمية، و دليل ذلك أننا نجد الطفل الصغير حين يتعلم اللغة يمكن أن يؤلّف وحدات معجمية في سياق تركيبي لا يحمل أي دلالة، و كذلك الحال مع غير الناطقين باللغة الأصلية؛ قد يقع منهم ذلك، فمدار الدلالة في الربط بين المكوّنات المعجمية على نحو تسمح به اللغة، و يحقق السياق العام الذي تسمح به القوانين الدلالية كعدم وجود تعارض أو تكرار بين المركبات في أثناء الكلام، و إن كان هذا غالبا في النظام اللغوي العربي، و خصوصا عندما يتم تحديد الجناس التي تنتمي إليها المركبات؛ فوجود الفعل ضمن سياق لا يقوم في مقابل الاسم أو الحرف، و إنما يتحدّد وجوده كوحدة واحدة لها خصوصيتها؛ إن داخل المعجم و إن داخل السياق الذي ترد فيه، و كذلك الحال مع الاسم أو الحرف، و بصورة أوضح نقول إنّ وجود الفعل لا يظهر كمقابل في وجود الاسم أو الحرف، و هكذا مع كثير من ألفاظ اللغة حين نتحدث عن تحديد النوع أو الجنس الذي تنتمي إليه تلك المفردات.

بينما داخل الجنس الواحد يمكن أن تقوم الوحدات في مقابل بعضها البعض، كأن نستبدل فعلا بفعل آخر، و هنا يتدخل المكون الترابطي للوحدات المعجمية ليؤكد أن لا يلي فعل فعلا في نفس التركيب؛ مما يستدعي تغيير العنصر الثاني أو الأول لينسجم مع الفعل الجديد، و يتكرّر الأمر مع بقية الوحدات المعجمية في السياق الذي تظهر فيه "فالعناصر الدلالية في اللغة، سواء كانت مكوّنات تامّة أم حصل لها أقل وضع ما من حال المكون، توجد لها في ذات الوقت معاني نحوية"[1].

---

[1]- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، ص/51.

2-6. الوحدة النموذجية للمعجم:

يتألف المعجم من وحدات دالة، و اختلف علماء اللغة اصطلاحيا في تسمية تلك الوحدات، إلاّ أنّه في النهاية اقترُح تسميتها بالمداخل، أو ما اتّفقنا على تسميته بالوحدة المعجمية، الّتي تفرض أن تكون لفظا دالا واحدا و وحيدا لا سلسلة من الألفاظ، أو جزءا من الألفاظ، و من هنا ينبغي أن "نثير الانتباه إلى خاصيتين عامتين و ثابتتين للألفاظ من خلال أوسع نطاق للغات.و الخاصية الأولى: هي أنّ اللفظ هو أصغر وحدة من الناحية الأنموذجية للجملة التي لها سرعة التّحرك الموقعي[*] (...) و الخاصية الثانية البارزة للألفاظ: هي أنّها أوسع الوحدات الأنموذجية الّتي تقاوم الانقطاع عن طريق إقحام مادة جديدة بين أقسامها المكونة"[1]، و تعني الخاصية الأولى أنّ الوحدات المعجمية يمكن أن تتوزع طوليا في الجملة دون أن يتغير المعنى النحوي للجملة، كأن نقول:

- قام زيد الطويل مسرعا.
- قام مسرعا زيد الطويل.
- زيد الطويل قام مسرعا.

فالألفاظ زيد، قام، الطويل، تغيّرت مواقعها دون المساس بالصفة النحوية لها، أمّا الخاصية الثانية: فتعني إقحام ألفاظ مادة معجمية ضمن تركيب الجملة مما يسمح بتحديد حدود الألفاظ، أيّ: "إنّ العناصر النحوية العديدة يمكن أن تقحم ضمن اللفظ، فهي متعيّنة في العدد و الذاتية، بينما الحال بين الألفاظ، إذا اعتبر الإنسان ضروب الروابط وإدراج الأقواس فقد تكون الإمكانات غير متناهية"[2]، ففي مثالنا السابق، يمكن أن تكون الجملة كالتالي: قام زيد الطويل مسرعا لشجاعته الفائقة التي تحمله على تقديم المساعدة لغيره دون أن يطلب ...؛ إذ يمكن للجملة أن تحمل العديد من الألفاظ

*- التحرك الموقعي يعني أن: الأصغر يمكن أن يتحرك و ينتقل هنا و هناك من غير هدم الصفة النحوية للجملة.

1- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، ص/53.

2- المرجع نفسه، ص/54.

وبالتالي تكون الإمكانات غير متناهية؛ فنصل بها إلى عدد لا محدود، و لكن السؤال الذي يطرح على مثل هذا النوع من التراكيب أثناء عملية التحليل يفرض أن يكون: ما هي الوحدة النموذجية التي نعتمد عليها في تحديد دلالة التركيب الرئيسة؟، أو كيف نحدد الوحدة المعجمية النموذجية؟.

الوحدة النموذجية هي اللفظ ذاته، و ربما تبدو الإجابة تحصيل حاصل، إلا أن المفارقة تكمن في الحدود الفاصلة بين دلالات الألفاظ التي يسمح بها المعجم، و يفرضها التركيب اللغوي، و تتسم هذه الحدود بسمات يستخدمها متكلم اللغة بالاعتماد على ما يقدّمه المعجم، و التي منها:

1-2-6.الصيغ القارة:

و هي تعبيرات مسكوكة لا يمكن أن نستدل على معناها من دلالات أجزائها تجري مجرى الأمثال، و هي التي اصطلح على تسميتها Idions[(1)]؛ و هي عبارات يستدل على دلالاتها من خلال عبارات أخرى شارحة، و مواقف قيلت فيها تلك العبارات ذاتها، و هي مرتبطة وجودا بلسانيات المجتمع الذي يصنعها في إطار المواقف المختلفة لأفراد ذلك المجتمع، و المعاجم اللغوية القديمة و الحديثة لا تخلو منها لأنها تعبير عن وقائع اجتماعية حادثة.

2-2-6. درجات الغموض:

تخضع الوحدات المعجمية لدرجة الغموض أو عدمه من خلال وجودها ضمن الحقل المعجمي الذي تظهر فيه، لذلك كان نمط بناء المعجم على نحو نظرية الحقول الدلالية يسهم في إزالة الغموض، أو على الأقل التقليل منه، و يحصل الغموض في العبارات المبنية وفق حدّين أو جزئين، كألفاظ العدد المركب، أو الألفاظ المزجية... ومسألة الوضوح و الغموض داخل المعجم ترتبط بحقيقة وضع الألفاظ داخل المجتمع.

1- ينظر: **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، ص/55.

3-2-6. الألفاظ الكلية و الجزئية:

يرتبط مفهوم الكلّي و الجزئي بوجوده ضمن سلسلة الألفاظ المفاهيمية للمجتمع اللغوي الذي تظهر فيه مثل هذه الألفاظ، و يتحدّد انطلاقا من الاستخدام المتعارف عليه و المتكرر بشكل لا فت، و لكن متى يكون اللفظ عاما، و متى يكون جزئيا؟ ومعنى العموم في مثل هذه الحالة نتحدث عنه في إطار بناء المعجم، و ليس في إطار بناء الدلالة كما قد يُتوهم، لذلك كان من الضروري التنبيه على هذا التوجّه، فاللفظ يكون عامّا إذا استقل بالدلالة دون أن يحتاج إلى توضيح كالألفاظ النّحوية (من، إلى، إن...) و يكون جزئيا إذا احتاج إلى شرح معجمي، و من هنا تأتي سمة الاستقلال الذاتي للألفاظ.

3-5.التصنيف الترتيبي لمداخل المعجم:

يرتبط التصنيف الترتيبي لمداخل المعجم في العصر الحديث بالنظريات الدلالية والمعجمية على حدّ سواء، أو يفترض به أن يكون كذلك، نظرا لتداخل كثير من القضايا و المسائل اللغوية المرتبطة بالتطوّر الحاصل داخل مجتمع اللغة، و من جهة ثانية لتعلّقه بكيفية وضع تلك الألفاظ الحاملة للغة، و يتعلق الأمر بفكرة التوزيع، مما يجعل التّصنيف يعود إلى آلية التفكير، و من ثم ارتباطه بالنظرية حتما؛ فإذا أردنا مثلا حقلا دلاليا معيّنا – يتعين في هذا المقام الاستناد إلى نظرية الحقول الدلالية – و ليكن تمثيلا: كائن حي فإن هذا التصنيف يندرج تحته العديد من أجناس الكائنات الحية، ممّا يعطيه صفة العموم، و من ثم يُصعّب من عملية التّصنيف، لننزل منزلة أخرى تستدعي وضع معيار جديد نفترضه أن يكون أقلّ عمومية حتّى نصل في النهاية إلى ما اصطلحنا على تسميته سابقا باللّفظ (الوحدة المعجمية) و هو أصغر وحدة لا يمكن أن تتجزأ إلى أقلّ مفهوم ندركه.

و نضرب لذلك مثالا يتضح به التّحليل السابق، و ليكن مثالنا الذي أوردناه قبل قليل، مثال الكائن الحي الذي يمكن أن يدخل تحته لفظ إنسان و حيوان، و يدخل

تحت مسمى الإنسان، المرأة و الرجل، و الرجل يدخل تحته ألفاظ أخرى، و هكذا مع بقية الألفاظ المحتملة و الواردة، و هذا التعالق بين الألفاظ المنزوية تحت مدخل واحد تفرضه دلالة تلك الألفاظ، و بذلك يتحقق ذلك الارتباط الذي تحدثنا عنه، أي: إنّ "مفتاح التصنيف الترابطي المعجمي هو توجيه نظام العلاقات (جزء من نظرية الحقول الدلالية) التي نطلق عليها التصنيف (كائن حي)، و يمكن أن ننظر إلى هذا كفرع نوعي داخل التضمين (حيوان). فتصنيفات العنصر المعجمي هو فئة من ضروب تضميناتها. وعلى هذا؛ فالتصنيف هو علاقة غلبة سائدة على ترتيب ما"[(1)]، تخضع لأوضاع وقواعد تتعلق بالدلالة.

يأخذ التصنيف طابع الاحتواء، و يختلف عن مدلول التضمين في كون هذا الأخير يأخذ علاقة موازية لدلالة الألفاظ؛ لذلك نجده حاضرا بقوة في الأفعال، بخلاف الأسماء و لهذا يمكن إدراج كثير من الأفعال تحت مدخل واحد، بشرط وجود تلك العلاقة التضمينية، و كذلك مع الحروف بشكل أقلّ، و هذا ما تسمح به نظرية الحقول الدلالية من خلال توزيع الألفاظ على الحقول، مع عدم التوسّع الفاضح، و من هنا يختلف التصنيف المعجمي القديم عن التصنيف الجديد إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الشرط وعندئذ يمكن الحصول على نوع جديد من المعاجم، يمكن أن نطلق عليه اسم معاجم التضمين، لا يندرج ضمنها إلا الوحدات المعجمية التي تحمل دلالات تضمينية كالكلام، و السكون، "و على نفس المنوال؛ فإنّ الفعلين (رحل و مشى) يتضمنان معنى الحركة، إلا أن فعل مشى هو مبدأ للتصنيف و بفضل هذا الاختيار ينبغي أن يكون تصنيف فعل قتل مثل تصنيف أفعال (خنق، شنق، أغرق، أعدم، ...)؛ و كذلك تصنيف أفعال الحركة (على معنى نقل) يمكن أن يكون دالا على المشي و الجري، والعوم و الطيران، و القفز، ..."[(2)].

1- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، ص/182.

2- المرجع نفسه، ص/185.

إن هذا النوع من التصنيف يحل العديد من الإشكالات المطروحة عن كيفية تموضع الوحدات المعجمية داخل المعجم، غير أنه يطرح إشكالا آخر يتمثل في اختيار وحدة التصنيف، و في مثالنا السابق. لماذا نجعل الفعل مشى هو مبدأ التصنيف، و لم لا يكون الفعل رحل؟، و هذا إشكال له وجاهته، غير أنه ينبغي أن لا نغفل عنصر حضور الدلالة العامة المقصودة بالموضع؛ لأنها هي التي تم الاصطلاح عليها أولا؛ أيّ: في أصل الوضع؛ ثم إنّ هناك فرقا بين الوصف و الترتيب، ففي الفعل مشى نجد الوصف، بينما لا نجده في رحل، لذلك كان "التّعرف على الترتيب و التصنيف شيء، و وصف طبيعته الجوهرية هو أمر آخر، و هذه مهمّة بالغة الصعوبة؛ إذ ليس من السهل أن نكشف الخواص الدلالية الثابتة (و غير المتغيرة)، مما يميز سائر ضروب التصنيف عن أنماط التضمين الأخرى"[1].

1- **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ. كروس، ص/ 185.

الخاتمة

الخاتمة:

باستقراء المراجع التي بين أيدينا حول ما أنتج في البحث الدلالي، و من خلال القراءة في مضامينه و ما يتعلق به أو له صلة بعلوم أخرى، فإنه يمكن القول أن البحث الدلالي في السنوات الأخيرة قطع شوطا كبيرا تميز بكثير من الموضوعية و الدقة في الدراسة مما ساعد على نشوء بحوث ذات صلة به، بل و نشأت تلك البحوث بسبب البحث في مسائل المعنى، و يمكن أن أعدد ما خلص إليه بحثي سواء كنتيجة أو فكرة إلى:

أولا ـــــــــ: حققت الدراسة الدلالية خطوات هامة في طريق البحث منها: الوصول إلى نظريات واضحة حول المعنى و ما يتعلق به، تُمكن الباحثين من إصدار أحكام علمية يتحقق في ضوئها المطلوب مقارنة بما كان عليه البحث الدلالي القديم.

ثانيـــــــــــا: لم يتم الاكتفاء بالوصول إلى هذه النظريات فقط، و إنما تم تحويلها إلى نظريات قابلة للتفسير، و إلى مبادئ نظرية يتم اعتمادها في البحث الدلالي للمتأخرين من الباحثين دون ريبة أو شك في تبنيها و هو ما ميز الفترة المتأخرة لدى من جاء بعد دي سوسير، و من ثم استقر البحث الدلالي الغربي شيئا ما.

ثالثـــــــــــا: بلورة المباحث الدلالية في شكل قوالب داخل نظام لغوي يسمح بتفسير و أسلبة (أي: الوصول إلى الأسلوب القادر على احتواء كل المعارف الدلالية اللغوية) كلّ القضايا و المعلومات المسلم بها.

رابعـــــــــــا: معالجة كثير من المصطلحات داخل فروع محددة بدل البحث عنها داخل تفسيرات مشتتة، و من ثم محاولة اختصار كثير من المسلمات، و معالجتها دون تعقيد، في إطار منهج دلالي يتسم بالوضوح و البساطة.

خامســـــــــا: حقق الدرس الدلالي غاياته حين أراد البحث حول مسائل المعنى والوصول إلى مستوى يجعل منه علما يضاهي بقية العلوم من خلال مبادئه و قضاياه، و من ثم يستقل منهجيا عن الدرس اللساني.

سادســـــــــا: الإلمام بالمعنى في ضوء السياق يمكن النظر إليه بوصفه عملية تقريب استقرائي للأنماط الدلالية التي يتعامل معها، و يوظفها المجتمع اللغوي المعين الذي يتحدث باللغة الخاصة به.

سابعـــــــــــا: التأصيلات التي وضعها الأصوليون ذات صلة بالمباحث الدلالية من طريق مباشر أو غير مباشر، فحديثهم عن الدلالة اللفظية له علاقة بالاستخدام اللفظي للعبارات في السياق الاجتماعي أو في لغة التّخاطب اليومي.

ثامنـــــــــــا: تغيّر المعنى راجع إلى التّغير الاجتماعي و مرهون به، و كلّ تغيير في الحياة الطبيعية للمجتمع؛ بل حتّى لدى الأفراد يترتب عليه تغيير في الأحكام و المسائل تبعا للقضايا الراهنة في المجتمع، و التي هي بدورها خاضعة للتطور و التغير.

تاسعـــــــــــا: وضع الأصوليون قواعدا و أسسا لفهم و استنباط الدّلالات من النّصوص، و جلّ هذه القواعد منها ما يتعلّق باللّغة و الفروع المترتبة عنها، كالنّحو و القراءات و علم المفردات، و منها ما يتعلق بقواعد عامّة منطقية تعود إلى المنطق، و قد أطلق على الأولى منها اسم القواعد اللّغوية أو المبادئ اللغوية أو المباحث اللّغوية؛ فأقاموا تقسيمهم لأنواع الدّلالة على أوجه كثيرة مختلفة التّسميات والمصطلحات، و لكنّها تلتقي في المفاهيم و التّعريفات.

عاشـــــــــــرا: اختلاف طرق التعبير يؤدي حتما إلى اختلاف تحصيل مفهوم المراد من دلالة الألفاظ، و يستنبط المعنى العام في سياق تلك الألفاظ

الّتي وردت، و لذلك جاء التّقسيم في تحصيل الدّلالات إلى أنواع عديدة، و مختلفة بحسب تلك التصورات و ما تفضي إليه تلك الدلالات.

الحادي عشـــر: الدلالة تختلف عن المدلول؛ فالدلالة هي النسبة بين اللّفظ و المعنى و من شأنها أن تسبق المدلول بهذا الاعتبار، أمّا المدلول فهو ثمرة الدّلالة، و من شأنه أن يتأخر عنها بهذا الاعتبار.

الثاني عشـــــر: لقد جمع الأصوليون بين ما يسميه الباحثون المحدثون بعلم الدلالة اللّساني و علم الدّلالة العام، و ذلك بحسب المفاهيم و التّصورات دون الاصطلاحات، فحصروا المعنى في الدّلالة اللّفظية، دون الدّلالة غير اللّفظية، و لذلك توسّعوا في بحثها، و تمحيص أنواعها، و البناء عليها.

الثالث عشـــــر: مصطلح علم الدّلالة يفترق في دلالته الإجرائية عن المعنى، عنه في دلالته الحدوثية، فعلم الدّلالة ليس هو المعنى، و لكنّه طرق دراسة المعنى، و بهذا يصبح جليا من وجهة نظر منهجية امتناع العلم الدّراسي عن الاختلاف بموضوع درسه.

الرابع عشـــــر: شاع في الدراسة اللغوية عدم وضوح دلالة المصطلح دلالة؛ إذ كان هناك تداخل بينه و بين مصطلح المعنى، لذلك نجد ثلاثة أراء لتحديد مفهوم الدلالة، رأي يبني القول بالترادف بين الدلالة والمعنى، و رأي ثان يرى أن المعنى أوسع من الدّلالة لاهتمام المعنى بالعبارة و الجملة، و اهتمام الدّلالة باللّفظة المفردة، بينما يتّجه رأي ثالث إلى كون الدلالة أوسع من المعنى؛ فالدّلالة لفظ عام، و المعنى لفظ خاصّ، و الدّلالة تشمل الدّال و المدلول و العلاقة بينهما ويقابل المعنى المدلول.

الخامس عشـــر: كل مصطلح له دلالته عند علماء كلّ علم، ففي الدّراسات النّحوية العربية القديمة يختلف عنه في الدّراسات الحديثة، و هو ما يجعل المصطلح سمة بارزة في علم دون غيره، أيّ قد يكون كإشارة عابرة في موضوع لا يدل سوى دلالة عامّة، بينما استخدامه في علم آخر يعدّ محور تلك الدّراسة.

السادس عشـــر: في النّظام التّواصلي لدى الإنسان؛ الأداء الفعلي للكلام لا يعدو أن يكون في جوهره استخدام علامات لسانية منطوقة للتّعبير عن أغراض المتكلّم؛ باعتبار أنّ الضرورة التّواصلية تقتضي وجود علامات معينة، و قد ينتفي الكلام بانتفاء وجودها و ينعدم بعدمها.

السابع عشـــر: يسهم المجاز في توضيح الدّلالات المستعصية على الفهم، أو تحدث تشويشا في تقدير الدّلالة، و الّتي قد تؤدي في ظاهرها إلى التّناقض خصوصا ما تعلق منها بأسماء الله و صفاته، و لذلك افترقت الفرق في تأويل دلالات الألفاظ الواردة في بعض التّراكيب اللّغوية، و الّتي وردت في سياقات مختلفة، بل و لا يختلف الأمر في المجازات اللّغوية فضلا عن التّأويل في الصّفات، و إن كان البعض يعتبر التّأويل نوعا من المجاز إن لم يكنه، و مذهب جمهور العلماء وجود المناسبة بين اللّفظ و معناه، و لكن ليس هذا الوجود ذاتيا موجبا، بل يمكن أن تتخلّف المناسبة بين الألفاظ و المعاني؛ فترتد و تعود إلى اشتقاق بعضها من بعض.

الثامن عشـــر: لقد تولّد عن الاهتمام بالكلمة لدى اللّغويين القدامى و حتّى المحدثين منهم منهج في دراسة اللّفظ العربي، و من ثمّ بروز علوم مرتبطة بتصوّرنا للعلاقة بين اللّفظ و معناه إن داخل التّركيب أو خارجه.

التاسع عشـــر: علاقة اللّفظ باللّفظ منوطة بوجوده داخل و خارج التّركيب، فلا يتصوّر في تركيبنا العربي أن نضمّ فعلا إلى فعل أو اسما إلى اسم أو حرفا إلى حرف اعتباطا؛ لذلك كان النّظر إلى معنى الكلمة ينبغي أن يكون متوازنا، فالمعنى النصّي يتعيّن من خلال المعنى المعجمي (...) مجموعا مع حصيلة العلاقات السيّاقية؛ و هو ما يبرّر مدى أهمّية علاقة اللّفظ بالمعنى، و علاقة المعنى باللّفظ في الاستخدام اللّغوي العربي.

عشـــــــرون: ينظر إلى المعنى على أنه علاقة بين اللفظ و ما يحيل إليه خارج الذهن من حقائق و أحداث، وقد جاء الباحث اللغوي فيرث وحصره في مركّب من العلاقات السياقية؛ حيث اعتبر أنّ الوقت حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عمليات ذهنية كامنة والنظر إليه على أنّه مركب من العلاقات السياقية، و ذهب إلى أنّ الوظيفة الدلالية لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد القولة في موقف فعلي معين، أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي، تتلون فيه بألوان دلالية عدة تحددها الكيفية التي تستعمل بها تلك الوحدة، و الأغراض التي تُوظّف لها.

الحادي و العشرون: تميز البحث الدّلالي عند الغربيين مع دراسات اللغوي فيرث حين وضع نظرية السياق، و يعد المعنى عند فيرث كلّ مركّب من مجموعة من الوظائف اللّغوية؛ بالإضافة إلى سياق الحال غير اللّغوي ويشمل الجانب اللّغوي، الوظيفة الصّوتية ثم الصّرفية المورفولوجية والنّحوية التّركيبية و المعجمية، ويشمل سياق الحال عناصر كثيرة تتّصل بالمتكلّم و المخاطب و الظروف الملابسة و البيئة.

الثاني و العشـرون: إنّ معرفة المعنى من خلال السياق يمكن اعتبارها عملية تعلّمية بمقتضاها نتعلّم البحث عن شروح المعنى اللّغوي ضمن تركيب معيّن

يختلف باختلاف المقامات الّتي يظهر فيها ذلك المعنى، و تتحدّد صورته الدّلالية بناء على رؤيتنا إلى كيفية تمثّل دلالات الألفاظ داخله.

الثالث و العشرون: مناهج النّظر الحديثة استقرّت على اعتبار النّص وحدة واحدة لا تتجزّأ؛ فالأسلوبيون و السّياقيون يرون أنّ السّياق ينبغي أن لا يقتصر على الكلمات و الجمل الحقيقية و السابقة و اللاحقة فحسب؛ بل ينبغي أن يشمل القطعة كلّها و الكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظروف و ملابسات.

الرابع و العشـرون: تحليل معاني الكلمة يؤدّي غالبا إلى تجزئة الدّلالة العقلية للكلمة إلى ملامحها الصّغرى المميزة (مكوناتها الدلالية)؛ لأنّنا لا نتصوّر مطلقا شكلا تجسيديا واحدا للمفردة، و إنّما تتماثل صوّرها المتعدّدة في عقولنا.

الخامس و العشرون: توجّه البحث الدّلالي إجرائيا إلى ما يسمّى بالحدود التّكوينية للمعنى، فكلّ وحدة دلالية إنّما يتم استيعاب معناها على ضوء الوحدات الدّلالية المقابلة لها، و الملامح المميّزة لأيّ تقابل دلالي (الوحدات المعجمية المتقابلة) إنّما تأتي جميعا متساوية في الأهمية ومتداعية في التّرابط الدّلالي، أو متبادلة التّحديد بوجه عامّ.

السادس و العشرون: في تآليف اللّغويين العرب القدامى نجدهم اهتمّوا ببيان أنواع العلاقات الدّلالية بين الوحدات اللّسانية ضمن الرّسائل و المواضيع الّتي ألّفوا فيها، و هو ما اعتمده أصحاب نظرية الحقول الدلالية في الغرب، إضافة إلى تلك المبادئ الّتي ضمّنوها لنظريتهم.

السابع و العشـرون: مفهوم علم الدّلالة يختلف عن مفهوم علم الدّلالة العامّ، فالأوّل مرتبط بثنائيات اللّغة المنطوقة بينما الثّاني يشمل اللّغة المنطوقة و غير المنطوقة، و هو تفريق هام يُنظر في إطاره إلى الاختلاف بين العلمين منهجيا لا نظريا، و ينطلق علم الدّلالة من دراسة علاقة العلامات بمدلولاتها؛ و عليه بالموضوعات الّتي ترجع أو يمكن أن ترجع إليها المدلولات، بينما ينطلق علم الدّلالة العام من علوم ثلاثة – حسب شارل موريس – هي: علم المبنى، و علم الدّلالة، و علم التّداول.

الثامن و العشرون: يختلف تفسير الدّلالات المنطوقة فضلا عن غير المنطوقة لدى متكلّمي اللّغة من جيل إلى جيل، و من عصر إلى عصر، و هو ما يعرف بالطابع المتنقل للدّلالات، و يُسند إلى علم الدّلالة مهمّة وصف بنية عالم الدّلالات المحايث.

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس المصادر و المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

ترتيب المصحف	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
02	البقرة	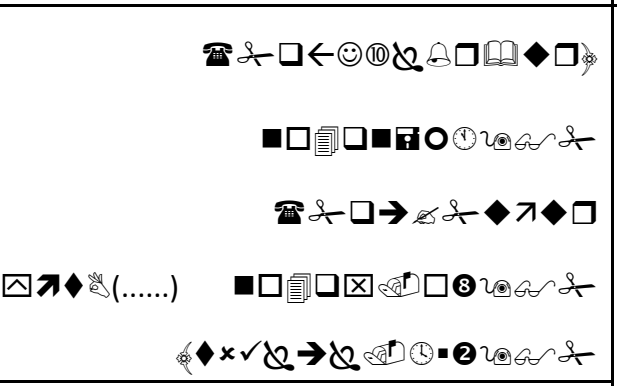	43	39
		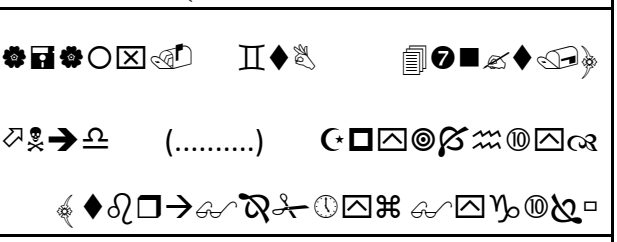	81	46
		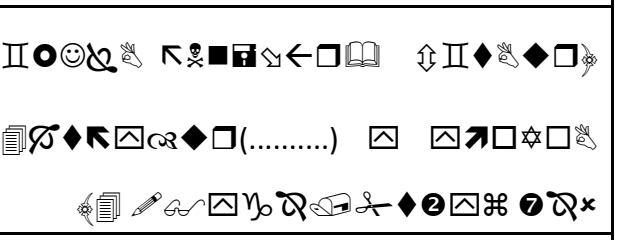	114	45
		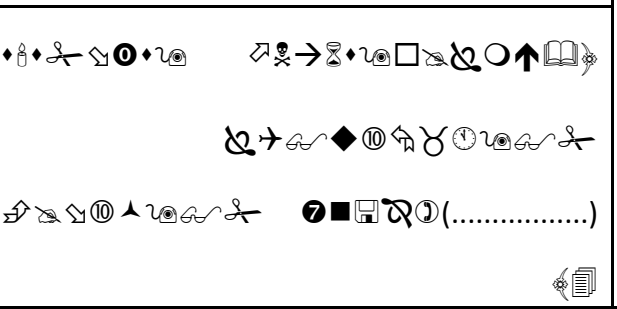	187	37
03	آل عمران	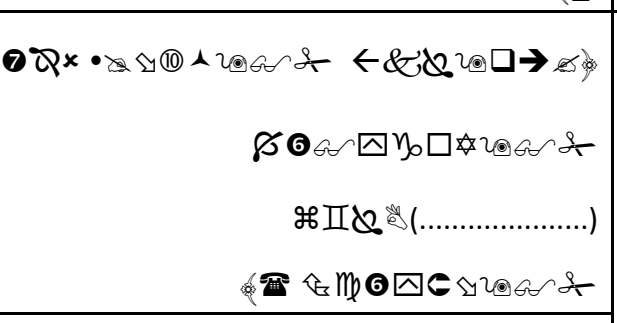	27	73
		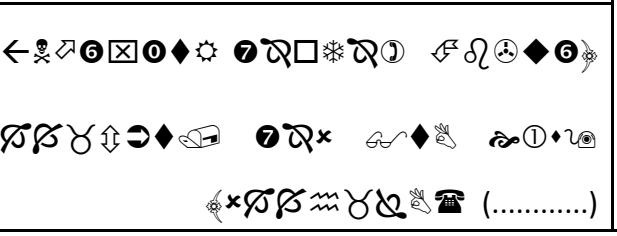	35	120

120	36	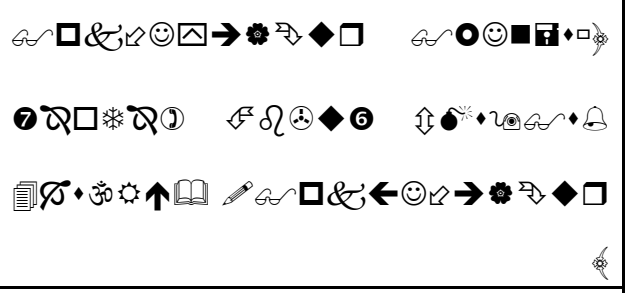		
61	54	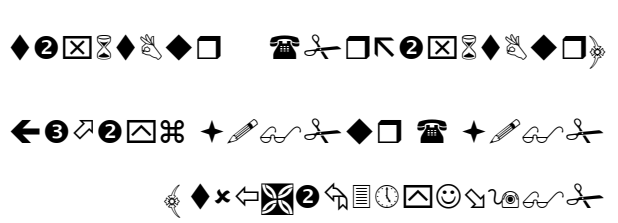		
26	173	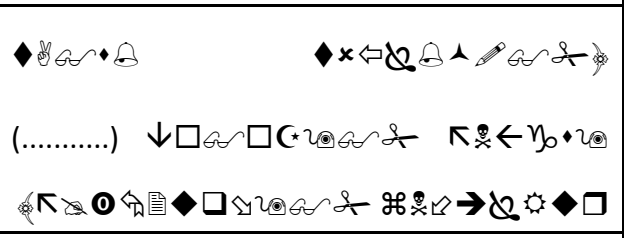		
69	36	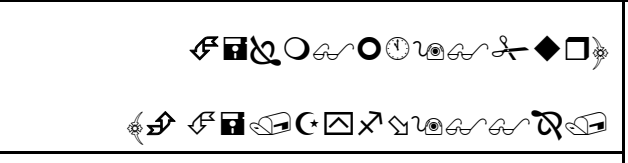	النساء	04
169	63	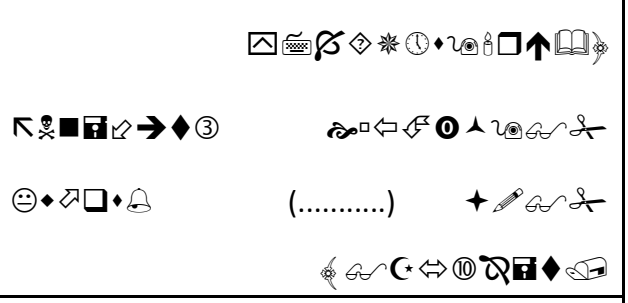		
72	88			
124	03	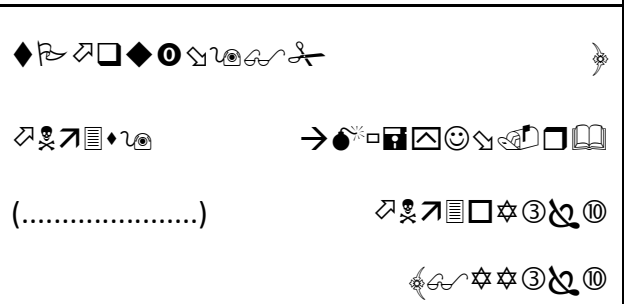	المائدة	05

131	103	✦✐✍✂ •✍⌧➔⌧♉ ✍♦✍ •• (.....) ▭☐◆❸❷✍♦❒🗎 ✍♊✍ ♦♌❑➔🖬✐☽⇙➔♦③		
43	95	❍❻☐♦↘💻✍✂ ←●🏴❷↘③↗⑥ ✍💣✐〰❶⌧☺↘๑✍✂ ⌘♊✍ ←●🏴❷↘③➔✍◆❒ ⌘♊✍ ✍💣✐〰❶⌧☺↘๑✍✂ ♎❻⌧⊂↘๑✍✂	الأنعام	06
97/37	82	♦♦×⇦✍🔔➹✐✍✂ ⇔⚐♦๑◆❒ ☎✂❑↖☪♦✍✂◆↗ ☎✂☑❑❶❍✍⌛▫🖬♦③ (.....)♦♌❒←⑨♦✌⇳♑⑩✍		
73	122	♦♌🔔⊠✍ ♊♦✍◆❒❒🕮 ←❍🕓☐✡⇙❹◆⑩⇳❍❒🕯♦▫ ✍ॐ✌↘⑩♦✍ ↳☐✍☐✡๑✍✂ ⑥✍× (.....)		
135	107	←■✍❁🕓♦↖ 🗐⑥♦🖃↘๑❒🕯♦▫ ➴♌✍♦📻⇙➔➔⚐ “❻✍♎ ✂♦❶✍⌧♦▫ ✍×✓✍📻⑩✍	الأعراف	07
135	108	🕒←■⌧⑨♦③ ♦↙♦❽♦☼◆❒ “❻✍♎ ✂♦❶✍⌧♦▫ ↓↗✐✍•🖋↘❍♦✍ ๑♦×⇦🏴❷✍→🕓☐☪🖬✍๑		
135	109	(.....) ♉❁⌧☺↘๑✍✂ ♦✌✍♦🔔		

		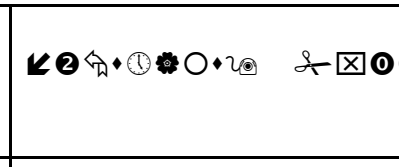		
135	110	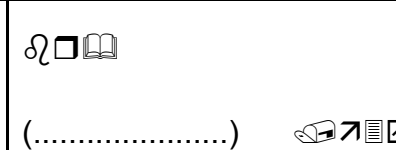		
135/95	111			
27	163	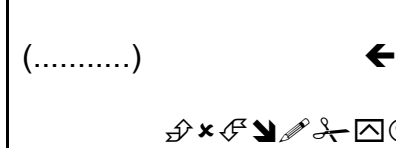		
72	204	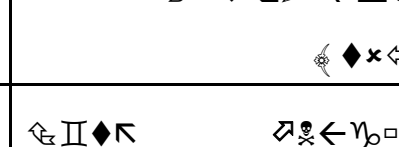		
96	75	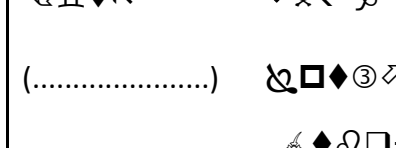	الأنفال	08
26	120	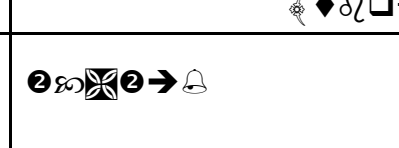	التوبة	09
27	81	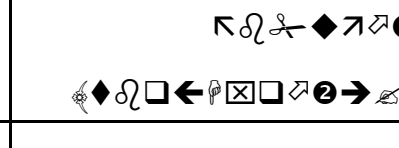	يوسف	12

40	82	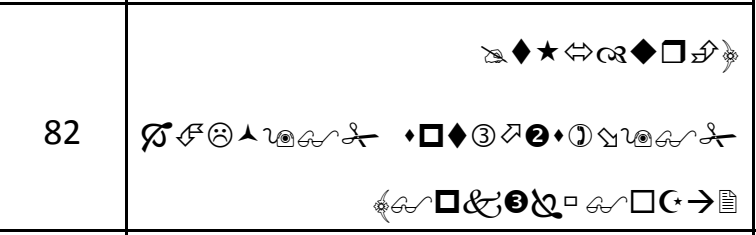		
38/35	23	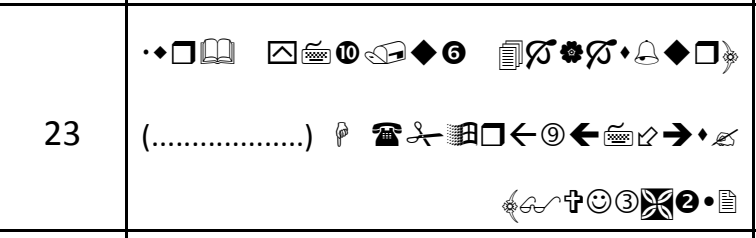	الإسراء	17
68	04	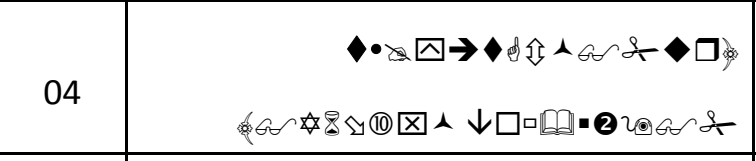	مريم	19
172	39		طه	20
27	11	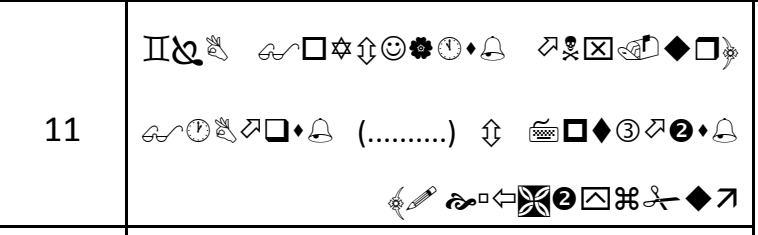	الأنبياء	21
28	12	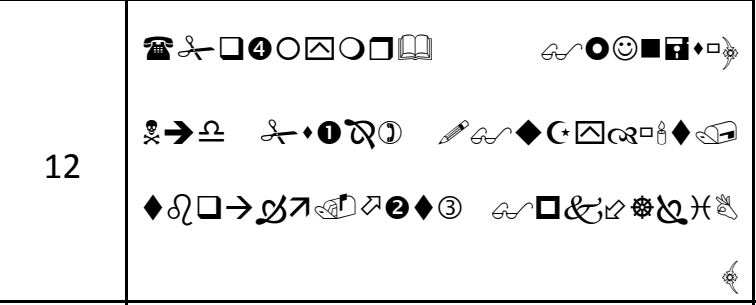		
134	32	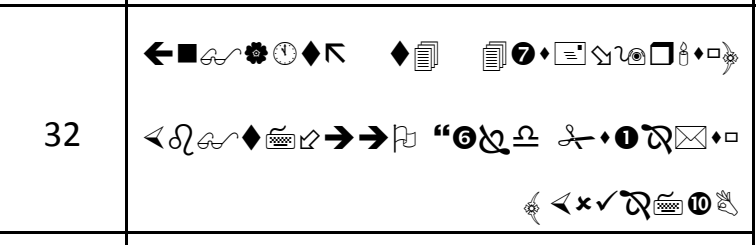	الشعراء	26
134	33	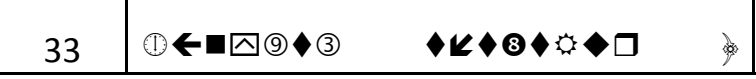		

		﴿ ♦×⇦❷→🕓☐☪ ↓↗ ﴾		
135/134	34	﴿ ♦✌ ☪"🖂☺ ☐♌ ◣❷ ﴾		
134	35	﴿ ←⑨③❷↖③ ⇳♊ ⑥↗❷↘③↗ ﴾		
95	17	﴿ ◆❸ ◆❒ ⌘♊🕓🖂☺❶■ ⇳ ﴾	النمل	27
73	19	﴿ ❶⑥🖂☪ ←●❷↘③↗⑥ ← ⌘♊ (.....) ﴾	الروم	30
98	13	﴿ ♦✌ ◆ ←♊🕓🖂☺ (.....) ﴾	لقمان	31
172	71	﴿ ◆☪ ☠←♍ ⇳■ ﴾	يس	36

		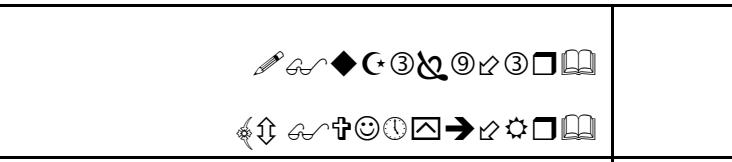		
172/69	56	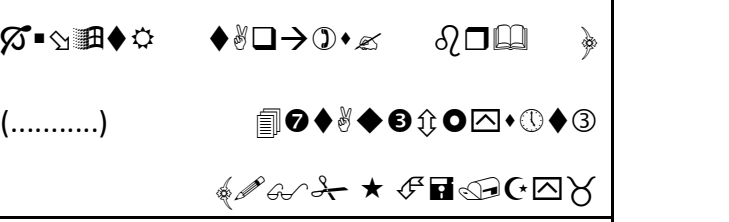	الزمر	39
26	62	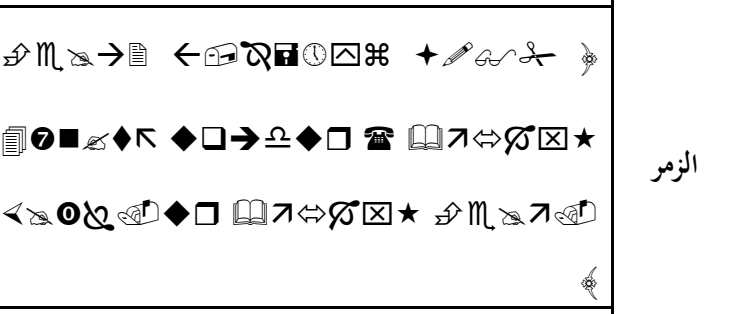		
172	67	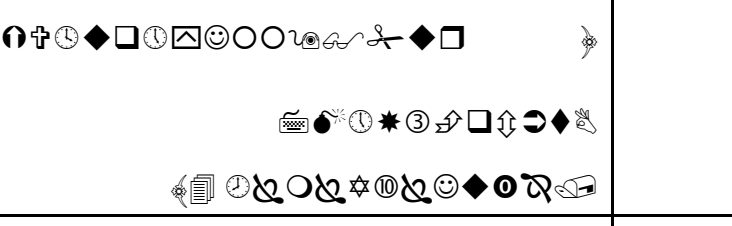		
61	40	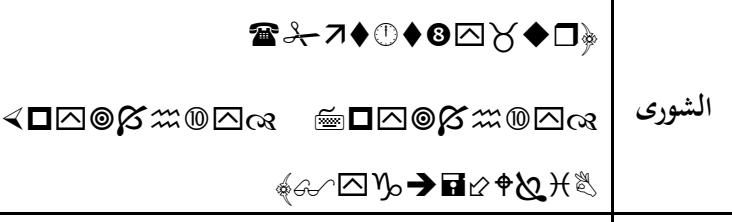	الشورى	42
73	11		الزخرف	43
95	47	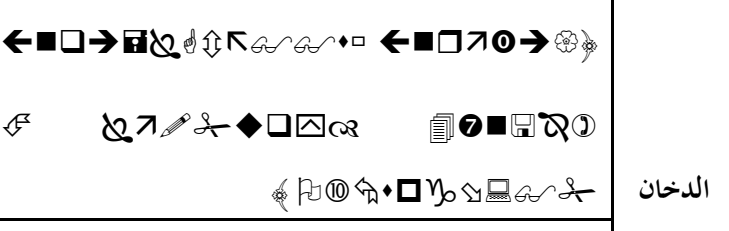	الدخان	44
95	48	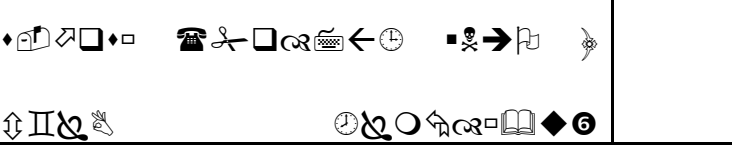		

97/95	49	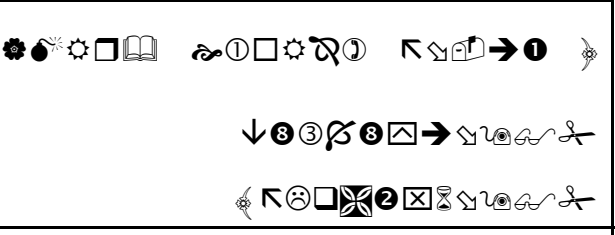		
158	04	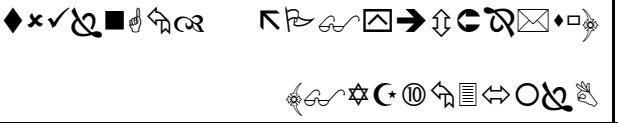	المجادلة	58
95	02	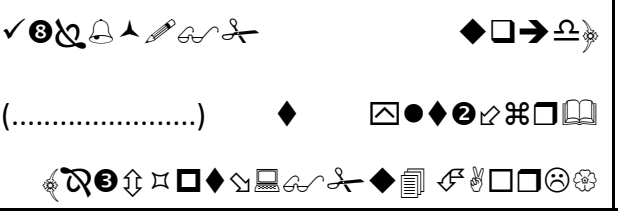	الحشر	59
28	09	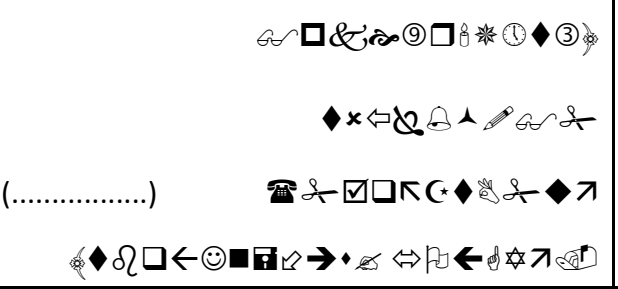	الجمعة	62
67	30	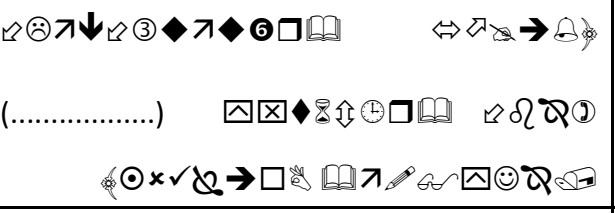	الملك	67
32	16	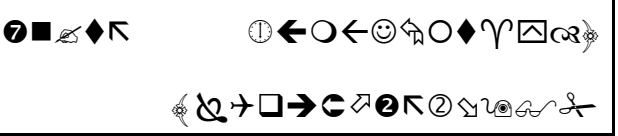	القلم	68
172	42	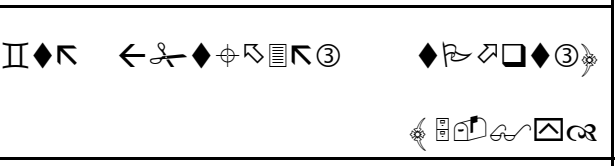		
125	30	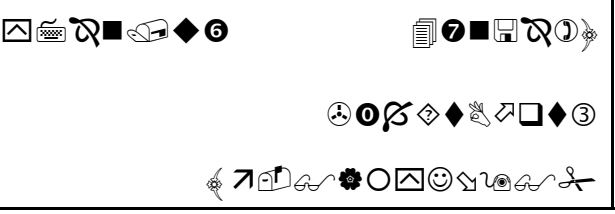	القيامة	75

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم: (رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود)

أ/ **المصادر اللغوية العربية:**

01 **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي سيف الدين (ت631هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980.

02 **أساس البلاغة**، الزمخشري جار الله أبي القاسم (ت538هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1989.

03 **أسرار البلاغة في علم البيان**، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح/ محمد رشيد رضا، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2002.

04 **الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز (من العلوم المعنوية، وأسرار القرآن)**، مؤيد بالله يحي بن حمزة العلوي (ت749هـ)، تح/ بن عيسى بن طاهر، ط1، دار المدار الإسلامي، 2007.

05 **الإيضاح في علوم البلاغة**، القزويني جلال الدين محمد بن أحمد (ت739هـ)، تح/ علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2000.

06 **بداية المجتهد و نهاية المقتصد**، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت595هـ)، تح/ محمد بن الجميل، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2008.

07 **بدائع الفوائد**، ابن القيم الجوزية (751هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

08 **البرهان في أصول الفقه**، الجويني أبو المعالي عبد الملك (ت478هـ)، تح/ عبد العظيم محمود الديب، ط4، دار الوفاء، 1997.

09 **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي أبو عبد الله بدر الدين (ت794هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب

10 **البيان و التبيين**، الجاحظ أبو عمرو بحر بن عثمان (ت255هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.

11 **البيان و التبيين**، عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تح/ عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، بيروت.

12 **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ)، تح/ سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة، 1999.

13 **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، القرطبي أبي عبد محمد بن أحمد (ت)، تح/ محمد إبراهيم الحفناوي، و محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

14 **التفسير الكبير ومفاتح الغيب**، الرازي فخر الدين (ت606هـ)، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981.

15 **التلويح على التوضيح**، سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر (ت793هـ)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر.

16 **جواهر البلاغة**، السيد أحمد الهاشمي، تح/ يوسف الصميلي، ط1، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

17 **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح/محمد علي النجار، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2006.

18 **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تح/ يس الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003.

19 **ديوان بشار بن برد**، تح/ محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، مصر، 1966.

20 **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تح/ علي حسن فاعول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988.

21 **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تح/ داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969.

22 **ديوان المتنبي**، المتنبي أبو الطيب، دار بيروت للطباعة و النشر و التوزيع، 1983.

23 **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، تح/أحمد محمد شاكر، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 2005.

24 **شرح السعد المسمّى مختصر المعاني**، التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (ت793هـ)، تح/محمد محي الدين، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، مصر.

25 **الصاحبي في فقه اللغة العربة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح/ عمر فاروق الطباع، ط1، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1993.

26 **الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)**، الجوهري إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، 1990.

27 **الصناعتين**، أبو هلال العسكري، تح/ علي محمد البجاوي، و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1986.

28 **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح/ لجنة إحياء التراث العربي، ط6، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983.

29 **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تح/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

30 **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، تح/ محمد فهمي السديد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

31 **كتاب الفرق**، أحمد بن فارس اللغوي (ت395هـ)، تح/رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1982.

32 **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، السرخسي علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (ت730هـ)،تح/ عبد الله محمود محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.

33 **الكليات**، أبو البقاء الكفوي، تح/عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.

34 **لسان العرب**، ابن منظور محمد بن مكرم (711هـ)، تح/ عبد الستار أحمد فراج، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1985.

35 **المحصول في علم أصول الفقه**، فخر الدين الرازي (606هـ)، تح/طه جابر الفياض، ط1، مطبعة جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 1981.

36 **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، السيوطي جلال الدين (ت)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987.

37 **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تح/ محمد أحمد جاد المولى، و علي محمد البجاوي، و محمد علي الفضل، دار الفكر، بيروت، لبنان.

38 **المستصفى في علم الأصول**، الغزالي أبو حامد بن محمد الطوسي (ت505هـ)، ط1، مطبعة الأميرية، بولاق.

39 **مشكاة الأنوار في أصول المنار، ابن نجيم زين الدين بن براهيم (ت 970هـ)**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1936.

40 **المعتمد في أصول الفقه**، أبو الحسين محمد بن علي البصري (ت436هـ)، نشر المعهد العلمي للدراسات العربية، دمشق، سوريا، 1964.

41 **معجم التعريفات**، محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تح/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

42 **معيار العلم في فن المنطق**، أبو حامد الغزالي، ط4، دار الأندلس، بيروت، 1983.

43 **مفتاح العلوم**، السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت626هـ)، تح/ عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000.

44 **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، التلمساني أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت771هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

45 **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن أحمد (ت502هـ))، تح/ محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

46 **المنخول من تعليقات الأصول**، أبو حامد الغزالي، تح/ محمد حسن هيتو، دار الفكر، (د.ت).

47 **منطق المشرقيين**، أبو علي ابن سينا، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1952.

48 **منهاج البلغاء و سراج الأدباء**، أبو الحسن حازم القرطاجني (ت684هـ)، تح/ محمد الحبيب بن الخوجة، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

49 **الموافقات في أصول الشريعة**، أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر.

50 **ميزان الأصول في نتائج العقول**، السمرقندي شمس النظر علاء الدين (ت539هـ)، تح/ عبد الملك السعدي، ط1، مطبعة الخلود، المملكة العربية السعودية، 1987.

51 **نشر البنود على مراقي السعود**، الشنقيطي عبد الله بن براهيم العلوي (ت1974م)، تح/ لجنة التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب.

52 **نيل الأوطار و شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**، الشوكاني محمد بن علي (ت1255هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ب/المراجع العربية:

53 **الاتّجاهات السنية و المعتزلية في تأويل القرآن**، التهامي نقرة، دار القلم، 1982.

54 **الإحاطة في علوم البلاغة**، عبد اللطيف شريفي و زبير دراقي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

55 **استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة**، هيثم سرحان، ط1، دار الحوار، سوريا.

56 **إستراتيجية الخطاب (مقارنة لغوية تداولية)**، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.

57 **أصول الفقه الإسلامي**، محمد مصطفى شلبي، ط4، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

58 **أصول تراثية في علم اللغة**، زكي حسام الدين، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1985.

59 **أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية**، أحمد عزوز، اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002.

60 **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي (1393هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995.

61 **الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام)**، ميشال زكريا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1938.

62 **الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية**، نصر حامد أبو زيد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007.

63 **اهتمامات علم الدلالة في النظرية و التطبيق**، ميشال عازار مخايل، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، بيروت، لبنان.

64 **البحث الدلالي عند السمرقندي في كتاب ميزان الأصول في نتائج العقول**، أحمد كامل محمد الكرطاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2011.

65 **بلاغة الخطاب و علم النص**، صلاح فضل، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، 1996.

66 **البلاغة العربية بين التقليد و التجديد**، محمد عبد المنعم خفاجي، و عبد العزيز شرف، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1992.

67 **التأويل اللغوي في القرآن الكريم (دراسة دلالية)**، حسين حامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005.

68 **التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

69 **التركيب و الدلالة و السياق**، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2010.

70 **تطور الدرس النحوي**، حسن عون، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970.

71 **التفكير الدلالي في الفكر الإسلامي (الغزالي نموذجا)**، علي حاتم الحسن، ط1، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2012.

72 **التفكير اللغوي الدلالي عند علماء العربية المتقدمين**، حمدان حسين محمد، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2002.

73 **التلقي و التأويل (مقاربة نسقية)**، محمد مفتاح، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

74 **التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم**، عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، 2012.

75 **تيارات في السيمياء**، عادل فاخوري، ط1، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1990.

76 **جدلية الحرف العربي وفيزيائية الفكر والمادة**، محمد عنبر، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1987.

77 **الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني**، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، العراق، 1980.

78 **دراسات في القرآن**، السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1969.

79 **دراسات في علم اللغة**، فاطمة المحجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976.

80 **دراسات في علم اللغة**، محمد كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1969.

81 **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، صاحب أبو جناح، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 1998.

82 **دراسات نحوية و دلالية و فلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، مازن الوعر، ط1، دار المتنبي، دمشق، سوريا،

.2001

83 **دراسة الصوت اللغوي**، أحمد مختار عمر.

84 **دراسة المعنى عند الأصوليين**، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، مصر، 1983.

85 **الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني (471هـ)**، تراث حاكم الزيادي، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، .2011

86 **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1984.

87 **دلالة السياق**، ردة الله بن ضيف الله الطلحي، ط1، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، السعودية، 2002.

88 **دلالة السياق (منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم)**، عبد الوهاب رشيد صالح أبو صفية، ط2، دار عمار، الأردن، .2012

89 **الدلالة اللفظية**، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002.

90 **الدلالة و النحو**، صلاح الدين صالح حسنين، ط1، مكتبة الآداب.

91 **دليل الناقد الأدبي**، ميجان الرويلي، و سعد البازغي، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

92 **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي، تح/ أحمد زكي العدوي، دار الكتب، القاهرة، مصر، .1944

93 **صفوة التفاسير**، محمد علي الصابوني، ط4، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1981.

94 **الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، صلاح الدين زرال، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2008.

95 **ظاهرة المعجمية و سبلها إلى الإحاطة بالخطاب الإنساني و العربي**، محمد رشاد حمزاوي، المجلس الأعلى للثقافة، .1996

96 **العربية و الإعراب**، عبد السلام المسدي، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2010.

97 **العربية و النص القرآني (دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن و معانيه في أوائل القرن الثالث الهجري)**، عيسى شحاته علي، دار قباء للطباعة، 2001.

98 **العربية و علم اللّغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث)**، حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 2000.

99 **العلامة في النحو العربي**، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

100 **علم البيان و بلاغة التشبيه في المعلقات السبع**، دراسة بلاغية، مختار عطية، ط1، دار الوفاء، مصر، 2005.

101 **علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية)**، عوض فريد حيدر، ط1، مكتبة الآداب للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2005.

102 **علم الدلالة التّطبيقي في التراث**، هادي نهر، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

103 **علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية تأصيلية نقدية)، فايز** الداية، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا.

104 **علم الدلالة بين النظرية و التطبيق**، نعيم أحمد كراعين، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، .1988

105 **علم الدلالة عند العرب (فخر الدين الرازي نموذجا)**، محي الدين محسب، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،

لبنان، 2008.

106 **علم الدلالة و النظريات الدلالية الحديثة**، حسام البهنساوي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009.

107 **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982.

108 **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط7، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2009.

109 **علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)**، محمود السعران، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

110 **علم اللغة بين القديم و الحديث**، عاطف مذكور، دار الثقافة، 1976.

111 **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، محمود السعران، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997.

112 **علم النص و نظرية الترجمة**، يوسف نور عوض، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض، 1402.

113 **علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)**، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، لبنان.

114 **عناصر تحقق الدلالة في العربية**، دراسات لسانية، صائل رشدي شديد، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

115 **فتنة النص (بحوث و دراسات نصية)**، محمد حماسة عبد اللطيف.

116 **فقه اللغة و خصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية)**، محمد المبارك، ط5، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1972.

117 **في اللغة (دراسات تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية)**، أحمد شامية، ط1، دار البلاغ للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

118 **في علم الدلالة**، محمد سعد محمد، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2007.

119 **قضايا اللغة في كتب التفسير (المنهج، التأويل، الإعجاز)**، الهادي الجطلاوي، ط1، دار محمد علي الجامي، تونس، 1988.

120 **اللّسانيات التّوليدية التّحويلية**، عادل فاخوري، ط2، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1988.

121 **لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)**، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2006.

122 **اللسانيات و الدلالة**، منذر عياشي، ط2، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 2007.

123 **اللّسانيات: النشأة و التطور**، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.

124 **اللسانيات التوليدية التحويلية**، عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1970.

125 **اللغة العربية معناها و مبناها**، تمام حسان، ، ط3 ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.

126 **اللغة العربية معناها و مبناها**، تمام حسان، ط5، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2006.

127 **اللغة بين المعيارية و الوصفية**، تمام حسان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958، نقلا النحو العربي في القرن العشرين.

128 **مباحث في علم اللغة العام و مناهج البحث اللغوي**، نور الهدى لوشن، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.

129 **مبادئ اللّسانيات**، أحمد محمد قدور، ط3، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2008.

130 **المتقن في علم البيان**، غريد الشيخ محمد، ط1، دار الراتب الجامعية، 2006.

131 **مدخل إلى البلاغة العربية (علم المعاني، علم البيان، علم البديع)**، يوسف أبو العدوس، ط1، دار المسيرة للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

132 **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب، 2000.

133 **مدخل إلى اللسانيات**، محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2004.

134 **مدخل إلى علم اللغة** ، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

135 **مدخل إلى علم اللغة**، محمد علي الخولي، دار الفلاح، عمان، الأردن، 1993.

136 **مدخل إلى علم اللغة**، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.

137 **مدخل إلى علم النص و مجالات تطبيقه**، محمد الأخضر الصبيحي، ط1، منشورات الاختلاف، لبنان ناشرون، بيروت، 2008.

138 **مدخل للسانيات سوسير**، حنون مبارك، دار توبقال للنشر، الدرا البيضاء، المغرب، 1987.

139 **مستويات التحليل اللغوي (رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير)**، فايز صبحي عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.

140 **مشكلة البنية**، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر.

141 **مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي (دراسة نظرية تحليلية)**، ابتهال محمد البار، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2014.

142 **المعاجم اللغوية في ضوء الدراسات علم اللغة الحديث**، محمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1966.

143 **معايير القبول و الرد لتفسير النص القرآني**، عبد القادر محمد الحسين، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط1، 2008.

144 **المعجم العربي نشأته و تطوره**، نصار حسين، ط 2، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1968.

145 **معجم علم اللغة النظري**، محمد علي الخولي، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1991.

146 **معجم اللسانيات الحديثة**، سامي عياد حنا، و آخرون، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيرت، لبنان، 1997.

147 **معجم المصطلحات البلاغية و تطورها**، أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، 1986.

148 **المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)**، محمد التونجي، و راجي الأسمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.

149 **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق بها**، عبد العالي المسئول، ط1، دار السلام، مصر، 2007.

150 **المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني و النظريات التربوية الحديثة**، ابن حويلي الأخضر الميدني، دار هومة، الجزائر، 2010.

151 **المعنى و التوافق (مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي)**، محمد غاليم، منشورات معهد الأبحاث والدراسات، الرباط، المغرب، 1999.

152 **المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الإسلامي، 2007.

153 **مقالات في اللغة و الأدب**، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2006.

154 **مقدمة في علمي الدلالة و التخاطب**، محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، بيروت، لبنان.

155 **من قضايا الفكر اللّساني (في النّحو و الدلالة و اللّسانيات)**، صابر الحباشة، ط1، أنوار للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2010.

156 **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي**، فتحي الدريني، دار الكتب الحديثة، دمشق، سوريا، ط1.

157 **مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام**، خليفة بابكر الحسن، ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، مصر.

158 **مناهج البحث في اللغة**، تمام حسان، القاهرة، مصر، 1955.

159 **مناهج البحث في اللغة**، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979.

160 **مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع من الهجرة**، حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1989.

161 **المنهج التوليدي التحويلي منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات (دراسة وصفية تاريخية)**، ط1، رفعت كاظم السوداني، دار دجلة، الأردن.

162 **منهج البحث اللغوي**، محمود سليمان ياقوت، ط1، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.

163 **نظرات في التراث اللغوي العربي**، عبد القادر المهيري، الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

164 **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، ط1، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

165 **نقد النثر المنسوب إلى أبي الفرج قدامة بن جعفر (ت337هـ)**، طه حسين، بغداد، 1967.

166 **وصف اللّغة العربية (دراسة حول المعنى و ظلال المعنى)**، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفتح، طرابلس، 1993.

167 **وقائع لغوية و أنظار نحوية**، سالم علوي، دار هومة، الجزائر، 2000.

ج/ المراجع المترجمة:

168 **أسس علم اللغة**، ماريو باي، تر/ أحمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983.

169 **تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين**، جورج مونان، تر/ بدر الدين قاسم.

170 **التراث اللغوي العربي**، بوهاس– جيوم –كولوغلي، تر/محمد حسن عبد العزيز، كمال شاهين، ط1، دار السلام، مصر، 2008.

171 **تشومسكي**، جون ليونز، تر/ محمد زياد كبه، ط1، منشورات النادي الأدبي، الرياض، السعودية، 1988.

172 **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، تر/كمال بشر، دار غريب، القاهرة، مصر.

173 **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، تر/كمال محمد بشر، مكتبة الشبابن القاهرة، مصر، 1975.

174 **السيميائية أصولها و قواعدها**، ميشال آريفيه و آخرون، تر/رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2002.

175 **علم الدلالة المعجمي (السيمانطيقا المعجمية)**، أ.كروس، تر/ عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014.

176 **علم الدلالة**، بلمر، تر/ أحمد طاهر حافظ، ط1، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2012.

177 **علم الدلالة**، بيير جيرو، تر/ منذر عياشي، دار طلاس للترجمة و النشر، دمشق، سوريا، 1992.

178 **علم الدلالة**، جرمان كلود، و ريمون لويلان، تر/ نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، سوريا، 1994.

179 **في التداولية المعاصرة و التواصل**، أ.مولز وآخرون، تر/محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، 2014.
180 **اللغة الحديثة المعاصرة (علم الدلالة)**، ليتش، تر/ أحمد طاهر حافظ، ط1، 2012، دار الوفاء.
181 **اللغة و المعنى و السياق، جون لاينز**، تر/ عباس صادق الوهاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1987.
182 **مبادئ التداولية**، جيوفري ليتش، تر/عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013.
183 **مبادئ في علم الدلالة**، رولان بارت، تر/ محمد البكري، ط2، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1986.
184 **مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية)**، بول فاير، كريستيان بايلون، تر/طلال وهبة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1992.
185 **المعجمية و علم الدلالة المعجمي (مفاهيم أساسية)**، آلان بولغير، تر/هدى مقنص، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
186 **مقدمة المعجم اللّغوي التاريخي**، أوغست فيشر، مجمع اللغة المصري، 1967.
187 **مناهج علم اللغة من هارمن باول حتى ناعوم تشومسكي**، بريجيته بارتشت، تر/سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، مصر، 2004.
188 **موجز علم اللّغة في الغرب**، ر.هـ.روبنز، تر/أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987.
189 **النص و الإجراء و الخطاب**، روبرت دي بوغراند، تر/ تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.
190 **نظرية تشومسكي اللغوية**، جون ليونز، تر/حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
191 **نقد المعاجم العربية في ضوء نظرية الحقول الدلالية**، حلام جيلالي، مجلة المنهل، ع 550، المجلد 60، المملكة العربية السعودية، 1998.

د/ المراجع الأجنبية:

192 **Cour de linguistique génerale**, F.De Saussure, Payot, Paris, 1968 .
193 **Histoire des dictionnaires français**, G.Matoré, Paris, 1968.
194 **Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage**, J.Duboit et autres, larousse bordas, paris, 2002.
195 **Language**, Bloomfild.L, New Uork, Holt, Rinehart Winston, 1993.
196 **Linguistics**, Lyons.L, Cambridge university press, London, 1981,
197 **Semantics**, John.L, combridge university press, 1977.
198 **Semantics**, Lyons.L, Cambridge university press, London, New York, 1977.
199 **Theories of Meaning** , William Alston, U.S.A, 1970.

هـ/ الرسائل الجامعية:

200 **أسلوبية النظم البلاغي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، نجود هاشم شكري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية

الآداب، 1999.

201 **بعض الجوانب النّظرية في المعجم العربي (معجم الألوان نموذجا)**، أبركان فاطمة، "رسالة دكتوراه"، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم، الرباط، المملكة المغربية، السنة الجامعية 1995/1994.

و/ المجلات العربية:

202 **الاتّجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة**، "مقال"، يحي أحمد، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989.

203 **البنيوية في اللسانيات**"مقال"، وفاء محمد كامل، مجلة عالم الفكر.

204 **الحروف و الأصوات العربية في مباحث القدماء و المحدثين** "مقال"، هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد الثامن، 1984، بغداد، العراق.

205 **حول الأسس البيولوجية للطاقات اللغوية** "مقال"، تشومسكي، تر/ مازن الوعر، مجلة تكامل المعرفة (دراسات ادبية وفلسفية)، العدد التاسع، 1985، المغرب.

206 **مدخل إلى علم الدلالية الألسني**، "مقال"، موريس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي،العدد 19/18، مارس، 1982.

207 **مدخل إلى علم اللسان الحديث**، عبد الرحمان الحاج صالح "مقال"، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد الأول، 1971.

208 **المصطلح اللساني في التراث (من التأصيل إلى التفعيل)** "مقال" ، أحمد حساني، مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية، العدد الأول، مارس 2002.

209 **المعنى اللغوي و عناصر تحديده في ضوء الدرس اللساني الحديث**، فارس عيسى، الأردن، مجلة البلقان للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد الأول، 1992.

210 **مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث**، أحمد محمد قدور، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، يناير فبراير، مارس، .

فهرس الموضوعات

شكر و تقدير.....

اهداء .....

مقدمة:..... أ

مدخل: نظرات في مسار الدرس اللغوي

1. في تاريخ الدرس اللّغوي:..... 02
2. التّراث اللّغوي العربي:..... 11
3. الاتّجاهات العامّة للبحث اللّغوي في القرن العشرين:.....14
4. مسار الدرس الدلالي العربي:.....16
5. اللسانيات و علم الدلالة:.....17
6. الدلالة اللسانية و المنهج: 20
7. المنهج التاريخي:.....21

الباب الأول: الدراسة الدلالية عند العرب

الفصل الأول: المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين

1. الدراسة الدلالية عند الأصوليين:.....25
2. علاقة المباحث الأصولية بالدراسة الدلالية:.....28
3. أبعاد الحقيقة الدلالية عند الأصوليين:.....30
   3-1. البعد العقلي:.....31
   3-2. البعد الطبيعي:.....32
4. الصلة بين اللفظ و المعنى لدى الأصوليين:.....32
   4-1. تقسيم الدلالة بحسب اللفظ: 33
   4-2. طرق التعبير بالألفاظ:.....35
5. الحقيقة و المجاز عند الأصوليين:.....36

5-1. التفريق بين الحقيقة و المجاز:..... 36
5-2. المشترك اللفظي: 38
5-3. المنطوق الصريح:.....38
5-4. دلالة العبارة: 39
5-5. دلالة الاقتضاء:.....40
5-6. دلالة الإشارة:.....41
5-7. العلامة و الإشارة:.....42
6. التأويل:.....43

الفصل الثاني: المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند اللغويين.

1. تمهيد:.....49
2. أصول الدراسة الدلالية عند اللغويين العرب:.....50
2-1. علماء العرب القدامى و الدّلالة:.....51
2-2. الصلة بين اللفظ و المعنى لدى اللغويين:.....52
3. أنواع الدلالة:.....53
3-1. أنواع الدلالة عند أحمد مختار عمر:.....54
3-1-1. المعنى المركزي:.....54
3-1-2. المعنى الإضافي:.....54
3-1-3. المعنى الأسلوبي:.....55
3-1-4. المعنى النفسي:.....55
3-1-5. المعنى الإيحائي:.....55
3-3. أنواع الدلالة عند ابراهيم أنيس:.....55
3-2-1. الدّلالة الصوتية:.....55
3-2-2. الدلالة الصرفية:.....56
3-2-3. الدّلالة النّحوية:.....56

3-2-4. الدّلالة المعجمية (الاجتماعية):.....56
4. طرق دراسة المعنى:.....57
5. طبيعة العلامة اللغوية:.....57
5-1. العلامة في اللغة و الاصطلاح:.....58
6. الحقيقة و المجاز:.....59
6-1. الحقيقة:.....59
6-1-1. الحقيقة عند البلاغيين عامة:.....61
6-1-1-1 الحقيقة اللغوية:.....61
6-1-1-2 الحقيقة العقلية:.....61
6-1-1-2-1 أقسام الحقيقة العقلية:....61
6-1-1-3 الحقيقة الشرعية:.....62
6-1-1-4 الحقيقة العرفية:.....63
6-1-1-4-1 الحقيقة العرفية العامة:....63
6-1-1-4-2 الحقيقة العرفية الخاصة:...63
6-2. أحكام الحقيقة:.....63
6-2-1. الحكم الأول:.....63
6-2-2. الحكم الثاني:.....64
6-2-3. الحكم الثالث:.....64
6-2-4. الحكم الرابع:.....64
6-3. الحقيقة عند السكاكي:.....65
6-4. المجاز:.....67
6-4-1. الاستعارة:.....71
6-4-2. الكناية:.....71
7. علاقة اللّفظ بالمعنى:.....74
8. دلالة الكلمة:.....75

الباب الثاني:الدراسة الدلالية عند الغرب.

الفصل الأول: الأصول النظرية للدراسة الدلالية لدى الغربيين

1. البحث اللغوي الغربي:.....80
2. تاريخ تأسيس المنهج الوصفي:.....82
3. العلاقة بين الدّال و المدلول:.....84
3-5. الوجود الذّهني:.....87
3-6. الوجود الخارجي للشّيء:.....87
3-7. الوجود اللّفظي:.....87
3-8. الوجود الكتابي:.....87
4. دراسة المعنى:.....88
5. العلامة في الاصطلاح اللّساني:.....90
6. المعنى و السياق:.....91
7. الكفاءة اللغوية و السياق:.....93
8. السّياق و أثره في بيان الدّلالة:.....93
9. التّقابل الدّلالي:.....98
10. الحقل الدّلالي:.....99
11. العلاقات الدّلالية:.....102
11-1. التّرادف:.....102
11-2. الاشتمال:.....103
11-3. علاقة الجزء بالكلّ:.....103
11-4. التّضاد:.....103
11-4-6. التّضاد الحادّ:.....103
11-4-7. التّضاد المتدرج:.....104
11-4-8. العكس:.....104

11-4-9. التّضاد الاتّجاهي:.....104
11-4-10. التّضاد العمودي:.....104
11-5. التّنافر:.....104
11-6. الرّصف:.....105
11-6-3. الرصف الاعتيادي:.....106
11-6-4. الرّصف غير الاعتيادي:.....106
12. الطّابع الاعتباطي للعلامة اللغوية:.....107
13. سيميائية الدّلالة:.....108

الفصل الثاني: النظريات الدلالية

1. النّظريات الدّلالية:.....112
1-1. النّظرية السّلوكية:.....112
1-2. النّظرية الإشارية:.....117
1-2-1. المعنى في النّظرية الإشارية:.....121
1-2-2. نقد النّظرية المرجعية:.....122
1-3.النّظرية السّياقية:.....124
1-3-1. المعنى السياقي:.....124
1-3-2. أنواع السّياق:.....129
1-3-3. أهمّية السّياق في النّظرية السّياقية:.....133
1-3-4. نقد النّظرية السّياقية:.....135
1-4. نظرية الحقول الدّلالية:.....136
1-4-1. مفهوم الحقل:.....137
1-4-2. أنواع الحقول الدّلالية:.....138
1-4-2-4. الحقول المحسوسة المتّصلة:.....138
1-4-2-5. الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة:..138

1-4-2-6. الحقول التّجريدية:.....139
1-5. نظرية التّحليل التّكويني:.....140
1-5-1. مجالات استخدام النّظرية التّحليلية:.....142
1-5-1-1 المجاز:.....142
1-5-1-2. اكتساب الطفل للكلمات:.....143
1-5-1-3. التّرادف:.....143
1-5-1-4. المشترك اللّفظي:.....144
1-5-1-5. الحقول الدّلالية:.....144
1-6. النّظرية التّوليدية التّحويلية:.....145

الباب الثالث: آفاق الدراسة الدلالية و واقع البحث اللغوي

الفصل الأول: علم الدلالة و علاقته بالعلوم اللغوية

تمهيد:.....152
1.علم الدلالة و التّداولية:.....152
1-2. معنى التّلفظ:.....156
2. علم الدلالة و النّحو:.....156
3. وظائف اللّغة و علاقتها بالجانب الاجتماعي في حياتنا:.....159
4. علم الدلالة و الصوتيات:.....160
5. علم الدلالة و الدراسات الصّرفية:.....163
1.5- التغيير الصرفي و الدراسات الحديثة:.....164
6. علم الدلالة و معاني البيان:.....165
7. علم الدلالة و المنطق:.....166
8. علم الدلالة و البلاغة العربية:.....167
8-1. بلاغة الكلام:.....168
8-2. بلاغة المتكلم:.....169
9. علم الدلالة و المعجمية:.....169

9-1. المعجمية:.....169
9-2. المعنى المعجمي قاصر على المعنى عامة:.....171
9-2-1. رأي قدماء العرب:.....171
9-2-3. رأي اللغويين المحدثين:.....172

الفصل الثاني: المعجم و علم الدلالة

تمهيد:.....176
7. المعجم:.....176
1-1. الوصف المعجمي للمفردات:.....177
1-2. صناعة المعجم الحديث:.....179
8. علوم الصناعة المعجمية:.....180
2-1.علم المفردات:.....180
2-2.علم الاشتقاق:.....180
2-6. علم الصرف:.....180
2-4.علم أصول الكلمات:.....180
2-5.علم المصطلح:.....180
2- 6.علم النظم:.....181
2-7.علم اللفظ:.....181
9. البعد النّفسي للمعجم:.....182
10. الصناعة المعجمية الحديثة:.....183
11. أنواع المعاجم:.....185
4-1. معاجم عامّة:.....185
4-1-1. المعجم اللّغوي:.....185
4-1-2. المعجم الموسوعي:.....186
4-2. الموسوعة:.....186

4-3. المعاجم الخاصّة:.....187
4-3-2. قائمة مفردات:.....187
4-3-3. المعاجم المفهرسة:.....188
4-3-4. المعاجم الاشتقاقية:.....188
4-3-5. المعاجم التّطورية:.....189
4-3-6.معاجم الألفاظ الأساسية:.....189
4-3-7.معاجم النطق:.....190
4-4.معاجم المعاني:.....190
4-4-1.المعاجم المصورة:.....190
12. نظام بناء المعجم:.....190
6-1.المكون الترابطي للوحدات المعجمية:.....193
6-2. الوحدة النموذجية للمعجم:.....196
6-2-1.الصيغ القارة:.....197
6-2-2. درجات الغموض:.....197
6-2-3.الألفاظ الكلية و الجزئية:.....198
5-3.التصنيف الترتيبي لمداخل المعجم:.....198
خاتمة: 202

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية:.....211
قائمة المصادر و المراجع:.....215
فهرس الموضوعات:.....226

ملخصات

- فرنسية
- إنجليزية
- عربيـــة
- كلمات مفتاحية.

ملخص الفرنسية:

Dans l'ancien temps ou actuellement, les savants se sont intéressé au sens.La plupart de leurs études tourne autour de lui.Quant aux Arabes anciens, le sens s'est toujours lié à la racine (le Coran et la Sunna) qui a donne tout leur mouvement scientifique et intellectuel . C'est ce que nous retrouvons dans leurs livres de el fikh, de l'interprétation et des racines.

Tout cela affirme sans doute cette importance qu'ils accordaient aux sens.Alors qu'actuellement, nous sommes entrain observer cette importance dans notre vie dans la musure où le sens a eu des domaines d'étude divers liés aux différentes sciences, à tous les niveaux.Cela a permis nous signifiant d'avoir ses dimensions dans différents contextes dans la limite du possible linguistique et rhétorique.

Le problème qui se pose dans la détermination de l'originalité arabes dans la lumière de la nouveau d'études.

الكلمات المفتاحية: ***Mots-clés*** *:*

Sémantique – linguistique - La lecon de signification sémantique arabe - Les études linguistique moderne - lexique

ملخص الإنجليزية:

Scientists were interested in meaning in the past and to days.Their studies were on it.For the old arabs , meaning was related to the origin (coran and sunnah) which theire scientifics and mental movement was issued from.And this is what we find in their Jurisprudential and explanatory and fundamentalism books.

There is no on the importance of meaning for them, but now , we can see it in on life for what meaning is having branches of study related to many and various scunces all levels, which in the fact that makes the semantic lecen takes dimentions in many contexts as for as linguistics and rhetorucal phenomen can contune.

The problematic asked in precising its arabic rooting under the light of what cames from the modern studies.

***Keywords*:** **الكلمات المفتاحية:**

Semantic - linguistics - lesson semantic significance of the Arab - Language Studies modern – lexicon .

ملخص العربية:

اهتم العلماء قديما و حديثا بالمعنى، و دارت جل دراستهم حوله؛ فبالنسبة لقدماء العرب اتصل المعنى بالأصل (القرآن الكريم و السنة النبوية) الذي صدرت عنه حركتهم العلمية و العقلية كلّها، و هو ما نجده في كتبهم الفقهية و التّفسيرية و الأصولية بما لا يدع مجالا للشك حول تلك الأهمية الّتي أولوها للمعنى، بينما حديثا فإنّنا نعاين تلك الأهمّية في حياتنا بما صار للمعنى من فروع دراسية مرتبطة بشتى العلوم المختلفة على كلّ المستويات؛ ممّا جعل الدرس الدلالي يأخذ أبعاده في مضامين مختلفة على قدر ما تتسع له الظواهر اللّغوية و البلاغية.

و الإشكال المطروح في تحديد التّأصيل العربي له في ضوء الوافد من الدراسات الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

الدلالة – اللّسانيات – الدرس الدلالي العربي – الدراسات اللّغوية الحديثة – المعجم

ملخص رسالة الدكتوراه

إن الموضوع الأساسي لعلم الدلالة هو المعنى، فلا أحد ينكر قيمته، بالنسبة للغة، فالمعنى يتجلى في البنى اللغوية، و جاذبيته المتعالية تغري الباحثين بمظاهره أملا بمعرفة جوهره؛ إلا أن بيار جيرو يرفض استعمال كلمة معنى كصورة ملصقة بالدال الذي يحمله ؛ فهو يرى أن الكلمات لا تتمتع بمعنى، و لكنها تتمتع بوظائف، يقول: إن المعنى كما يظهر لنا أثناء الخطاب يتعلق بعلاقات الكلمة مع كلمات المقام Contexte الأخرى، و تحدد هذه الكلمات بنية النظام اللساني، و يمكن القول إن مجموع هذه العلاقات هو الذي يحدد معنى أو معاني كل كلمة و لا تحددها الصورة التي تحملها الكلمات، و هكذا يجد المصطلح معنى استقامة، لأنه يعني اتجاهها أي: تحولا نحو إشارات أخرى.

لعل قول بيار جيرو يكون صحيحا إذا ما تعلق الأمر بوجود اللفظة ضمن التركيب، و لكن ماذا عن المعنى المعجمي للكلمة المفردة؟ ألا يفترض أن تحضى الكلمات بدلالات خاصة قبل أن تكون لها علائق ببعضها البعض؟.

لا أحد ينكر التعقيد الذي يكتنف مصطلح معنى، بدليل كثرة التعريفات التي وضعها العلماء له أو لمصطلح الدلالة كما يسميه المحدثون، جاء في القاموس المحيط: دله عليه دلالة ويثلث، و دلولة فاندل: سدّده إليه، و يرى علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) أن المعنى ما يقصد بشيء، و بأن الشيء ما يجوز أن يخبر عنه، و تصح الدلالة عليه، و إن استوضحنا قول النقاد، فإننا نجد حازم القرطاجني (ت684هـ) يذكر أن المعاني تمثل: الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان.

إن تلك التعريفات و غيرها، و إن كانت خاصة بوحدة لغوية واحدة، على اعتبار أن مصطلحي الدلالة و المعنى متماثلين عند أغلب الدارسين إلا أنه لا يمكن الاستغناء بأحدها عن الآخر، بل هي تكمل بعضها البعض.

و المعنى في الدراسة اللغوية يفرض نفسه داخل التراكيب، و قد عرف مصطلح الدلالة في الإنجليزية باسم Semantics ، أما في العربية فقد اختار البعض أن يسميه علم الدلالة، بفتح الدال و كسرها، في حين سماه البعض الأخر علم المعنى، على ألا يجمع بعلم المعاني، لأن علم المعاني فرع من فروع علم البلاغة و اقترح البعض اسم الترجمة الحرفية؛ فسمّاه السيمانتيك أخذا عن الكلمة الفرنسية أو الإنجليزية.

و في تعريف علم الدلالة يقول العلماء: هو ذلك العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى، و قد كان لهذا العلم إرهاصات

عند كثير من شعوب العالم، فقد تعرض الفلاسفة اليونانيون لمواضيع لها علاقة وطيدة بالدلالة، حيث ميّز أرسطو بين الصوت و المعنى، كما تحدث عن حقيقة المعنى إن كان هو الفكرة أو شيئا آخر.

و من المواضيع الدلالية التي تناولوها، العلاقة بين اللفظ و مدلوله، حيث اعتبرها أفلاطون علاقة طبيعية ذاتية، و كان ذلك حسب رأيه جليا واضحا سهل التفسير، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد بالإمكان إثبات تلك العلاقة، في حين اعتبرها أرسطو علاقة عرفية اصطلاحية تواضع عليها الناس، و قد أوضح ذلك في مقالات عنونها بالشعر و الخطابة، من ذلك قوله: إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس و ما يكتب دال على ما يخرج بالصوت، و كما أن الكتاب ليس هو واحد بعينه للجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحد بعينه لهم، إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أيضا – و هي آثار النفس – واحدة بعينها للجميع والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها، و هي المعاني توجد أيضا واحدة للجميع، لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه.

و لكي نبسط قول أرسطو نورد شرح ابن رشد له في كتابه: تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة يقول: إن الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولا على المعاني التي في النفس، و الحروف التي تكتب دالة أولا على هذه الألفاظ، و كما أن الحروف المكتوبة – أعني الخط – ليس هو واحدا بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة عند جميع الأمم، و لذلك كانت دلالة هاتين بتواطؤ ليس بالطبع، و أما المعاني التي في النفس أمثلة و دالة عليها هي واحدة موجودة بالطبع للجميع.

و رأي أرسطو يشتمل على جانب كبير من الصواب، و بسط ابن رشد لنصه يقودنا إلى نتيجة جلية مفادها أن أرسطو يميز بين مستويين أساسيين: مستوى الأفكار و المعاني والموجودات، و هو واحد عند جميع الأمم، و مستوى الكلمات و الألفاظ و الكتابة، و هو يختلف باختلاف الأمم و الأجناس.

و بعيدا عن اليونان، لم يكن الهنود أقل اهتماما منهم بالأبحاث الدلالية، بل إن كثيرا من القضايا التي ناقشوها هي اليوم من مباحث علم الدلالة، حيث كان موضوع نشأة اللغة أو كيفية اكتساب بعض الأصوات لمعانيها لأول مرة من المشكلات التي لفتت أنظار علماء الهنود فتراوحت آراؤهم بين اعتبار اللغة قديمة و هبة إلاهية، و بين اعتبارها من اختراع الإنسان، و نتاج نشاطه الفكري، و قد كان اهتمامهم بهذه الفكرة قديما، بل ربما قبل اهتمام اليونانيين به، حيث تضاربت آراؤهم حوله بين رفض فكرة التباين بين اللفظ و المعنى، و اعتبار الكلمة عنصرا من العناصر المكونة للشيء تماما؛ كما يعتبر الطين السبب المادي أو

الرئيسي لكل المواد الترابية، وبين اعتبار العلاقة بينهما علاقة فطرية طبيعية، بل هناك من رأى أن الصلة بين اللفظ و المعنى مجرد علاقة حادثة و لكنها طبقا لإرادة إلاهية.

أما العرب فقد كان لهم اهتمامات دلالية كبيرة ارتبطت بالنص القرآني، و تجلت مظاهر التناول الدلالي في كتب اللغة العربية ، و في مصنفات لغوية أدبية عولجت فيها مشكلات المعنى و لئن شئنا الدقة يمكن القول أنه كانت لدينا معطيات لعلم دلالة عربي صرف.

و يعتبر البحث في دلالة الكلمات من أهم ما التفت اللغويين العرب إليه، و من ذلك تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، و الحديث عن مجازات القرآن، ثم التأليف في الوجوه والنظائر، دون أن ننسى العمل اللغوي الجبار متمثلا في المعاجم، كمعاجم الألفاظ التي رتبت حسب الألفاظ صوتيا أو ألفبائيا، منها الصحاح للجوهري، و مقاييس اللغة لابن فارس، الذي كان يقف في بداية كثير من المواد ليضع بين أيدينا أصلا أو أصلين تتفرع منهما الفروع مجازا وتطورا دلاليا، ففي مادة: برق، يقول: الباء و الراء و القاف أصلان تتفرع الفروع منهما أحدهما: لمعاني الشيء، و الآخر اجتماع السواد و البياض في الشيء، و بعد ذلك فكله مجاز ومحمول على هذين الأصلين، ثم لدينا معاجم المواضيع، و هي التي تعنى بترتيب الألفاظ وفق معانيها من ذلك المخصص لابن سيده، لتأتي بعد ذلك محاولة الزمخشري للتفريق بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية من خلال معجمه أساس البلاغة، بل و تعتبر محاولة ابن جني ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد من الأعمال الدلالية المعترف بها.

لم يقتصر الأمر على اللغويين فحسب، بل كان للأصوليين و علماء الكلام جهودا لغوية معتبرة تعد من صميم البحث الدلالي، تمثلت في موضوعات مثل: دلالة اللفظ، و دلالة المنطوق و دلالة المفهوم وتقسيم الألفاظ بحسب الظهور و الخفاء، و التخصيص و التقييد، و قد كانت هذه المواضيع و غيرها بمثابة ضوابط منهجية وضعها الأصوليون بهدف تقييد الألفاظ ليكون استعمالها مستندا إلى أصول علمية، ذلك أن تحديد الدلالة اللفظية هي وسيلة هامة في فهم النصوص، و استنباط الأحكام منها.

و من المظاهر التي يتجلى فيها اهتمام العرب بعلم الدلالة مسألة تعدد المعنى، و ما تنطوي عليه من قضايا كالاشتراك الذي يكون اللفظ فيه دالا على معنيين مختلفين فأكثر، و الترادف الذي يعني أن يكون للفظين معنى واحدا، ثم التضاد أين يكون للفظ المعنى و ضده، فممن ألف في المشترك مقاتل بن سليمان

البلخي (150هـ)، و كتابه: الوجوه و النظائر في القرآن الكريم وكتاب: معترك الأقران في إيجاز القرآن للسيوطي، و كتاب: ما اتفق لفظه و اختلف معناه له.

أما عن الترادف فهناك كتاب: الفروق لأبي هلال العسكري، و هو كتاب اشتمل على تمييز دقيق وتوضيح رهيف للفروق بين المعاني في كثير من الألفاظ التي يظنها من المترادفات ، كالقيام و الوقوف والجلوس و القعود و الاختصار و الايجاز و الإسهاب و الإطناب، و ممن ألف في الأضداد أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، و محمد بن القاسم الأنباري، و كتابهما: الأضداد.

لقد حظيت تلك القضايا بتأييد البعض لها و إنكار البعض لها مع تقديم حجج قوية لكل فريق وقد كان واضحاً أنَّ البحث اللُّغوي القديم كان يسير في اتِّجاه توضيح المعنى و فهمه، و لم يعرف ذلك التفريق بين المستويات اللغوية؛ بل كان هناك نظريتين رئيسيتين تتكاملان؛ و لا تنفصلان، لكلّ منها حدودها الواضحة و أبعادها المميزة، و لكنّهما تتغلغلان سوياً في إطار متَّصل، و هاتان النظريتان هما: النَّظرية اللغوية و النَّظرية الجمالية أو الأسلوبية العربية كما يرى الباحث طاهر أحمد حسنين في كتابه: النظرية اللغوية عند العرب.

و يبقى الأهم أن ندرس تلك القضايا دراسة علمية منهجية، تستند إلى ضوابط و قوانين تقودنا إلى نتائج سليمة، من ذلك مثلا تحديد العوامل التي تنسج فضاء دلاليا يحيط باللفظة ويكسبها تفاعلا دلاليا مع غيرها من الوحدات اللغوية، و كذا إبراز دور السياق في تخصيص اللفظة بدلالة معينة دون غيرها، ففي النهاية إنكارها لا يعني أنها غير موجودة .

و على أية حال فإن هذه المواضيع و غيرها تثبت يقينا أنه كانت للعرب اهتمامات دلالية تعد اليوم من مباحث علم الدلالة الحديث، إلا أنه لا يختلف اثنان في كون علم الدلالة كمصطلح و كدراسة علمية حديثة للغة لم يكن معروفا بشكله الحالي عند العرب القدماء، و أن أول ظهور له كان على يد اللغوي الفرنسي ميشال بريال الذي كتب بحثا بعنوان: مقالة في السيمانتيك Essai de semantique في 1897، و قد ظهر في طبعته الإنجليزية بعد ثلاث سنوات فقط، و كان أول من استعمل المصطلح قاصدا به دراسة المعنى.

إن الأكيد من المواضيع التي تناولها الغرب في دراساتهم اللغوية الحديثة و اعتبروها من إنجازاتهم هي في حقيقة الأمر مواضيع قد تنبه لها العرب القدامى و درسوها في مؤلفاتهم، و إن كان بعضها تحت مسمى غير مسميات العرب.

فإذا عدنا إلى قضية العلاقة بين الدال و المدلول نجد أن العرب كانت لهم آراء لا تختلف كثيرا عما يعتبر اليوم رائدا في علم اللغة الحديث، فقد أورد السيوطي عمن نقل عنهم ممن تقدمه من العلماء أن الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها، أو بوضع الناس، أو يكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس.

و الخوض في هذا الجدل أثار خلافا عقديا بين الفرق الإسلامية، فالمعتزلة ينزهون الله عن أن تكون صفاته و منها الكلام أي القرآن الكريم مشاركة له في القدم، و يرون أن اللغة تواطؤ وهذا يعني أن دلالة الألفاظ كالألفاظ من اصطلاح البشر، يقول السيوطي: ذهبت المعتزلة إلى أن اللغات كلها توقيفية، بمبانيها و معانيها، و أن دلالات الألفاظ وصلت إلى البشر عن طريق الوحي إلى الأنبياء.

و إذا التفتنا إلى رأي الغربيين لا نجدهم يبعدون كثيرا عن رأي العرب القدماء، فتأكيد دي سوسير على اعتباطية العلاقة بين الدال و المدلول شبيه بما ذهبت إليه المعتزلة من قبل، فقد اضطر وايتني و دي سوسير إلى الإقرار بأن الصلة بين المباني و المعاني اعتباطية لا عقلية.

و أما ما عرفه العرب القدماء عن الترادف و المشترك اللفظي و التضاد، فقد عبر عنه اللغويون الغربيون بمصطلح العلاقات الدلالية، الذي عرف من خلال نظرية الحقول الدلالية، فبعد أن تم تصنيف الكلمات في حقول دلالية، بحث الدارسون في العلاقات بين كلماتها، فتولد لديهم ما يعرف بالترادف والاشتراك و التضاد.

و يبقى أن نتساءل كيف كانت دراسة الغربيين لتلك المعاني؟. و ما الذي أضافوه كجديد لما عرفه العرب القدماء؟. و من هم العلماء الغربيون الذين تأثر بهم الدارسون العرب المحدثون؟.

و لا ننسى مختلف النظريات التي تولدت نتيجة البحث اللغوي، كالنظرية السياقية و النظرية التوليدية و مدى تأثير تلك النظريات على اختلاف منهجياتها في الدراسة الدلالية، و مدى تأثر الدارسين العرب بها، محاولة منا في استنباط و استقصاء مبادئ هذه النظريات من الدرس اللغوي العربي القديم.

و لأن القرآن الكريم هو المدونة التي استقى منها الدراسون العرب القدامى نظرياتهم؛ فإننا نستعمله أيضا كمدونة في الإجراء التطبيقي لبعض الآيات اعتماد على آراء المفسرين اللغويين.

و يحاول البحث أن يقدّم رؤية واضحة في جانب من الجوانب النظرية، فيرى كيف تعامل القدامى والمحدثون معها، و لأجل ذلك كان لابد أن نقدّم مسحة عن المراجع التي تبلورت من خلالها فكرة الدلالة فسعينا جهدنا في محاولة تصنيف هذه المراجع وفق مقتضيات البحث الدلالي ذاته فكانت كالتالي:

– مراجع تبحث في الأصول المعرفية للنظرية الدلالية: من خلال تقديم النموذج العملي للبحث الدلالي، فهي تفصل بين الجانب النظري الفلسفي، و الجانب التطبيقي الفلسفي ورؤيتها تنبني على الفلسفة، و الإجراءات اللغوية، و تكاد تتسم بهذه الصفة أو هي كذلك كل المراجع الأصولية، غير أنّ الأصوليين ليسوا سواء؛ فمنهم من غلبت عليه صفة التأصيل للدراسة الأصولية، و منهم من تميز بالتعمق في البحث اللغوي من خلال التمثيل بالمسائل الفقهية، فكان لزاماً و الحالة هذه؛ التفريق بين هذه المراجع. واعتمدنا بالأساس على الغالب من الجانب اللغوي.

– مراجع تبحث في الجانب الإجرائي التطبيقي، و هي المراجع التفسيرية التي اهتمت بجانب التفسير فقمنا بتصنيفها و البحث فيها حسب ما تيسر لنا، و من خلالها تم البحث في الجانب المنهجي، و هي مراجع في عمومها قدّمت لنا تفسيرات للمعنى متعددة بناءً على الرؤية اللُّغوية، و اعتمدنا بالأساس على المنهج اللغوي في تفسير القرآن.

– مراجع دراسية حديثة هي عبارة عن دراسات و بحوث متعلقة بالجانب الدلالي في عمومه.

و لابد من الإشارة إلى أن كل المستويات اللغوية، هي في النهاية تصب في قالب الدلالة وتبحث فيه، و إن كان من التفاسير – حسب اطلاعنا – من نَزَّل هذه المستويات تنزيلاً لغويا محضاً منفصلاً عما اختلط بتلك التفاسير مما هو خارج عنها، كما أن مهمّة المعجم و النحو والبلاغة كانت تفسيرية في المقام الأول؛ و قد يكون النص غامضا لسبب معجمي يُرفَع غُموضه بشرح غريبه، أو بسبب نحوي يُرفَع ببيان وظائف عناصر كلامه، أو بسبب بلاغي يرفع ببيان ما في التركيب من مجاز أو دلالات بلاغية في الخبر والإنشاء على حدّ تعبير الباحث: الهادي الجطلاوي.

إنَّ ما يواجه البحث الدلالي بشكل ملفت، علاقة مستويين ببعضهما البعض مستوى الأفكار والمعاني و الموجودات بمستوى الكلمات و الألفاظ و الكتابة، تلك العلاقة الجدلية التي تسمح بتقرير أحقية

أحدهما على الآخر، و بالتالي علاقة الفكر باللغة في صورتها العامة، و ما المستوى الثاني سوى تقرير للمستوى الأول، و تمثيل لصورته في الواقع المادي المحسوس من خلال اللفظ و الكتابة، فمن الذي يقرّر توثيق تلك الصلة حتى نقول بأن هذا هو المقصود الذي نريده من التواصل مع غيرنا ليفهمنا و يعي ما نصبوا إليه و نرجوه، هل هي اللغة؟!أم الفكر؟!

من هنا جاءت مسألة البحث في بعض المفاهيم ذات الصلة بالتأويل، ففي أي مستوى يحدث التأويل؟ و إذا انتقلنا إلى الاصطلاحات و التعريفات نتبين موقعها فلا نكاد نقف على اتّفاق واضح بين العلماء عموما، و المحدثين منهم خصوصا في معايير الفهم و التأويل؛ لا في أصل وضعها فحسب؛ بل في فهم دلالتها على المقصود من الخطاب. لذلك حاولت أن أحصر مصطلحات علم الدلالة في البحث وفق آلية تفسير النص اعتمادا على مقاييس مجمع عليها بين الدارسين في الكيفية المنهجية لبحث الدلالة بين الباحثين؛ فتكون بمثابة الضوابط لتحديد فهم النص.

لقد وُضِعت مصطلحات خاصة بالنحو، و مصطلحات خاصّة بكل علم من العلوم الأخرى، بينما علم الدلالة لم أقف – في حدود علمي– على مرجع يؤصّل لمصطلحات علم الدلالة، و ربما يرجع ذلك إلى صعوبة التحديد لارتباط المستوى الأول بفكر و لغة المتحدث (ثمة فارق بين الدلالة اللفظية التي تجسدت في المعجم و الدلالة كعلم مستقل له مصطلحاته يعتمد التأويل في الفهم).

و مهمّة البحث الدلالي متشعبة و عميقة لاتصالها بكل العلوم التي تبحث في جانب المعنى، و من ثم كانت انطلاقتي مركزة على الأبحاث التي تستعين باللغة أساسا لبناء التصورات والمفاهيم، مع الإشارة إلى أن النص القرآني يمثل بؤرة البحث الدلالي عند العرب.

و لذلك كان من الضروري البحث في المدونات التي تناولت الدراسات القرآنية إضافة إلى المدونات اللغوية الخالصة، و من ثم تناولنا عند الأصوليين المباحث التي تعلقت بأنواع الدلالات و أثرها في استنباط الأحكام الفقهية، كما حاولت الإلمام بجوانب الدراسات اللغوية التي تبحث في الدلالة المعجمية، و الدلالة الصوتية، و الإعراب و العلاقات التركيبية.

و أما المباحث اللغوية التي أقصدها بالبحث، و التي لها علاقة بالدراسة الدلالية دون إغفال لها فتتعلق بالدراسة البلاغية، و استقراء إنجازات البحث العربي في هذا المجال، كالحقيقة و المجاز و الدلالة والبيان.

و لابد بداية من التفريق بين الدلالة كمفهوم عام، و الدلالة كمفهوم لساني فوجدت – حسب اطلاعي – أن استخدام لفظ الدلالة؛ هو لفظ مطلق يراد به المعنى بصورة عامة و المفهوم المترتب عنه، أما الدلالة إذا استخدمت مقيّدة، فيراد بها المستوى الخاص، و هو أحد أقسام الدراسة اللسانية، لذا نجد في بعض المراجع اللسانية استخدام مصطلح الدلالة اللسانية، و يراد به المعنى المقيد الذي يتصل مباشرة بالتركيب، فلا يدرس هذا المستوى سوى لأجل غاية ذاتية يراد منها فهم حقيقة المعنى، بينما الدلالة العامة فهي لغاية خارجية يراد منها البحث عن استيعاب المعنى العام الكامن وراء الخطاب بصورة عامة.

و تسهم الدلالة الأولى في تقديم رؤية متعلقة بجانب تعليمي؛ الغرض منه فهم و استيعاب التركيب و ما يحويه، بينما تسهم الدلالة الثانية في إعطاء رؤية متعلقة بمفهوم النص بصورة إجمالية، و من ثم فهم الخطاب ككل، و الغاية منه، و المقصود به. و تكاد تكون الدلالة الأولى ذاتية، و تكاد تكون الثانية عمومية أو عامّة.

و نجد كثيرا من الأبحاث تتحدث عن الدلالة في إطار المفهوم العام الذي يدرس علاقة اللفظ بالتصور الذي يعنيه، بخلاف مفهوم الدلالة اللساني الذي يهتم بالشكل أو الهيئة التي تربط اللفظ مباشرة بمدلوله داخل السياق اللغوي دون وضع اعتبار للسياقات الأخرى الخارجية، و من ثم يصير مفهوم الدلالة أعم من مفهوم الدلالة اللساني، لذلك يرى البعض، و منهم الباحث سالم شاكر في كتابه: مدخل إلى علم الدلالة أن علم الدلالة هو ميدان يتجاوز حدود اللسانيات التي يتعين عليها وصف الجوانب الصورية للغة قبل كل شيء، فالدلالة ليست ظاهرة لغوية صرفة، و إذا كان بالإمكان بناء الحقول الدلالية فإنه ينبغي الاعتماد على المعطيات الخارجية فقط.

و نستطيع القول بأنه إذا أردنا أن نؤصل للمصطلح، ليكون أكثر تحديدا و قوة؛ فإنني أقترح أن يستخدم مصطلح الدلالة مقصودا به فقط علاقة اللفظ بمدلوله في إطار السياقات اللغوية المختلفة؛ كما درسه القدامى من اللغويين العرب.

و إذا أضيف إلى الدلالة من الناحية الاصطلاحية كلمة علم فإنه يصير اسما مركبا يعنى به ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي، و هو رأي للباحث حلمي خليل أو هو مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى استخدام اللغة بالنظر إلى وجوه مختلفة و كثيرة و إلى السياق اللغوي و غير اللغوي، و بالنظر إلى المشتركين في المحادثة و معرفتهم و ممارستهم للأشياء كما يذهب إلى ذلك بالمر.

إننا نتحدث عن نوع من العلوم اللسانية التي تجعل من اللغة موضوعا لها، و من عناصرها التي تتألف منها مادة للتجربة و الملاحظة، و لذلك نجد في بعض مؤلفات اللغويين ما يسمى بعلم الدلالة اللساني الذي يهتم أساسا بفهم وظيفة المدلول كعنصر مقابل لوظيفة الدال؛ مع فهم العناصر الأخرى المصاحبة للدلالة العامة، كالسياق مثلا أو العوامل النفسية أو الاجتماعية أو طبيعة المجتمع الذي نتحدث ضمنه و في إطاره باللغة.

و تعتبر الدلالة رأس اللغة، و تمثل الهدف من التحدث بها عامّة، لأننا في المقام الأول نتحدث لنقول شيئا ما، و بذلك نحقق التواصل مهما كان نوعه، و كل ما هو في الوجود من نزاعات إيديولوجية أو سياسية، أو حتى حروب منشأها فهم الدلالة و استنباط فحوى الأقوال و منزعها الذي إليه تؤول.

و قد جاء البحث وفق الخطة التالية:

مدخل: تناولت فيه التراث اللغوي العربي، و كذا الاتجاهات العامة للبحث اللغوي في القرن العشرين، من خلال التعرف على مسار الدرس الدلالي العربي، و علاقته بالدراسات اللغوية الحديثة و عنونته بـ: نظرات في مسار الدرس اللغوي.

ثم تناولت بالبحث في الباب الأول: الدراسة الدلالية عند العرب من خلال المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند الأصوليين في الفصل الأول، و المرجعية المنهجية لعلم الدلالة عند اللغويين في الفصل الثاني.

و استنباط المرجعية الأصولية في استنباط الدلالات من خلال علماء الأصول الذين تحركوا في اتجاه البحث عن الدلالة اللفظية، و ما يطرأ عليها في أثناء التركيب، و مبحث دلالات الألفاظ على الأحكام واحد من المباحث التي عنى بها العلماء المسلمون بحسبها تنم عن مقصد من مقاصد الشارع الحكيم وتكشف عن مراده من خلال النصوص، و قد جاء بحثم في سبيل إرساء القواعد والوسائل التي تعين وتساعد في استنباط الأحكام، و انتهى بهم ذلك إلى وضع علم الأصول.

و طرق البحث عن دلالة الألفاظ لدى اللغويين لا يختلف عنه لدى الأصوليين. و نشير إلى أن الباحثين المحدثين ينظرون إلى الدرس اللغوي في جانبه الشكلي على أنه يتضمن مباحث صوتية و صرفية ومعجمية و دلالية، لذلك جاءت تقسيماتهم مختلفة كما نرى في أبحاثهم فمحمود السعران يجعل التحليل اللغوي ثلاث مستويات كما هو موجود في كتابه: علم اللغة وهي: المستوى الصوتي، و المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، بينما كمال بشر يجعلها: مستوى صوتيا، و مستوى صرفيا، و مستوى نحويا، و مستوى

المعنى، و مستوى المعجم، و أما محمود حجازي فيجعلها أربع مستويات: و هي: المستوى الصوتي والصرفي و النحوي والمعجمي، و الذي عليه أغلب الباحثين جعلها أربعة مستويات: الصوتي، و الصرفي، و النحوي و الدلالي.

و ترتيب مجالات علم اللغة على النحو الذي ذكرته ليس بمتفق عليه –كما يذكر حسن هنداوي – عند جميع اللغويين المحدثين، فهناك كثير من الغربيين يذهبون في ترتيب مستويات التحليل اللغوي إلى البدء بالنحو، فالصرف، فالصوت، و قد ظهرت –كما يذكر الباحث – في السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأمريكيين و الأوربيين تنطلق في التحليل اللغوي من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى، و لذا فهي تبدأ بتحليل الجملة، و تنتهي بالتحليل الصوتي.

لقد حققت دراسة الدلالة خطوات عظيمة في طريق البحث العلمي، جعلت منها آخر الأمر علما موضوعيا –كما يؤكد ليتش Leetch – .

و بالنسبة إلى الباب الثاني، فخصصته للدراسة الدلالية عند الغرب، و البحث ينطلق ليفتش في الاصطلاحات الدلالية، و ما له علاقة بعلم الدلالة، و لا يغفل الحقول المعرفية المرتبطة به، كاللسانيات وعلم التداولية، و مختلف النظريات الغربية الحديثة التي اشتغلت حول المعنى.

و أما الباب الثالث فخصصته لآفاق الدراسة الدلالية و واقع البحث اللغوي من خلال ارتباط علم الدلالة بالأعمال الإجرائية المتعلقة بإنشاء المعاجم التي هي في النهاية الحاوي لموضوع علم الدلالة و التأكيد على ربط العلاقة بين علم الدلالة و مختلف العلوم الأخرى المرتبطة به.

ثم أنهيت البحث بخاتمة تضمنت مختلف القضايا التي توصل إليها البحث.

و أما عن المنهج الذي اعتمدته فقد تراوح بين المنهج الوصفي حينا و المنهج التحليلي التفسيري حينا آخر.

وقد وصلت إلى بعض النتائج منها:

حققت الدراسة الدلالية خطوات هامة في طريق البحث منها: الوصول إلى نظريات واضحة حول المعنى و ما يتعلق به، تُمكن الباحثين من الإصدار عن أحكام علمية يتحقق في ضوئها المطلوب، مقارنة بما كان عليه البحث الدلالي القديم.

لم يتم الاكتفاء بالوصول إلى هذه النظريات فقط، و إنما تم تحويلها إلى نظريات قابلة للتفسير، و إلى مبادئ نظرية يتم اعتمادها في البحث الدلالي للمتأخرين من الباحثين دون ريبة أو شك في تبنيها، و هو ما ميز الفترة المتأخرة لدى من جاء بعد دي سوسير، و من ثم استقر البحث الدلالي الغربي شيئا ما.

بلورة المباحث الدلالية في شكل قوالب داخل نظام لغوي يسمح بتفسير و أسلبة (أي: الوصول إلى الأسلوب القادر على احتواء كل المعارف الدلالية اللغوية) كلّ القضايا و المعلومات المسلم بها.

معالجة كثير من المصطلحات داخل فروع محددة بدل البحث عنها داخل تفسيرات مشتتة، و من ثم محاولة اختصار كثير من المسلمات، و معالجتها دون تعقيد، في إطار منهج دلالي يتسم بالوضوح والبساطة.

حقق الدرس الدلالي غاياته حين أراد البحث حول مسائل المعنى، و الوصول إلى مستوى يجعل منه علما يضاهي بقية العلوم من خلال مبادئه و قضاياه، و من ثم يستقل منهجيا عن الدرس اللساني.

الإلمام بالمعنى في ضوء السياق يمكن النظر إليه بوصفه عملية تقريب استقرائي للأنماط الدلالية التي يتعامل معها، و يوظفها المجتمع اللغوي المعين الذي يتحدث باللغة الخاصة به.

التأصيلات التي وضعها الأصوليون ذات صلة بالمباحث الدلالية من طريق مباشر أو غير مباشر فحديثهم عن الدلالة اللفظية له علاقة بالاستخدام اللفظي للعبارات في السياق الاجتماعي أو في لغة التّخاطب اليومي.

تغيّر المعنى راجع إلى التّغير الاجتماعي و مرهون به، و كلّ تغيير في الحياة الطبيعية للمجتمع؛ بل حتّى لدى الأفراد يترتب عليه تغيير في الأحكام و المسائل تبعا للقضايا الراهنة في المجتمع، و التي هي بدورها خاضعة للتطور و التغير.

وضع الأصوليون قواعدا و أسسا لفهم و استنباط الدّلالات من النّصوص، و جلّ هذه القواعد منها ما يتعلّق باللّغة و الفروع المترتبة عنها، كالنّحو و القراءات و علم المفردات، و منها ما يتعلق بقواعد عامّة منطقية تعود إلى المنطق، و قد أطلق على الأولى منها اسم القواعد اللّغوية أو المبادئ اللغوية أو المباحث اللّغوية؛ فأقاموا تقسيمهم لأنواع الدّلالة على أوجه كثيرة مختلفة التّسميات و المصطلحات، و لكنّها تلتقي في المفاهيم و التّعريفات.

اختلاف طرق التعبير يؤدي حتما إلى اختلاف تحصيل مفهوم المراد من دلالة الألفاظ، و يستنبط المعنى العام في سياق تلك الألفاظ الّتي وردت، و لذلك جاء التّقسيم في تحصيل الدّلالات إلى أنواع عديدة ومختلفة بحسب تلك التصورات و ما تفضي إليه تلك الدلالات.

الدلالة تختلف عن المدلول؛ فالدلالة هي النسبة بين اللّفظ و المعنى، و من شأنها أن تسبق المدلول بهذا الاعتبار، أمّا المدلول فهو ثمرة الدّلالة، و من شأنه أن يتأخر عنها بهذا الاعتبار.

لقد جمع الأصوليون بين ما يسميه الباحثون المحدثون بعلم الدلالة اللّساني و علم الدّلالة العام، وذلك بحسب المفاهيم و التّصورات دون الاصطلاحات، فحصروا المعنى في الدّلالة اللّفظية، دون الدّلالة غير اللّفظية، و لذلك توسّعوا في بحثها، و تمحيص أنواعها، و البناء عليها.

مصطلح علم الدّلالة يفترق في دلالته الإجرائية عن المعنى، عنه في دلالته الحدوثية، فعلم الدّلالة ليس هو المعنى، و لكنّه طرق دراسة المعنى، و بهذا يصبح جليا من وجهة نظر منهجية امتناع العلم الدّراسي عن الاختلاف بموضوع درسه.

شاع في الدراسة اللغوية عدم وضوح دلالة المصطلح دلالة؛ إذ كان هناك تداخل بينه و بين مصطلح المعنى، لذلك نجد ثلاثة أراء لتحديد مفهوم الدلالة، رأي يبني القول بالترادف بين الدلالة و المعنى، و رأي ثان يرى أن المعنى أوسع من الدّلالة لاهتمام المعنى بالعبارة و الجملة، و اهتمام الدّلالة باللّفظة المفردة، بينما يتّجه رأي ثالث إلى كون الدلالة أوسع من المعنى؛ فالدّلالة لفظ عام و المعنى لفظ خاصّ، و الدّلالة تشمل الدّال و المدلول و العلاقة بينهما، و يقابل المعنى المدلول.

كل مصطلح له دلالته عند علماء كلّ علم، ففي الدّراسات النّحوية العربية القديمة يختلف عنه في الدّراسات الحديثة، و هو ما يجعل المصطلح سمة بارزة في علم دون غيره، أيّ قد يكون كإشارة عابرة في موضوع لا يدل سوى دلالة عامّة، بينما استخدامه في علم آخر يعدّ محور تلك الدّراسة.

في النّظام التّواصلي لدى الإنسان؛ الأداء الفعلي للكلام لا يعدو أن يكون في جوهره استخدام علامات لسانية منطوقة للتّعبير عن أغراض المتكلّم؛ باعتبار أنّ الضرورة التّواصلية تقتضي وجود علامات معينة، و قد ينتفي الكلام بانتفاء وجودها و ينعدم بعدمها.

يسهم المجاز في توضيح الدّلالات المستعصية على الفهم، أو تحدث تشويشا في تقدير الدّلالة، و الّتي قد تؤدي في ظاهرها إلى التّناقض، خصوصا ما تعلق منها بأسماء الله و صفاته، و لذلك افترقت الفرق في

تأويل دلالات الألفاظ الواردة في بعض التّراكيب اللّغوية، و الّتي وردت في سياقات مختلفة، بل و لا يختلف الأمر في المجازات اللّغوية، فضلا عن التّأويل في الصّفات، و إن كان البعض يعتبر التّأويل نوعا من المجاز إن لم يكنه، مذهب الجمهور وجود المناسبة بين اللّفظ و معناه، و لكن ليس هذا الوجود ذاتيا موجبا، بل يمكن أن تتخلّف المناسبة بين الألفاظ و المعاني؛ فترتد و تعود إلى اشتقاق بعضها من بعض.

لقد تولّد عن الاهتمام بالكلمة لدى اللّغويين القدامى و حتّى المحدثين منهم منهج في دراسة اللّفظ العربي، و من ثمّ بروز علوم مرتبطة بتصوّرنا للعلاقة بين اللّفظ و معناه إن داخل التّركيب أو خارجه.

علاقة اللّفظ باللّفظ منوطة بوجوده داخل و خارج التّركيب، فلا يتصوّر في تركيبنا العربي أن نضمّ فعلا إلى فعل أو اسما إلى اسم أو حرفا إلى حرف اعتباطا؛ لذلك كان النّظر إلى معنى الكلمة ينبغي أن يكون متوازنا، فالمعنى النصّي يتعيّن من خلال المعنى المعجمي (...) مجموعا مع حصيلة العلاقات السيّاقية وهو ما يبرّر مدى أهمّية علاقة اللّفظ بالمعنى، و علاقة المعنى باللّفظ في الاستخدام اللّغوي العربي.

ينظر إلى المعنى على أنه علاقة بين اللفظ و ما يحيل إليه خارج الذهن من حقائق و أحداث، جاء فيرث و حصره في مركّب من العلاقات السياقية؛ حيث اعتبر أنّ الوقت حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عمليات ذهنية كامنة، و النظر إليه على أنّه مركب من العلاقات السياقية، و ذهب إلى أنّ الوظيفة الدلالية لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد القولة في موقف فعلي معين، أي بعد أن تخرج من خانة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي، تتلون فيه بألوان دلالية عدة تحددها الكيفية التي تستعمل بها تلك الوحدة، و الأغراض التي تُوظّف لها.

تميز البحث الدّلالي عند الغربيين مع دراسات اللغوي فيرث حين وضع نظرية السياق، و يعد المعنى عند فيرث كلّ مركّب من مجموعة من الوظائف اللّغوية؛ بالإضافة إلى سياق الحال غير اللّغوي، و يشمل الجانب اللّغوي، الوظيفة الصّوتية ثم الصّرفية المورفولوجية و النّحوية التّركيبية و المعجمية، و يشمل سياق الحال عناصر كثيرة تتّصل بالمتكلّم و المخاطب و الظروف الملابسة و البيئة.

إنّ معرفة المعنى من خلال السياق يمكن اعتبارها عملية تعلّمية بمقتضاها نتعلّم البحث عن شروح المعنى اللّغوي ضمن تركيب معيّن يختلف باختلاف المقامات الّتي يظهر فيها ذلك المعنى، و تتحدّد صورته الدّلالية بناء على رؤيتنا إلى كيفية تمثّل دلالات الألفاظ داخله.

مناهج النّظر الحديثة استقرّت على اعتبار النّص وحدة واحدة لا تتجزّأ؛ فالأسلوبيون و السّياقيون يرون أنّ السّياق ينبغي أن لا يقتصر على الكلمات و الجمل الحقيقية و السابقة و اللاحقة فحسب؛ بل ينبغي أن يشمل القطعة كلّها و الكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظروف و ملابسات.

تحليل معاني الكلمة يؤدّي غالبا إلى تجزئة الدّلالة العقلية للكلمة إلى ملامحها الصّغرى المميزة (مكوناتها الدلالية)؛ لأنّنا لا نتصوّر مطلقا شكلا تجسيديا واحدا للمفردة، و إنّما تتماثل صوّرها المتعدّدة في عقولنا.

توجّه البحث الدّلالي إجرائيا إلى ما يسمّى بالحدود التّكوينية للمعنى، فكلّ وحدة دلالية إنّما يتم استيعاب معناها على ضوء الوحدات الدّلالية المقابلة لها، و الملامح المميّزة لأيّ تقابل دلالي (الوحدات المعجمية المتقابلة) إنّما تأتي جميعا متساوية في الأهمية و متداعية في التّرابط الدّلالي، أو متبادلة التّحديد بوجه عامّ.

في تآليف اللّغويين العرب القدامى نجدهم اهتمّوا ببيان أنواع العلاقات الدّلالية بين الوحدات اللّسانية ضمن الرّسائل و المواضيع الّتي ألّفوا فيها، و هو ما اعتمده أصحاب نظرية الحقول الدلالية في الغرب، إضافة إلى تلك المبادئ الّتي ضمّنوها لنظريتهم.

مفهوم علم الدّلالة يختلف عن مفهوم علم الدّلالة العامّ، فالأوّل مرتبط بثنائيات اللّغة المنطوقة بينما الثّاني يشمل اللّغة المنطوقة و غير المنطوقة، و هو تفريق هام يُنظر في إطاره إلى الاختلاف بين العلمين منهجيا لا نظريا، و ينطلق علم الدّلالة من دراسة علاقة العلامات بمدلولاتها؛ و عليه بالموضوعات الّتي ترجع أو يمكن أن ترجع إليها المدلولات، بينما ينطلق علم الدّلالة العام من علوم ثلاثة – حسب شارل موريس – هي: علم المبنى، و علم الدّلالة، و علم التّداول.

يختلف تفسير الدّلالات المنطوقة فضلا عن غير المنطوقة لدى متكلّمي اللّغة من جيل إلى جيل، و من عصر إلى عصر، و هو ما يعرف بالطابع المتنقل للدّلالات، و يُسند إلى علم الدّلالة مهمّة وصف بنية عالم الدّلالات المحايث.

المقدمة باللغة الإنجليزية:

Introduction

Language is sound and meaning, various theories search the relationship between sounds and meanings, and those theories represent various patterns of rules and principles whereby is understood that relationship, and semantic representation reflects what the elements of the sentence or word benefit in meaning. This does not in absolute conditions represent an inevitable law; it is known that the structure (any structure) does not necessarily represent a semantic saying, and it also means there is dissonance between the structure and semantics.

The Arab scholars efforts in the study of significance is similar to what Western studies provided in this field, hardly could their studies leave something which contemporary scholars could discuss which led to the splitting up of semantic searches into several branches that are all based on the meaning and word. Thus, the multiplicity of meanings and words were studied under the so-called faces and isotopes, and lexical studies were conducted in the form of books and theses and, while the strange significance of words and their meanings that have been abandoned in certain periods of time.

Semantics- as defined by the researcher Mohamed Mohamed Ali Younes - is the domain that concerns the analysis the literal meaning of the linguistic words and their description, and the interests of this science are not only limited to the lexical aspects of meaning, but also include the grammatical side. Thus, the research is related to the knowledge of the lexical and structural significance, and we can say linguistic and general semantics.

Chomsky sees that semantics is that deep or important side of language, and the study of this semantic side, with its link in the understanding and perceiving the profound significance of the language, he is the one who gave the linguistic study this exciting and featured character, this is what was stated by John Lions in his book “Chomsky linguistic theory”. The same feeling was also confirmed and mandated to the study of significance in the linguistic framework by Tammam Hassan in his book “Arabic language meaning and its building”, says: For every linguistic study, the first and last objective should be the meaning, and how it relates to forms of expression different, and the link between form and function is language, a custom, a link between meaning and building, this kind of attention to the issue extends from phonology to the morphology to meaning to the lexicon.

Ancient and modern scientists have been interested in meaning, and most of their researchers dealt with it. With regard to the ancient Arabs meaning is connected to the asset which was issued by the scientific and mental movement of the whole, which is what we find in the books of jurisprudence and explanatory fundamentalism beyond a shadow of a doubt about that importance they placed for meaning, while recently we witness such importance in our lives, including became the meaning of the various branches of study related to various sciences at all levels.

We note that the modern researchers look at the linguistic lesson in its formal that includes phonological, morphological and lexical and semantic representations, that is why its divisions were so different as we may notice in their researches, thus Mahmoud Saran makes linguistic analysis of three levels as stated in his book “linguistic, structural and semantic levels.” While Kamal Bachir divided them into: phonological, morphological, syntactical, and semantic levels, and Mahmoud Hidjazi shared them into four levels namely: phonological, morphological, syntactical

and lexical on which most researchers made them four levels: phonological, morphological, grammar, and semantic.

The arrangement of the field of linguistics, as mentioned above, is not agreed on- as it was stated by Hassan Hindawi - when all modern linguists, there are many Westerners who classify levels of linguistic analysis to begin with syntax, morphology and phonology, and it appears - as the researcher stated - in recent years trends at some American and European linguists launched in linguistic analysis from major units to micro-units, and; therefore, it begins with the sentence analysis and ends with phonological analysis.

The study of significance has made great strides in the way of scientific research which eventually made note of the objective - also confirms Leach Leetch: -. The study at hand is looking at knowledge assets and the procedural methodology in the history of Arabic language study through extrapolation of references and codes of our ancient scientists in various fields related to the same study, so the poetry was vigorous to approach these references and try to browse a careful reading to derive from ancient in a new spirit, in the light of the modernist curricula that are relevant to the search topic.

The linguistic theory at the Arabs in our perception is founded on a purely religious basis at the beginning of its inception in order to maintain the Quranic text of distortion on the one hand, and try to understand the text a deep understanding to block the way for wrongdoers and atheists, and explain the values and spirit of the text itself on the other one.

To this end, it was sought a position towards the different linguistic levels on what we know and study it today, because at the beginning there was not a clear differentiation between these levels but it was nested combining interpretation and jurisprudence and assets and all things related to the text, but the new research differentiates between linguistic levels, which is an important distinction at the present time due to the multiplicity of methodologies and theses.

It was clear that the ancient linguistic research was moving in the direction of clarifying and understanding the meaning, and that differentiation did not identify the different levels, but there were two main complimentary and inseparable theories, each with clear boundaries and distinctive dimensions, but permeate together in the connected context, and these two theories are: the linguistic theory and the aesthetic theory or stylistic Arabic as seen by the researcher Tahir Ahmed Hassanein, in his book: “linguistic theory at the Arabs.”

This linguistic theory is a historic legacy of the nation that was characterized as text nation throughout its long history and is the result of the readers’, narrators’, linguists’, poets’, artists’, fundamentalists’ and scholars’ efforts. All of them contributed luck galore in the output of this heritage to us through the various theses, and characterized this heritage with strength of its assets and arguments in the human mind making as well as the Arab-Muslim mind, how many those who learned Arab and are not natives, and became Knower, and proud of it and its defender.

In this vein modern pens of linguists contended and others flicked dust from heritage and take it out in a new form as suggested by advocates of renewal, though most of what they had done is only an allegation, and in return the patrimonialists maintained (they are who oppose advocates of renewal) in an attempt to read it within the same mechanisms and methodology through which it was shaped. The third stream and moved in the direction of conciliation between the former directions.

The linguistic theory with its various perspectives (phonological, morphological and lexical semantic) has attracted numerous studies in the same dimensions, and considerable studies were set up in universities, institutes and academies with a multiplicity of vision and subtraction, a dissimilarity in methodology.

The search in our hands, trying to give a clear vision on the side of the theoretical aspects, sees how the ancient and narrators dealt with, we mean the semantic theory, and for this purpose, a swab of the references through which crystallized the idea of semantics should be offered. We strove narrow these references according to the requirements of the semantic search itself was as follows:

- References looking at cognitive assets of the semantic theory: by offering practical form to semantic search, they separate the philosophical side and the side of applied philosophy, and vision is based on the philosophy, language and actions, and almost characterized as such or are also all fundamentalist references. However, the fundamentalists are not similar; some of them are dominated by recipe rooting for the study of fundamentalism, and others are deeply marked by linguistic research. It was imperative in this case to differentiate between these references, and often rely primarily on the linguistic side of guide stallions, for example.

- References searching the procedural and applied side, they are interpretive references that focused on the side of interpretation, so we tried to classify and searched whatever was available to us, and through them it has been sought the methodological side. They are primordially references that provided us with explanations for multiple meaning based on linguistic vision. We relied primarily on linguistic methodology in the interpretation of the Koran.

- Recent Academic references which are researches and studies related to the semantic aspect at large.

It should be noted that all linguistic levels are finally flowing into the significance mold and research, albeit from interpretations – according to our knowledge- who descended these levels download linguistically and purely separate them from what was mingled with those interpretations of what is outside it, and the lexicon, grammar and rhetoric explanatory tasks in the first place; the text may be vague for some lexical ambiguity that raises explain the strange, or grammatical

reason raises a statement and elements of its functions, or the reason for raising the rhetorical statement in the composition of metaphor or rhetorical semantics in declarative or interrogative construction in the words of the researcher El Hadi Aljtalaoui.

The search starts looking for the semantic terminology, and what has relationship with the science of semantics, without losing sight of other fields of knowledge associated with it such as linguistics, and science of assets; it is based on three chapters, in addition to a general introduction and a conclusion, and the initial plan, which is in our hand shows that:

According to the initial plan, which I anticipated from the initial reading of some of the references I found that those who were interest in semantic work, in the first place, are the fundamentalists, probably due to the link of science assets with precedence and emergence, relying on the interpretation. Interpreting of the Holy Koran and trying to understand.

And the fundamentalists' efforts were clear, in any work of the works on science of assets; we find a specific linguistic study. If we like it we say linguistic principles, which are based on research in the nature of speech, and the division of words, and the fact and metaphor, and linguistic clues, and word association, etc. of those issues scattered in the books of assets.

Probably I will not deceitful if I say that the linguistic studies were original decided by assets scientists to link it to jurisprudence, and I has to provide an example illustrating the relationship of the assets science with semantics. If we say there is no god but Allah, it is, then, decided for us to emphasize that there is no god but Allah, that is, we deny all other gods, and our language enables us to report it, which explains our significance, as indicated in the owner of the guide of the stallions to achieve the right of the science of the assets; as if it were not indefinite article in the denial of general, what was our saying: "There is no god but Allah" categorically to all the gods, only Almighty Allah, so it was decided that the indefinite article negated by including 'ما', or "will not"

or “is not”, or “not” useful to generalization, even though negating word is inserted to a verb such as: no man in the house, or “no one is awoken”, and the one.

What remarkably faces semantic research is relationship two levels with each other, the level of ideas, meanings and asset at level of written and spoken words. That dialectical relationship that allows the report of the eligibility of one over the other, and thus the relationship of thought in its common image and the second level is only an account of the first level. The representation to his image in the concrete physical reality through the written and spoken word which decides to document that link to say that this is what we meant by communicating with others to understand us and be aware of what we hope for and aspire, is it the language?! or thought ?!

From here came the issue of research in some of the concepts in connection with interpretation, any level of interpretation happens? If we move to the terminology and definitions to discern its position, we hardly stand on a clear agreement between them not at the origin of its placement only; but in understanding the significance to the meaning of the discourse. So, I will try to confine semantic terms according to interpretation mechanisms of the text depending on gauges agreed on by scholars that shall serve as controls to determine the understanding of the text.

Special syntax terms, and terminology specific to science of other sciences were put, while semantics did not stand - within the limits of my knowledge- on a reference rooting for semantic terms, and perhaps this is due to difficulty to restrict specifically the link to the first level thinking and the speaker’s language (there is a difference between verbal indication that embodied in the lexicon and semantics as independent science with its terminology).

The task of semantic search is complex and profound for its contact with all the sciences that search meaning aspects, and then my outset was focused on research that assisted in building the basis for perceptions and concepts, with reference to the Quranic text is the focus of semantic search among the Arabs.

Consequently, it was necessary to search into recordings that dealt with Koranic studies, in addition to the exclusive linguistic codes and, then, we dealt with regard to fundamentalists studies, we explored the ones related to the types of connotations and their impact on devising jurisprudential provisions, as I have tried to be familiarized with all aspects of linguistic studies seeking lexical, phonological significance, and the syntactical analysis and structural relationships.

The linguistic studies that are targeted by the research, and having to do the semantic study without losing sight of them, relates to the study of rhetoric, and the extrapolation of the achievements of the Arab scientific research in this field, such as the truth and metaphor, and the significance and the statement.

Right from the beginning, it was necessary to draw a clear distinction between significance into its *lacto senso* referring to it as a broad concept and significance in its *stricto senso* referring to it as a linguistic concept, and I found - according to my knowledge- The absolute use of the term significance is intended meaning in general, and the meaning resulting from it, but the significance if used in a restricted way, it is intended to mean a specific level, and it is one of the section of linguistic studies. So, we find in some of the linguistic references the use of the term of linguistic significance, intended to restrict the meaning which is directly related to construction. This level is not taught except for highly subjective meant to understand a specific reality, while the general significance is for external intent to search for the assimilation of the general meaning behind discourse in general.

The first significance contributes in providing a vision with respect to the instructional side; the purpose is to understand and assimilate the structure and what it includes, while the second significance contributes in giving a vision of the concept of the text in general, and then understanding the discourse as a whole, and the purpose and intend behind it. Almost, the first significance is subjective whereas the second one is general.

There are a lot of researches talking about the significance in its general concept that examines the relationship between word and the perception, as opposed to the concept of linguistic significance that cares about the form or body linking word directly to it meaning within the linguistic context without considering other external contexts, and then becomes the concept of significance becomes more generally than of the concept of linguistic significance. So, some believe, including researcher Salim Shakir in his book: “Introduction to Semantics”, that semantics is a field beyond the borders of linguistics, which must describe moot aspects of the language, above all, significance is not a purely linguistic phenomenon, and if it is possible to build the significance fields, it should rely only on external data.

And we can say that if we wanted to root of the term, to be more specific and strong, I propose that the term significance of its deliberate uses only with regard to the relationship of the word with its significance in the context of different linguistic contexts just as it was studied by the ancient Arab linguists.

The research came in accordance with the following plan:

The introduction: it deals with the Arab linguistic heritage, as well as the general trends of linguistic research in the twentieth century, by identifying the process of the Arabic semantic course and its relationship with modern linguistic studies.

Then, I addressed the first part dealing with the significance study of at the Arabs through a methodological reference to semantics when for fundamentalists and linguists.

As for the second part of the study, it is devoted to significance study for Westerns through identifying the theoretical assets of the significance study and assets of the theoretical study and to identify the various western significance theories of Western.

The third and last part deals with the prospects of semantic and linguistic research and the reality of the semantic research through scrutinizing semantics and its relationship to various linguistic sciences from broad viewpoint, and lexical science specific.

At last and not at least, the research work is ended by a conclusion including various issues attained by research.

As regard the implemented approach, It ranged between descriptive approach at times and analytical and interpretative for other times.

I cannot help in this opportunity, but would like to thank my teacher supervisor Prof. Dr. Mohammed Abbas for adopting this research work, and facilitating its progressive process to reach its outgrowth.

الخاتمة باللغة الإنجليزية:

Conclusion:

Through the extrapolation of the references that are in our hands about what was produced in the field of semantic search and through browsing their contents and related or linked to other sciences, it can be said that semantic search in recent years has made great progress that is much characterized by objectivity and accuracy in the study, helping the emergence of related researches. Yet, the latter arose because of the issues of meaning in the research, and we can enumerate what the research concluded to whether as a result or idea to:

First: Significance study has made significant steps in the way of research, including: access to clear theories about the meaning and what correlates to it, enabling researchers to issue scientific provisions that in their light materialize what is required, compared to what it used to in ancient semantic researches.

Second: It is not sufficient to reach these theories only, but has been converted into explicable theories, and theoretical principles to be accredited in semantic research for late researchers without suspicion or doubt in their adoption, this is what characterized the late period among those who came after de Saussure, and since then the Western Semantic Research has settled somehow.

Third: The crystallization of the semantic researches in the form of templates within the linguistic system that allows the interpretation and stylicism (i.e., achievement of a method that is capable of containing all linguistic and semantic knowledge) all granted issues and information.

Fourth: To address many of the terms within specific branches rather than searching for dispersant/scattered explanations, and then attempt to shortcut a lot of what is taken for granted, and processed without complexity, in a semantic approach context that is characterized by clarity and simplicity.

Fifth: The semantic course has achieved its goals when the research focuses on issues of meaning, and accesses to a level that makes it a comparable science to the rest of the sciences through its principles and issues, and then becomes a methodologically independent course from the linguistic one.

Sixth: The meaning of familiarity in the light of the context. It can be seen as a process of approximate induction to semantic patterns, which it deals with and the concerned linguistic community, which speaks its own language, employs it.

Seventh: The indigenization directly or indirectly related to significance research set by the fundamentalists, their talk about the verbal significance has to do with the use of verbal phrases in the social context or in the language of daily communication.

Eighth: The change in meaning is due to social change and depends on it, and every change in the natural life of the society; and even among individuals result in a change in the provisions and matters depending on current issues in the society, which in its turn is subject to evolution and change.

Ninth: Fundamentalists have put rules and basics to understand and devise connotations of texts, and most of these rules, including that of language and branches resulting from them, such as grammar, readings and lexicology, including those related to general logical rules, the first was called grammar or linguistic principles or linguistic studies. They set up their division of the types of significance on many different aspects of labels and terms, but they converge in the concepts and definitions.

Tenth: Different ways of expression inevitably leads to different acquisition of the concept targeted by word significance, and inferring the general meaning in the context of those generated words; therefore, the division in connotation acquisition to many different types according to those perceptions and the resulting implications of those connotations.

Eleventh: The signifier differs from the signified; significance is the ratio between the word and meaning, and that will precede the significance of this consideration, the signified is the fruit of significance, and would be delayed by this consideration.

Twelfth: The fundamentalists have grouped between what innovating researchers call the linguistic significance and general significance, according to the concepts and perceptions without terminology, they restricted meaning in verbal significance, without significant non-verbal, and thus they expanded in its search, and scrutinized its types, and build upon it.

Thirteenth: The term semantics parts with its procedural significance and meaning, from in significant occurrence, semantics is not the meaning, but it is the ways of the study of meaning, and thus it becomes clear from the viewpoint science academic abstention methodology on the divergence of its study.

Fourteenth: It is commonly known that in linguistic study the term significance lack clarity; as there is an overlap between it and the term meaning. Thus, we find three views to define the concept of significance, the first view builds saying on a tandem between the significance and meaning, and the second one believes that the meaning of a wider than significance for the meaning attention is put on the word and the utterance as a whole, and the significance interest on the individual word, whereas, the third view headed to the fact that the significance is broader than meaning; significance is a general word whereas the meaning is a special word, and significance includes signifier and the signified and the relationship between them, and meaning corresponds to the signified.

Fifteenth: Each term has significance for scientists of each science. significant when scientists all aware, in ancient Arabic grammatical studies is different than in recent studies, which makes the term a prominent feature in the science exclusively, which may be the subject of a transient signal indicates not only general indication, while its use in another science is pivotal to this study.

Sixteenth: In the communicative system of humans; the actual performance of words is nothing more than to be in essence the use of pronounced linguistic signs to express the speaker's purpose; as the necessity of communication requires the presence of certain markers, speech is negated within their preclusion.

Seventeenth: Metaphor contributes to clarify the significations of intractable comprehension, or cause interference in assessing the significance, and that may lead in its apparent face to a contradiction, especially those relating to the Allah's names and His attributes, that is why, the disparity parted in different interpretation of the semantics contained in some linguistic structures, which appeared in different contexts, but there is no difference with regard to in linguistic metaphors, as well as the interpretation of the qualities, though some consider the interpretation some sort of metaphor even if they do not name it, the doctrine of the public and the existence of appropriate between the word and its meaning, but not the presence of self-positive, but could be left occasion between words and meanings; it bounces back and returns to derive from each other.

Eighteenth: The ancient and even modern linguists' interest in the word has generated an approach for the study of the Arab word and, then the emergence of science in connection with our perception of the word and its meaning either inside or outside its structure.

Nineteenth: The word relationship to the word is vested in his presence inside and outside the structure. It is not imagined in the Arab structure that we arbitrarily combine a verb to a verb, noun to a noun, or a word to another word; that is why looking up the meaning of a word should be balanced, the textual meaning is defined through dictionary meaning (...) added to the prerequisite proceeding the contextual relationships; it is what justifies the importance of word relationship to the meaning, and the relationship of verbal and meaning in the Arab language use.

Twenty: meaning is regarded as the relationship between words and refers to it outside the mind of facts and events. Firth confined it into the compound of contextual relationships; where he considered that it is high time to abandon the search in meaning as potential mental operations, and be viewed as a composite of contextual relationships, and he added that significance function does not materialize only after that the verbal embodied with a particular actual attitude, i.e., after it

gets out the potential postural existence box into actual use, colored with several semantic colors determined by how these units are used, and the purposes for which they are employed for.

Twenty First: The semantic search was characterized within Westerners with linguistic studies Firth who set up the context theory, and meaning for Firth is a composite of a range of linguistic functions; in addition to the context of the case is non linguistic language, and includes the linguistic aspect, phonological, syntactical and morphological and lexical, and includes the context of the case many elements related to the speaker and the addressee and the environmental and surroundings circumstances.

Twenty Second: Decoding the meaning through the context can be considered as a learning process whereby we learn to infer the explanations of the linguistic meaning within a given structure that varies depending on the standings which show that meaning, and its semantic image is determined according to our vision image how to represent semantics inside.

Twenty Third: Modern considering curricula settled on the text considered as a single and indivisible unit; the stylists and conceptualists see that the context should not be limited to words only real previous and subsequent sentences; it should include the whole piece and book, as it should in any way whatsoever include everything environmental and surrounding circumstances.

Twenty Four: The analysis of the word meanings often leads to the fragmentation of mental significance of the word to the distinctive features of micro (significance components); because we never envisage a personified form of the word, but its multiple analogous images in our minds.

Twenty-fifth: The procedurally semantic research was directed to the so-called border formative of the meaning, each semantic unit but be assimilate its meaning in the light of its corresponding semantic units, and distinctive features of any corresponding semantic (opposite lexical units) but come all of equal importance and dilapidated in semantic coherence, or mutual determination generally.

Twenty-sixth: In ancient Arab linguists' writings, we noticed that they cared of the statement of the types of semantic relationships between linguistic units within the messages and the themes they

wrote in, which was adopted by the supporters of the theory of the significance fields in the West, in addition to those principles which were included into their theory.

Twenty-Seventh: the concept of semantics differs from the concept of the science significance in general. The former is related to polychlorinated spoken language while the second includes both spoken and non-spoken language, which is an important differentiation under which is considered the difference between both sciences methodologically rather than theoretically. Semantics starts from the study of the relationship of the marks with their connotations, and; therefore, the matters to which connotations refer or can refer, while general significance starts from three sciences – according to Charles Morris – which are: science building, semantics, and science of interaction.

Twenty Eight: The interpretation of spoken semantic differs from the non-spoken one among language speakers from a generation to another, and from age to another, which is known as the mobile character of semantics, and semantics is assigned the task of the description of the semantic structure Mahit world.